



محطات

البيئة وصناعة المستقبل



مَحَبَّات

الرُّوحِ وَصَنَائِعِ الْمَسْتَقْبَلِ

2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
إِنَّا لَآتِيُونَ أَجْرًا مِّنْ حَسَنٍ عَمَلِنَا

صَلَّى اللَّهُ الْعَظِيمِ

سورة الكهف الآية 30



جالات السطان باقابوس بن سعيد
طيب الله ثراه



حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم
حفظه الله ورعاه

المحتويات

الفصل الأول

هيثم القيادة الحكيمة

10

الفصل الثاني

مجلس عُمان ومؤسسات تجسد الرؤية المستقبلية

38

الفصل الثالث

ثوابت ومبادئ راسخة تعزز روابط الصداقة والحوار

78

الفصل الرابع

عُمان .. الأرض والإنسان

106

الفصل الخامس

منظومة قضائية موحدة تحقق معايير العدالة والنزاهة والشفافية

138

الفصل السادس

154

الاقتصاد العُماني مسارات النمو والتنويع

الفصل السابع

210

تنمية مستدامة برؤية مستقبلية طموحة

الفصل الثامن

294

سواعد أمينة تصون منجزات الوطن وتسهر على أمنه واستقراره

الفصل التاسع

328

الإعلام العُماني مرآة صادقة ورسالة متّزنة

الفصل العاشر

392

إرث عُمان الثقافي تنوع يعكس الهوية الحضارية

عُمان 2025

تقديم



في ضوء رؤية طموحة تنظر بتفاؤل نحو المستقبل وإرادة قوية، تواصل سلطنة عُمان مسيرتها نحو التنمية الشاملة والازدهار، تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- وقد تجسدت جهود جلالته في تعزيز مكانة عُمان كدولة عصرية، مع التركيز على دور المواطن العُماني كشريك أساسي في رحلة التنمية.

وتتجلى نتائج هذه الرؤية في التناغم والتكامل بين مؤسسات الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث عززت سلطنة عُمان خلال السنوات الخمس الماضية مستويات الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والمالي، وسجلت تحسناً ملموساً في أدائها العام. ومع نهاية عام 2025، اختتمت سلطنة عُمان تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة، التي شكّلت أول خطة تنفيذية لرؤية «عُمان 2040».

ونتيجةً للإجراءات المالية المدروسة، المدعومة بتحسين أسعار النفط في عام 2025، ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 5%، وزاد الإنفاق العام بنسبة 4% لدعم المشاريع الإنمائية الجارية وتسريع وتيرة تنفيذها، كما انخفض العجز المُحقَّق مقارنةً بالمعتمد في الميزانية بنسبة 23% ليلبلغ نحو 480 مليون ريال عُماني.

وواصلت حكومة سلطنة عُمان جهودها خلال عام 2025م في تنفيذ سياساتها المالية والاقتصادية الهادفة إلى ترسيخ الاستدامة وتعزيز متانة المركز المالي للدولة، مما انعكس إيجاباً على التصنيف الائتماني لتصل إلى الجدارة الاستثمارية.

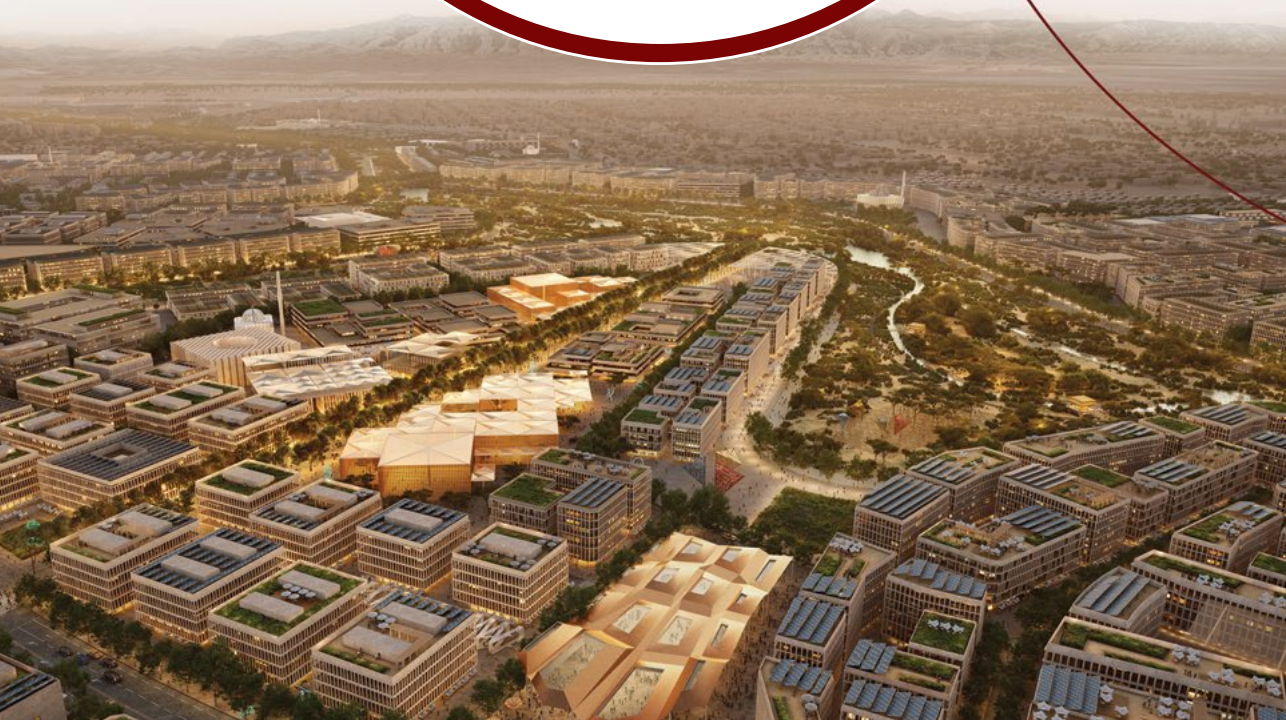
ويقدم هذا الكتاب لمحةً شاملةً عن التقدم الذي حققته سلطنة عُمان في عهدها الزاهر، مسلطاً الضوء على مسارات النهضة المستمرة وإسهاماتها البارزة في شتى المجالات.

نسأل الله العليّ القدير أن يمد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بموفقٍ للصحة والعافية والعمر المديد، وأن يديم على سلطنة عُمان نعمة الأمن والرخاء.

هيثم

القيادة

الحكيمة





تمضي سلطنة عُمان بثبات نحو استشراف مستقبلها وفق مرتكزات رؤية «عُمان 2040»، تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- الذي أرسى منذ تولّيه مقاليد الحكم في 11 يناير عام 2020م مسارًا وطنيًا واضح المعالم قائمًا على التخطيط الاستراتيجي والعمل المؤسسي، وممتدًا في جوهرة من الإرث النهضوي الذي خلفه السلطان الراحل قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه-.



طريق السلطان فيصل بن تركي يربط ولايتي دبا وخصب ونيابة ليما

لقد ركّزت المرحلة الراهنة على بناء إطار شامل لتوجيه السياسات العامة للدولة بما ينسجم مع متطلبات التنمية الحديثة، ويواكب التحولات الإقليمية والدولية، مع الحفاظ على ثوابت السياسة العُمانية القائمة على الحكمة والتوازن والحياد، بما يعزّز الأمن الوطني والاستقرار الإقليمي، حيث كانت من أولوياتها ترسيخ دعائم الاقتصاد الوطني وتعزيز متانته المالية، من خلال تسريع برامج التنويع الاقتصادي، والتحول التدريجي نحو اقتصاد معرفي يعتمد على الابتكار والتقنيات الحديثة، إلى جانب تطوير البنية الأساسية، وبناء مدن مستدامة وذكية، وتهيئة بيئة استثمارية محفزة تسهم في تمكين القطاعين العام والخاص.

ومن منطلق ترسيخ دعائم الاستقرار المالي وتعزيز كفاءة ودعم الاقتصاد الوطني وتنظيم القطاع المصرفي، فقد أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- مع بداية عام 2025م المرسوم السلطاني رقم (2025/1) بالتصديق على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2025م، كما أصدر جلالته -أعزّه الله- مرسومًا سلطانيًا رقم (2025/2) بإصدار القانون المصرفي، من أجل مواكبة التطورات المالية والمصرفية، فضلًا عن إصدار مرسوم سلطاني رقم (2025/3) بإصدار نظام البنك المركزي العُماني، والذي يُسهم أيضًا في الحفاظ على الاستقرار النقدي وإدارة الاحتياطات النقدية وتنظيم سياستها، وتعزيز الشفافية ودعم النمو الاقتصادي المستدام.



1 يناير 2025م

جلالته يوجه
بالتركيز على
العوامل
الإيجابية
المحفزة
للمـ
الاقتصادي

وفي الأول من يناير 2025م، تفضّل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- وترأس اجتماع مجلس الوزراء بقصر البركة العام، حيث أشاد بالجهود التي يبذلها المجلس ولجانه ومختلف الوحدات الحكومية، وما تحقق من إنجازات وإسهامات في التطور والارتقاء بمسارات التنمية الشاملة، والنتائج الإيجابية التي تم تحقيقها من حيث تعزيز الإيرادات غير النفطية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وتحقيق الأولويات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد وجّه جلالته -أيّده الله- بالاستمرار في التركيز على العوامل الإيجابية المحفّزة للنمو الاقتصادي، ودعم دور القطاع الخاص في الاستفادة من فرص الشراكة المتاحة للبرامج والمشروعات التي تنفذها الحكومة، إضافة إلى اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والتجارية الاستراتيجية التي دخلت فيها سلطنة عُمان مع دول العالم خلال عام 2025م. وبهدف تعزيز الصناعات العُمانية، أكّد جلالته أهمية متابعة تنفيذ السياسة الوطنية للمحتوى المحلي وتشجيع إقامة المشروعات المحلية.



1 يناير 2025م

**تعزيز
منظومة
الخدمات
الصحية
التخصصية
وإطلاق
برنامج
وطني
للفحص
المبكر عن
السرطان**

في الأول من يناير 2025م، أقرّ مجلس الوزراء الموقر إنشاء البرنامج الوطني للجينوم والبيانات البشرية (الجينوم العُماني) بوزارة الصحة، من أجل تعزيز منظومة الخدمات الصحية التخصصية وتحسين التشخيص المبكر للعلاج المستهدف للأمراض الوراثية، عبر إنشاء قاعدة بيانات وراثية وجينية للمجتمع العُماني. كما وجّه المجلس أيضًا بإنشاء مركز وطني لطب وجراحة العيون يستوعب الخدمات المقدّمة في هذا المجال، ويواكب الطلب المتزايد على هذه الخدمة من أبناء المجتمع، مع إدخال أحدث التقنيات في التشخيص والعلاج وإجراء البحوث المتعلقة بهذا المجال. فضلًا عن إطلاق برنامج وطني للفحص المبكر عن السرطان الأكثر شيوعًا بين النساء، من خلال استحداث سبع وحدات للكشف المبكر تغطي جميع محافظات سلطنة عُمان، إضافةً إلى توسعة خدمات الطب النووي، وذلك من خلال استحداث منشأة إنتاج النظائر المشعّة والصيدلانية النووية، لتغطية الطلب المتزايد على النظائر الصيدلانية المشعّة لتشخيص وعلاج المرضى المصابين بأمراض السرطان.



مشروع الجبل العالي في محافظة الداخلية

تشجيع الاستثمار واستقرار السوق

7 يناير 2025م

وفي السابع من يناير أصدر جلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- مرسومًا سلطانيًا رقم (2025/12) بتعديل بعض أحكام المرسوم السلطاني رقم (89/6) في شأن تنظيم العلاقة بين ملاك ومستأجري المساكن والمحال التجارية والصناعية وتسجيل عقود الإيجار الخاصة بها، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار وتنظيم السوق العقاري وضمان توفّر المساكن والمحال بأسعار عادلة ومستقرة، إلى جانب حماية حقوق المستأجرين وضمان عدم تجاوز الملاك على حقوقهم.



8 يناير 2025م

ونظرًا للاهتمام الكبير من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان
هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- برسم صورة ذهنية
إيجابية عن سلطنة عُمان، رعى جلالتة في الثامن من يناير 2025م
تدشين الهوية الترويجية الموحدة لسلطنة عُمان. وقد أكد جلالتة
-أيده الله- أن هذا الشعار جزء من استراتيجية رصينة تم تطويرها
لتقود المنظومة الترويجية المتكاملة لسلطنة عُمان، وأنه بطابعه
الترويجي يحمل طموح المستقبل وحداثة الغد؛ مؤصلاً في جوهره
قيم الترابط والاندماج مع شعوب العالم، ومتفاعلاً مع المقومات
والأصول الحضارية التي تمتلكها سلطنة عُمان لتدعم الرسائل
الاتصالية.

جلالته
يدشّن
الهوية
الترويجية
الموحدة
ويوجه
بتبني
مخرجاتها



جلالته
يعلم
العشرين
من نوفمبر
يومًا وطنيًا
لسلطنة
عمان

11 يناير 2025م

وفي 11 يناير 2025م تفضّل جلالته -أيّده الله- وألقى خطابًا ساميًا بمناسبة يوم تولّي جلالته مقاليد الحكم في البلاد، مشيدًا بثبات أبناء الوطن العزيز عبر العصور كأنهم صفٌّ واحدٌ كالبنيان المرصوص، يسيرون على بصيرة مصدرها العقيدة السّميحة، ونابذين كلّ تعصّب ورافضين كلّ استقطاب يُجرّي الأُمّة. كما أعلن جلالته أن يكون يوم العشرين من نوفمبر من كلّ عام يومًا وطنيًا لسلطنة عُمان، وهو اليوم الذي تشرّفت فيه الأسرة البوسعيدية بخدمة هذا الوطن العزيز منذ العام (1744م)، على يد الإمام المؤسس السيّد أحمد بن سعيد البوسعيد، الذي وحد راية الأُمّة العُمانية وقاد نضالها وتضحياتها الجليلة.

كما أصدر جلالته -أيّده الله- مرسومًا سلطانيًا رقم (2025/15) بتعديل بعض أحكام المرسوم السلطاني رقم (2022/88) بتحديد أيام الإجازات الرسمية، حيث جاء فيه أن يكون اليوم الوطني لسلطنة عُمان يومي (20) و(21) من شهر نوفمبر.



11 يناير 2025م

في 11 يناير 2025م أكد جلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- ضرورة تطوير البيئة الاستثمارية والتجارية، كونها ضرورة أساسية لدفع عجلة التنمية بالبلاد، ولذلك فقد وجّه الحكومة بتقديم المزيد من التسهيلات اللازمة والحوافز التنافسية والبيئة الداعمة للاستثمار بما يسهّل ممارسة الأعمال التجارية، لضمان تنويع اقتصادنا الوطني وتحقيق نموٍّ مستدامٍ، وتوفير المزيد من فرص العمل في القطاعات الاقتصادية والخدمات المختلفة.

جلالة
السلطان
يوجّه بتقديم
المزيد من
التسهيلات
اللازمة
والحوافز
التنافسية
والبيئة
الداعمة
للاستثمار

جلالة
السلطان
يؤكد أهمية
تطوير البنية
الرقمية
للقطاع
القضائي
وإصدار
الهيكل
التنظيمي
للمجلس
الأعلى
للقضاء

27 يناير 2025م

في 27 يناير 2025م، ترأس جلالة السلطان المعظم اجتماع المجلس الأعلى للقضاء، حيث أكد على أهمية تطوير البنية الرقمية للقضاء لدعم العدالة الناجزة وتعزيز الشفافية، مشيداً بجلالته -أعزه الله- باستراتيجية المجلس الأعلى للقضاء 2040/2024.

وحرصاً من لدن جلالته -أبقاه الله- على تطوير قطاع الاستثمار والدفع به قدماً في مختلف الجوانب، وتعزيز البيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان؛ فقد تفضل وأسدى توجيهاته السامية باستكمال إجراءات إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة، التي تهدف إلى البت في النزاعات الاستثمارية والتجارية بطريقة سريعة ومهنية وفاعلة، في إطار رؤية سلطنة عُمان لتعزيز البيئة الاستثمارية وجذب رؤوس الأموال، من خلال توفير قضاء متخصص يدعم نمو الأعمال التجارية ويضمن حماية حقوق المتقاضين.

كما تفضل جلالته -أيده الله- وأسدى توجيهاته السامية باستكمال إجراءات إصدار الهيكل التنظيمي للمجلس الأعلى للقضاء، حتى يتمكن المجلس من تقديم خدمات عدلية عالية الجودة تسهم في تعزيز الثقة بسيادة القانون.

ومن أجل تحديد الرؤية والسياسة العامة للدولة في العلاقات الدولية، فقد أصدر جلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- مرسوماً سلطانياً رقم (2025/21) بتحديد اختصاصات وزارة الخارجية، كما أصدر جلالته -أعزه الله- مرسوماً سلطانياً رقم (2025/22) بإصدار قانون السلكين الدبلوماسي والقنصلي.

وفي 3 مارس 2025م، أصدر جلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- مرسوماً سلطانياً رقم (2025/23) بالتصديق على اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والموانئ بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة المملكة المغربية، ومرسوماً سلطانياً رقم (2025/24) بالتصديق على اتفاقية بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة جمهورية قبرص لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي بالنسبة للضرائب على الدخل، ومرسوماً سلطانياً رقم (2025/25) بالتصديق على اتفاقية بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة لإزالة الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل ومنع التهرب من الضرائب وتجنبها، ومرسوماً سلطانياً رقم (2025/26) بالتصديق على اتفاقية النقل الجوي بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة جمهورية جيبوتي، وذلك من أجل تعزيز العلاقات الثنائية مع دول العالم عبر آليات واضحة لحل النزاعات، وتسهيل التبادل، وتنمية المصالح المشتركة.

كما أصدر جلالته -أعزه الله- في 4 مارس 2025م مرسوماً سلطانياً رقم (2025/30) بالتصديق على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي.



23 مارس 2025م

في 23 مارس 2025م، أصدر جلالتـه -أعزّه الله- مرسومًا سلطانيًا رقم (2025/35) بإنشاء محكمة الاستثمار والتجارة وإصدار قانونها، وذلك في إطار مواءمة التشريعات مع المتغيرات الاقتصادية وتعزيز الثقة وجذب الاستثمارات ودعم الاستقرار الاقتصادي، عبر رفع كفاءة الأحكام القضائية، حيث تعمل على سرعة الفصل في المنازعات التجارية والاستثمارية بكفاءة وعدالة.

كما أصدر جلالتـه -أبقاه الله- في 27 مارس 2025م مرسومًا سلطانيًا رقم (2025/36) بالتصديق على بروتوكول تعديل الاتفاقية بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي بالنسبة للضرائب على الدخل.

جلالة
السلطان
يصدر
مرسومًا
سلطانيًا
بإنشاء
محكمة
الاستثمار
والتجارة
وإصدار
قانونها

أوامر
سامية
باعتد
7 ملايين
ريال عُمان
لإنشاء
مركز
اضطراب
طيف
التوحد
للرعاية
والتأهيل

2 أبريل 2025م

وفي إطار الاهتمام السامي الذي يوليه جلالتُه -أيدهُ الله- بأبنائه من الأشخاص ذوي الإعاقة، والحرص على أهمية توفير خدمات تأهيلية وعلاجية ذات جودة عالية تمكّنهم من تحقيق استقلاليتهم وتسهيل دمجهم في المجتمع وصولاً إلى بناء مجتمع شامل ومتماسك، أصدر جلالتُه -أبقاه الله- في 2 أبريل 2025م أوامره السامية الكريمة باعتد 7 ملايين ريال عُمان لإنشاء «مركز اضطراب طيف التوحد للرعاية والتأهيل» في محافظة مسقط، حيث سيقدم المركز خدمات الرعاية المؤقتة عبر توفير مرافق مهيأة ومناسبة للحالات التي تعاني من اضطراب طيف التوحد بدرجة شديدة، وخدمات التشخيص والتقييم المختصة بإجراء التشخيص المبكر والمتكامل بالتعاون مع وزارة الصحة.

وفي إطار حرص جلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- على حماية المال العام وتنظيم النفقات والإيرادات العامة ودعم سياسة الاستقرار المالي والاقتصادي، أصدر جلالتُه -أبقاه الله- في 7 أبريل 2025م مرسومًا سلطانيًا رقم (2025/37) بإصدار القانون المالي، كما أصدر جلالتُه -أيدهُ الله- مرسومًا سلطانيًا رقم (2025/38) بإصدار قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، بهدف جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتنويع مصادر الدخل وتحفيز النمو وخلق فرص عمل.

وفي 9 أبريل 2025م، أصدر جلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- مرسومًا سلطانيًا رقم (2025/39) بإصدار قانون المعاملات الإلكترونية، وذلك في إطار الحرص السامي على تنظيم التجارة الإلكترونية وتعزيز الثقة في المعاملات الرقمية وتسهيل وتسريع الإجراءات.



9 أبريل 2025م

في 9 أبريل 2025م، تقبّل جلالتة -أبقاه الله- بقصر البركة العامر أوراق اعتماد أصحاب السعادة السفراء التايلاندي، والروسي، والباكستاني، وسفير بنجلاديش، والياباني، والهندي، والسفير السوداني، حيث أكد جلالتة -أيّده الله- أنهم سيحظون بالدعم الكامل من قبل الحكومة والشعب، بما يمكنهم من أداء واجبهم العملي بكل يسر، رغبةً في تحقيق الأهداف المنشودة بين سلطنة عُمان ودولهم.

جلالته يؤكد
لعدد من
سفراء دول
شقيقة
وصديقة
الدعم
الكامل من
الحكومة
والشعب

في 24 أبريل 2025م، أصدر جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- مرسومًا سلطانيًا رقم (2025/43) بإصدار قانون الصحة العامة، الذي يركز على مجموعة من الرؤى والأهداف باعتباره أولوية وطنية ضمن رؤية «عُمان 2040»، لتقديم خدمات أكثر شمولية تتجسّد في تحقيق الصحة للجميع وتقديم رعاية وجودة أفضل، حيث يهدف إلى وضع منظومة متكاملة من القواعد والنظم العلمية والتطبيقية لغايات تعزيز وحماية الصحة العامة، وتعزيز التنسيق والتعاون المحلي والدولي في مجال التأهب والاستجابة لمواجهة المشكلات المتصلة بالصحة العامة، ورفع مستوى وعي المجتمع بالعوامل والمخاطر التي تؤثر عليها.

كما أصدر جلالة السلطان -حفظه الله ورعاه- مرسومًا سلطانيًا رقم (2025/44) بإصدار قانون تنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية، الذي جاء بهدف تنظيم إجراء تلك العمليات، ومنع الاتجار بالأعضاء والأنسجة البشرية وأجزائها، وتنظيم عمليات التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية وأجزائها، وحماية حقوق الأشخاص المتبرعين والمتبرع لهم، ومنع استغلال حاجتهم.

وشمل المرسوم 36 مادة، أبرزها أن يُمنح المتبرعون بأعضائهم وساقًا يصدر بتسميته وقواعد منحه ومزاياه مرسوم سلطاني، وفي حالة التبرع بأعضاء المتوفّين يُمنح الوسام باسم المتوفّي ويُسلّم لأقرب أقرابه أو زوجه، وأن يكون إجراء عمليات نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية والتبرع بها وفقًا لأحكام هذا القانون، وأن تُنشأ في وزارة الصحة لجنة وطنية تُسمّى «اللجنة الوطنية لتنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية»، يصدر بتشكيلها ونظام عملها قرار من الوزير بناءً على موافقة مجلس الوزراء.

كما أصدر جلالتة -أعزّه الله- مرسومًا سلطانيًا رقم (2025/46) بتعديل الهيكل التنظيمي للمكتب السلطاني وتعيين أمين عام.

4 يونيو 2025م

وفي إطار تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع حكومة روسيا الاتحادية، أصدر جلالتة -أبقاه الله- في 4 يونيو 2025م مرسومًا سلطانيًا رقم (2025/53) بالتصديق على اتفاقية بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة روسيا الاتحادية حول الإعفاء المتبادل من التأشيرات، والتي تهدف إلى تنشيط السياحة ودعم التبادل التجاري والاستثماري، وتعزيز الانفتاح الدولي.

تعزيز
العلاقات
الدبلوماسية
مع حكومة
روسيا
الاتحادية

22 يونيو 2025م

واستكمالًا للمنظومة الضريبية في سلطنة عُمان، أصدر جلالتة -حفظه الله ورعاه- في 22 يونيو 2025م مرسومًا سلطانيًا رقم (2025/56) بإصدار قانون الضريبة على دخل الأفراد، حيث يُسهم القانون في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، وإعادة توزيع الثروات بين شرائح المجتمع، وما يترتب عن ذلك من تعزيز العدالة الاجتماعية.

ويُلزم القانون الأفراد الذين يتجاوز دخلهم السنوي 42 ألف ريال عُماني بسداد ضريبة بنسبة 5% على الدخل الخاضع للضريبة، وذلك بعد خصم الإعفاءات والتكاليف والخسائر المحددة وفقًا لأحكام القانون. وسيدخل القانون حيّز التنفيذ في عام 2028م، وستُسهم الضريبة في رفد الميزانية العامة للدولة، وستُوجّه بشكل خاص لتمويل جزء من تكاليف منظومة الحماية الاجتماعية.

وفي 13 يوليو 2025م، أصدر جلالتة -أيّده الله- مرسومًا سلطانيًا رقم (2025/60) بتعديل بعض أحكام المرسوم السلطاني رقم (2023/52) بإصدار قانون الحماية الاجتماعية.

قانون
الضريبة
على دخل
الأفراد
يستكمل
المنظومة
الضريبية
في سلطنة
عُمان

تعزيز
العلاقات
الاقتصادية
والاستثمارية
مع إيران

2 سبتمبر 2025م

وفي 2 سبتمبر 2025م، أصدر جلالتـه -أبقاه الله- مرسوماً سلطانياً رقم (2025/63) بالتصديق على اتفاقية بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. كما أصدر جلالتـه -أعزّه الله- في 4 سبتمبر 2025م مرسوماً سلطانياً رقم (2025/65) بالتصديق على الاتفاقية الإطارية للتعاون المشترك بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

كما أصدر جلالتـه في 8 سبتمبر 2025م مرسوماً سلطانياً رقم (2025/70) بالتصديق على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المجالات (المدينة والجزائية وتسليم المتهمين ونقل المحكوم عليهم) بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومرسوماً سلطانياً رقم (2025/71) بالتصديق على اتفاقية التجارة التفضيلية بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

تحديث
المنظومة
التشريعية
لقانون
تحصيل
مستحقات
الدولة

10 سبتمبر 2025م

في 10 سبتمبر 2025م، أصدر جلالتـه -أعزّه الله- مرسوماً سلطانياً رقم (2025/77) بإصدار قانون تحصيل مستحقات الدولة، بهدف تحديث المنظومة التشريعية لتواكب التطورات الحديثة، وتحسين عملية التحصيل، وحماية المال العام.

10 سبتمبر 2025م

وترجمةً للقيم الاجتماعية والدينية الراسخة، التي تحث على حفظ كرامة النفس البشرية، والوقوف في وجه الظلم والاستغلال، وصون المجتمع من كل ما يمس أمنه واستقراره، أصدر جلالتة -حفظه الله ورعاه- في 10 سبتمبر 2025م مرسومًا سلطانيًا رقم (2025/78) بإصدار قانون مكافحة الاتجار بالبشر، حيث يتماشى القانون مع المعايير الدولية ويعكس عمق أصالة الأرض العُمانية وارتباطها بالقيم الإنسانية النبيلة.

قانون
مكافحة
الاتجار
بالبشر
يؤكد على
صون
المجتمع
ويحفظ
كرامة
النفس
البشرية

10 سبتمبر 2025م

وباعتباره محطة مفصلية في مسيرة التطوير العمراني بسلطنة عُمان، أصدر جلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- في 10 سبتمبر 2025م مرسومًا سلطانيًا رقم (2025/79) بإصدار قانون التنظيم العقاري، حيث يأتي ليؤسس بيئة آمنة وشفافة لجميع الأطراف من مواطنين ومشتريين ومستثمرين ومطوّرين ووكلاء، إضافة إلى رفع مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي، وتنويع مصادر الدخل الوطني.

قانون
التنظيم
العقاري
لحفظ
الحقوق
وتعزيز
ثقة
المستثمرين



جلالته يترأس اجتماع مجلس الوزراء بقصر المعمورة العامر بصلالة

جلالة
السلطان
يؤكد أهمية
تنافسية
الاقتصاد
الوطني
ويوجه
بمضاعفة
مبلغ دعم
برامج
تشغيل
الباحثين
عن عمل

16 سبتمبر 2025م

وفي 16 سبتمبر 2025م، تفضّل جلالته -أبقاه الله- وترأس اجتماع مجلس الوزراء بقصر المعمورة العامر بصلالة، حيث أشاد بجهود وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع الخاص، والتزامها بتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية المختلفة، كما أكد على أهمية تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتنافسية الاقتصاد الوطني، ووضع برامج وسياسات اقتصادية لتحفيز النمو الاقتصادي الوطني.

كما أكد مجلس الوزراء أهمية تعاون كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة لتحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي وبرامجه التنفيذية، والعمل على رفع الجاهزية الاستثمارية والتقنية والبشرية والتشريعية، وتذليل العقبات التي تواجه البرنامج ومشروعات الذكاء الاصطناعي خلال الفترة المقبلة.

وحرصاً من المجلس على توفير فرص وظيفية أكبر للباحثين عن العمل، وجه جلالته -أبقاه الله- بمضاعفة المبلغ الذي تم تخصيصه سابقاً لدعم برامج ومسارات تشغيل الباحثين عن عمل في القطاع الخاص، وخصوصاً مبادرة دعم الأجور، ليكون (100) مليون ريال عُماني، وذلك نظراً لإقبال القطاع الخاص والباحثين عن عمل على هذه المبادرات والبرامج.

16 سبتمبر 2025م

وفي إطار اهتمام جلالتة بكل ما من شأنه الارتقاء بالخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وجّه -أيّده الله- في 16 سبتمبر 2025م بإنشاء قطاع جديد بمستوى وكيل وزارة ضمن هيكل وزارة التنمية الاجتماعية، يتولى الإشراف على هذا القطاع والاهتمام به ومعالجة تحدياته، والعمل على ضمان تمكينهم وإدماجهم بصورة أكثر فاعلية لتعزيز دورهم في بناء المجتمع، وتسهيل سبل التعليم لهم بمختلف مراحله.

اهتمام
سام
بالأشخاص
ذوي الإعاقة
وتمكينهم
عبر إنشاء
قطاع
جديد

16 سبتمبر 2025م

وفي الشأن الإقليمي والدولي، وبعد الإشارة إلى ثوابت ومبادئ سياسة سلطنة عُمان الراسخة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، جدّد مجلس الوزراء في 16 سبتمبر 2025م التأكيد على موقف سلطنة عُمان الثابت بشأن القضية الفلسطينية والوضع في الأراضي المحتلة.

وقد استعرض جلالة السلطان المعظم -أعزّه الله- خلال اجتماع مجلس الوزراء العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة، مشيراً إلى الزيارات السامية والرسمية المتبادلة مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة، والتأكيد على أهمية الاستفادة من الاتفاقيات التي تم توقيعها وتحويلها إلى برامج تنفيذية ملموسة تخدم الأهداف التنموية للبلاد، بالإضافة إلى مشاركة سلطنة عُمان في عدد من الاجتماعات والقمم الإقليمية والدولية الهادفة إلى ترسيخ مبادئ الحوار وإيجاد الحلول المشتركة التي تعزّز التعاون والأمن والاستقرار، وتحقيق المصالح المشتركة لجميع الدول.

جلالته
يؤكد على
ثوابت
ومبادئ
سياسة
سلطنة
عُمان



جلالة القائد الأعلى يفتتح مبنى قيادة قوات الفرق بمعسكر نجور-صحنوت

جلالة
القائد
الأعلى
يفتح
مبنى
قيادة
قوات
الفرق
بمعسكر
نجور
-صحنوت

18 سبتمبر 2025م

وفي 18 سبتمبر 2025م، تفضّل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم ابن طارق المعظم، القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- بزيارة سامية كريمة إلى قيادة قوات الفرق بالجيش السلطاني العُماني، تكّرم جلالته خلالها بافتتاح مبنى قيادة قوات الفرق بمعسكر نجور- صحنوت في محافظة ظفار، حيث استمع جلالته -أبقاه الله- إلى إيجاز عن قوات الفرق وما تضطلع به من أدوار ومهام وطنية.



24 سبتمبر 2025م

في 24 سبتمبر 2025م، قام حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم ابن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بزيارة تفقدية كريمة لعدد من ولايات محافظتي ظفار والوسطى، حيث اطلع جلالته -أيده الله- على عدد من المشروعات التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وتابع عن قرب احتياجات ومتطلبات المواطنين. وقد رحّب المواطنون بقائد البلاد المفدى على طول الطريق الذي مرّ به الموكب الميمون، مردّدين عبارات التحية والولاء، داعين الله تعالى أن يبارك خطاه لتحقيق المزيد من برامج التنمية.

جلالته
يتابع
عن قرب
احتياجات
ومتطلبات
المواطنين
في زيارة
كريمة
لمحافظتي
ظفار
والوسطى

جلالة
السلطان
يأمر بإنشاء
المنطقتين
الاقتصاديتين
الخاصتين
في الظاهرة
والروضة

8 أكتوبر 2025م

وفي إضافة نوعية لمسيرة التنمية الوطنية وتحقيق مستهدفات «عُمان 2040»، أصدر جلالتـه -أعزّه الله- في 8 أكتوبر 2025م مرسومين سلطانيين رقم (2025/87) ورقم (2025/88) بإنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة، والمنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة، وذلك من أجل خلق بيئة اقتصادية تنافسية وجاذبة للاستثمار، وتمكين القوى العاملة الوطنية، وتحقيق التنمية المستدامة.

قانون
حقوق
الأشخاص
ذوي الإعاقة
يجسد
الاهتمام
السامي
والحرص
على تمكين
هذه الفئة

27 أكتوبر 2025م

وفي 27 أكتوبر 2025م، أصدر جلالتـه -أبقاه الله- مرسومًا سلطانيًا رقم (2025/92) بإصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يجسد الحرص السامي على رعاية وتمكين هذه الفئة بما يمكنها من المشاركة بفاعلية في تنمية المجتمع، ويُعدّ هذا القانون علامة فارقة في المسار التشريعي والاجتماعي لسلطنة عُمان.

جلالته
يتقبل
أوراق اعتماد
سفراء
أرمينيا
وهولندا
وأوكرانيا
ومصر

12 نوفمبر 2025م

في 12 نوفمبر 2025م، تقبّل جلالتـه -أيّده الله- بقصر البركة العامر أوراق اعتماد أصحاب السعادة السفراء الأرميني، والهولندي، والأوكراني، والمصري، حيث أكد جلالتـه -أيّده الله- أنهم سيحظون بالدعم الكامل من قبل الحكومة والشعب، بما يمكنهم من أداء واجبهم العملي بكل يسر، خدمةً لمصالح وتطلعات بلدانهم وسلطنة عُمان.



جلالته يمنح السيدة الجليلة وسام الشرف الأعظم تقديرًا لعطائها المثمر لخدمة الوطن

16 نوفمبر 2025م

في 16 نوفمبر 2025م، منح جلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- وسام الشرف الأعظم للسيدة الجليلة، حرم جلالته؛ تقديرًا من لدن مقامه السامي لجهودها الجليلة وعطائها المثمر لخدمة الوطن، كما منح جلالته أوسمةً سلطانيةً لعدد من أصحاب السموّ والمعالي والسعادة، وقادة قوات السلطان المسلحة وشرطة عُمان السلطانية وكبار الضباط من الأجهزة العسكرية والأمنية، تقديرًا من لدن عاهل البلاد المفدى لجهودهم المخلصة في أداء واجبهم العملي، وتزامنًا مع احتفالات البلاد باليوم الوطني المجيد.

جلالته يمنح
السيدة
الجليلة وسام
الشرف
الأعظم
وأوسمة
لعدد من
أصحاب
السمو
والمعالي
والسعادة
والقادة
العسكريين
وكبار
الضباط



العرض العسكري في اليوم الوطني المجيد

20 نوفمبر 2025م

جلالة
القائد
الأعلى
يشمل
برعايته
السامية
الاستعراض
العسكري
واستعراض
الأسطول

في إطار احتفال سلطنة عُمان باليوم الوطني المجيد في 20 نوفمبر 2025م، تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- فشمّل برعايته السامية الكريمة الاستعراض العسكري الكبير الذي أُقيم على ميدان الفتح في الوطية بمحافظة مسقط، بحضور السيدة الجليلة حرم جلّالته. وشاهد جلّالته استعراضاً لقوات الفرق بالجيش السلطاني العُماني، وآخر موسيقياً على ظهر الخيل قدّمته الفرق الموسيقية الراكبة مروّراً من أمام المقصورة السلطانية، إلى جانب تشكيلات جويةٍ لعددٍ من الطائرات المُقاتلة والعمودية فوق سماء ميدان الاستعراض.

كما شمل برعايته السامية الكريمة استعراض الأسطول المهيّب في 21 نوفمبر 2025م، بمشاركة عددٍ من القطع البحرية التابعة لأسطول البحرية السلطانية العُمانية، واليخوت السلطانية، وعددٍ من زوارق شرطة عُمان السلطانية، إلى جانب مشاركة سفنٍ من بحريّات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشقيقة.

9 ديسمبر 2025م

وفي 9 ديسمبر 2025م، أصدر جلالتـه -أبقاه الله- مرسومًا سلطانيًا رقم (2025/104) بإجراء تعيينات في ديوان البلاط السلطاني، قضى بتعيين سمو السيد لؤي بن غالب آل خالد آل سعيد أميّنًا عامًا لديوان البلاط السلطاني بالدرجة الخاصة، وتعيين سمو السيد نادر بن الجلندي بن ماجد آل سعيد مستشارًا في ديوان البلاط السلطاني بذات الدرجة.

جلالة
السُّلطان
يُجـري
تعيينات
في ديوان
البلاط
السلطاني

11 ديسمبر 2025م

حرصًا على تعزيز دعائم الاستقرار والأمان، تفضّل جلالة السلطان -أبقاه الله- في 11 ديسمبر 2025م بإقامة حفل عشاءٍ بقصر العلم العامر احتفاءً بمناسبة يوم قوات السُّلطان المسلّحة، حضره عددٌ من أصحاب السُّمُو وأصحاب المعالي والسَّعادة، وقادة قوات السُّلطان المسلّحة وكبار الضباط العسكريين والمدنيين والمتقاعدين، حيث جسّد الاهتمامُ التّامّ من لدن قائد البلاد المُفدّى بقواته المسلّحة، أدوارها المخلصة في سبيل الدِّفاع عن مقدّرات الوطن والذود عن حياضه، وتعزيز دعائم الاستقرار والأمان، بما يكفل للمواطن والمقيم العيش في اطمئنانٍ وسلامٍ.

اهتمام
سامٍ
بالقوات
المسلّحة
وحرص
على تعزيز
دعائم
الاستقرار
والأمان



22 ديسمبر 2025م

جلالته
يُشيد
بجهود
 وإسهامات
مجلس
الدولة
للارتقاء
بمسارات
التنمية
الشاملة

في 22 ديسمبر 2025م، التقى جلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- برئيس وأعضاء مكتب مجلس الدولة، حيث أشاد بجلالته -أيده الله- بجهود وإسهامات المجلس وتعاونيه مع المؤسسات الحكومية للارتقاء بمسارات التنمية الشاملة في البلاد، وتطوير الجوانب التنموية والاقتصادية والاجتماعية، كما وجه بجلالته بأهمية وضع آليات تنفيذية فعّالة تتيح تحويل المقترحات إلى خطوات عملية تدعم حلحلة القضايا التي تهم المجتمع، وترسخ تكامل جهود مؤسسات الدولة.

25 ديسمبر 2025م

جلالته يؤكد
أهمية دور
مجلس
الشورى
في توعية
المجتمع
بالتحديات
والأهداف
المرحلية
والمستقبلية

وفي 25 ديسمبر 2025م، التقى جلالته -حفظه الله ورعاه- برئيس وأعضاء مكتب مجلس الشورى، حيث أشاد بالتطور الذي يشهده مجلس الشورى في آليات عمله، وما اكتسبه من فاعلية في أداء أدواره بالشكل الذي يعزز المشاركة الوطنية ويواكب متطلبات التنمية الشاملة، مؤكداً جلالته -أبقاه الله- أهمية قيام مجلس الشورى بدوره المأمول في توعية المجتمع بالتحديات القائمة والأهداف المرحلية والمستقبلية، والإجراءات والقرارات المتخذة في سبيل تحقيق ذلك، وأهمية المحافظة على ما تحقق من منجزات ومكتسبات على المستوى الوطني.

31 ديسمبر 2025م

حرص
سامٍ على
حماية
صحة
الأسرة
والمجتمع
العُماني

ونظراً لكونه ركيزةً أساسيةً في منظومة الصحة الوقائية، والمساهمة في الحد من انتشار الأمراض الوراثية والجينية والمعدية، وحماية صحة الأسرة والمجتمع، فقد أصدر جلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- في 31 ديسمبر 2025م مرسوماً سلطانياً سامياً رقم (2025/111) في شأن تنظيم الفحص الطبي قبل الزواج.

ويسهم الفحص الطبي قبل الزواج في الوقاية من الأمراض الجينية والوراثية والمعدية، والكشف المبكر، وتقليل الأعباء الصحية على الأسرة والنظام الصحي، بما يتماشى مع الأهداف الوطنية لصحة الأسرة والمجتمع.



زيارة جلالة لمركز الدفاع الإلكتروني

جلالة
السُّلطان
يطلع على
خطة بناء
وتأهيل
الكوادر
الوطنية
في مجال
الدفاع
الإلكتروني

31 ديسمبر 2025م

وحرصاً من جلالة -أعزّه الله- على مواكبة المستجدات في المجال التقني بمختلف تخصصاته، ومتابعة مستجدات مجال الدفاع الإلكتروني نظراً لأهميته في حماية الأمن الوطني والسيادة الرقمية وتأمين المعلومات والبيانات الاستراتيجية، تفضّل جلالة -أبقاه الله- في 31 ديسمبر 2025م بزيارة سامية كريمة إلى مركز الدفاع الإلكتروني بمحافظة مسقط، اطلع خلالها -أعزّه الله- على أهم أعمال المركز والأدوار التي يُعنى بها لتحسين الفضاء الإلكتروني العُماني، وآليات الاستجابة للحوادث السيبرانية، وخطة بناء وتأهيل الكوادر الوطنية في هذا المجال.

مجلس عُمان ومؤسسات تجسد الرؤية المستقبلية





يُعَدّ مجلس عُمان إحدى الركائز الأساسية في منظومة العمل الوطني، لما يضطلع به من أدوار تشريعية ورقابية تُسهم في دعم مسيرة التنمية المستدامة وتعزيز المشاركة المؤسسية في صناعة القرار. وقد أشاد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- خلال افتتاحه دور الانعقاد السنوي الأول للدورة الثامنة لمجلس عُمان في 14 نوفمبر 2023م، بدور المجلس في مسيرة التنمية المستدامة، ونضج تجربته وتكامله مع مؤسسات الدولة، مؤكدًا أن هذه التكاملية تعزّز فاعلية العمل الوطني، وأنه شريك أساسي في منظومة الدولة.



وأصدر قانون مجلس عُمان بموجب المرسوم السلطاني رقم (2021/7)، الذي جاء استكمالاً لمسيرة العمل في مجلس عُمان، ويعزّز من صلاحيات المجلسين: مجلس الدولة المُعيّن ومجلس الشورى المُنتخب. وقد أسهم القانون في توضيح الأدوار والاختصاصات لكلّ من المجلسين، مما يعكس الاهتمام الذي توليه سلطنة عُمان لتطوير العمل البرلماني وتعزيز آليات الرقابة والتشريع.

ويحتوي النظام الأساسي للدولة على 8 مواد تشكّل الإطار العام لمجلس عُمان، حيث احتوى قانون مجلس عُمان على 78 مادة تتناول الأحكام العامة، وهيكلية المجلسين، وأدوار الانعقاد والاختصاصات. وقد حدّدت المادة (12) من النظام الأساسي للدولة القيم الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في سلطنة عُمان، حيث أكدت أهمية العدل والشورى والمساواة. وبناءً على الأوامر السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- افتتح مجلس الدولة في التاسع من نوفمبر 2025م أعمال دور الانعقاد العادي الثالث من الفترة الثامنة (2027/2023م) للمجلس، وذلك عملاً بأحكام المادة (38) من قانون مجلس عُمان. وفي اليوم ذاته افتتح مجلس الشورى أعمال دور الانعقاد السنوي الثالث (2026/2025م) من الفترة العاشرة (2027/2023م)، وذلك عملاً بأحكام المادة (41) من قانون مجلس عُمان.

دور مجلس الدولة في العمل الوطني

يُعد مجلس الدولة أحد الأعمدة الرئيسة في مسيرة العمل الوطني في سلطنة عُمان، حيث يضطلع بدور حيوي في ممارسة صلاحياته التشريعية والمالية، وذلك وفقاً لما نصّ عليه النظام الأساسي للدولة وقانون مجلس عُمان ولائحته الداخلية. ويتمتع المجلس بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويضم في عضويته نخبةً من ذوي الخبرة والكفاءة، مما يعزّز دوره في دعم مسارات التنمية والتطوير.

وتمتد فترة انعقاد مجلس الدولة لأربع سنوات، تتكوّن من أربعة أدوار انعقاد سنوية، حيث لا تقل مدة كل دور عن ثمانية أشهر. وتبدأ هذه الفترة مع الافتتاح السنوي لمجلس عُمان، مما يعكس التزام المجلس بالعمل المستمر والجاد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

اختصاصات مجلس الدولة

حدّد النظام الأساسي للدولة، وبالتحديد في المادة (72)، الصلاحيات التي يتمتع بها مجلس الدولة، والتي تتضمّن:

- إقرار أو تعديل مشروعات القوانين.
- مناقشة خطط التنمية والميزانية العامة للدولة، وإبداء التوصيات بشأنها.
- اقتراح مشروعات قوانين جديدة بما يتماشى مع مصلحة الوطن.

كما يقوم المجلس بدراسة ومناقشة الموضوعات المتعلقة بتنفيذ الخطط التنموية، وتقديم الاقتراحات التي تعزّز من برامج التنمية إلى الحكومة. ومن خلال ذلك، يسعى المجلس إلى ترسيخ القيم الأصيلة للمجتمع العُماني والحفاظ على منجزاته، بالإضافة إلى إيجاد حلول ملائمة للعديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

هيكل مجلس الدولة

يتكوّن مجلس الدولة من عدة أجهزة رئيسة، وفقاً لما ورد في المادة (31) من قانون مجلس عُمان، وهي:

يمثّل المجلس في علاقاته مع الجهات الأخرى وأمام القضاء، ويترأس الجلسات العامة، ويشرف على سير الأعمال، وتكون له صلاحيات رئيس الوحدة المقررة في القوانين والمراسيم السلطانية.

رئيس
المجلس



يتكوّن من رئيس المجلس ونائبيه وأربعة أعضاء يُنتخبون من قبل المجلس، ويمارس المكتب بعض الاختصاصات المحددة في اللائحة الداخلية.

مكتب
المجلس



نص قانون مجلس عُمان على تشكيل لجان دائمة، وهي الذراع المتخصص للمجلس في دراسة مشروعات القوانين والمقترحات والدراسات والموضوعات المحالة.

اللجان



تتكوّن من أمين عام ومساعدين وموظفين، حيث يتم تعيين الأمين العام لمجلس الدولة بموجب مرسوم سلطاني. وتتولى الأمانة العامة الأعمال اللازمة لمعاونة المجلس. ويشرف الأمين العام على التحضير لجلسات المجلس وتجهيز جداول الأعمال، بالإضافة إلى إعداد محاضر الجلسات.

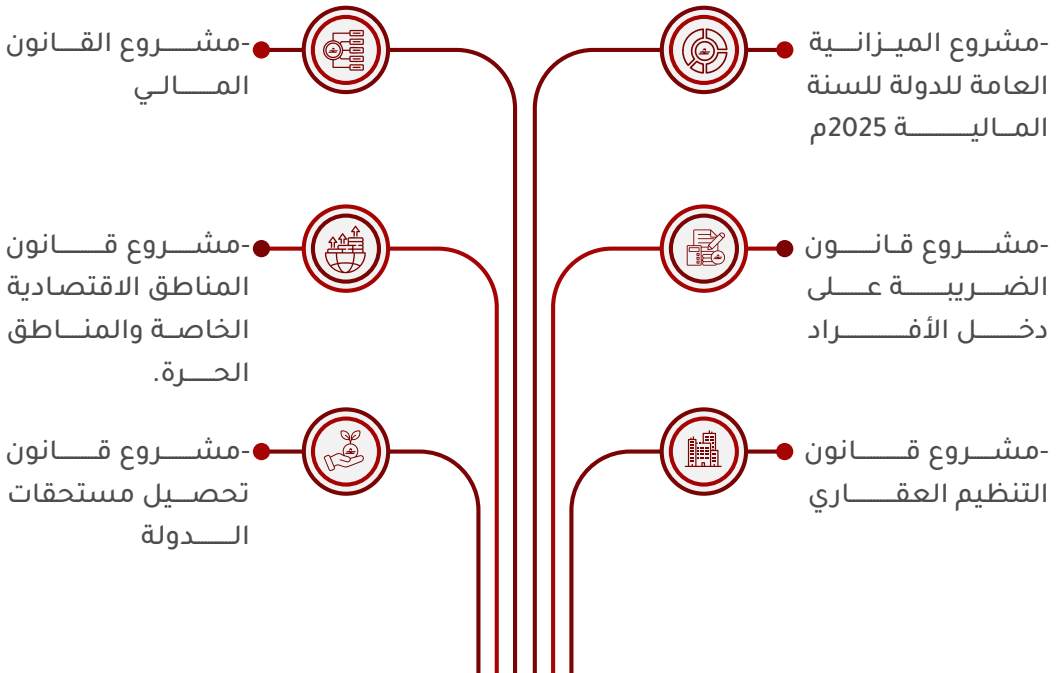
الأمانة
العامة



أنشطة متزايدة وإنجازات نوعية

شهد دور الانعقاد الثالث من الفترة الثامنة لمجلس الدولة نشاطًا متزايدًا لبدء مرحلة جديدة تستكمل زخم الإنجازات النوعية التي تحققت خلال دور الانعقاد العادي الثاني، حيث ناقش المجلس 14 مشروع قانون شملت قطاعات حيوية متعددة، واستند ذلك إلى الاختصاصات التشريعية للمجلس الواردة في النظام الأساسي للدولة وقانون مجلس عُمان. وتهدف دراسة مشروعات القوانين إلى ضمان اتساقها مع التشريعات النافذة وتوجهات السياسة العامة للدولة، بما يعزّز كفاءة المنظومة التشريعية ويحقق الصالح العام. وتضمنت هذه المشروعات ركائز أساسية تدعم رؤية «عُمان 2040» ضمن محاورها المختلفة، منها:

محور الاقتصاد والتنمية، ويشمل:



محور الإنسان والمجتمع، متضمناً مشروع قانون الصحة العامة، ويشتمل على:

مشروع قانون حقوق
الأشخاص ذوي الإعاقة

مشروع قانون تنظيم نقل
وزراعة الأعضاء والأنسجة
البشرية

مشروع قانون مؤسسات
المجتمع المدني

مشروع قانون مكافحة
الاتجار بالبشر

محور الحوكمة والأداء المؤسسي، ويشمل:



مشروع
قانون
التحكيم



مشروع قانون
تنظيم الاتصالات
وتقنية المعلومات



مشروع قانون
المعاملات
الإلكترونية

كما عقد مجلس الدولة جلسيتين مشتركتين مع مجلس الشورى، وفقاً لأحكام المادة (49) من قانون مجلس عُمان، تم خلالهما مناقشة أحد عشر مشروع قانون، وقد تُوِّجت هذه الاجتماعات بالتوصل إلى صيغ توافقية بشأن عدد من مشروعات القوانين، مؤكّدةً بذلك روح الشراكة المؤسسية والتكامل الضروري بين غرفتي مجلس عُمان لتطوير البنية القانونية للدولة.

مناقشة
أحد عشر
مشروع
قانون

إنجازات مجلس الدولة خلال دور الانعقاد الثاني:

موضوعا، شملت تقارير
اللجان وردود مجلس
الوزراء ومقترحات
الأعضاء

75

اجتماعات لمتابعة تنفيذ
خطط العمل وضمان
كفاءة الأداء

8

اجتماعاً وتنفيذ 71
استضافة للجهات
الحكومية والخاصة.

28

قرارا، هدفت إلى
تعزيز كفاءة العمل
المؤسسي والتنسيق
بين أجهزة المجلس

58

اجتماعاً لدراسة مشروعات القوانين شملت مراجعة
موادها وتحليل آثارها التشريعية

180

شكّل مكتب المجلس لجنتين خاصتين لدراسة موضوعات ذات أولوية وطنية:



اللجنة الخاصة
لدراسة «التركيبة
السكانية وأثرها
على مستقبل
التنمية»



اللجنة الخاصة
لدراسة «تحليل
بيئة الأعمال في
سلطنة عُمان»



وفد من جامعة الدفاع الوطني السعودية يطلع على اختصاصات وأدوار مجلس الدولة

الدبلوماسية البرلمانية ودعم السياسة الخارجية

أولى مجلس الدولة اهتمامًا استراتيجيًا بالدبلوماسية البرلمانية بوصفها رافدًا للعمل الوطني الخارجي، حيث استقبل خلال دور الانعقاد العادي الثاني عددًا من الوفود الرسمية والدبلوماسية، تناولت لقاءاتها سبل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات التشريعية وأفضل الممارسات البرلمانية. كما شارك المجلس بفاعلية في محافل إقليمية ودولية، من بينها المجالس التشريعية الخليجية، والبرلمان العربي، والاتحاد البرلماني الدولي، من خلال مداخلات عكست توجهات سلطنة عُمان القائمة على الحوار، وأسهمت في تعزيز مكانة المجلس وتوطيد علاقاته البرلمانية الخارجية.

وعلى الصعيد المحلي، يُعدّ مجلس الدولة منصةً للتطوير والتكامل، حيث يستضيف بشكل دوري أصحاب المعالي الوزراء والمسؤولين التنفيذيين. وتُتيح هذه اللقاءات تبادل وجهات النظر وطرح الملاحظات البناءة لتعزيز الكفاءة المؤسسية نحو تحقيق أهداف رؤية «عُمان 2040».



مجلس الشورى.. مسيرة رائدة نحو التنمية الشاملة

تتجلى مسيرة الشورى في سلطنة عُمان كرمز للتطور والتفاعل بين الحاكم والشعب، حيث تُعدّ الشورى إحدى الركائز الأساسية التي تُعكس قيم العدل والمساواة. ومنذ بداية النهضة العُمانية الحديثة، شهدت سلطنة عُمان العديد من المحطات المهمة التي عزّزت من مفهوم الشورى وأكّدت أهمية مشاركة المواطنين في صنع القرار. ومع تولّي حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- الحكم، انطلقت مرحلة جديدة من العمل البرلماني، حيث تمثل التعديلات التشريعية الأخيرة خطوة استراتيجية نحو تحقيق رؤية «عُمان 2040».

ويمضي مجلس الشورى بخطى ثابتة في مواصلة عطائه، مستنداً إلى رصيدٍ متراكم من العمل الشورى وتجربةٍ متدرّجة منسجمة مع مختلف التحوّلات والتطوّرات. وبعد مرور (55) عاماً على انطلاق النهضة العُمانية المتجدّدة، يضطلع المجلس بأدوار فاعلة في صنع القرار الوطني ودعم مسارات التنمية الشاملة، من خلال ممارسة تشريعية واضحة، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتكامل بنّاء مع الحكومة لترجمة أهداف رؤية «عُمان 2040» ومتابعة تنفيذ الخطة الخمسية الحادية عشرة (2026-2030م). وقد بدأت مسيرة الشورى في سلطنة عُمان مرحلة جديدة مع إصدار المرسوم السلطاني رقم (2021/6) الصادر في 11 يناير 2021م، برؤية تستند إلى تجربة ناضجة مدعومة بالأنظمة والقوانين، بما يلبّي مصلحة الوطن ويستجيب لتطلعات المواطنين، انسجماً مع التوجيهات السديدة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، حفظه الله ورعاه.

إنجازات مجلس الشورى في النصف الأول من الفترة العاشرة:

جلسات مناقشة لمتابعة قضايا التعليم، وسوق العمل ومبادرات التوظيف



إنجاز 47 عملاً تشريعياً
نوقشت من خلال 26
جلسة اعتيادية



تنفيذ 466 أداة متابعة
جسدت في متابعة العمل
الوطني بوعي ومسؤولية



8 بيانات وزارية لوزراء
الخدمات في مختلف
القطاعات



أنجزت اللجان الدائمة أكثر من
(220) موضوعاً في مختلف
القطاعات



فرق عمل متخصصة
لدراسة ملفات: الباحثين
عن العمل، والحماية
الاجتماعية، والاقتصاد
الرقمي



وحرص مجلس الشورى على تحقيق التكامل والعمل الوطني المشترك مع مؤسسات الدولة الأخرى في كافة المجالات، بما يعزّز مسيرة العمل التنموي في سلطنة عُمان، وتجنّدت هذه الشراكة في (3) لقاءات واجتماعات بين مكتب المجلس ومجلس الوزراء خلال النصف الأول من الفترة العاشرة، بهدف تحقيق الأهداف المشتركة.

كما عزّز المجلس دوره التشريعي بالتعاون مع مجلس الدولة، وفق قانون مجلس عُمان رقم (2021/7)، من خلال الاجتماعات المشتركة واللجان التنسيقية لمناقشة المواد محلّ الاختلاف في مشروعات القوانين. وأسفرت هذه الشراكة عن (3) جلسات مشتركة، اتّفق خلالها المجلسان على إقرار (14) مشروع قانون، صدرت منها (13) مراسيم سلطانية سامية تمثّلت في:

			
قانون المعاملات الإلكترونية	قانون الإعلام	قانون حماية الودائع المصرفية	قانون الاتجار بالأحياء الفطرية
			
قانون الضريبة على دخل الأفراد	القانون المالي	قانون تنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية	قانون الصحة العامّة
			
قانون التنظيم العقاري	قانون تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات	قانون مكافحة الاتجار بالبشر	قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
			
قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	قانون تحصيل مستحقات الدولة		

وفي إطار الدبلوماسية البرلمانية، سجّل مجلس الشورى حضوره الإقليمي والدولي من خلال (67) مشاركة في أعمال المجالس التشريعية الخليجية، والاتحادات البرلمانية العربية والدولية، والمنظمات الدولية ذات الصلة، ناقلاً صوت سلطنة عُمان ومواقفها المعتدلة الداعية إلى الحوار والسلام، وداعماً للتعاون التشريعي والتنمية والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

ولمواكبة الرؤى والخطط المستقبلية، حرص مجلس الشورى على متابعة الرؤى والخطط الوطنية من خلال دراستها وتقييمها وإبداء الرأي حولها، حيث يعمل على دراسة مشروع الميزانية العامة للدولة بشكل سنوي، كما يراجع مشروعات خطط التنمية الخمسية، إلى جانب تقييم مستوى الإنجاز في خطة التنمية الخمسية العاشرة (2025/2021م)، وتقديم مقترحات لخطط التنمية الخمسية الحادية عشرة (2030/2026م)، بما يضمن مواكبة أهداف رؤية «عُمان 2040» والعمل على ترجمة أهدافها من خلال ما يقدمه من أعمال وبرامج وخطط داعمة.

كما يعمل المجلس، وفق قطاعاته المختلفة، على مواكبة أهداف الرؤية، وتسيير خطط عمل اللجان الدائمة في قطاع التشريع والقانون، وقطاع الاقتصاد والتنمية، وقطاع التعليم والشباب والثقافة، وقطاع الخدمات العامة، على تحقيق تلك الأولويات عبر المشاركة الفاعلة في تعزيز البنية التشريعية، من خلال ما أُتيح للمجلس من صلاحيات حدّدها قانون مجلس عُمان، وما منحه ذلك القانون من أدوار في متابعة مختلف القضايا والملفات الوطنية، لمواكبة أهداف الرؤية وتحقيقاً للصالح العام.

ويولي المجلس أهمية للشراكة المجتمعية عبر نشر المعلومات والأنشطة الإعلامية، واستقطاب الباحثين والمهتمين بمسيرة الشورى العُمانية، وربط النشء بتاريخ المجلس من خلال برامج الزيارات للمدارس والجامعات، والمشاركة في المناسبات الثقافية، واستقبال قضايا المواطنين عبر لجان المجلس، مع توفير مساحة للتواصل الإعلامي السنوي، وحضور وسائل الإعلام للجلسات العامة ومناقشة البيانات الوزارية.

مؤسسات تجسد طموحات الرؤية المستقبلية

أرسى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- رؤيةً شاملةً لإدارة الدولة، دعمتها تشريعات حديثة كالنظام الأساسي للدولة ونظام المحافظات والشؤون البلدية، وآليات تنفيذية من أبرزها رؤية «عُمان 2040»، التي تستهدف تطوير قطاعات حيوية تشمل الصحة والتعليم والبحث العلمي والابتكار والتنويع الاقتصادي والاستدامة المالية وحوكمة الجهاز الإداري، إلى جانب تعزيز دور المؤسسات الشورية المتمثلة في مجلس عُمان والمجالس البلدية.

وجاء المرسوم السلطاني رقم (2020/75) بشأن الجهاز الإداري للدولة ترجمةً للتوجيهات السامية الصادرة في فبراير 2020م، ومواكبةً لطبيعة المرحلة الراهنة من مراحل مسيرة النهضة العُمانية الحديثة، منسجماً مع رؤية «عُمان 2040» الرامية إلى إعادة هيكلة الجهاز الإداري، وتحديث التشريعات، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الحوكمة والنزاهة والمساءلة.

كما شكّل صدور النظام الأساسي للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم (2021/6) الإطار القانوني المرجعي المنظم لعمل السلطات، والمحدّد للعلاقات بينها، والضامن لتكامل أدوار مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، مع كفاءة استقلال القضاء وتحقيق العدالة في إطار من التناغم المؤسسي.

ويتكوّن «نظام الجهاز الإداري للدولة» من ثلاثة فصول احتوت على (19) مادة، ويُقصد بالجهاز الإداري للدولة، كما نصّت المادة (1)، الوزارات، والأجهزة العسكرية والأمنية، والمجالس، وغيرها من الوحدات التنفيذية التي تستمد سلطتها من الدولة أيّاً كان اسمها، ويشمل ذلك الشخصيات الاعتبارية العامة القائمة على إدارة مرفق عام خدمي أو اقتصادي، والهيئات العامة، والمؤسسات العامة. ويتكوّن الجهاز الإداري للدولة من وحدات مركزية هي الوزارات، والأجهزة، والمجالس، وما في حكمها، ومن وحدات لا مركزية هي الهيئات، والمؤسسات العامة، وما في حكمها. ويكون إنشاء وتنظيم وحدات الجهاز الإداري للدولة وإلغاؤها بمراسيم سلطانية، ويجوز لوحدة الجهاز الإداري للدولة إصدار لوائح أو قرارات أو تعليمات في حدود الاختصاصات المقررة لها بموجب المراسيم السلطانية الصادرة بشأنها.

هيكل تنظيمي وإطار يضمن كفاءة الأداء والتنمية المستدامة

جاء إصدار النظام الأساسي للدولة في 11 يناير 2021م بموجب المرسوم السلطاني رقم (2021/6) تأكيداً للمبادئ التي قامت عليها سلطنة عُمان، وحماية الوطن ووحدته ونسيجه الاجتماعي، وتعزيز الحقوق والحريات العامة، ودعم مؤسسات الدولة، وترسيخ مبادئ الشورى، وترسيخ مكانة عُمان الدولية ودورها في إرساء العدالة والأمن والسلام.

ويتكوّن النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2021/6م) من سبعة أبواب في 98 مادة، وحدد آلية مستقرة لانتقال ولاية الحكم في السلطنة وآلية لتعيين وليّ العهد وبيان مهامه واختصاصاته والتأكيد على مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء كأساس للحكم في الدولة.

وضمّ الباب الثاني من النظام الأساسي، المبادئ الموجهة لسياسة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، فيما تضمن الباب الثالث الحقوق والواجبات العامة، حيث نصت المادة (18) على أن الحياة والكرامة حق لكل إنسان وتلتزم الدولة باحترامها وحمايتها وفقاً للقانون.

ونصّت المادة (21) على: «المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي».

ويكفل النظام الأساسي للدولة في مواده (34) و(35) و(36) الحريات، وتمثّلت في أن حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المرعية مصونة، على ألاّ يخلّ ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب، وحرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون. وللحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تُمسّ، والمراسلات الإلكترونية بكافة أنواعها، والمراسلات الهاتفية والبرقية والبريدية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريّتها مكفولة، فلا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو الاطلاع عليها أو إفشاء سريّتها أو تأخيرها أو مصادرتها، إلا في الأحوال التي يبيّنها القانون، ووفقاً للإجراءات المحددة فيه.

كما تضمّن الباب الرابع في فصله الأول «رئيس الدولة» في المادتين (48) و(49) المهام والصلاحيات التي يقوم بها جلالة السلطان المعظم، أمّا المادة (68) من الباب الخامس فقد نصّت على أن مجلس عُمان يتكوّن من مجلسي الدولة والشورى، حيث نظمت المواد من (69) إلى (75) آلية تعيين أعضاء مجلس الدولة، وآلية انتخاب أعضاء مجلس الشورى، وتنظيم عملية الاقتراع السري المباشر، مع تحديد صلاحيات مجلس عُمان. بينما نظم الباب السادس، من المادة (76) إلى (88)، آليات السلطة القضائية، ومهام الادعاء العام كجزء من السلطة القضائية، واختصاصات جهة الفتوى والتشريع، وآلية تنظيم مهنة المحاماة.

وضمّ الباب السابع والأخير أحكاماً عامة، من بينها التأكيد على أن تطبيق هذا النظام لا يخلّ بما ارتبطت به سلطنة عُمان مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات، وعدم جواز تعطيل أي حكم من أحكام هذا النظام إلا أثناء قيام حالة الطوارئ، وفي الحدود التي يبيّنها القانون.

أسس راسخة

أكد «النظام الأساسي للدولة» في مواده الأولى أن سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة، عاصمتها مسقط، والإسلام دين الدولة، والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع، واللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة.

ونظمت المواد من (5) إلى (11) من الباب الأول من النظام الأساسي آلية نظام الحكم في سلطنة عُمان ومن تؤول إليه ولاية الحكم، حيث بينت أن «نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السلطان تركي بن سعيد بن سلطان»، وذلك وفقاً لأحكام تفيد بأن ولاية الحكم تنتقل من السلطان إلى أكبر أبنائه سنّاً، ثم أكبر أبنائه هذا الابن، وهكذا طبقة بعد طبقة، فإذا تُوفي الابن الأكبر قبل أن تنتقل إليه ولاية الحكم انتقلت إلى أكبر أبنائه، ولو كان للمتوفى إخوة. وبين النظام أنه إذا لم يكن لمن له ولاية الحكم أبناء، فتنقل الولاية إلى أكبر إخوته، فإذا لم يكن له إخوة انتقلت إلى أكبر أبناء أكبر إخوته، وإذا لم يكن لأكبر إخوته ابن فإلى أكبر أبناء إخوته الآخرين بحسب ترتيب سنّ الإخوة.

وإذا لم يكن لمن له ولاية الحكم إخوة أو أبناء إخوة، تنتقل ولاية الحكم إلى الأعمام وأبنائهم على الترتيب المعين في البند (الثاني) من المادة الخامسة.

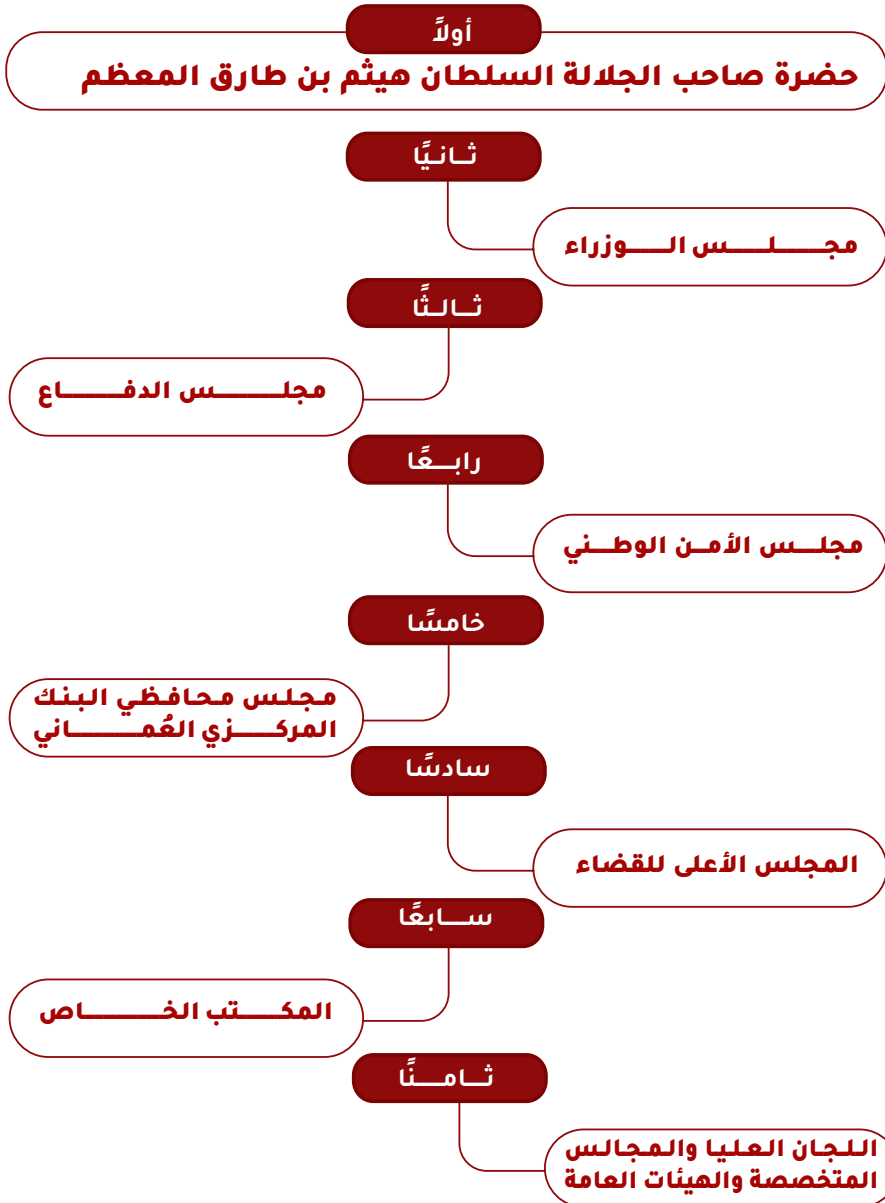
«ويشترط فيمن يتولّى الحكم أن يكون مسلماً، عاقلاً، وابتناً شرعياً لأبوين عُمانيين مُسلمين»، وإذا انتقلت ولاية الحكم إلى من هو دون سن الحادية والعشرين، يُمارس صلاحيات السلطان مجلس الوصاية الذي يكون السلطان قد عينه بإرادة سامية، فإذا لم يكن قد عين مجلساً للوصاية قبل وفاته، قام مجلس العائلة المالكة بتعيين مجلس وصاية مُشكّل من أحد إخوة السلطان واثنين من أبناء عمومته. ويصدر بنظام عمل مجلس الوصاية مرسوم سلطاني.

كما يصدر أمر سلطاني بتعيين من تكون له ولاية الحكم وفقاً لنص المادة (5) من هذا النظام ولياً للعهد، ويحدّد الأمر السلطاني اختصاصاته والمهام التي تُسند إليه، حيث يؤدي ولي العهد أمام السلطان، قبل ممارسة اختصاصاته أو المهام التي تُسند إليه، اليمين المنصوص عليها في المادة (10) من هذا النظام، وإذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة السلطان صلاحياته، يحلّ محله ولي العهد.

ونصّت المادة (9) على أن «يكون للعائلة المالكة مجلس يُسمّى مجلس العائلة المالكة، يصدر بتشكيله وتنظيمه وتحديد صلاحياته وأسبقية أعضائه أمر سلطاني».

الهيكل التنظيمي للدولة

يتكوّن الهيكل التنظيمي للدولة في سلطنة عُمان برئاسة السلطان ويتكون من وحدات مركزية كالوزارات، والأجهزة، والمجالس، ومافي حكمها، ومن وحدات لامركزية كالهيات، والمؤسسات العامة ومافي حكمها على النحو التالي:





أولاً: حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

جلالة السلطان المعظم هو رأس الدولة والممثل الأسمى لها والقائد الأعلى، وذاته مصونة لا تُمسّ، واحترامه واجب، وأمره مُطاع، وهو رمز الوحدة الوطنية والساھر على رعايتها وحمايتها، وقد حدّدت المادة (49) من النظام الأساسي للدولة المهام التي يقوم بها جلّالته.



ثانيًا: مجلس الوزراء

يُمثل مجلس الوزراء في سلطنة عُمان الهيئة التنفيذية العليا والذراع الأساسية المحركة للعمل الحكومي، حيث يعاون جلالة السلطان المعظم في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها بكفاءة واقتدار، وتنوع مهام المجلس لتغطي كافة الجوانب التشريعية، والتنموية، والإدارية، والاجتماعية وفق محاور رئيسة محددة:

ويتولى مجلس الوزراء بوجه خاص رفع التوصيات المباشرة إلى جلالة السلطان في كافة الأمور الحيوية التي تهم الدولة، كما ينفرد المجلس بدور رئيس في اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم السلطانية وصياغتها وتعديلها، بما يتماشى مع المستجدات الوطنية ويخدم الصالح العام قبل رفعها للاعتماد.

وبعد المجلس المحرك الأساسي للتنمية؛ حيث يتولى تحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الشاملة، ورسم الإجراءات الفعّالة لتنفيذها، كما يقوم بمناقشة خطط التنمية الخمسية والاستراتيجيات الاقتصادية التي تعدها الجهات المختصة، والتنسيق بشأنها مع «مجلس عُمان» (الدولة والشورى) لضمان تكامل الرؤى، ومن ثم رفعها إلى جلالة السلطان للاعتماد، ومتابعة مؤشرات إنجازها على أرض الواقع بدقة.



دعم التعليم وتأهيل الكفاءات الوطنية من أولويات المجلس لتحقيق التنمية المستدامة

ويضطلع المجلس بمسؤولية الإشراف المباشر على سير العمل في الجهاز الإداري للدولة، ومتابعة أدائه لواجباته لضمان الجودة والنزاهة، ويعمل على التنسيق المستمر بين الوحدات الحكومية لمنع تداخل الاختصاصات، إلى جانب مناقشة اقتراحات الوزارات ومشاريعها المختلفة، واتخاذ القرارات والتوصيات المناسبة التي تضمن مرونة العمل الحكومي وسرعة الإنجاز.

ويمارس مجلس الوزراء دوراً رقابياً صارماً عبر الإشراف العام على تنفيذ القوانين، والمراسيم السلطانية، واللوائح، والقرارات. كما يحرص المجلس على ضمان الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تشترك فيها سلطنة عمان، ويُولي أهمية قصوى لمتابعة تنفيذ أحكام المحاكم القضائية، ترسيخاً لمبدأ سيادة القانون واستقرار العدالة.

وتأتي رعاية مصالح المواطنين في مقدمة أولويات المجلس، حيث يلتزم بضمان توفير الخدمات الضرورية والأساسية كالـتعليم، والصحة، والكهرباء، والمياه، ومشروعات البنية الأساسية، بجانب العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يضمن العيش الكريم والنماء لكافة أبناء المجتمع العُماني.

ثالثاً: مجلس الدفاع

أنشئ مجلس الدفاع بموجب المرسوم السلطاني رقم (96/105) في 1996/12/28م، وفي 2021/1/25م صدر المرسوم السلطاني رقم (2021/12) بإعادة تنظيم مجلس الدفاع، برئاسة جلالة السلطان، وعضوية ست شخصيات بحكم مناصبهم، وهم: نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع، ووزير المكتب السلطاني رئيس مكتب القائد الأعلى، ورئيس جهاز الاتصالات والتنسيق بالمكتب السلطاني، ورئيس جهاز الأمن الداخلي، والمفتش العام للشرطة والجمارك، ورئيس أركان قوات السلطان المسلحة.

ودون الإخلال باختصاصاته الأخرى المنصوص عليها في القوانين والمراسيم السلطانية، يختص مجلس الدفاع بالنظر في كافة الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة سلطنة عُمان والدفاع عنها، وينعقد عند الحاجة إلى إعلان التعبئة العامة.

رابعاً: مجلس الأمن الوطني

يختص مجلس الأمن الوطني بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالأمن الوطني، وفي 2021/1/25م صدر المرسوم السلطاني رقم (2021/13) بإعادة تنظيم مجلس الأمن الوطني، ونصت المادة الأولى على أن يُشكّل مجلس الأمن الوطني برئاسة السلطان القائد الأعلى، وعضوية كلٍّ من وزير المكتب السلطاني رئيس مكتب القائد الأعلى، ورئيس جهاز الاتصالات والتنسيق بالمكتب السلطاني، ورئيس جهاز الأمن الداخلي، والمفتش العام للشرطة والجمارك، ورئيس أركان قوات السلطان المسلحة، ويجوز للمجلس طلب حضور من يراه من غير الأعضاء.

ويكون لمجلس الأمن الوطني أمينٌ عام يصدر بتعيينه مرسومٌ سلطاني، ويُعاون المجلس في ممارسة اختصاصاته أمانةً عامة تتبع المكتب السلطاني، وعددٌ من اللجان تتبع المجلس، ويصدر بتنظيم عمل الأمانة العامة وتحديد اختصاصات الأمين العام وتشكيل اللجان وتحديد اختصاصاتها قرارٌ من وزير المكتب السلطاني رئيس مكتب القائد الأعلى.

خامسًا: مجلس محافظي البنك المركزي العُماني

يتولّى مجلس محافظي البنك المركزي العُماني وضع السياسة النقدية الملائمة لسلطنة عُمان، ويقوم بإدارة البنك المركزي العُماني الذي تأسس في 1974/12/1م بمقتضى القانون المصرفي رقم (74/7)، المعدّل بالمرسوم السلطاني رقم (2000/114). وللمجلس الصلاحية الكاملة في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإدارة البنك المركزي العُماني إدارةً صحيحة، وإصدار العملة، والرقابة على المؤسسات المصرفية، والإشراف على الأعمال المصرفية في سلطنة عُمان.

ويتكوّن مجلس محافظي البنك المركزي العُماني من ستة محافظين يعيّنهم جلالة السلطان، وقد صدر في 1 يناير 2025م المرسوم السلطاني رقم (2025/3) الذي نصّ على إصدار نظام البنك المركزي العُماني. ويكون مقرّ البنك المركزي العُماني وخزائنه الرئيسة في محافظة مسقط، ويجوز بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي العُماني أن يُنشئ فروعًا أو خزائن أو مكاتب أو مرافق أخرى داخل سلطنة عُمان أو خارجها للقيام بمهامه ووظائفه وأعماله.

وصدر مرسوم رقم (2025/4) بتعيين رئيس مجلس إدارة البنك المركزي العُماني، ورسوم رقم (2025/5) بتعيين محافظ البنك المركزي العُماني.

سادسًا: المجلس الأعلى للقضاء

نصّ النظام الأساسي للدولة في المادة (82) منه على أن «يكون للقضاء مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة، يصدر بتشكيله ونظام عمله مرسوم سلطاني، ويبيّن القانون صلاحياته في الشؤون الوظيفية للقضاة والادعاء العام».

وعلى ذلك جاء صدور المرسوم السلطاني رقم (2022/35) الخاص بتنظيم إدارة شؤون القضاء، متضمّنًا إنشاء «المجلس الأعلى للقضاء» برئاسة جلالة السلطان ونائب رئيس بمرتبة وزير.

ويختصّ المجلس الأعلى للقضاء برسم السياسة العامة للقضاء، وضمان حسن سير العمل في المحاكم والادعاء العام وتطويره، وتيسير إجراءات التقاضي، واقتراح مشروعات القوانين والمراسيم السلطانية المتعلقة بالقضاء، وإبداء الرأي في اتفاقيات التعاون القضائي، وتعزيز التعاون مع الجهات القضائية الإقليمية والدولية.

كما منح النظام المجلس الأعلى للقضاء الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وأسند إليه الإشراف على شؤون القضاء كافة، مع تخصيص ميزانية مستقلة، وتوفير الكوادر المتخصصة، وتوحيد جهات التقاضي والادعاء العام ضمن منظومة قضائية واحدة، بما يحقق التكامل في العمل القضائي.

وتضمّن المرسوم السلطاني إنشاء أمانة عامة للمجلس تتولى الشؤون الإدارية والمالية للقضاء، برئاسة أمين عام يعاونه عدد من الأمناء العامين المساعدين، لتقديم الدعم الإداري والمالي للمرفق القضائي، بما في ذلك الادعاء العام.

سابعاً: المكتب الخاص

أنشئ المكتب الخاص في 2020/6/3م بموجب المرسوم السلطاني رقم (2020/59)، وهو يتبع جلالة السلطان مباشرة، وتتمثل اختصاصاته في إعداد وتحضير ملفات العمل اليومي لجلالة السلطان، والتواصل مع مجلس الوزراء والمجالس الحكومية المختلفة حول الموضوعات التي يأمر بشأنها جلالة السلطان، وتوثيق الموضوعات المرفوعة إلى جلالة السلطان أو التي يأمر بتوفير بيانات عنها أو تصدر توجيهات بشأنها، وإطلاع جلالة السلطان على سير برامج العمل المنبثقة عن رؤية «عُمان 2040».

ثامناً: اللجان العليا والمجالس المتخصصة والهيئات العامة

نصّت المادة (63) من النظام الأساسي للدولة على أن «تُنشأ المجالس المتخصصة وتُحدّد صلاحياتها ويُعيّن أعضاؤها بمراسيم سلطانية، وتتبع مجلس الوزراء، ما لم تنصّ مراسيم إنشائها على خلاف ذلك».

فيما حدّد المرسوم السلطاني رقم (2020/75) في شأن الجهاز الإداري للدولة أن الجهاز الإداري للدولة يتكوّن من وحدات مركزية كالوزارات والأجهزة والمجالس وما في حكمها، ومن وحدات لامركزية كالهيئات والمؤسسات العامة وما في حكمها. وتُنشأ الهيئة العامة لإدارة مرفق يقوم على مصلحة أو خدمة عامة دون السعي لتحقيق ربح، بينما تُنشأ المؤسسة العامة لإدارة مرفق اقتصادي للمشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني، ويكون إنشاء وتنظيم وحدات الجهاز الإداري للدولة وإلغاؤها بمراسيم سلطانية.

اللجنة العليا للمؤتمرات

تتولّى اللجنة العليا للمؤتمرات مهمة الإعداد والمتابعة والتنسيق فيما يتّصل بالمؤتمرات التي تشارك فيها سلطنة عُمان، ولا سيّما المؤتمرات المرتبطة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بالتنسيق والعمل المشترك مع الوزارات المعنية.

اللجنة العليا الرئيسة لخطط التنمية الخمسية

تقوم اللجنة العليا الرئيسة لخطط التنمية الخمسية بتحديد المرتكزات الأساسية لخطط التنمية الخمسية، وإجراء تقييم نصف سنوي لهذه الخطط ومتابعتها. كما تقوم، بحكم رئاستها وتشكيلها ومهامها، بدور حيويّ في ترجمة ما يراه جلالة السلطان المعظم من أولويات في هذه المرحلة إلى خطوط ومرتكزات تستند إليها وتنطلق منها خطط التنمية الخمسية. وكذلك تقوم اللجنة بمتابعة وتحقيق مزيد من التنسيق بين الحكومة وكلّ من مجلس الدولة ومجلس الشورى، وحشد الطاقات لتحقيق الأهداف الوطنية.

الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية

تتولى الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية مهمة إعداد وتنظيم الاحتفالات التي تُقام في المناسبات الوطنية، وقد نالت الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري في 2020/3/1م بموجب المرسوم السلطاني رقم (2020/6)، وخضعت لإشراف وزير ديوان البلاط السلطاني. وفي 2020/9/8م صدر المرسوم السلطاني رقم (2020/116) بتعديل بعض أحكام المرسوم السلطاني رقم (2020/6) في شأن اللجنة العليا للاحتفالات بالعيد الوطني، والذي نصّ على استبدال مسمى «اللجنة العليا للاحتفالات بالعيد الوطني» الوارد في المرسوم السلطاني رقم (2020/6) بمسمى «الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية». كما نصّ المرسوم كذلك على تشكيل لجنة تنفيذية في الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية برئاسة الأمين العام، وعضوية ممثلين -لا تقل درجة كلّ منهم عن وكيل وزارة أو من في حكمه- عن الجهات الآتية، وهي: وزارة الداخلية، ووزارة المالية، ووزارة الإعلام، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، وشرطة عُمان السلطانية. كما تضمّ اللجنة في عضويتها ممثلًا عن رئاسة أركان قوات السلطان المسلحة، والمراسم السلطانية.

جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

بدأت أعمال الرقابة المالية في النهضة الحديثة لسلطنة عُمان منذ عام 1970م، وقد مرّ جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بالعديد من مراحل التطور على مستوى النظام القانوني والهيكل التنظيمي والتسمية وغيرها، ومن أبرزها صدور المرسوم السلطاني رقم (1999/95) بتعديل مسمى الأمانة العامة للرقابة المالية للدولة إلى الرقابة المالية للدولة، لتكون جهازاً قائماً بذاته يتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وما تبع ذلك من مراسيم سلطانية بالقوانين المنظمة لعمل الجهاز وهيكله التنظيمي.

وتتويجاً لمسيرة تطوير المؤسسة الرقابية، صدر في 2011/2/27م المرسوم السلطاني رقم (2011/27) بتعديل مسمى الجهاز ليكون «جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة»، ومن أبرز ما تضمنه هذا المرسوم إضافة اختصاص الرقابة الإدارية. كما صدر قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم (2011/111)، الذي أشار إلى التبعية المباشرة للجهاز إلى جلالة السلطان، وتزامن معه صدور قانون حماية المال العام وتجنّب تضارب المصالح بالمرسوم السلطاني رقم (2011/112)، ليكونا بما تضمناه من أهداف واختصاصات دعامةً كبيرةً للجهاز للقيام بدوره الوطني في خدمة أهداف التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة.

وأُسندت إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في عام 2014م مهامٌ هيئة مكافحة ومنع الفساد ومتابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك بعد صدور المرسوم السلطاني رقم (2013/64) بالموافقة على انضمام سلطنة عُمان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وفي 2021/1/11م حدّد النظام الأساسي للدولة في المادة (66) اختصاصَ الجهاز بالمتابعة المالية والإدارية لوحدة الجهاز الإداري للدولة، وغيرها من الشخصيات الاعتبارية العامة، وذلك على النحو الذي يبيّنه القانون.

جهاز الاستثمار العُماني

جهاز الاستثمار العُماني هو الذراع الاستثمارية للحكومة، ويعمل على إدارة أموال سلطنة عُمان وأصولها واستثمارها بما يحقق أكبر قدرٍ من العوائد منها، والإسهام في تنفيذ الرؤية المستقبلية «عُمان 2040» الساعية إلى تحقيق مستقبلٍ اقتصاديٍّ أكثر استدامة ورفاهيةً للإنسان العُماني وأجياله القادمة.

ووفقاً للمرسوم السلطاني رقم (2020/61) الصادر في 2020/6/4م، القاضي بتأسيس جهاز الاستثمار العُماني، فقد انتقلت إليه من وزارة المالية ملكية كافة الشركات والاستثمارات

والأصول الحكومية، باستثناء شركة تنمية نفط عُمان ومساهمات الحكومة في المؤسسات الدولية. حيث يلعب الجهاز دوراً حيوياً في حوكمة وإدارة هذه الشركات، بهدف ربط سياساتها وأنظمتها مع السياسات العليا للجهاز.

كما حدّد المرسوم السلطاني رقم (2021/57) أهداف الجهاز واختصاصاته، ويدير جهاز الاستثمار العُماني أصوله عن طريق ثلاث محافظ، لكلٍ منها اختصاصات واضحة وأهداف محددة، مع ضمان عدم التداخل، وهي: محفظة التنمية الوطنية، ومحفظة الأجيال، وصندوق عُمان المستقبل.

مجلس جامعة السلطان قابوس

يُعَدّ مجلس جامعة السلطان قابوس الهيئة الإدارية العليا للجامعة، حيث يُخوّل ميثاق جامعة السلطان قابوس المجلس صياغة السياسة العامة للجامعة وتنفيذها، ويقوم المجلس بتنفيذ مهام محددة تتعلّق بتعزيز مكانة الجامعة وتمكينها من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها.

وقد اعتمد المجلس في 20 فبراير 2025م برنامج دكتوراة الفلسفة بكلية الحقوق، وبرنامج دكتوراة الفلسفة في إدارة العمليات وسلاسل التوريد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كما اعتمد ميثاق السلوك الأخلاقي والمهني لجامعة السلطان قابوس. واعتمد المجلس كذلك في 25 يونيو 2025م برنامج دكتوراة الفلسفة في المالية، وبرنامج دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، إضافةً إلى برنامج بكالوريوس علم البيانات بكلية العلوم. وقد وصلت نسبة البرامج المعتمدة إلى 70% وفقاً للمعايير الوطنية والدولية.

مجلس المناقصات

أنشئ مجلس المناقصات في 1973/4/30م، وفي أكتوبر 1984م صدر المرسوم السلطاني السامي رقم (84/86) الخاص بإصدار قانون ونظام المناقصات، تماشياً مع التطورات التي شهدتها سلطنة عُمان في مجال التشريع، ولتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبتاريخ 2008/3/24م صدر المرسوم السلطاني السامي رقم (2008/36) الخاص بقانون المناقصات الذي يُعمل به حالياً كأداة فاعلة لحماية وإدارة المال العام، مع تعديلاته التي صدرت بالمراسيم السلطانية أرقام (2011/19)، و(2011/120)، و(2013/60).

وفي 24 يونيو 2025م صدر المرسوم السلطاني رقم (2025/57) بتعديل مسمى الأمانة العامة لمجلس المناقصات إلى هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي، وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي. ويكون لهيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي رئيس

بالدرجة الخاصة، يصدر بتعيينه مرسومٌ سلطاني. ويتولّى رئيس هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي تسيير كافة الشؤون الإدارية والمالية للهيئة، ويمثّلها في صلاتها بالغير وأمام القضاء، وتكون له صلاحيات رئيس الوحدة المنصوص عليها في القوانين والمراسيم السلطانية المطبّقة على وحدات الجهاز الإداري للدولة.

كما تتولّى هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي معاونة مجلس المناقصات واللجنة التنفيذية المشكلة بقرار من مجلس الوزراء لمتابعة تنفيذ سياسة المحتوى المحلي في ممارسة اختصاصاتها المقرّرة، من خلال القيام بكافة الأعمال الفنية والإدارية وتقديم الخدمات اللوجستية اللازمة لذلك.

ويتولّى المجلس مسؤولية طرح المناقصات وفتح العروض ومراجعة نتائج الدراسة والتحليل، أو القيام بهذه الدراسة والتحليل بنفسه، وإسناد جميع المناقصات الحكومية التي تزيد تكلفتها على ثلاثة ملايين ريال عُماني على اختلاف أنواعها. وتُستثنى من هذه الإجراءات عقودُ مشروعات وحدات الأمن والدفاع، والشركات المملوكة بالكامل للحكومة، أو ما يرد باستثنائه نصّ في قانون آخر. ويقوم المجلس بهذا الدور من خلال إجراءات تهدف إلى الارتقاء بمستوى الأداء في الأجهزة الحكومية، لتأكيد حسن وكفاءة استخدام المال العام.

المجلس العُماني للاختصاصات الطبية

تأسّس المجلس العُماني للاختصاصات الطبية في 2006/4/2م بموجب المرسوم السلطاني رقم (2006/31)، ويهدف إلى مواكبة المعايير العالمية في مجال التدريب والتعليم الطبي المتقدّم، ويُسهّم بشكل فاعل على الصعيد المحلي في مساندة المؤسسات الحكومية الأخرى في برامج ومشاريعه التي استحدثها لمواكبة المتطلبات التي تستجد بصورة دائمة في المجال الصحي، والبرنامج التأسيسي العام الذي يستهدف أطباء العموم العُمانيين الذين أتمّوا برنامج الامتياز بنجاح.

وحقّق المجلس العُماني للاختصاصات الطبية خلال عام 2025م مجموعةً من الإنجازات التي عكست التزامه بالتميّز المؤسسي، وانسجامه مع مستهدفات رؤية «عُمان 2040» للقطاع الصحي. وشملت هذه الإنجازات التشغيل الفعلي للمركز الوطني للامتحانات عبر منصة رقمية متقدّمة لضمان كفاءة الكوادر الصحية وعدالة التقييم، إلى جانب تنفيذ مشروع تطوير التدريب الطبي والابتكار الصحي باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومشروع موازنة التخصصات الطبية لتوزيع الكفاءات وفق الاحتياجات الوبائية والسكانية، فضلاً عن مراجعة نظام اعتماد أنشطة التطوير المهني المستمر لضمان جودة التعليم الطبي.

وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040

أُنشئت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 بموجب المرسوم السلطاني رقم (2020/100)، الصادر في 2020/8/18م، وتتمتع الوحدة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ولها أهلية تملك الأموال الثابتة والمنقولة وإدارتها والتصرّف فيها.

وتختصّ الوحدة بمتابعة تنفيذ أهداف الرؤية المستقبلية «عُمان 2040» ونتائجها، ومؤشرات أداء الجهات المنوط بها تحقيقها، وتوفير بيئة محفّزة لتنفيذ الرؤية المستقبلية، بما في ذلك مشروعات الخطط التنموية والاقتصادية، ووضع الحلول والمعالجات المناسبة لمواجهة العقبات التي تعترضها، وكذلك العمل على إيجاد وتعزيز الشراكة الفاعلة بين مختلف الجهات المعنية بالرؤية المستقبلية «عُمان 2040» والقطاع الخاص، لضمان تنفيذ هذه الرؤية والخطط والمشروعات التنموية والاقتصادية ذات الصلة.

وأصدرت وحدة متابعة تنفيذ رؤية «عُمان 2040» في سبتمبر 2025م التقرير السنويّ الثالث، الذي اعتمدت فيه منهجية تُركّز على الأداء الفعلي للجهات الحكومية والجهود المبذولة في مختلف القطاعات الاقتصادية والتنموية خلال عام 2024م، وتقييم دورها في تحقيق مستهدفات «رؤية عُمان 2040» والمؤشرات التي اعتمدها الرؤية.

ويعكس التقرير الشراكة القائمة بين وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 والجهات الحكومية الأخرى، بالتزامن مع دخول رؤية «عُمان 2040» عامها الخامس في يناير 2025م، حيث حققت سلطنة عُمان تقدّمًا ملحوظًا في عددٍ من المؤشرات العالمية.

الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

أُنشئت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بموجب المرسوم السلطاني رقم (2020/105) الصادر في 2020/8/18م، وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتتبع مجلس الوزراء.

وتشرف الهيئة على المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم، والمنطقة الحرة بالمزينة، والمنطقة الحرة في صلالة، والمنطقة الحرة في صحار، وأي منطقة اقتصادية خاصة أو منطقة حرة أخرى.

وبموجب المرسوم السلطاني رقم (2022/53) الصادر في 2022/6/28م، آلت تبعية المؤسسة العامة للمناطق الصناعية إلى الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، التي أصبحت تمارس اختصاصات المؤسسة المتعلقة برسم السياسة العامة والتنظيم والرقابة والإشراف، وتوحيد الخدمات والتسهيلات والحوافز التي تُقدّم للمستثمرين.

وتتولى الهيئة اقتراح السياسات والخطط الاستراتيجية للمنطقة الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وعرضها على مجلس الوزراء لاعتمادها، ومتابعة تنفيذها وتقييمها، بما يسهم في تحقيق الأهداف التنموية للدولة، إلى جانب إعداد الدراسات والبرامج ذات الصلة باختصاصاتها.

كما تختص الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة باقتراح إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، واستصدار المراسيم السلطانية المنظمة لها، وتحديد مواقعها وحدودها وحوافزها، وتنظيم البيئة الاستثمارية والرقابة عليها، والترويج لفرص الاستثمار فيها داخل سلطنة عُمان وخارجها، والموافقة على تأسيس الشركات وفق القوانين المعمول بها لتطوير هذه المناطق وإدارتها وتنميتها أو الترويج لها.

هيئة الخدمات المالية

سعت هيئة الخدمات المالية، ومن منطلق عملها كجهة مُشرّعة ومنظمة لقطاعي سوق رأس المال والتأمين بما يخدم المصلحة الاقتصادية العليا ويحمي كافة الأطراف المتعاملة مع هذه القطاعات، إلى تحقيق العدالة والنزاهة والشفافية، وصوّلًا إلى تحقيق التوافق والانسجام مع أفضل الممارسات العالمية، وبناء قاعدة صلبة من التشريعات والقوانين المنظمة للقطاعين، وذلك بإصدار قوانين جديدة أو استبدال وتحديث مواد قانونية سابقة بما يتواءم مع متطلبات العصر ويستوعب المستجدات التي تم إقرارها على مستوى المنظمات العالمية.

وشكّل المرسوم السلطاني رقم (2021/5) الصادر في 2021/1/6م بتحويل سوق مسقط للأوراق المالية إلى شركة مساهمة عُمانية مقفلة باسم شركة بورصة مسقط ش.م.ع.م. خطوةً مهمة لرفع مستوى الخدمات والكفاءات، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز سيولة البورصة ورفع حجم التداول وزيادة ثقة المستثمرين، حيث اعتمدت الهيئة في 2021/4/11م ترخيص بورصة مسقط.

يأتي صدور قانون الأوراق المالية بموجب المرسوم السلطاني رقم (2022/46) في إطار الارتقاء بالمستوى التنظيمي لصناعة الأوراق المالية في سلطنة عُمان إلى مستويات تواكب المتطلبات الراهنة والمستقبلية في ظل الثورة التقنية، وما تفرضه من معالجات قانونية لتنظيم التكنولوجيا المالية وإيجاد مظلة قانونية لأدوات التمويل المبتكر.

وجاء المرسوم السلطاني رقم (2024/20) بإنشاء هيئة الخدمات المالية وإصدار نظامها ليعيد ترتيب منظومة الخدمات المالية، ويعزّز نزاهة واستقلال القطاع المالي في سلطنة

عُمان، من خلال توسيع أعمالها وقطاعاتها، وتكليفها بمهمة الإشراف والرقابة على مهنة المحاسبة والمراجعة وقطاعي سوق رأس المال والتأمين.

ونص المرسوم رقم (20/2024) على أن تؤول إلى هيئة الخدمات المالية كافة المخصصات والأصول والحقوق والالتزامات والموجودات الخاصة بالهيئة العامة لسوق المال، كما يُنقل إليها بذات درجاتهم المالية جميع موظفي الهيئة العامة لسوق المال، ويُنقل اختصاص تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة من وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إلى هيئة الخدمات المالية.

الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية

استطاعت الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية تحقيق العديد من أهدافها النبيلة وغاياتها السامية التي أنشئت من أجلها، وتندرج مهام ومسؤوليات الهيئة في تلقي وجمع التبرعات والهبات وغيرها من الأموال المبدولة تعبدًا أو تطوعًا، بما يضمن إيصالها إلى مستحقيها، ودعم وتمويل المشروعات التي تُعنى بالطفولة أو الأيتام أو العجزة، إلى جانب دعم وتمويل برامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية التي تعود بالنفع على المواطنين، فضلًا عن تقديم المساعدات العاجلة (الإغاثية) للمتضررين من الكوارث أو الحرائق أو الحوادث، سواء داخل سلطنة عُمان أو خارجها، أفرادًا كانوا أم مؤسسات، بالإضافة إلى دعم المؤسسات الاجتماعية والخيرية والفقراء والمحتاجين.

وتتمثل موارد الهيئة في عدة مصادر، تشمل الإعانات التي تمنحها الدولة للهيئة، والتبرعات والهبات وغيرها من المساهمات التطوعية، والأسهم والسندات المقدّمة لصالحها، إضافة إلى إيرادات استثمار أموال الهيئة ومشروعاتها. وتبذل الهيئة جهودًا حثيثة في استثمار الأموال غير المخصصة في مشروعات مدّرة للدخل، بما يوفّر موارد ثابتة ومستقرة تمكّنها من تنفيذ خططها وبرامجها.

كما سعت الهيئة إلى تغطية أوسع نطاق جغرافي ممكن في سلطنة عُمان، للمساهمة في إيصال التبرعات إلى الجمعيات الخيرية المحلية، من خلال توظيف التقنيات الحديثة مثل بوابة الدفع الإلكتروني، وتسخير تقنيات المعلومات والاتصالات لتسهيل إجراءات التبرع وخدمة المجتمع.

هيئة تنظيم الاتصالات

أنشئت هيئة تنظيم الاتصالات في 2002/3/12م بموجب قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/30) بهدف تحرير خدمات الاتصالات والارتقاء بها، وتم تكليفها في عام 2012م بتنظيم قطاع الخدمات البريدية في سلطنة عُمان وفقاً لقانون تنظيم الخدمات البريدية الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (2012/71)، وذلك بهدف تطوير وتحرير وتنمية قطاع البريد في سلطنة عُمان.

وركزت الهيئة طاقاتها على إيجاد قطاع اتصالات قادر على تزويد جميع المستخدمين بالنفاذ إلى خدمات اتصالات عالمية الجودة وبأسعار ميسورة، وتحقيقاً لهذه الغاية عملت باستمرار على زيادة عدد المرخص لهم في السوق، وتوفير قدر أكبر من الخيارات للمستهلكين.

ولمواكبة المتغيرات العالمية في القطاع، أصدرت هيئة تنظيم الاتصالات في 4 مايو 2025م لائحة تنظيم كوابل الاتصالات الدولية، التي تسري أحكامها على كوابل الاتصالات الدولية البحرية المارة أو الراسية في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لسلطنة عُمان، وكذلك الكوابل البرية التي يمر جزء منها داخل أراضي سلطنة عُمان.

واستضافت سلطنة عُمان الاجتماع السنوي الأكبر لمنظمة «الآيكان» لعام 2025م خلال الفترة من 25 إلى 30 أكتوبر 2025م، في مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض، والذي جمع نخبة من أصحاب المصلحة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والخبراء التقنيين، لمناقشة حوكمة الإنترنت، وتطوير السياسات، وإدارة نظام أسماء النطاقات العالمي (DNS).

كما حصدت سلطنة عُمان في 23 يونيو 2025م المرتبة الثانية خليجياً وعربياً، والمركز الثامن عشر عالمياً في مؤشر البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2024، وأكمل قطاع الاتصالات مشروع الإغلاق الكامل لشبكات الجيل الثالث في سلطنة عُمان، وترقيتها إلى الجيلين الرابع والخامس في 3 يوليو 2025م.



هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية

تُعَدُّ هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية الجهة المسؤولة عن حفظ الوثائق والمحفوظات وجمعها وتصنيفها وأرشفتها في سلطنة عُمان، وقد عملت منذ نشأتها في 2007/7/2م، بموجب المرسوم السلطاني رقم (2007/60)، على تطوير القطاع الوثائقي من خلال مجموعة من البرامج التي تتواءم مع تطور تقنيات الحفظ، مترجمةً بذلك رؤيتها في إرساء نظام وثائقي قائم على أسس علمية، يُساهم في تنظيم إدارة الوثائق بالجهات الحكومية، ويعمل على تطوير مجال الوثائق والنهوض به، وحسن استغلاله، وتشجيع البحث العلمي والإبداع الفكري والفني.

وواصلت هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية خلال عام 2025 جهودها في صون الذاكرة الوطنية وحماية الرصيد الوثائقي لسلطنة عُمان، عبر منظومة عمل شاملة أسهمت في تعزيز الهوية الوطنية وترسيخ الحضور العُماني حضارياً ومعرفياً، وتضمنت هذه المنظومة التطوير المؤسسي، وإدارة الوثائق، والحفظ الفني، والتحول الرقمي، والتعاون الدولي.

وفي عام 2025م، أعدت الهيئة أنظمة إدارة الوثائق لـ (30) جهة حكومية وخاصة، وحدّثتها في (12) جهة، وأشرفت ميدانياً على تطبيق نظام إدارة الوثائق والمحفوظات في (17) جهة، الأمر الذي أسهم في رفع كفاءة العمل المؤسسي، وضمان الالتزام بالمعايير الدولية.

هيئة حماية المستهلك

في 2011/2/26م صدرت أوامر سامية بإنشاء هيئة مستقلة لحماية المستهلك، وصدر المرسوم السلطاني رقم (2011/26) في 2011/2/28م بإنشاء الهيئة العامة لحماية المستهلك، وفي 2011/4/5م صدر نظام الهيئة العامة لحماية المستهلك بموجب المرسوم السلطاني رقم (2011/53)، وفي 2020/8/12م صدر المرسوم السلطاني رقم (2020/77) بتعديل مسمى الهيئة العامة لحماية المستهلك إلى «هيئة حماية المستهلك».

وقد عملت الهيئة منذ إنشائها وفق منظومة عمل متكاملة في سبيل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وأن تكون مظلة الأمان للمستهلكين من خلال جهودها في حمايتهم من الممارسات غير المشروعة التي قد يرتكبها البعض، ومراقبة مختلف الأسواق في سلطنة عُمان.

وفي ظل الاقتصاد الحر الذي يشهده العالم، وانفتاح أسواق سلطنة عُمان على الأسواق العالمية، وتزايد معدل استيراد وتصدير السلع والبضائع المختلفة، وضعت الهيئة حماية المستهلكين من الغش التجاري على رأس أولوياتها، وذلك لكونها إحدى الجهات الرقابية المعنية بذلك، وقد جاء المرسوم السلطاني رقم (2021/54) الخاص بإصدار قانون (النظام) الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعزيزاً للمنظومة القانونية لحماية أسواق سلطنة عُمان من الممارسات الضارة، وداعماً مهماً لقيام الهيئة بدورها في هذا الجانب.

وعلى صعيد تطوير منظومة العمل والارتقاء بها، عملت الهيئة على تطبيق نظام إدارة الجودة (الآيزو)، بهدف تبسيط وتنظيم إجراءات العمل بما يحقق كفاءة وفعالية عالية في الأداء، وذلك من خلال وضع المؤشرات والمعايير لمعدلات الأداء للاسترشاد بها في تحسين واقع وأساليب العمل وتوحيد بعض الإجراءات لتقديم أفضل الخدمات.



حصول سلطنة عُمان على شهادة رئيس مجلس منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو)

هيئة الطيران المدني

حدّد نظام الهيئة العامة للطيران المدني الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (2013/43) في 2013/9/16م، أهداف إنشاء الهيئة في النهوض بقطاع الطيران المدني وجميع المرافق المساندة، والوصول به إلى أفضل المستويات من حيث الكفاءة والجودة، وتأمين سلامة وأمن الطيران المدني في مجال النقل الجوي.

وفي 2020/8/17م صدر المرسوم السلطاني رقم (2020/85) في شأن الهيئة العامة للطيران المدني، والذي قضى بتعديل مسمى «الهيئة العامة للطيران المدني» إلى «هيئة الطيران المدني»، وأسند المرسوم السلطاني رقم (2022/60) الصادر في 2022/10/2م الاختصاصات المتعلقة بالشؤون المناخية إلى هيئة البيئة نقلاً من هيئة الطيران المدني.

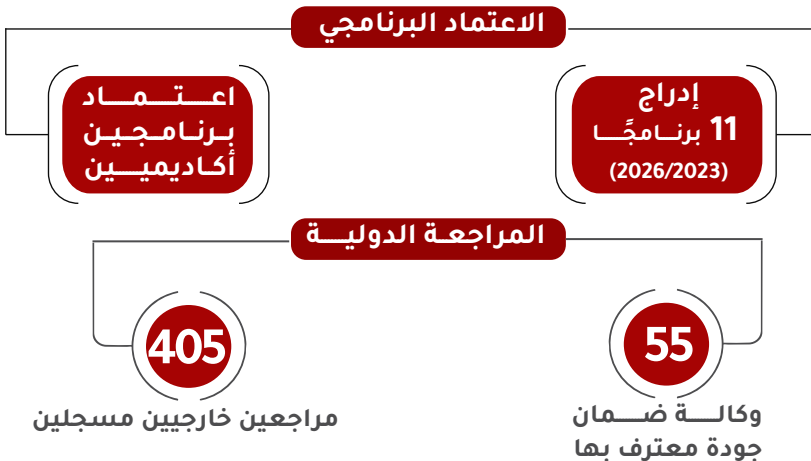
وقد ساهمت هيئة الطيران المدني بدورها في المجالات التنظيمية والخدمية لقطاع الطيران المدني والارتقاء بهذا القطاع الحيوي على المستويين المحلي والعالمي، وتمثّل عملها في إصدار وتطبيق الأنظمة واللوائح المنظمة للطيران المدني في سلطنة عُمان، وإصدار الإجازات اللازمة لأطقم الطائرات ومحطات الصيانة، وعقد الاتفاقيات الجوية الثنائية بين سلطنة عُمان والدول الأخرى، ووضع السياسات والضوابط الكفيلة بأمن المطارات وسلامة النقل الجوي، والأسس الكفيلة بتنمية إيرادات مطارات سلطنة عُمان ومرافقها وتشجيع فرص الاستثمار فيها، والمراقبة والتفتيش والتدقيق في مجال اختصاصاتها على عمليات مؤسسات وشركات الطيران العاملة في سلطنة عُمان.

الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم

أنشئت الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم في 2021/1/13م بموجب المرسوم السلطاني رقم (2021/9) الذي قضى بتعديل مسمى «الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي» إلى «الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم»، إذ وسَّع صلاحيات الهيئة لتشمل التعليم بقطاعيه: المدرسي والعالي، والمؤهلات الصادرة عن مؤسساتها، بما يعزز استقلالية وحيادية وموضوعية عمليات المراجعة الخارجية التي تقوم بها الهيئة، استنادًا إلى ركيزتي الاختصاص والخبرة.

وشهد عام 2025م إنجازات بارزة في ضمان جودة التعليم العالي والمدرسي، حيث عزَّز مركز ضمان جودة التعليم العالي معايير الجودة، وحقق تقدُّمًا ملموسًا في تقييم ومواءمة حوالي 18 مؤهلاً وطنياً ودولياً، فيما نفَّذ مركز ضمان جودة التعليم المدرسي سلسلة من البرامج والفعاليات الاستراتيجية.

مؤشرات ضمان جودة التعليم العالي في عام 2025م:



هيئة البيئة

أُنشئت هيئة البيئة في 2020/8/18م بموجب المرسوم السلطاني رقم (2020/106)، الذي نصّ على إلغاء وزارة البيئة والشؤون المناخية، وتتمتع الهيئة بالاستقلال المالي والإداري، وتتبع مجلس الوزراء.

وبموجب المرسوم السلطاني رقم (2022/60)، أُسندت إلى هيئة البيئة الاختصاصات المتعلقة بالشؤون المناخية من هيئة الطيران المدني.

وتختص هيئة البيئة باقتراح السياسات والخطط الاستراتيجية والاشتراطات المتعلقة بحماية البيئة واستدامتها، ومكافحة التلوث، وصون الطبيعة، وتأمين سلامة البيئة، والمحافظة على النظم البيئية المختلفة في إطار الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة، وحماية الحياة الفطرية، والحفاظ على الموارد المتجددة والعمل على استغلالها بصورة مستدامة.

وتسهم الهيئة في تطوير آفاق البحث العلمي في المجالات البيئية، وتبادل الخبرات، وجمع البيانات العلمية والاستفادة منها، كما تعمل على نشر الوعي وغرس مفاهيم متطلبات التعامل مع البيئة لدى كافة فئات المجتمع، وترسيخ مبادئ المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية.

هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أُنشئت هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2020/8/18م بالمرسوم السلطاني رقم (2020/107)، الذي بموجبه ألت إليها كافة المخصصات والأصول والحقوق والالتزامات والموجودات الخاصة بكل من: الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصندوق الرفد، ويشمل رأس مال الصندوق، وكذلك مبلغ الدعم السنوي المخصص له في الميزانية العامة للدولة.

وتعمل الهيئة على إعداد الخطط والسياسات الخاصة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية في إطار الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتنمية، وعرضها على مجلس الوزراء للاعتماد، والعمل على توفير البيئة التنظيمية المشجعة لنمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية، وإعداد الخطط والبرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق أهداف الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة، وتقديم الاستشارات المالية والإدارية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطويرها، وتعزيز قدرتها التنافسية، وتمكينها من تقديم منتجات عالية الجودة، وإنشاء مراكز متخصصة لرفع قدرات

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنافسية، وتطوير منتجاتها وخدماتها بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

وحددت اللائحة التنفيذية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين الصادرة عن الهيئة في 2022/1/18م مبلغ التمويل المقدم بحد أقصى 250 ألف ريال عُمان، على أن يُحدّد المبلغ المقرر لكل مشروع وفقاً لدراسة الجدوى الاقتصادية وتكلفة المشروع الاستثمارية.

هيئة تنظيم الخدمات العامة

أُنشئت هيئة تنظيم قطاع الكهرباء والمياه بموجب المادة (19) من قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2004/87) في 2004/8/1م، والمعدل بالمرسوم السلطاني رقم (2009/59)، والمرسوم السلطاني رقم (2013/47)، وتمتّع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتتبع مباشرة مجلس الوزراء.

وفي 2020/8/12م صدر المرسوم السلطاني رقم (2020/78) بتعديل مسمى هيئة تنظيم قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به إلى «هيئة تنظيم الخدمات العامة»، وإسناد بعض الاختصاصات إليها، وهي الاختصاصات المتعلقة بتنظيم نشاط نقل الغاز الطبيعي المنصوص عليها في المواد أرقام (4)، (26)، (27)، (28)، (29)، (30)، و(31) من قانون النفط والغاز الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2011/8)، ولها في سبيل ممارسة اختصاصها بتنظيم نشاط نقل الغاز الطبيعي كافة الصلاحيات، وبصفة خاصة إصدار التراخيص المتعلقة بنشاط نقل الغاز الطبيعي، وإبرام اتفاقيات امتياز نقل الغاز الطبيعي، ولا تكون تلك الاتفاقيات نافذة إلا بعد إجازتها بمرسوم سلطاني.

ولتحديد مستويات الخدمة المطلوبة التي يجب استيفائها من قبل الشركات المرخص لها بالتوزيع والتزويد، بدأت هيئة تنظيم الخدمات العامة في 2022/7/1م بتطبيق معايير ضمان مستوى الخدمة، لمواكبة أفضل الممارسات المقدمة للمستهلكين.

هيئة الدفاع المدني والإسعاف

أُنشئت الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف بموجب المرسوم السلطاني رقم (3/ 2013)، الصادر في 2013/1/8م، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتتبع شرطة عُمان السلطانية، وفي 2014/11/30م صدر نظام الهيئة بموجب المرسوم السلطاني رقم (2014/68).

وفي 2021/4/22م صدر المرسوم السلطاني رقم (2021/39) بشأن الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف، حيث قضى بتعديل المسمى من «الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف» إلى «هيئة الدفاع المدني والإسعاف».

وتهدف الهيئة، حسب المادة (2) من المرسوم، إلى حماية الأرواح والممتلكات وتحقيق السلامة العامة، والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والصناعية، والتقليل من أثارها، والعمل على تطبيق التدابير والإجراءات ذات الصلة بأعمال الدفاع المدني والإسعاف، بما في ذلك تقديم خدمات الإسعاف على الطرق، والحالات الطارئة، والإسعاف الطائر.

وتنفيذاً لما تضمنه المرسوم السلطاني رقم (2021/39)، أطلقت هيئة الدفاع المدني والإسعاف في 2022/2/6م «خدمة الإسعاف المنزلي»، وتُعنى هذه الخدمة بالاستجابة وتقديم العناية الطبية الطارئة للحالات المنزلية الحرجة، ونقلها إلى المؤسسات الصحية الأقرب والأنسب، وذلك في عدد من محافظات سلطنة عُمان، بدءاً من المحافظات ذات الكثافة السكانية الأقل كمرحلة أولى، لحين إطلاق الخدمة على المستوى العام وفق خطة تنفيذية زمنية قادمة.

صندوق الحماية الاجتماعية

يُعَدّ صندوق الحماية الاجتماعية المؤسسة الرسمية المسؤولة عن كافة مبادرات وبرامج الحماية الاجتماعية في سلطنة عُمان، وهو كيان يتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، أُنشئ بموجب المرسوم السلطاني رقم (2021/33)، وتتمثل مهمته في تطبيق أحكام قانون الحماية الاجتماعية والتشريعات ذات الصلة، والتعاون مع الجهات المختصة ببرامج الحماية والتمكين والإدماج والرعاية والدعم بكافة أنواعه لإيصال هذه البرامج إلى الفئات المستحقة.

ويسعى الصندوق إلى الارتقاء بجودة الحياة، وتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية، وتعزيز الاستثمار في المجتمع من خلال تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج تستهدف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، كما يقوم الصندوق بمتابعة مؤشرات استدامة وكفاءة وكفاية وعدالة هذه البرامج والسياسات، ومدى تحقيقها للأهداف والرؤى الوطنية في مجال الحماية الاجتماعية، ومدى استدامتها وتكاملها وشمولييتها واستقرارها، وأثرها على قيم الشراكة المجتمعية، وحفاظها على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان

سعت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها إلى العمل بكل جهد نحو تحقيق الرؤية الصحيحة وتوجيه الرسالة الواضحة لحقوق الإنسان في سلطنة عُمان، كما حرصت على متابعة وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومسؤولياته وواجباته، امتثالاً لاختصاصاتها التي مُنحت لها بالمرسوم السلطاني رقم (2008/124) الصادر في 2008/11/15م بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، وتتمتع اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان بالشخصية الاعتبارية والاستقلال في ممارسة مهامها، ومقرها مدينة مسقط، وتتبع اللجنة مجلس الدولة.

وفي 2016/4/18م صدر المرسوم السلطاني رقم (2016/23) بتعديل مسمى لجنة حقوق الإنسان ليكون «اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان».

وجاء المرسوم السلطاني رقم (2022/57) في شأن إعادة تنظيم عمل اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان متوأكباً مع إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، حيث نص على «تشكيل اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان من (14) عضواً من ذوي الخبرة والمهتمين بحقوق الإنسان، ومن ممثلين عن عدد من الجهات الحكومية ذات الصلة بحقوق الإنسان»، و«يصدر بتعيين أعضاء اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان مرسوم سلطاني، على أن ينتخب أعضاء اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في أول اجتماع لهم رئيساً ونائباً للرئيس من غير ممثلي الجهات الحكومية».

وعززت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان نشاطها على الصعيد الخارجي، وذلك من خلال تواصلها مع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، ومشاركتها في الاجتماعات والمؤتمرات وحلقات العمل والدورات التدريبية الإقليمية والدولية، كما قامت اللجنة بالرد على عددٍ من التقارير الدولية التي تناولت بعض الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان في سلطنة عُمان، بعد أن تم التنسيق مع الجهات المختصة للتحقق من المعلومات والملاحظات الواردة بها.

اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم

تسعى اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم إلى تنظيم وتحقيق الاتصال بين المنظمات العربية والإسلامية والدولية العاملة في مجالات التربية والثقافة والعلوم (منظمات اليونسكو، والأليكسو، والإسيسكو) من ناحية، وبين الجهات المعنية والهيئات التربوية والثقافية في سلطنة عُمان من ناحية أخرى، إلى جانب التعريف بالتراث العُماني والحديث عنه وعن جهود سلطنة عُمان في مجالات التربية والثقافة والعلوم، بالتعاون مع

المنظمات الثلاث في تلك المجالات دعمًا للتفاهم والتواصل بين الشعوب والحضارات. وتُمنح جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة كل عامين من خلال برنامج (الإنسان والمحيط الحيوي) في اليونسكو، اعترافًا وتقديرًا للمساهمات المتميزة للأفراد والمجموعات والمؤسسات والمنظمات في مجال حماية البيئة، وبما يتوافق مع سياسة اليونسكو وبرامجها في هذا المجال.

وتُعدّ جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة أول جائزة عربية يتم منحها على المستوى العالمي في مجال حماية البيئة، وقد أنشئت في عام 1989م بمبادرة من المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه- وبموافقة وترحيب منظمة اليونسكو.

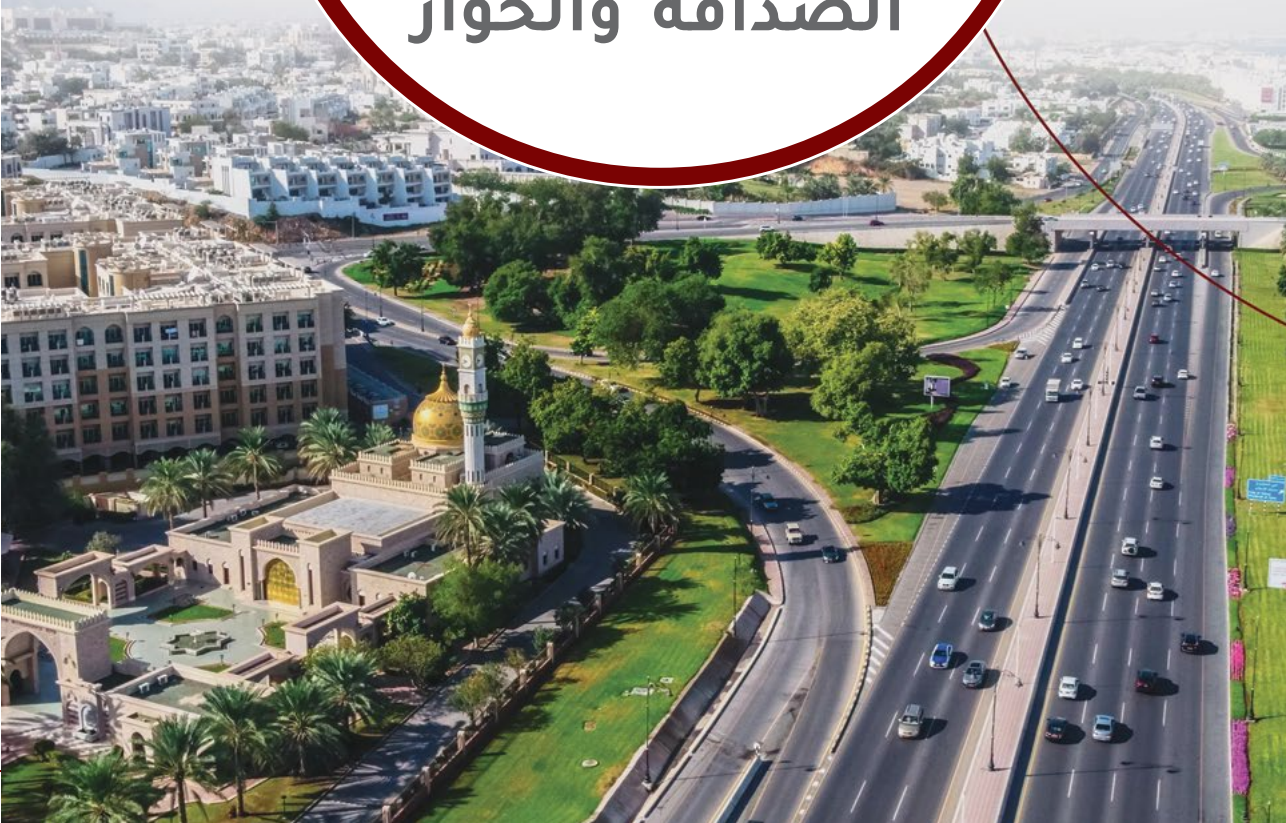
مركز الدفاع الإلكتروني

أنشئ مركز الدفاع الإلكتروني بموجب المرسوم السلطاني رقم (2020/64) في 2020/6/10م، ليكون الجهة المختصة والمسؤولة عن الدفاع الإلكتروني في سلطنة عُمان، والمرجع الوطني لحماية المصالح الحيوية في الفضاء الإلكتروني، والمشرف على بناء القدرات الوطنية المتخصصة في مجال الأمن الإلكتروني، ويتبع جهاز الأمن الداخلي.

ويهدف المركز إلى تعزيز قدرة الجهات المعنية والأفراد على التصدي للتهديدات الإلكترونية، وبناء القدرات الوطنية المتخصصة في مجال الأمن الإلكتروني عبر إيجاد شراكات بين القطاعات المعنية محليًا ودوليًا، ويكون للمركز في سبيل تحقيق أهدافه ممارسة مجموعة من الاختصاصات، منها إعداد الاستراتيجية وآليات تنفيذها، واقتراح تعديلها، والتحقق من تنفيذها بعد اعتمادها من المجلس، ووضع الإطار التنظيمي والقانوني وآليات الحوكمة لتطبيق الاستراتيجية، وإعداد الخطة الوطنية لمواجهة الأخطار والتهديدات المتعلقة بالأمن الإلكتروني، ومتابعة الالتزام بها بعد اعتمادها من اللجنة، ورفع مقترحات تعديلها، وإعداد تصنيف وتحديد للبنى الأساسية للأمن الإلكتروني والجهات المرتبطة بها، وتحديد القطاعات والجهات ذات الصلة بالأمن الإلكتروني.

وفي 2022/2/9م صدر قانون حماية البيانات الشخصية بموجب المرسوم السلطاني رقم (2022/6)، على أن تسري أحكامه على البيانات الشخصية التي تتم معالجتها، وبين القانون ضمن بنوده «أنه لا يجوز معالجة البيانات الشخصية إلا في إطار الشفافية والأمانة، واحترام كرامة الإنسان، وبعد الموافقة الصريحة لصاحب البيانات الشخصية على ذلك، ويجب أن يكون طلب معالجة البيانات الشخصية مكتوبًا وبصورة واضحة وصريحة ومفهومة، ويلتزم المتحكم بإثبات الموافقة الكتابية لصاحب البيانات الشخصية لمعالجة بياناته».

ثوابت ومبادئ راسخة تعزز روابط الصداقة والحوار





تستمر سلطنة عُمان في عهدها الحديث بانتهاج سياسة خارجية متوازنة مع مختلف دول العالم، مواصلةً ترسيخ دولة عصرية تنعم بالسلام والأمن والاستقرار، وتهدف إلى الارتقاء بجودة الحياة للمواطن العُماني. وتعتمد في مواقفها السياسية على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادتها، والالتزام بالحق والعدل والإنصاف في إطار انتمائها العربي والإسلامي، وتؤكد عُمان على حلّ الخلافات بالوسائل السلمية وتعزيز الحوار البناء، إلى جانب حرصها على توسيع مجالات التعاون والمصالح المتبادلة مع الدول الشقيقة والصديقة، ودعم جهود المنظمات الإقليمية والدولية. وتضطلع رؤية حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بالتعاون الإيجابي مع الجميع وتعزيز المصالح المتبادلة، حيث تجلّت هذه الرؤية في عدة مناسبات، منها استقبال عدد من قادة ورؤساء الدول والدبلوماسيين، إلى جانب قيامه بزيارة «دولة» إلى عدد من الدول الشقيقة والصديقة، فضلاً عن تكليفه من ينوب عنه في عدد من المناسبات.



14 يناير 2025م

استقبال جلالة
ملك البحرين



امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

استقبل جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- أخاه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، في زيارة «دولة» إلى سلطنة عُمان.

أبرز محاور الزيارة

تعزيز الشراكة
والتعاون في
مجالات متعددة
ذات اهتمام
مشترك

التوقيع على
اتفاقيات ومذكرات
تفاهم وبرامج
تنفيذية

مناقشة القضايا
والمستجدات
الإقليمية
والدولية

مباحثات
ثنائية
موسَّعة



مشاركة جلالته في قمة البحرين

كما توجه جلالته السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- إلى مملكة البحرين في الثالث من ديسمبر 2025م، تلبيةً للدعوة الكريمة التي تلقاها من أخيه جلالته ملك مملكة البحرين للمشاركة في مؤتمر القمة السادسة والأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي عُقدت في قصر الصخير بالمنامة، وتأتي مشاركة جلالته تعزيزاً لأواصر الأخوة والشراكة والتلاحم بين إخوانه قادة مجلس التعاون الخليجي.





28 يناير 2025م

استقبال جلالة
أمير دولة قطر



امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

استقبل جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، لدى وصوله إلى سلطنة عمان في زيارة «دولة» استغرقت يومين.

أبرز محاور الزيارة

تشجيع القطاعين
العام والخاص
على توسيع
آفاق الشراكة
الاقتصادية

مناقشة استكشاف
مزيد من الفرص
الاستثمارية
وتطويرها

توقيع عدد من
مذكرات التفاهم
والبرامج التنفيذية
في مجالات
وقطاعات متعددة

مباحثات
ثنائية
موسَّعة





16-15 أبريل 2025م

زيارة جلالتة
مملكة هولندا



امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

قام حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بزيارة «دولة» إلى مملكة هولندا، وذلك تلبيةً لدعوة من جلالة الملك فيليم ألكساندر، ملك مملكة هولندا. وقد أكدت الزيارة عمق الروابط التاريخية بين سلطنة عمان ومملكة هولندا، والتي تعود إلى أكثر من 400 عام من الصلات التجارية والثقافية. وتطورت العلاقات بين البلدين إلى شراكة متمثلة في الانفتاح والتجارة الدولية، فضلاً عن تعزيز الحوار حول التحديات العالمية.

أبرز نتائج الزيارة

بحث سبل تعميق التجارة والاستثمار في القطاعات الرئيسية، مثل: التحول في مجال الطاقة والخدمات الوجستية المستدامة والمياه	لقاء مشترك لرجال الأعمال بين البلدين	تعزيز التعاون بين موانئ صحار وصلالة وروتردام وأمستردام	مناقشة مبادرات البناء البحري المبتكرة التي تستفيد من تيارات المحيطات	تأكيد الالتزام للتحول في مجال الطاقة والتركيز على الحياد الكربوني والطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر	تعزيز التعاون في مجالات الحكومة والتبادل الثقافي والعلوم والرياضة للابتكار	أهمية تبادل المعرفة والابتكار بما يتماشى مع النموذج الثلاثي الأبعاد للابتكار	الالتزام المشترك بالسلم والاستقرار عبر الحوار والدبلوماسية، ومواجهة التحديات العالمية بمشاركة بناءة
---	---	---	--	--	---	--	--



21 أبريل 2025م

زيارة جلالتة
لروسيا الاتحادية



امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

امتدادًا لرؤية جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- القائمة على التعاون الإيجابي مع مختلف الدول وتعزيز المصالح المتبادلة، قام جلالتة بزيارة «دولة» إلى العاصمة الروسية موسكو، وذلك تلبيةً لدعوة فخامة الرئيس فلاديمير بوتين، رئيس روسيا الاتحادية.



أبرز نتائج الزيارة

اتفاقية الإعفاء المتبادل من التأشيرات،
وبروتوكول التعاون الاقتصادي والفني



إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة بين حكومة
سلطنة عُمان وحكومة روسيا الاتحادية



توقيع مذكرات تفاهم تمثلت في:



التعاون في
المجال السمكي



مكافحة
غسل الأموال
 وتمويل الإرهاب



النقل
والعبور



تغير المناخ
والتنمية
منخفضة الكربون



التعاون التجاري
والاستثماري



التعاون
الدبلوماسي
والأكاديمي



مجال الإعلام
بين وزارة
الإعلام وقناة
روسيا اليوم



الأخبار وتبادل
المعلومات





4 مايو 2025م

زيارة جلالتة
جمهورية الجزائر



امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

قام حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بزيارة «دولة» إلى جمهورية الجزائر، وذلك تلبيةً لدعوة كريمة من فخامة الرئيس عبدالمجيد تبون في إطار تعزيز علاقات التعاون والشراكة بين البلدين، والارتقاء بها إلى آفاق أرحب تعكس الإرادة المشتركة، وتستند إلى الإمكانيات الواعدة التي يزخر بها الجانبان.



أبرز نتائج الزيارة

توقيع مذكرتي تعاون



توقيع اتفاقية أولية



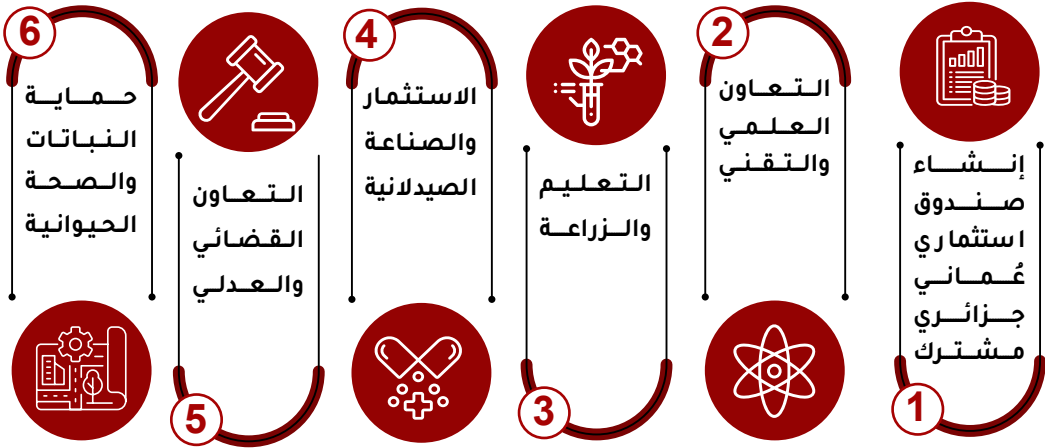
توقيع 4 برامج تنفيذية



توقيع 4 مذكرات تفاهم



أبرز المجالات





27 مايو 2025م

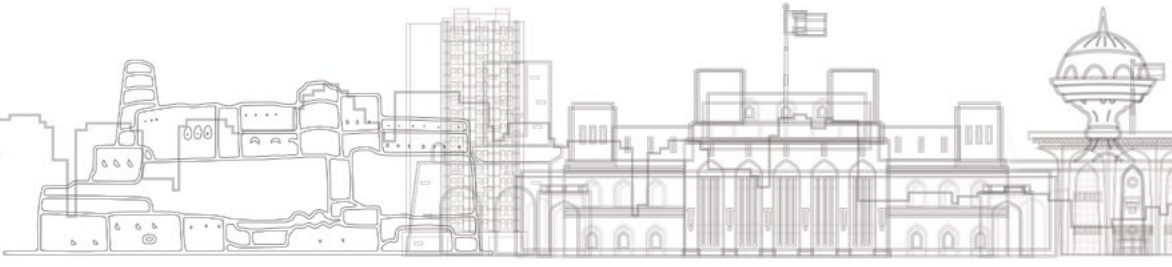
استقبال جلالتة
رئيس الجمهورية
الإسلامية الإيرانية



امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

استقبل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- فخامة الرئيس الدكتور مسعود بزشكيان، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خلال زيارة رسمية قام بها إلى سلطنة عُمان، تلبيةً لدعوة أخوية من لدن جلالة السلطان لتعزيز أواصر التعاون والصداقة بين البلدين.

تأتي الزيارة انطلاقاً من الروابط التاريخية الراسخة بين سلطنة عُمان والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبين شعبيهما الصديقين، وتعزيزاً للعلاقات الثنائية الوثيقة، وتأكيداً للتقدير والاحترام المتبادل بين قيادتي البلدين.



أبرز نتائج الزيارة

مباحثات رسمية واستعراض آفاق
التعاون المشترك، خصوصاً في
المجالات الاقتصادية والاستثمارية

التأكيد على تعزيز الشراكة وفتح
مجالات جديدة من التعاون

التوقيع على عدد من الاتفاقيات
لتأطير التعاون في مجالات:

العديد من
مذكرات
التفاهم في
مجالات أخرى

الاتفاقية
الإطارية
للتعاون
المشترك

اتفاقية
الأفضليات
التجارية

التعاون
القانوني
والقضائي

التشجيع
والحماية
المتبادلة
للاستثمارات





3 سبتمبر 2025م

استقبال جلالتة
رئيس مجلس
الوزراء بجمهورية
العراق



امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

استقبل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- دولة محمد شياع السوداني، رئيس مجلس وزراء جمهورية العراق الشقيقة، بقصر الحصن العامر بصلالة، في إطار الزيارة الرسمية التي قام بها دولة الضيف والوفد المرافق له إلى سلطنة عُمان، وعقد جلالة السلطان ودولة الضيف جلسة مباحثات رسمية، جرى خلالها استعراض سبل وأوجه التعاون والشراكة بين البلدين الشقيقين في شتى المجالات، لا سيّما مجالي الطاقة والاستثمار، وسبل تنميتها بما يعود بالنفع والخير على الشعبين العُماني والعراقي.

التوقيع على اتفاقيتين تمثلت في:

أبرز نتائج الزيارة

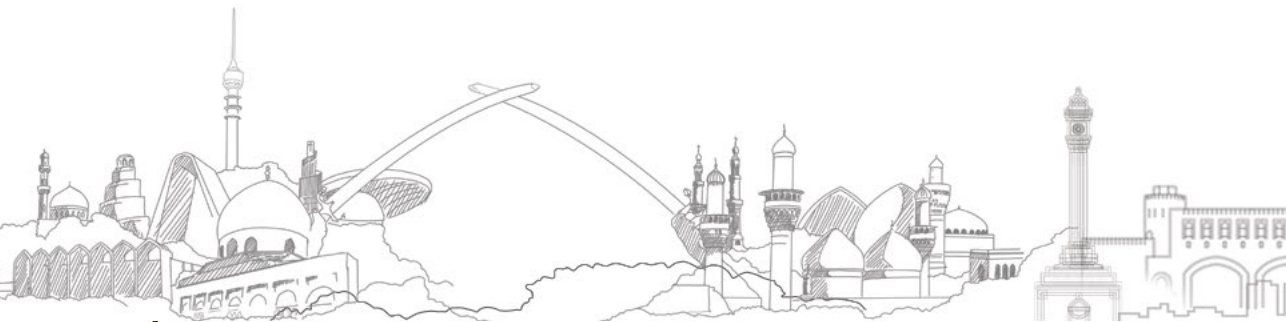
تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهريب من
دفع الضرائب على الدّخل ورأس المال



الإعفاء المتبادل من التأشيرات
لحاملي جوازات السفر
الدبلوماسية والخاصة والخدمة

التوقيع على 24 مذكرة تفاهم وشملت:

 مجال تبادل المعلومات والتعاون المشترك في قطاع سوق رأس المال	 مجال التوثيق التاريخي وإدارة الوثائق	 المجال العدلي والقانوني والسياسي	 المجال الشبابي والرياضي
 مجال الإسكان والتخطيط العمراني	 مجال الرقابة المصرفية والاستقرار المالي	 تنفيذ البرامج التدريبية في الإدارة وإعداد القادة	 مجال الاتصالات والمجال الإذاعي والتلفزيوني
 مجالات الملكية الفكرية والصناعة والطاقة وتوطين الصناعات الدفاعية	 تطوير المبادلات التجارية وتنمية الصادرات	 تبادل الخبرات وتعزيز المنافسة ومكافحة الاحتكار	 مجال التعليم العالي والبحث العلمي والمجال التعليمي والتربوي
	 مجالات الغرف التجارية وتخطيط وتطوير وتنفيذ المدن الذكية	 مجال تخزين النفط وتسويق النفط الخام العراقي	 مجالات النقل واللوجستيات والبورصة





6-10 أكتوبر 2025م

زيارة جلالة
جمهورية بيلاروس



امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

قام جلالة السلطان بزيارة «دولة» إلى جمهورية بيلاروس الصديقة، وذلك تلبيةً للدعوة الكريمة الموجهة من فخامة الرئيس ألكسندر لوكاشينكو، رئيس جمهورية بيلاروس، ودعت الزيارة إلى تعزيز علاقات التعاون القائمة بين سلطنة عُمان وجمهورية بيلاروس الصديقة، والأخذ بها إلى آفاق أرحب بما يسهم في تحقيق تطلعات البلدين.

أبرز نتائج الزيارة

مذكرة تعاون لإنشاء وتشغيل منشأة لإنتاج اللب الورقي

توقيع اتفاقيتين تمثلت في:

النقل البري
الدولي للبضائع
بين البلدين



الإعفاء المتبادل
من التأشيرات
لحملة الجوازات
العادية بين البلدين



توقيع 4 مذكرات تفاهم تمثلت في:



وفي مقابل ذلك قام فخامة الرئيس ألكسندر لوكاشينكو، رئيس جمهورية بيلاروس، بزيارة إلى سلطنة عُمان، واستقبله جلالة السلطان -حفظه الله ورعاه- بقصر البركة العامر في 1 ديسمبر 2025م. جرى خلال المقابلة استعراض مجالات الشراكة الاستثمارية والاقتصادية بين البلدين الصديقين، وبحث سبل تعزيزها بما يخدم المصالح المشتركة، ويسهم في نمو الاقتصادين العُماني والبيلاروسي.



22-23 أكتوبر 2025م

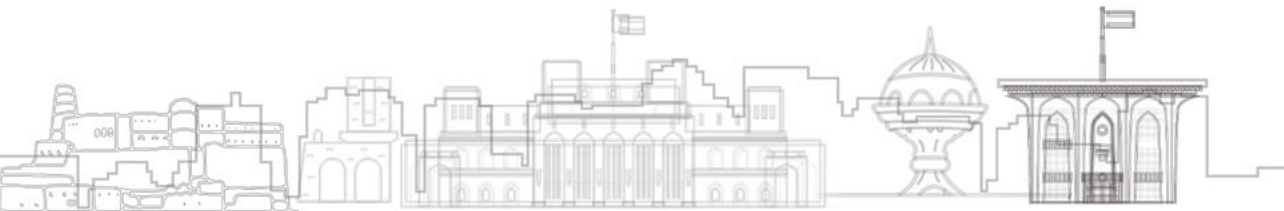
استقبال
جلالته رئيس
جمهورية تركيا



امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

قام فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، بزيارة «دولة» إلى سلطنة عُمان تلبيةً لدعوة كريمة من حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- خلال الفترة 22-23 أكتوبر 2025م، وتأتي الزيارة في إطار العلاقات التاريخية المتينة والروابط الأخوية بين سلطنة عُمان وجمهورية تركيا.

عقد الجانبان خلال الزيارة جلسة مباحثات رسمية تناولت سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع مجالات التعاون بما يخدم المصالح المشتركة، مؤكدين التزامهما بتطوير الشراكة الاستراتيجية القائمة بين البلدين.



أبرز نتائج الزيارة

تفعيل دور
الرجان
المشتركة لزيادة
التبادل التجاري

تشجيع
الشراكات
بين القطاعين
العام والخاص

التأكيد على تعزيز
التعاون التجاري
والاستثماري
والصناعي

الترحيب بالإعفاء
المتبادل من
التأشيرات
المسبقة

دعم مسار
مفاوضات اتفاقية
التجارة الحرة
بين تركيا ودول
الخليج

إنشاء المجلس
التنسيقي
العُماني التركي

التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات:

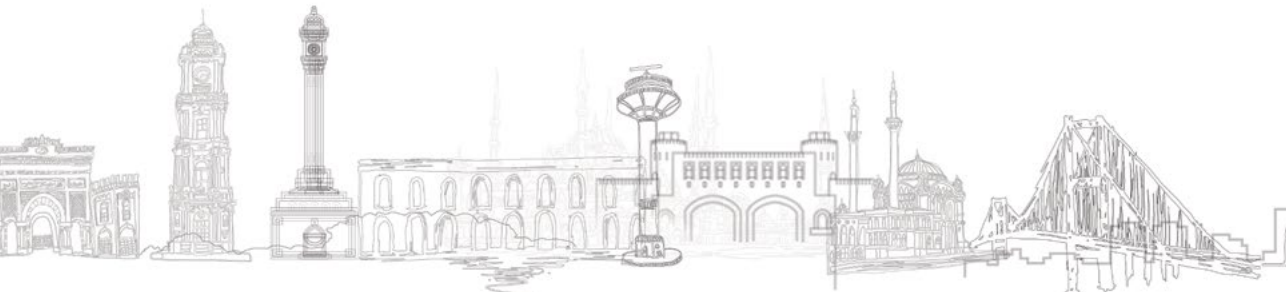
تخصيص
أرض لإنشاء
مؤسسة
تعليمية

التعاون
العسكري
والصناعات
الدفاعية

الصناعة
والعلوم
والابتكار
والتعدين

تقنية
المعلومات
والمنافسة
ومنع
الاختكار

الإعلام
والاتصالات
والاستثمار
والغذاء





3 نوفمبر 2025م

زيارة جلالة
مملكة إسبانيا



امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

قام جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -أيده الله- بزيارة «دولة» إلى مملكة إسبانيا، وذلك تلبيةً للدعوة الكريمة الموجهة إليه من جلالة الملك فيليبي السادس، ملك مملكة إسبانيا، كما تأتي الزيارة تعزيزاً لروابط الصداقة بين سلطنة عُمان ومملكة إسبانيا الصديقة. تطرقت الزيارة إلى بحث مسارات التعاون في مختلف المجالات وسبل تعزيزها بما يخدم المصالح المشتركة، إضافةً إلى التشاور والتنسيق حيال الموضوعات الراهنة على الساحتين الإقليمية والدولية.

أبرز نتائج الزيارة

- | | | |
|-------------------------------------|-------------------|--------------------|
| توقيع 6 مذكرات تفاهم شملت مجالات: | الإعفاء المتبادل | توسيع مجالات |
| • الثقافة والرياضة وترويج الاستثمار | من التأشيرات | الشراكة الاقتصادية |
| • الزراعة والأمن الغذائي والنقل | لحاملي جوازات | والاستثمار ودعم |
| • إدارة المياه والطاقة النظيفة | السفر الدبلوماسية | النمو والابتكار |
| | والخاصة الخدمة | |





2 ديسمبر 2025م

استقبال جلالتة
رئيس وزراء
مملكة بوتان



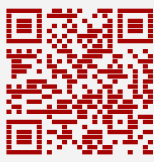
امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

استقبل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بقصر البركة العامر في الثاني من ديسمبر 2025م دولة داشو تشيرينغ توبغاي، رئيس وزراء مملكة بوتان. جرى خلال المقابلة تناول آفاق التعاون بين البلدين الصديقين، وفرص تطوير الشراكة الاستثمارية في شتى المجالات الاقتصادية والتجارية، بما يعود بالمنافع المتبادلة على الشعبين، ويعزز مسارات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.



9 ديسمبر 2025م

استقبال
جلالته رئيس
جمهورية لبنان



امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

استقبل جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- فخامة الرئيس العماد جوزيف عون، رئيس الجمهورية اللبنانية، في زيارة رسمية إلى سلطنة عُمان استغرقت يومين، وقد عقد الجانبان جلسة مباحثات رسمية بضيافة قصر العلم العامر.

جرى خلال الجلسة بحث الفرص المتاحة لفتح آفاق جديدة من التعاون والشراكة والاستثمار بين البلدين الشقيقين، لا سيّما في القطاعات التجارية والصناعية والزراعية والسياحية، علاوة على مناقشة المستجدات السياسية في المنطقة وسبل دعم مسارات الأمن والاستقرار.





18 ديسمبر 2025م

زيارة رئيس وزراء
جمهورية الهند
سلطنة عُمان



امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

زار دولة ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند الصديقة، سلطنة عُمان في زيارة رسمية التقى خلالها بحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه.

وعقد جلالة السلطان ودولة ناريندرا مودي جلسة مباحثات رسمية بقصر البركة العامر في 18 ديسمبر، تم خلالها بحث مسارات التعاون القائمة بين البلدين وسبل توسيع الشراكة وفرص الاستثمار في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية والأمن الغذائي والتصنيع والإنتاج الزراعي، إلى جانب دعم التبادل الثقافي والتعليمي لتعزيز المنافع المتبادلة.

كما شهد الطرفان توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند.

وخلال العام 2025 قام حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بإرسال برقيات تهنئة وتعزية ومواساة لعدد من رؤساء وزعماء الدول الشقيقة والصديقة، وفي مقابل ذلك تلقى جلالتة -أيده الله- برقيات شكر وتهاني من قبل قادة مختلف دول العالم من رؤساء الدول، إلى جانب عدد من الاتصالات الهاتفية من رؤساء وزعماء الدول الشقيقة والصديقة.





القمة الخليجية الأمريكية

يشهد الحضور العُماني على الساحة الإقليمية والدولية تطورًا ملحوظًا يعكس رؤية سلطنة عُمان الثابتة في تعزيز التعاون وتوسيع جسور الشراكات مع مختلف دول العالم، ومن أبرزها، ونيابةً عن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- ترؤس صاحب السمو السيد أسعد بن طارق آل سعيد، نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي والممثل الخاص لجلالة السلطان، وفد سلطنة عُمان في القمة الخليجية الأمريكية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية، التي عُقدت بالرياض في 14 مايو 2025م.

الحضور العُماني دوليًّا

وخلال مشاركته أكد سموه أن العلاقات الخليجية-الأمريكية شراكة استراتيجية طويلة الأمد تقوم على الأمن والاستقرار والتعاون في مختلف المجالات، مع التعبير عن قلق سلطنة عُمان من الأزمة الإنسانية في غزة وأثر الاحتلال المستمر، كما أشاد بالجهود الأمريكية في دعم السلام باليمن، وأبدى تفاؤله بالحوار الأمريكي-الإيراني حول منع انتشار الأسلحة النووية وإمكانية التوصل إلى اتفاق مستدام.

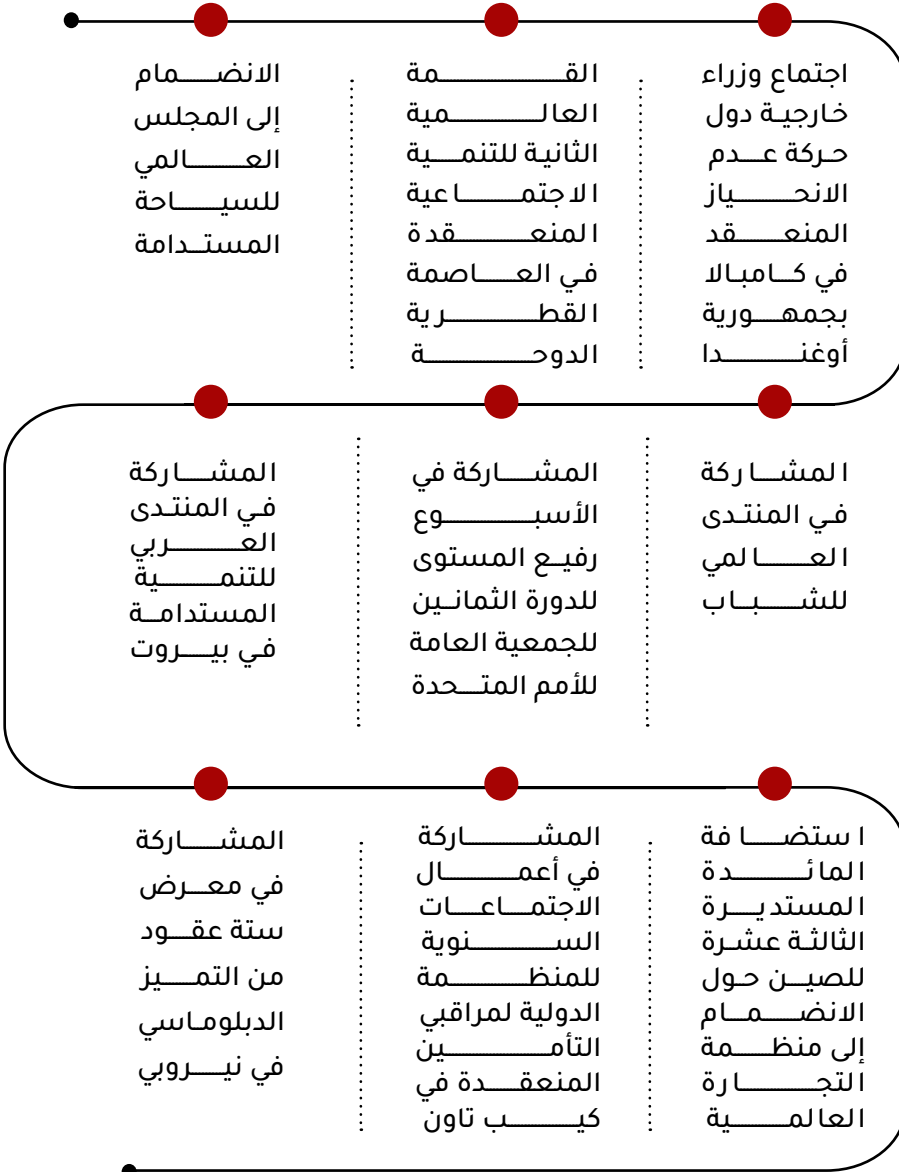
كما شارك سمو السيد نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي في قمتي مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، وقمة رابطة دول جنوب شرق آسيا والصين، المنعقدتين في كوالالمبور بتاريخ 27 مايو 2025م، وأكد خلال المشاركة أن علاقات سلطنة عُمان هي علاقات تاريخية قائمة على القيم والمصالح المشتركة، وعلى التعاون والاحترام المتبادل، وقد انعكس ذلك على طريق الحرير العريق وعلى مبادرة الحزام والطريق، وقال: «إن تعزيز الشراكة في مجالات النقل والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا المالية سيثري فرص التجارة والاستثمار والسياحة، وسيرفع من كفاءة الخدمات والتفاهم عبر الثقافات، علاوة على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبادل المعرفة والشراكات مع القطاع الخاص بين دولنا، مما سيدفع من وتيرة الابتكار وتوفير فرص العمل بما يمكن شعوبنا من تبوؤ طليعة المستقبل المستدام بالازدهار والنماء، ولا يفوتنا أن نؤكد أن سلطنة عُمان تدعم بقوة توسيع التجارة وتحريرها بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) والصين».

وترأس صاحب السمو السيد شهاب بن طارق آل سعيد، نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع، نيابةً عن جلالة السلطان -حفظه الله ورعاه- وفد سلطنة عُمان المشارك في القمة العربية الإسلامية الطارئة، والدورة الاستثنائية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن الاعتداء الإسرائيلي على دولة قطر الشقيقة، المنعقدة في الدوحة بتاريخ 15 سبتمبر 2025م.

وشارك صاحب السمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد، وزير الثقافة والرياضة والشباب، نيابةً عن جلالة السلطان في الأول من نوفمبر 2025م في حفل الافتتاح الرسمي للمتحف المصري الكبير، وأكد سموه أن هذا الإنجاز فخر لكل العرب، ومصدر إلهام يعزز حضور الثقافة العربية على الساحة الدولية، ويشكل منصة للتعاون الثقافي العربي في مجالات التراث والآثار وإدارة المتاحف.

وبناءً على التكليف السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- شارك معالي السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيد، وزير الخارجية، في الحادي عشر من نوفمبر 2025م في احتفالات الذكرى الخمسين لاستقلال جمهورية أنجولا.

بعض من المشاركات العمانية الدولية:





بجهود عمانية.. الإفراج عن طاقم سفينة جلاكسي ليدر

الدبلوماسية العمانية في تعزيز الحوار والتعايش السلمي

شهدت العاصمة مسقط في 23 نوفمبر 2025م حراكًا دبلوماسيًا يعكس دور سلطنة عُمان كجسر للحوار الإقليمي وتعزيز الحوار والتعاون الإقليمي والدولي، فقد عقد معالي السيد بدر بن حمد البوسعيد، وزير الخارجية، سلسلة من اللقاءات رفيعة المستوى مع عدد من أصحاب المعالي وشخصيات دولية، تناولت مجمل الملفات الثنائية والمساعي الدبلوماسية وجهود تعزيز الاستقرار في المنطقة.

واستضافت سلطنة عُمان خلال الفترة من 9 إلى 23 ديسمبر 2025م مفاوضات تبادل الأسرى في اليمن، إذ نجحت المفاوضات في التوصل إلى اتفاق للإفراج عن 2900 أسير تابعين للحكومة اليمنية المعترف بها وجماعة أنصار الله، برعاية أممية ووساطة عُمانية، ولاقى ذلك ترحيبًا عالميًا وتثمينًا بالجهود التي بذلتها عُمان في رعاية المباحثات ودعم الجهود التفاوضية.

وتميّزت سلطنة عُمان عبر تاريخها العريق بنهج التسامح والتعايش السلمي مع مختلف الشعوب والحضارات، مستمدة

التسامح وقبول الآخر جزء من الهوية العمانية

ذلك من إرثها الحضاري والإسلامي العميق. وقد أصبحت قيم التسامح وقبول الآخر جزءًا أصيلاً من الهوية العُمانية والثقافة المجتمعية، حيث يُنظر إلى التفاهم والحوار بالحكمة والموعظة الحسنة كركائز أساسية في بناء علاقاتها مع الآخرين. ويعكس هذا النهج شخصية المجتمع العُماني الذي يتسم بالانفتاح واحترام ثقافات الشعوب ومعتقداتهم، مما جعلها نموذجًا متميزًا في التعايش الإنساني.

وتسعى سلطنة عُمان دائمًا إلى نشر قيم التسامح والتعايش الثقافي، حيث ارتفعت نسبة المستفيدين دوليًا من برامج تعزيز قيم التسامح والتعايش والمؤتلف الإنساني بنسبة 2% من خلال برنامج «رسالة السلام» التي تنتهجها سلطنة عُمان ممثلةً بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إلى جانب تنفيذ (141) محطة من معرض «رسالة السلام من سلطنة عُمان» محليًا ودوليًا. يأتي ذلك بالتعاون مع الجهات المعنية محليًا ودوليًا لتعزيز الحوار والتعاون، ومواجهة آثار الأزمات الدولية، ودعم تنفيذ خطة الأمم المتحدة 2030 وأهداف التنمية المستدامة، ومواجهة خطابات التضليل والتعصب، وترسيخ حقوق الإنسان وقيم التعايش السلمي، مع التأكيد على أهمية إشراك المجتمعات وتمكين الفاعلين المحليين لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

جهود رسالة السلام والمؤتلف الإنساني خلال عام 2025:

12 تنفيذ برنامجًا

لتعزيز قيم السلام والتعايش والوقاية من التطرف، وبناء الوعي الإنساني محليًا ودوليًا، دعمًا للقوة الناعمة لسلطنة عُمان، والبرامج هي:

1 مؤتمر المؤتلف الإنساني: الشباب واستشراف المستقبل (النسخة السابعة)

2 برنامج رسالة السلام للقيادات الشابة (النسخة الرابعة)

3 معرض المؤتلف الإنساني (روسيا، موسكو)، (المحطة 141)

4 معرض المؤتلف الإنساني (تتارستان - قازان)، (المحطة 142)

5 سلسلة لقاءات رسمية مع جهات ومنظمات دولية

6 دورة الشباب والدين والمصالحة: منع التطرف (النسخة الرابعة)

7 برنامج رسالة السلام للأطفال (النسخة الرابعة)

8 برنامج جولة السلام (النسخة الرابعة)

9 برنامج محاكاة الأمم المتحدة للأطفال (النسخة الثانية)

10 البرنامج الإذاعي: حديث التسامح - 50 حلقة (الموسم الثالث)

11 البرنامج الإذاعي: حديث المؤتلف - 30 حلقة (الموسم الثاني)

12 برنامج لسان عربي (النسخة الثانية)

عُمان

الأرض
والإنسان





تتمتع سلطنة عُمان بموقع استراتيجي فريد في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، حيث تمتد سواحلها بطول يزيد على (3165) كيلومتراً على بحر العرب وبحر عُمان ومضيق هرمز، وتجاور الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي، والمملكة العربية السعودية من الغرب، ودولة الإمارات العربية المتحدة من الشمال. وتبلغ مساحة سلطنة عُمان نحو (309,500) كيلومتر مربع، وتتنوع تضاريسها بين السهول الساحلية والجبال والصحارى. وتشكل سلسلة جبال الحجر، الممتدة من مسندم إلى رأس الحد، العمود الفقري للبلاد، إذ يبلغ ارتفاعها نحو (3000) متر في الجبل الأخضر، وتقسم البلاد إلى مناطق جغرافية وزراعية متعددة، أبرزها سهل الباطنة الخصيب.



شلالات عين أنوم

أما جبال ظفار، الممتدة لمسافة تقارب (400) كيلومتر من جزر الحلايبات حتى الحدود اليمنية، فتتميز بمناخها الاستوائي الفريد، حيث تكتسي بالخضرة خلال موسم الخريف بفعل الرياح الموسمية، وتشتهر بأشجار اللبان ووفرة المراعي والعيون المائية الدائمة، التي شكّلت مصدرًا مهمًا للثروة في العصور القديمة.

ويمتد الساحل العُماني على بحر العرب في محافظتي الوسطى وظفار لمسافة تقارب (560) كيلومترًا، حيث تسهم الأمطار الموسمية في دعم النشاط الزراعي وازدهار الثروة السمكية.

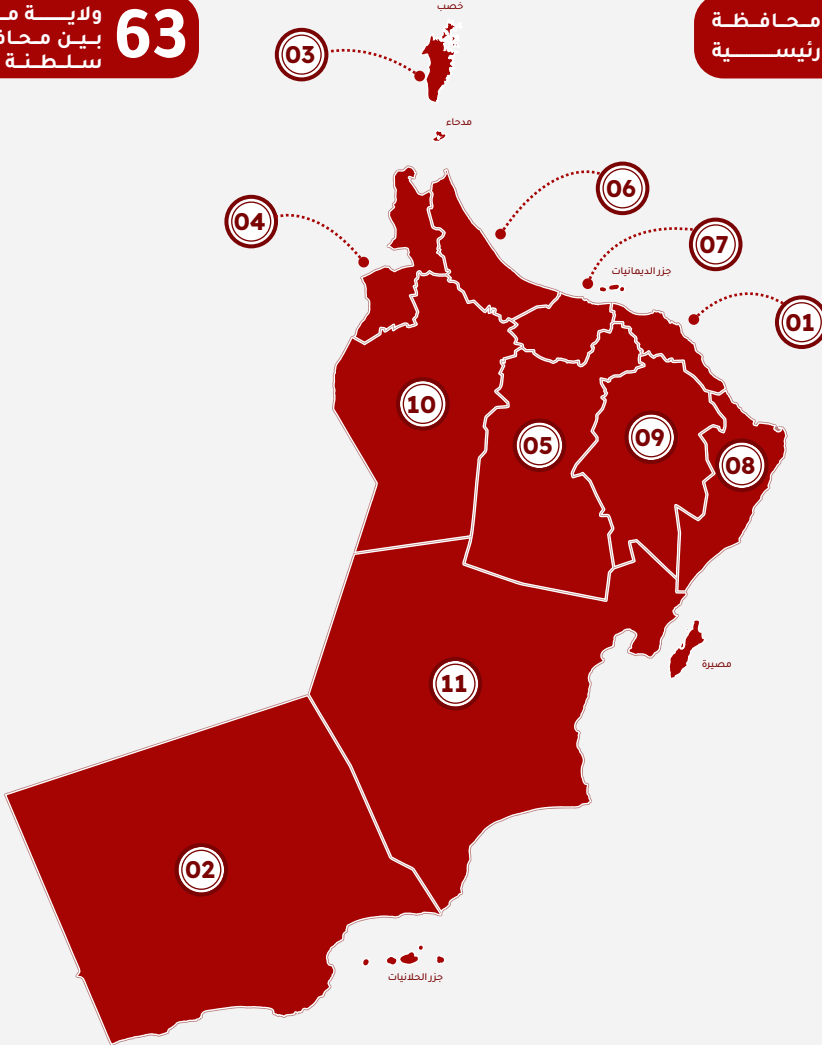
المحافظات والولايات

ولاية موزعة
بين محافظات
سلطنة عمان

63

محافظة
رئيسية

11



01 مسقط	04 البريمي	07 جنوب الباطنة	10 الظاهرة
02 ظفار	05 الداخلية	08 جنوب الشرقية	11 الوسطى
03 مسندم	06 شمال الباطنة	09 شمال الشرقية	

مصدر الخريطة: موقع الهيئة الوطنية للمساحة والمعلومات الجيومكانية

المرسوم السلطاني رقم (2022/36)

يهدف إلى تطوير المحافظات
و ضمان اللامركزية في
اتخاذ القرارات

يعزز
الإدارة المحلية
اللامركزية

التنظيم والإشراف

المحافظ: يمثل الجهة
المسؤولة ويعين بموجب
مرسوم سلطاني

مرجعية موحدة تحت إشراف
وزير الداخلية

لوائح موحدة لتنظيم
الشؤون البلدية

اختصاصات مرنة للمحافظين

تعزيز التنمية الاقتصادية
وزيادة مصادر الدخل

صلاحيات
إدارية
ومالية
للمحافظات

تقوم اللامركزية والتنمية الإقليمية للمحافظات على تمكين المحافظات واستثمار مواردها بما يخدم المواطن ويعزز الاستقرار والنمو الاقتصادي، وتمثل ركيزة أساسية في التوجهات الاستراتيجية الوطنية، حيث يجري ضمن هذا التوجه استثمار الخصائص المكانية وتعظيم الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المتاحة، استنادًا إلى طبيعة كل محافظة ونسيجها الاجتماعي والاقتصادي ومزاياها التنافسية، بما يسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية عبر محافظات سلطنة عُمان الإحدى عشرة، وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة، وذلك انسجامًا مع محاور رؤية «عُمان 2040».

لامركزية المحافظات:

تعني نقل بعض الصلاحيات الإدارية والمالية من الحكومة المركزية إلى المحافظات، بما يتيح لها إدارة شؤونها التنموية واتخاذ القرارات المناسبة وفق خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية.

الإطار القانوني

صدر نظام المحافظات بموجب المرسوم السلطاني رقم (2022/36)، ليؤسس لمرحلة جديدة من العمل المحلي، ويمنح المحافظين والمجالس البلدية أدواتًا أوسع في التخطيط والتنفيذ ومتابعة المشاريع التنموية.

أهداف اللامركزية

06	05	04	03	02	01
التكامل الرقمي ودعم القطاع الخاص والابتكار	دعم جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية	تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار	تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المحافظات	تسريع اتخاذ القرار وتقليل البيروقراطية	تمكين المحافظات من إدارة مواردها بكفاءة

محافظة مسقط



سارية العلم في محافظة مسقط

تُعد محافظة مسقط بمثابة المنطقة المركزية للبلاد سياسياً واقتصادياً وإدارياً، ففيها تقع مدينة مسقط عاصمة سلطنة عُمان، ومقر الحكم ومركز الجهاز الإداري للدولة، كما تمثل محافظة مسقط مركزاً رئيساً حيويًا للنشاط الاقتصادي والسياحي والتجاري، سواء على المستوى المحلي أو في علاقات سلطنة عُمان مع الدول الأخرى.

وتقع محافظة مسقط على بحر عُمان في الجزء الجنوبي من ساحل الباطنة، وتتصل من الشرق بجبال الحجر الشرقي ومحافظة شمال الشرقية، ومن الغرب بمحافظة جنوب الباطنة، ومن الجنوب بمحافظة الداخلية، وتُعدّ محافظة مسقط أعلى كثافة سكانية في سلطنة عُمان من بين المحافظات.

محافظة مسقط



امسح
الرمز
لجولة
افتراضية

الولايات

6

عدد

مطرح

02

01

مسقط

العامرات

04

03

بوشر

قريات

06

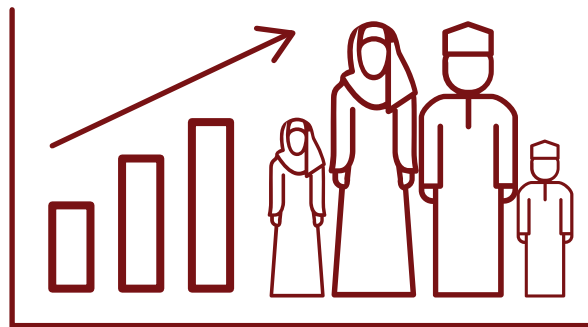
05

السيب

عدد السكان

1,532,234

نسمة



21 عضواً

عدد أعضاء المجلس البلدي

مشروعات تنموية بمحافظة مسقط



تطوير موقع
«هوية نجم»
في قريات



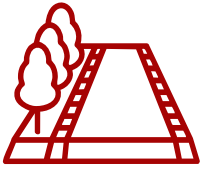
إنشاء حديقة
ترفيهية في
المعبيلة
الجنوبية
بولاية السيب



تحسين القرى
القديمة بولاية
بوشهر (منطقة
عين غلام)



تطوير
حي القرم
التجاري
ومنطقة
القرم
«الشاطئ
والمحمية»



تطوير ميدان
الوادي الكبير
وعدد من
المماشي
ومسارات
الباعة
الجائلين



إنشاء
حدائق لعدد
من الأحياء
السكنية



ازدواجية طريق «مسقط
مول بطريق مسقط السريع
(شارع النزهة)» وطريق «الأنصب
مصنع الإسمنت - الجفنين»



إنشاء طريق ربط
بين شارع العامرات
وشارع الجود



تصميم وتوسعة دوار
الجامع بالقرب من
جامع السيدة ميزون



مشروع
تلفريك
مطرح
وتطوير سوق
الجمعة
بالولاية



إنشاء دورات
مياه ذكية
في منطقة
بمة بولاية
قريات



مشروع
تطوير موقع
رمال بوشر



مشروع في
حي البنوك
بمنطقة
روي بولاية
مطرح



مشروع
ساحة الخوير
في حي
الوزارات



مشروع
تطويري
شامل
بشارع
الموج



تطوير 70 موقعًا بمستشعرات
وكاميرات ذكية لتحسين انسيابية
المروور وتقليل الازدحام



تشغيل سوق
الأسماك
بميناء السيب



مشروعات استزراع
الأسماك بالأقفاص
العائمة في السيب
وقريات



إنشاء مرافق للإنزال
السمكي في مطرح
وقريات

محافظة ظفار



عين كور في محافظة ظفار

تُعد محافظة ظفار مهد اللبان والبخور في الجزيرة العربية، وركيزة تاريخية بارزة في مسيرة سلطنة عُمان الحضارية؛ إذ شكّلت عبر العصور بوابتها الكبرى على المحيط الهندي ومحطة محورية لعبور القوافل التجارية في جنوب شبه الجزيرة العربية، فيما أسهمت في العصر الحديث بوصفها إحدى بوابات التقدم والتنمية والازدهار في ظل النهضة العُمانية المتجددة. تقع المحافظة في أقصى جنوب سلطنة عُمان، حيث تبعد مدينة صلالة عن العاصمة مسقط نحو (1000) كيلومتر. وتحدها محافظة الوسطى من جهة الشمال، وبحر العرب من الجنوب والجنوب الشرقي، والجمهورية اليمنية من الغرب والجنوب الغربي، فيما تمتد صحراء الربع الخالي على حدودها الشمالية والشمالية الغربية.

وتتميّز محافظة ظفار بمناخها الموسمي الفريد المعروف محلياً بالخريف، الذي يحلّ عليها كل عام حاملاً معه أبهى مظاهر الجمال الطبيعي، حيث تكتسي الهضاب بالخضرة، ويغمر الضباب أرجاءها، بينما ينساب الرذاذ الخفيف ليضفي على الأجواء اعتدالاً وسحرًا خاصًا.

محافظة ظفار



امسح
الرمز
لجولة
افتراضية

الولايات

10

عدد

طاقة

02

01

صلالة

رخيوت

04

03

مرباط

ضلكوت

06

05

ثمريت

مقشن

08

07

المزيونة

سدح

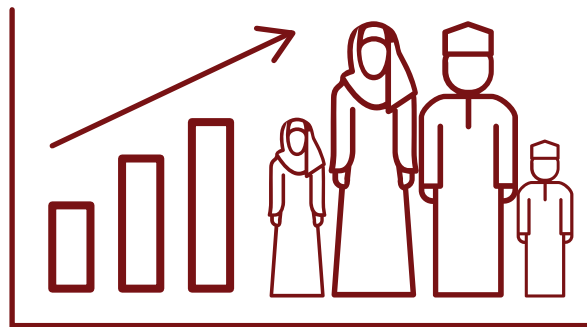
10

09

شليم وجزر
الحلايبات

عدد السكان

نسمة 532,941



29 عضوًا

عدد أعضاء المجلس البلدي

مشروعات تنموية بمحافظة ظفار



تنفيذ شبكة طرق
داخلية جديدة في
مختلف الولايات



البدء في تنفيذ بوليفارد
رذاذ بصلالة



تطوير الواجهة البحرية
في سدح وطاقه والحي
التجاري بالمزيونة



تطوير نظام تصريف
مياه الأمطار في ولايات
المحافظة واستكمال
شبكات تصريف مياه
الأمطار في صلالة



افتتاح المرحلة الأولى
من مشروع شبكة
الصرف الصحي بمنطقة
صحنوت



إنشاء محطات توقف
ذكية ومستدامة للنقل
العالم



تطوير دحلة النبي
صالح في صلالة



إنشاء عجلة فيريس
في منطقة الحافة



ازدواجية الطرق
الرئيسية «شارع
المعمورة - رزات»



وضع حجر الأساس
لمشروع مركز الزوار
ومصنع محمية وادي
دوكة الطبيعية لأشجار
اللبان



تنفيذ سوق السيارات
المستعملة



استكمال المرحلة
الثانية من تطوير منتزه
أغبير



افتتاح مشروع نفق
إتين في صلالة



إنجاز مشروع إنشاء محطة
طوي اعثير الرئيسة لتوزيع
الكهرباء بولاية مرباط



توسعة محطة
الحاويات بميناء
صلالة



تنفيذ مشاريع طرق
جديدة في أماكن
مختلفة في المحافظة



إعادة بناء 4 جوامع
رئيسية وإضافة مدرسة
جديدة للقرآن الكريم



تدشين طريق «أرجوت -
صرفيت» الجبلي بولاية
ضلكوت وإنجاز طريق
«الشصر - الخذف»



توسعة مدينة ريسوت
الصناعية وإنشاء مدينة
ثمرت الصناعية



مشروع محطة الأمونيا
الخضراء والهيدروجين
الأخضر



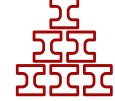
مشاريع محطات ظفار
(2g1) وسدح لتوليد
طاقة الرياح



افتتاح مستشفى
المزينة ومقشن ومركز
الحلايات الصحي



مشروع مستشفى
السُّلطان قابوس
الجديد بصلالة



مشروع الشويمية
للمعادن الصناعية



إنشاء مركز متكامل
لتجميع وفرز وتسويق
المنتجات الزراعية
لمنطقة النجد



افتتاح مختبرات متقدمة
في جامعة التقنية
والعلوم التطبيقية
بصلالة



إنشاء مركز مضي
الصحي بثمرت



إنشاء سدين للحماية
من مخاطر الفيضانات
على وادي أنعار
وعدون بصلالة



تطوير ميناء الصيد
البحري بريسوت



إنشاء «مدينة النجد
الزراعية» ومشروع
اللبان (محمية الذهب
الأبيض) بولاية ثمرت

محافظة مسندم



ولاية بقاء بمحافظة مسندم

تحظى محافظة مسندم بمكانة استراتيجية رفيعة، نظراً لإطلالتها المباشرة على مضيق هرمز، أحد أهم الممرات المائية الدولية لنقل الطاقة والتجارة العالمية؛ حيث تمر عبره نحو 90%) من صادرات دول الخليج من النفط إلى الأسواق العالمية، فضلاً عن دوره الحيوي بوصفه الشريان الرئيس لحركة الملاحة والتجارة من وإلى الدول المشاطئة للخليج.

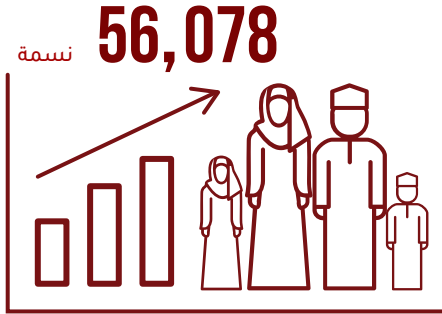
تقع المحافظة في أقصى شمال سلطنة عُمان، مطلّة على مضيق هرمز الذي يمثل بوابة الربط بين الخليج العربي والبحار المفتوحة في بحر عُمان والمحيط الهندي، ما يمنحها أهمية جيوسياسية واقتصادية بارزة على المستويين الإقليمي والدولي.

محافظة مسندم

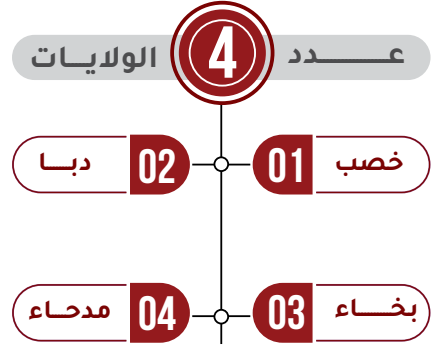


امسح
الرمز
لجولة
افتراضية

عدد السكان

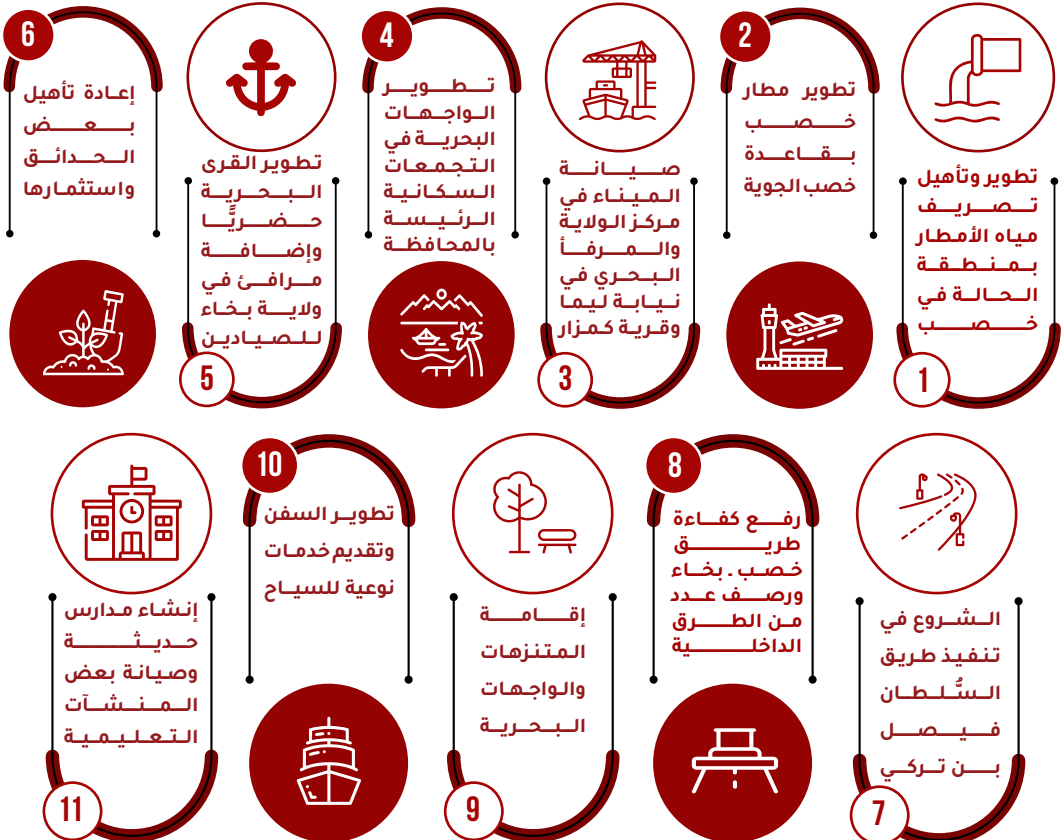


عدد الولايات

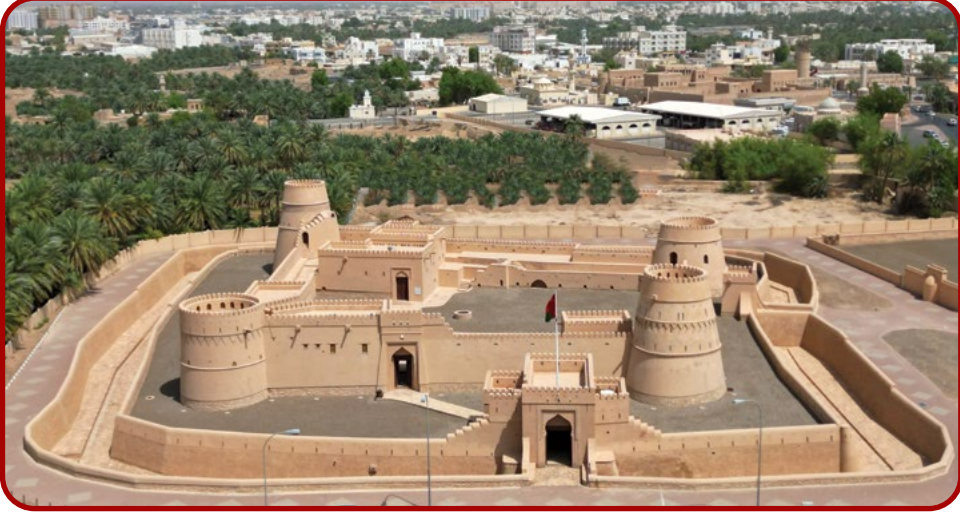


عدد أعضاء المجلس البلدي 17 عضوًا

مشروعات تنموية بمحافظة مسندم



محافظة البريمي



حصن الخندق في محافظة البريمي

تتميّز محافظة البريمي بموقعها الاستراتيجي والتجاري الحيوي، حيث تقع في الشمال الغربي من سلطنة عُمان، وتُعدّ محطة تاريخية لحركة التجارة نظرًا لارتفاعها عن مستوى سطح البحر وتوافر الموارد المائية، ممثلةً في الأودية والأفلاج، فضلًا عن ازدهار النشاط الزراعي فيها، لا سيّما زراعة القمح والنخيل ومختلف أنواع الفواكه.

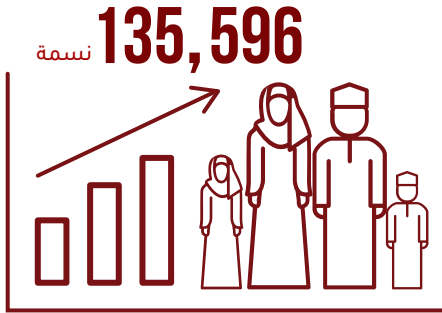
تتزرع المحافظة بعدد من الحصون والقلاع التاريخية البارزة، من بينها حصون «الخندق»، و«الحلة»، و«بيت الند»، و«الخبيب»، وغيرها من المعالم التي تجسّد عمقها الحضاري والتاريخي. وتشهد محافظة البريمي تنفيذ حزمة من المشاريع التنموية والحيوية المهمة، التي تعزز مقومات الجذب الاقتصادي والسياحي، وتنشّط مختلف القطاعات التنموية، لا سيّما المشاريع السياحية الحديثة والواعدة التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة للمحافظة.

محافظة البريمي



امسح
الرمز
لجولة
افتراضية

عدد السكان



عدد أعضاء المجلس البلدي 15 عضوًا

الولايات

3

عدد

01 البريمي

02 محضة

03 السنينة

مشروعات تنموية بمحافظة البريمي



مشروع زراعة القمح وزراعة 50 ألف نخلة بمنطقة الوجن ومشروع الدواجن

5

4

مشروع شبكة السكة الحديدية «حفيت للقطارات»



مشروع المنطقة الاقتصادية بناية الروضة بمحضة

3

2

تطوير واحة البريمي ومشروع البحيرة الصناعية



تطوير حديقة الكهف في محضة

1



مركز المعلومات السياحية

10

9

مشاريع رصف الطرق في مختلف الولايات



ازدواجية طريق البريمي محضة

8

7

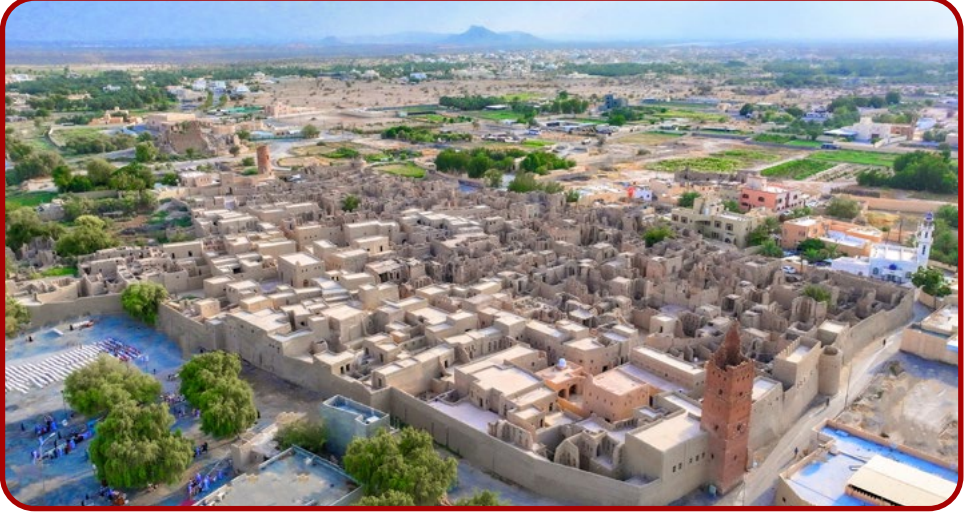
تطوير شريعة البريمي وفلجي الصعراني وواحة محضة



مشروعات نوعية لتحسين الشؤنية الحضرية والارتقاء بالمشهد البصري

6

محافظة الداخلية



حارة البلاد بولاية منح

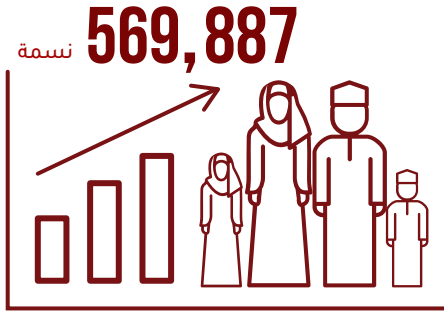
تُعَدُّ محافظة الداخلية، بما تختزنه من رصيد تاريخي وإسهام حضاري عريق، وبما تتمتع به من موقع جغرافي وطبيعة طبوغرافية متفردة، إحدى الركائز الأساسية في نسيج سلطنة عُمان، إذ تمثل عمقاً استراتيجياً محورياً للبلاد. وتقع المحافظة على الهضبة الكبرى الواقعة في قلب سلطنة عُمان، التي تحتضن ولاية الجبل الأخضر، حيث تنحدر سفوحها تدريجياً لتلتقي بامتدادات الصحراء جنوباً، في مشهد جغرافي يعكس تنوعاً بيئياً فريداً. وتضطلع محافظة الداخلية بدور محوري بوصفها عقدة وصل بين مختلف المحافظات، إذ تحدّها من الشرق محافظتا شمال وجنوب الشرقية، ومن الغرب محافظة الظاهرة، ومن الجنوب محافظة الوسطى، بينما تتصل شمالاً بمحافظتي مسقط وجنوب الباطنة. وتبرز الداخلية بوصفها إحدى أهم المحافظات الزراعية في سلطنة عُمان، مستندة إلى خبرة تاريخية متراكمة في استثمار الأرض وإدارة الموارد المائية، وهو ما جعلها عبر العصور مركزاً فاعلاً في مسيرة الاستقرار والعمران والتنمية.

محافظة الداخلية



امسح
الرمز
لجولة
افتراضية

عدد السكان



27 عضواً

عدد أعضاء المجلس البلدي

الولايات

9

عدد

بهلا

02

01 نزوى

منح

04

03 الحمراء

إزكي

06

05 آدم

بدبد

08

07 سمائل

09 الجبل الأخضر

مشروعات تنموية بمحافظة الداخلية



تأهيل وتطوير
سوق بهلا
والحديقة
العامة
بمنطقة
المعمورة

5

4

مشروع
مستشفى
سمائل
الجديد
وتوسعة
مركز
صومرة
الصحي



تنفيذ طريق
عقبة عافري،
وطريق قرية
السقاري
بسمائل وإزكي

3

2

ازدواجية طريق
«إزكي - نزوى»،
وجبل شمس،
وطريق
«مرفع دارس
- جبرين»،
وطريق المدرة



البدء في
تنفيذ مشاريع
بوليفارد
الداخلية
والممشى
الصحي بإزكي

1



مشاريع
ترميم وتأهيل
الحارات
القديمة
والقلاع
والحصون
والمواقع
التاريخية

10

9

تطوير
شريعة
فلج
الخطمين
ببركة
الموز



مشروع
نقل المياه
من محطة
الخوض إلى
محافظة
الداخلية

8

7

إنشاء 7
مدارس
جديدة في
نزوى وبهلا
وبدبد ومنح
وسمائل



إنشاء مركز
صحي جديد
في سيح
المعاشي
ووحدة
لغسيل الكلى
في مستشفى
آدم

6

محافظة شمال الباطنة



ولاية صحار بمحافظة شمال الباطنة

تشكّل محافظة شمال الباطنة بوابة رئيسة لسلطنة عُمان وعصب الاقتصاد اللوجستي من خلال منظومة متكاملة من موانئ ومناطق حرة ومدن صناعية ومنافذ برية وبحرية وشبكة طرق حديثة تربطها بمختلف المحافظات.

تمتد المحافظة على هيئة شريط ساحلي يجمع بين البحر وسلاسل الجبال، مطلّة على الساحل الجنوبي لبحر عُمان، حيث أسهم هذا الموقع الحيوي في جعلها إحدى النوافذ البحرية الرئيسة لسلطنة عُمان، ومنطلقاً للنشاط البحري والتجاري الذي ربط سلطنة عُمان عبر التاريخ بمحيطها الإقليمي والدولي في الخليج والمحيط الهندي.

وتمتلك المحافظة عدّة مقومات اقتصادية متنوعة، يأتي في مقدمتها احتضانها لأكبر السهول الزراعية في البلاد، ممثلة في سهل الباطنة، إلى جانب وفرة الخامات المعدنية التي جرى توظيفها في إقامة صناعات ثقيلة واستراتيجية.

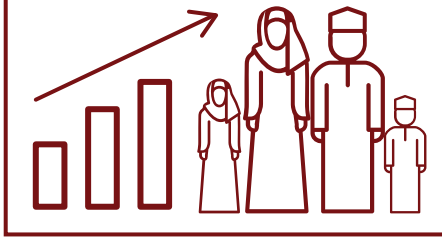
محافظة
شمال الباطنة



امسح
الرمز
لجولة
افتراضية

عدد السكان

940,999 نسمة



عدد أعضاء المجلس البلدي 21 عضوًا

عدد الولايات

01 صحار 02 شناص

03 لوى 04 صحم

05 الخابورة 06 السوق

مشروعات تنموية بمحافظة شمال الباطنة



مشروع
مستشفى
السويق
وتوسعة
مستشفى
صحار
المرجعي

5

4 إنشاء سوق
لوى للأسماك
والخضراوات
والقواكه



مشروع الربط
بالسكك
الحديدية بين
سلطنة عُمان
ودولة الإمارات

3

2 إنشاء مدينة
صناعية
واستئناف
مشروع
الحديقة العامة
في السوق



البدء في تنفيذ
واجهة مجيس
البحرية
بصحار
وإنشاء أرض
المهرجان
في صحار

1



توسعة
المرحلة
الثانية من
مشروع
مجمع بيع
المركبات
بصحار

10

9 تطوير
الواجهات
البحرية
ومداخل
الولايات
وتجميل
ضفاف
الأودية



ازدواجية
وصلتي
لوى وضحار
ووصلات
طرق لربط 4
قرى بشناس
بطريق الباطنة
السريع

8

7 إنشاء 6
مدارس جديدة
وتسليم مبنى
مدرسة معاذ
بن عمرو للبنين
في الخابورة



افتتاح وحدات
غسيل كلى
في صحم
والخابورة
وصحار
الصحي

6

محافظة جنوب الباطنة



قرية وكان بولاية نخل

تمتاز محافظة جنوب الباطنة بموقع جغرافي فريد يمتد بين بحر عُمان شرقاً وسفوح جبال الحجر الغربي غرباً، الأمر الذي أكسبها مكانة بارزة ودوراً مؤثراً في مسيرة التاريخ العُماني، مدعومةً بمقوماتها الاقتصادية وتنوعها السكاني.

وشهدت المحافظة خلال السنوات الماضية تطوراً ملحوظاً في قطاعات الخدمات والبنية الأساسية، شمل شبكات الطرق والاتصالات والتخطيط العمراني، بما يواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها سلطنة عُمان. وإلى جانب ذلك، أوليت عناية خاصة بتجميل المدن وتنظيمها، والعمل على تطوير المقومات السياحية، لا سيّما العيون الطبيعية الشهيرة، فضلاً عن إنشاء الحدائق العامة والمتنزهات السياحية التي أسهمت في تعزيز جودة الحياة وجاذبية المحافظة.

محافظة جنوب الباطنة



امسح
الرمز
لجولة
افتراضية

عدد السكان



عدد أعضاء المجلس البلدي 21 عضوًا

الولايات

6

عدد

العوابي

02

01

الرسّاق

وادي
المعاول

04

03

نخل

المصنعة

06

05

بركاء

مشروعات تنموية بمحافظة جنوب الباطنة



صيانة
مستشفى
الرسّاق
ووادي
بنبي
غافر

5

4

تأهيل
شبكات
المياه
والتوصيلات
المنزلية في
الرسّاق
والمصنعة

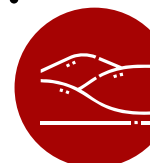


تطوير موقع
عين الكسفة
وبوابة عقبة
الرسّاق
وسوق طوي
الحارة

3

2

البدء في
تنفيذ مشروع
رمال
بارك
بولاية
نخل



الواجهة
البحرية
في
ولايتي
بركاء
والمصنعة

1

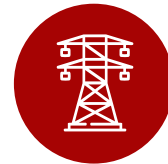


تركيب
الأسطح
الخضراء
على المباني
السكنية

10

9

توسعة
مجمع بركاء
الصحي
وإنشاء وحدة
غسيل الكلى
ببركاء

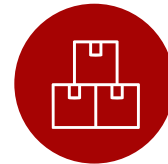


تشديد
محطات
الكهرباء
ببركاء
والمصنعة
ووادي
المعاول
ونخل

8

7

مشروعات
رصق الطرق
الداخلية
في ولايات
المحافظة



بناء مستودع
طبي للأدوية
في مجمع
المصنعة
الصحي

6

محافظة جنوب الشرقية



حصن جعلان بني بو حسن

تُعَدُّ محافظة جنوب الشرقية إحدى المحافظات ذات الأهمية الجغرافية والاقتصادية في سلطنة عُمان؛ إذ تُشكِّل الواجهة الشمالية الشرقية للبلاد، وتطلُّ بسواحلها الممتدة على بحر العرب شرقًا، بينما تتجاور جنوبًا مع رمال الشرقية، وترتبط غربًا بمحافظة الداخلية، ما يمنحها موقعًا استراتيجيًا يُعزِّز دورها التنموي والتجاري.

وشهدت المحافظة خلال السنوات الماضية حراكًا تنمويًا متسارعًا، تجسَّد في تنفيذ منظومة متكاملة من مشروعات البنية الأساسية، وفي مقدمتها شبكات الطرق الحديثة، إلى جانب مشروعات سياحية تُسهم في تنويع النشاط الاقتصادي وتعزيز الجذب الاستثماري. وتحتضن جنوب الشرقية عددًا من المشروعات الصناعية الكبرى ذات الأثر الوطني، والتي تُمثِّل ركيزة أساسية لدعم الصناعات التحويلية وتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

محافظة جنوب الشرقية



امسح
الرمز
لجولة
افتراضية

عدد السكان



عدد أعضاء المجلس البلدي 19 عضوًا

الولايات

5

عدد

02 الكامل والوافي

01 صور

04 جعلان بني بو علي

03 جعلان بني بو حسن

05 مصيرة

مشروعات تنموية بمحافظة جنوب الشرقية



تسليم حديقة النهضة بمصيرة وحديقة بلدية جعلان بني بو حسن والحديقة العامة بصور

5

4 تطوير مرسى رأس الحد، وإنشاء مزلاق الصيد البحري بالأشخرة



إنشاء قاطرة جديدة للغاز الطبيعي المُسال بالمجمع الصناعي ومركز الزوار في قلعات

3

2 تطوير منطقة الحيرة بولاية الكامل والوافي ومركز الشامخية في مصيرة



تنفيذ المرافق الخدمية لمتنزه السويح

1



مشروع المزارع التكاملية الذي يضم 13 مزرعة إنتاجية

10

9 إنشاء فرع مركز الشباب الثقافي في صور، وتنفيذ مشروع ميدان الفروسية



مشروع بناء الدفعة الأولى من منازل الأسر ذات الدخل المحدود في مصيرة

8

7 تنفيذ 4 مشروعات تطويرية لإنشاء مدارس جديدة



مشروع مُستشفى الفلاح وإنشاء المركز الصحي الجديد في جعلان بني بو علي

6

محافظة شمال الشرقية



منطقة الروضة بولاية المضبي واحدة خضراء وأرض خصبة بمحاصيلها الزراعية

تُعَدُّ محافظة شمال الشرقية إحدى المحافظات ذات الموقع الجغرافي المميز في سلطنة عُمان؛ إذ تمتد على الجانب الداخلي لجبال الحجر الشرقي، وتحدها محافظة مسقط من الشمال، ومحافظة الداخلية من الغرب، فيما تتصل بمحافظة جنوب الشرقية من الشرق والجنوب، الأمر الذي يمنحها دوراً محورياً في الربط الجغرافي والاقتصادي بين عدد من المحافظات.

وتزخر المحافظة بالعديد من المقومات السياحية والتاريخية والأثرية، وقد شهدت مساراً متواصلاً من التحسين والتطوير، انعكس في تنفيذ إنجازات تنموية متكاملة تستجيب لاحتياجات المجتمع وتطلعاته المستقبلية. وتركز هذه الجهود على تطوير البنية الأساسية، وتعزيز كفاءة الخدمات، وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات المتنوعة في القطاعات الاقتصادية والسياحية والعمرانية، من خلال مشروعات مدروسة تسهم في رفع مستوى جودة الحياة، وتوسيع فرص الاستثمار، ودعم المبادرات المبتكرة، بما يعزز مسارات التنمية المستدامة ويحقق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي للمحافظة.

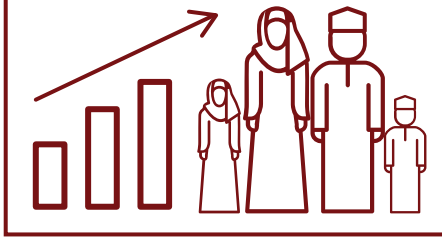
محافظة شمال الشرقية



امسح
الرمز
لجولة
افتراضية

عدد السكان

321,434 نسمة



عدد أعضاء المجلس البلدي 23 عضوًا

الولايات

7

عدد

- 01 إبراء
- 02 المضبيبي
- 03 بدية
- 04 القابل
- 05 وادي بني خالد
- 06 دماء والطائيين
- 07 سناو

مشروعات تنموية بمحافظة شمال الشرقية



حديقة الخالدية
ومبنى الزوار
في وادي بني
خالد والغبرة في
دماء والطائيين
ومتنزه النبا
بالقابل

5

4

مشروع حي
«السمو»
بالمضبيبي وحي
«العلاء» في بدية



مشروع إنشاء
طريق عقبة وادي
بني خالد وإنشاء
مدينة المضبيبي
الصناعية

3

2

تطوير
وادي بني خالد
وتنفيذ مشروع
سوق الخيرات
للخضراوات
والفاكهة في إبراء



مشروع سوق
الموارد في سناو
وإنشاء مركز
بدية الترفيهي

1



مشروع
استكمال إنشاء
جمعية المرأة
العُمانية بولاية
القابل وإنشاء
مركز الوفاء

10

9

مشروع
وحدة العلاج
بالماء بمركز
الوفاء لتأهيل
الأشخاص ذوي
الإعاقة بالمضبيبي
ودماء والطائيين



تهيئة عدد
من مباني
المدارس
الحكومية
في عدد من
الولايات

8

7

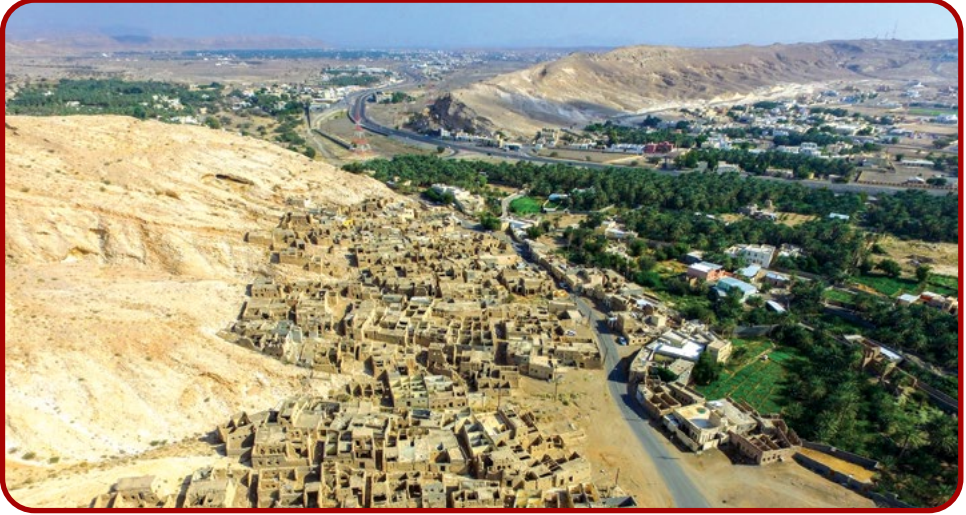
مشروع سوق
المضيرب في
ولاية القابل
وحيل القش في
دماء والطائيين



ازدواجية الطريق
الداخلي في
إبراء وازدواجية
طريق
السلطان
تركي بن سعيد

6

محافظة الظاهرة



حارة الرمل بولاية عبري

تُعَدُّ محافظة الظاهرة إحدى المحافظات الزاخرة بالمقوّمات الزراعية والسياحية والتاريخية، وقد شهدت خلال سنوات النهضة العُمانية الحديثة تطورًا لافتًا أسهم في تعزيز مكانتها التنموية في مختلف القطاعات.

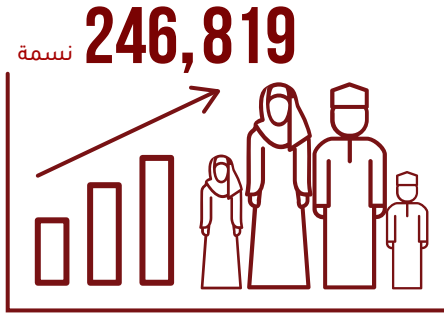
تمتد المحافظة جغرافيًا على سهل شبه صحراوي ينحدر من السفوح الجنوبية لـجبال الحجر الغربي باتجاه صحراء الربع الخالي، بينما تفصلها جبال الكور عن داخلية عُمان شرقًا، وتتصل غربًا بصحراء الربع الخالي، وجنوبًا بمحافظة الوسطى، ما يمنحها موقعًا جغرافيًا ذا أبعاد استراتيجية. وتتميّز بنشاطها الزراعي، إلى جانب دورها التاريخي كـممرٍ رئيسي يربط عُمان بالمناطق الأخرى في شبه الجزيرة العربية عبر طرق القوافل الممتدة منذ قرون، الأمر الذي أسهم في إثراء إرثها الحضاري والتجاري.

محافظة الظاهرة



امسح
الرمز
لجولة
افتراضية

عدد السكان



عدد أعضاء المجلس البلدي 15 عضوًا

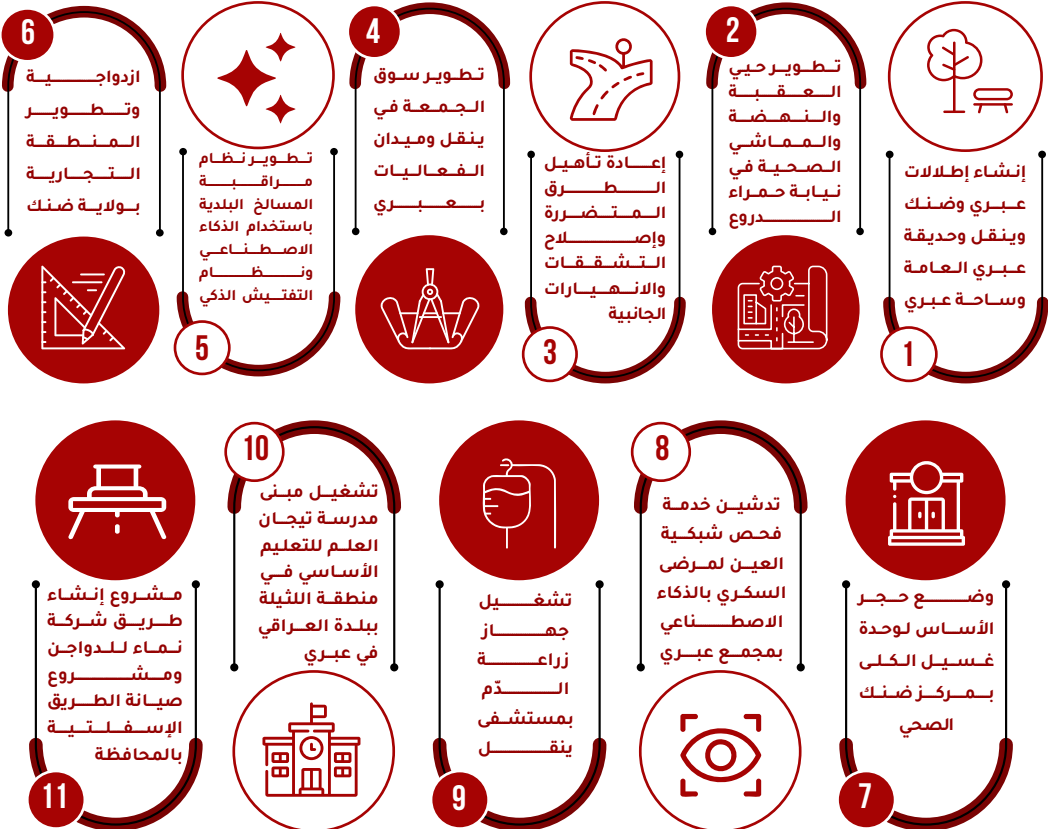
عدد الولايات

01 عبري

02 ينقل

03 ضنك

مشروعات تنموية بمحافظة الظاهرة



محافظة الوسطى



الحوض الجاف

تقع محافظة الوسطى في قلب الامتداد الجنوبي لسلطنة عُمان، حيث تحدّها من الشمال محافظتا الداخلية والظاهرة، وتطلّ شرقاً على بحر العرب، بينما تمتدّ غرباً بمحاذاة صحراء الربع الخالي، وتتصل جنوباً بمحافظة ظفار، وهو ما يمنحها موقعاً جغرافياً فريداً يجمع بين العمق الصحراوي والانفتاح البحري.

وتتميّز المحافظة بانتشار عدد من حقول إنتاج النفط والغاز، إلى جانب اعتدال مناخها على مدار العام، الأمر الذي يُعزّز مقوّماتها التنموية والاستثمارية.

وتحتضن محافظة الوسطى أحد أبرز المشروعات الاستراتيجية في سلطنة عُمان، والمتمثل في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، التي تُعدّ منصة اقتصادية عالمية متعددة الاستخدامات، ومركزاً محورياً على مستوى المنطقة.

وشهدت المحافظة تنفيذ وافتتاح حزمة واسعة من مشروعات البنية الأساسية والخدمات، شملت قطاعات المياه والكهرباء والطرق وموانئ الصيد، إلى جانب تطوير الخدمات الصحية والتعليمية، بما يُسهم في رفع جودة الحياة ودعم مسارات التنمية المستدامة.

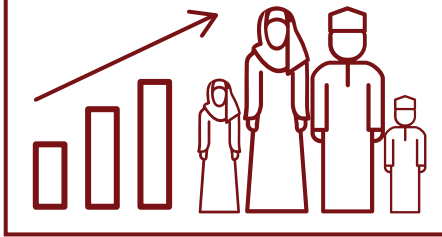
محافظة الوسطى



امسح
الرمز
لجولة
افتراضية

عدد السكان

63,698 نسمة



الولايات

4

عدد

محوت

02

01 هيماء

الجازر

04

03 الدقم

عدد أعضاء المجلس البلدي 17 عضوًا

مشروعات تنمية بمحافظة الوسطى



تطوير
الواجهة
البحرية
لرأس مدركة
وقريتي
ظهر ورأس
مدركة

5



مشروعات
إنشاء الحدائق
والمظلات
الشاطئية
في قري ولاية
محوت



مشروع السوق
المركزي
بمحوت وتطوير
واجهة مركز
الولاية

3



مشروع
تطوير
مخطط
هيماء
السكني



مشروع حديقة
المعرفة
وميدان
المعارض
ومنصة ميدان
سباق الهجن
في هيماء

1



إنشاء منصة
لسباقات
الهجن
ومشروع
ملعب لكرة القدم
بمركز الجازر

10



مشروع
المرحلة
الثانية من
تطوير شاطئ
رأس صوقرة
في الجازر

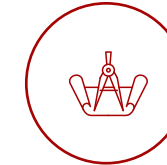


رصيف طريق
هيتام . البر
وإنشاء
ملعب لكرة
القدم في قرية
هيتام في الدقم

8



تطوير وادي
ذرف «المرحلة
الأولى»
في الدقم



إنشاء حديقة
في قرية ظهر
و مظلات
شاطئية في
قري هيتام
ورأس مدركة
بالدقم

6

منظومة قضائية موحدة

تحقق معايير
العدالة والنزهة
والشفافية





يشهد القضاء العُماني مرحلة متقدمة من التطوير المؤسسي والتحديث الشامل، تجسيدًا لرؤية حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- لترسيخ سلطة قضائية مستقلة وناجزة تقوم على سيادة القانون، وتعزز الثقة المجتمعية، وتسهم بفاعلية في دعم التنمية الشاملة وفق رؤية «عُمان 2040».



وأكد جلالته خلال ترؤسه اجتماع المجلس الأعلى للقضاء في يناير 2025م، الدور المحوري للسلطة القضائية في تحقيق العدالة وترسيخ مبدأ سيادة القانون، مشددًا على أهمية تحديث منظومة العدالة بما يتواءم مع متطلبات العصر وتطلعات المجتمع، مع الاستمرار في تسريع إجراءات التقاضي، وتقليص مدد الفصل في القضايا، والحد من تراكمها، إلى جانب تطوير البنية الرقمية للقضاء بوصفها ركيزة أساسية لدعم العدالة الناجزة وتعزيز الشفافية. وتقوم المنظومة القضائية في سلطنة عُمان على هيكل قضائي متكامل ومتدرج، يضمن حق التقاضي بعدة درجات، ويحقق التوازن بين سرعة الفصل في القضايا وجودة الأحكام، ويكفل حسن سير العدالة، ويرسخ الضمانات القانونية للمتقاضين، وذلك في إطار استقلال القضاء وسيادة القانون، كما صدر مرسوم سلطاني رقم (2025/12) بإنشاء لجنة الفصل في المنازعات الإجبارية، لتكون مسارًا بديلًا يساهم في تسريع الفصل وتقليل عدد القضايا المنظورة أمام المحاكم.

جلالته
يؤكد الدور
المحوري
للسلطة
القضائية
في تحقيق
العدالة
وترسيخ
مبدأ سيادة
القانون



المجلس الأعلى للقضاء

إنشاء
المجلس
الأعلى
للقضاء
الخطوة
الأولى في
سبيل
إيجاد نظام
قضائي
موحد

يمثل إنشاء المجلس الأعلى للقضاء الخطوة الأولى في سبيل إيجاد نظام قضائي موحد تنضوي تحته سائر الجهات القضائية والمحاكم تحت مظلة واحدة، لرفع كفاءة الأداء وتحسين منظومة العمل في المرفق القضائي وتسريع إجراءات الفصل في الدعاوى.

ويسعى المجلس الأعلى للقضاء إلى تحقيق أرفع معايير العدالة والنزاهة والشفافية لإعلاء مبدأ سيادة القانون ورفع مكانة القضاء عبر منظومة تشريعية تشاركية، ونظام قضائي مستقل متخصص وناجز، ورقابة فاعلة وشفافة، ليسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة وتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي، إذ يختص برسم السياسة العامة للقضاء، والعمل على ضمان حسن سير العمل في المحاكم والادعاء العام وتطويره، والعمل على تيسير إجراءات التقاضي وتقريب جهاته للمتقاضين، واقتراح مشروعات القوانين والمراسيم السلطانية المتعلقة بالقضاء، بالإضافة إلى إبداء الرأي في

مشروعات اتفاقيات التعاون القضائي بين سلطنة عُمان والدول الأخرى، وتعزيز وتطوير التعاون في الاختصاصات المتعلقة بالقضاء مع الجهات المعنية في الدول والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية المتخصصة.

وتقوم المنظومة القضائية في سلطنة عُمان على هيكل قضائي متكامل ومتدرج، يضمن حق التقاضي على عدة درجات ليحقق التوازن بين سرعة الفصل في القضايا وجودة الأحكام، ويكفل حسن سير العدالة، ويرسخ الضمانات القانونية للمتقاضين، وذلك في إطار استقلال القضاء وسيادة القانون. كما صدر المرسوم السلطاني رقم (12/ 2025) بإنشاء لجنة الفصل في المنازعات الإجبارية، بوصفها مساراً بديلاً يسهم في تسريع الفصل في النزاعات وتقليل عدد القضايا المنظورة أمام المحاكم. ويتكوّن الهيكل القضائي في سلطنة عُمان من المحاكم الابتدائية، ومحاكم الاستئناف، والمحكمة العليا، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: المحاكم الابتدائية

تعد المحاكم الابتدائية محاكم الدرجة الأولى، ويُعرض أمامها النزاع لأول مرة، وتختص بالنظر في القضايا المدنية والجزائية والأحوال الشخصية وغيرها من المنازعات وفق الاختصاصات المحددة قانوناً، وتمثل هذه المحاكم القاعدة الأساسية للعمل القضائي، وتتوزع في مختلف ولايات سلطنة عُمان، لتحقيق مبدأ تقريب جهات التقاضي وتيسير وصول المتقاضين إلى العدالة.

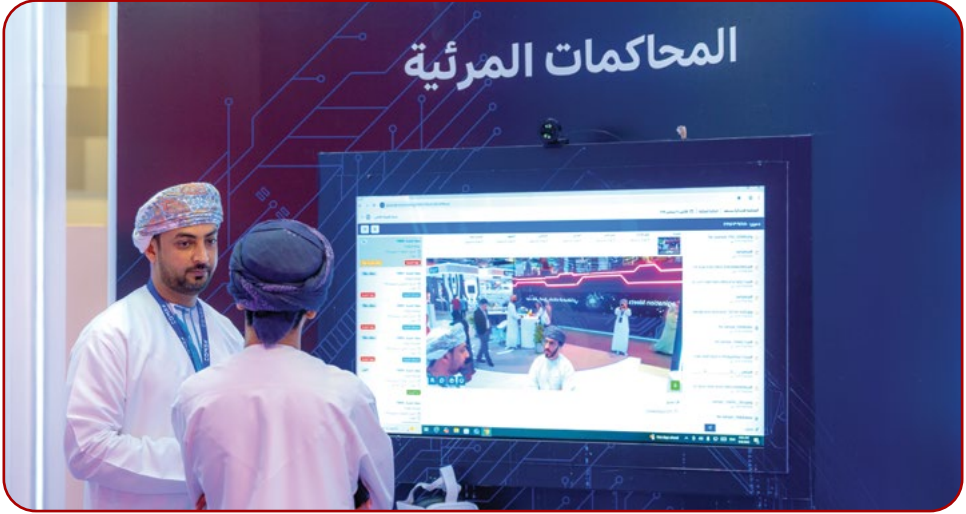
ثانياً: محاكم الاستئناف

تأتي محاكم الاستئناف في المرتبة الثانية ضمن درجات التقاضي، وتختص بالنظر في الطعون المرفوعة على الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية من حيث الوقائع أو القانون، ويبلغ عدد محاكم الاستئناف في سلطنة عُمان (12) محكمة موزعة على مختلف المحافظات، بما يعزز الشفافية ويضمن دقة الأحكام ويحقق العدالة الناجزة للمتقاضين.



ثالثاً: المحكمة العليا

تمثل المحكمة العليا قمة الهرم القضائي في سلطنة عُمان، وتختص بالنظر في الطعون المرفوعة على الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف في الأحوال التي يحددها القانون، إضافة إلى الفصل في تنازع الاختصاص بين المحاكم، والنظر في المسائل المتعلقة بمطابقة القوانين واللوائح وفقاً لأحكام النظام الأساسي للدولة، بما يسهم في توحيد المبادئ القضائية وترسيخ الاستقرار القانوني.



مستقبل القضاء وجاهزيته للمتطلبات

وفي إطار استشراف مستقبل القضاء وتعزيز جاهزيته للمرحلة المقبلة، أقرّ المجلس الأعلى للقضاء أول خطة استراتيجية بعيدة المدى لتطوير القضاء العُماني حتى عام 2040، بوصفها خريطة طريق لتحديث المنظومة القضائية والعدلية، بما ينسجم مع أولويات رؤية «عُمان 2040». وتهدف الخطة إلى ترسيخ العدالة الناجزة، وتعزيز استقلال القضاء، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، من خلال تطوير التشريعات، وتبسيط إجراءات التقاضي، وتوسيع القضاء المتخصص، وتحسين جودة الخدمات القضائية، كما تولي الخطة أهمية خاصة لتكامل المنظومة القضائية مع الجهات ذات العلاقة، وتطوير التعاون القضائي إقليميًا ودوليًا، وتبني أفضل الممارسات العالمية.

المجلس
الأعلى
للقضاء يقرّ
أول خطة
استراتيجية
بعيدة المدى
لتطوير
القضاء
العُماني حتى
عام 2040م

مرتكزات ومحاور الخطة الاستراتيجية لمستقبل القضاء



دعم
منظومة
الرقابة
والتفتيش
وتعزيز
الشفافية
وثقة
المجتمع



التحول
الرقمي
وتوظيف
التقنيات
الحديثة
في العمل
القضائي



تنمية
الموارد
البشرية
وبناء
القدرات
المهنية



تطوير
الحكومة
والبنية
المؤسسية
للقطاع
القضائي

وشهد عام 2025م محطة مفصلية في مسيرة التخصص القضائي، تمثلت في إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة كأول محكمة متخصصة من نوعها في سلطنة عُمان، وصدور قانونها بموجب المرسوم السلطاني رقم (35 / 2025)، وبدء أعمالها مع العام القضائي 2025-2026، في خطوة تعكس انتقال القضاء العُماني إلى القضاء المتخصص يعمل بكفاءة في التعامل مع القضايا الاستثمارية والتجارية، ويقوم على التخصص وتوظيف التقنيات الحديثة، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويرسخ ثقة المستثمرين والتجار في السلطة القضائية.

تختص محكمة الاستثمار والتجارة بالنظر في طيف واسع من المنازعات ذات الطبيعة التجارية والاستثمارية، وتشمل على وجه الخصوص ما يأتي:



وعلى صعيد التحول الرقمي، أطلق المجلس الأعلى للقضاء البوابة الإلكترونية (قضاء) لتقديم حزمة متكاملة من الخدمات القضائية والعدلية، تشمل قيد الدعاوى إلكترونياً، ومتابعة إجراءاتها، والاطلاع على مواعيد الجلسات، وتنفيذ الأحكام، إلى جانب تقديم خدمات الكاتب بالعدل عبر الاتصال المرئي دون الحاجة إلى الحضور الشخصي، كما جرى تعزيز تكامل الأنظمة القضائية مع عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة، بما يسهم في تسريع تنفيذ الأحكام ورفع كفاءة الإجراءات العدلية.

وفي السياق ذاته، شهدت خدمات الكاتب بالعدل تطوراً نوعياً من خلال التوسع في إنجاز المعاملات عن بُعد عبر منصة (توثيق) وأسهمت في:

- تجاوز عدد المعاملات المنجزة عبر المنصة أكثر من نصف مليون معاملة، شملت الوكالات بمختلف أنواعها.

- تبسيط الإجراءات وتسهيل الوصول إلى خدمات التوثيق بمستويات عالية من الكفاءة والموثوقية.



وفي إطار دعم بيئة المعرفة والابتكار، دشّن المجلس الأعلى للقضاء مكتبة قضائية رقمية متخصصة، مرتبطة بمصادر معرفية محلية ودولية، تتيح قواعد بيانات للأحكام والسوابق القضائية، وأدوات بحث ذكية تدعم جودة العمل القضائي، كما يواصل المجلس توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة في المنظومة القضائية، من خلال تطوير بيئات التقاضي عن بُعد، واستخدام أدوات ذكية لتوثيق محاضر الجلسات وتلخيص القضايا، ودعم الصياغة الأولية للأحكام، بما يساهم في تقليل الزمن والجهد والكلفة على المتقاضين ورفع كفاءة الأداء.

وفي سياق تعزيز وسائل تسوية المنازعات البديلة، نظم المجلس الأعلى للقضاء مؤتمراً دولياً بعنوان: الوساطة: مستقبل تسوية المنازعات، بمشاركة خبراء دوليين، بهدف إبراز دور الوساطة في تحقيق العدالة الناجزة وتخفيف العبء عن المحاكم، وتأكيداً على أهمية التعاون وتبادل الخبرات القضائية، استضاف المجلس المؤتمر الرابع للتفتيش القضائي بمحافظة ظفار، بمشاركة عربية وأوروبية واسعة، ركز على تطوير أدوات التفتيش والتقييم القضائي، وتعزيز الشفافية، وترسيخ ثقة المجتمع في منظومة العدالة، بما يواكب أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.



العدل والشؤون القانونية

تحرص سلطنة عُمان تحت ظل القيادة الحكيمة لقائدها المفدى جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- على مواصلة مسيرة الإنجاز والتقدم في مختلف مجالات العمل، لا سيّما الحكومي منها، ولذا حرص جلالته -أعزه الله- على استحداث وزارة العدل والشؤون القانونية؛ لتتولى إعداد القوانين، ومراجعتها، وإصدار الفتاوى، والتفسيرات الرسمية، ورعاية مصالح سلطنة عُمان في المنازعات التي تكون الدولة طرفاً فيها، علاوة على تنظيم أعمال الخبرة والمحاماة، والعمل على تعزيز التعاون في المجالات المتعلقة بالشؤون القانونية والعدلية مع الجهات المعنية، الإقليمية منها والدولية.

وتتولى وزارة العدل والشؤون القانونية، عملاً بأحكام المرسوم السلطاني رقم (2020/88)، إعداد ومراجعة مشروعات المراسيم السلطانية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدارها، ومراجعة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات ذات الصبغة التشريعية قبل إصدارها ونشرها في الجريدة الرسمية. كما تختص الوزارة بإبداء الرأي الاستشاري في المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات الدولية والعقود التي تبرمها الجهات الحكومية، إضافة إلى الفصل بقرار معتمد في المنازعات التي تنشأ بين وحدات الجهاز الإداري للدولة

أو بينها وبين الشركات المملوكة بالكامل للحكومة. كذلك، تتولى الوزارة مراجعة العقود والالتزامات المتعلقة بالاقتراض والاستثمار، التي يترتب عليها أعباء مالية على الدولة قيمتها خمسة ملايين ريال عماني فأكثر، قبل التوقيع عليها.

وتشرف الوزارة أيضاً على شؤون المحامين والمستشارين القانونيين والموظفين المفوضين بالحضور والمرافعة عن وحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة. ويشمل ذلك قيد المحامين في جداول المهنة، وإصدار التراخيص اللازمة لمزاولة عملهم، وقيد المستشارين القانونيين، وسحب التراخيص عند مخالفة أحكام القانون، وفقاً لقرارات لجنة قبول المحامين. وفي هذا الإطار، بلغ عدد المحامين المقيدين أمام المحاكم (8,487) محامياً ومحامية، فيما بلغ عدد مكاتب وشركات المحاماة المرخصة (861) مكتب وشركة.

كما تُولي وزارة العدل والشؤون القانونية أهمية للتدريب المهني، من خلال برامج التعليم المستمر التي تنفذها وحداتها المختصة، وبالتعاون مع المعهد العالي للقضاء، لتأهيل المحامين والموظفين في وحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، بما يعزز كفاءة الأداء القانوني ويطور الخبرات المهنية في القطاع القضائي. وتختص بتنظيم أعمال الخبرة أمام كافة المحاكم باختلاف درجاتها وغيرها من الجهات في سلطنة عُمان، حيث تم قيد (451) خبيراً في سجل جدول الخبراء بعد موافقة لجنة شؤون الخبراء، وقدمت خلال عام 2025م، خمسة برامج تدريبية للخبراء المقيدين في السجل المعد لذلك.

وتتولى وزارة العدل والشؤون القانونية إصدار «الجريدة الرسمية» التي تتضمن نصوص المراسيم السلطانية والقوانين واللوائح والقرارات الوزارية، بالإضافة إلى الإعلانات والمواد الأخرى التي تقتضي القوانين نشرها في الجريدة الرسمية، كما تتيح الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للوزارة؛ وذلك سعياً منها لمواكبة الواقع وتطوراتها بما ينسجم مع توجه سلطنة عُمان في أتمتة الخدمات الحكومية وولوج سبيل الحكومة الإلكترونية. كما تصدر الوزارة مجلد القوانين السنوي، ويتضمن المراسيم السلطانية والأوامر السامية والقوانين واللوائح والقرارات الصادرة خلال العام.

المشاركات الدولية لوزارة العدل والشؤون القانونية

شاركت وزارة العدل والشؤون القانونية في عدد من الاجتماعات والدورات الدولية والإقليمية التي تعزز التعاون القضائي والتشريعي، ويمكن تلخيصها كما يلي:

المؤتمرات واللقاءات العربية

الاجتماع الـ

لمسؤولي
إدارات التشريع
في الدول
العربية ببيروت

24

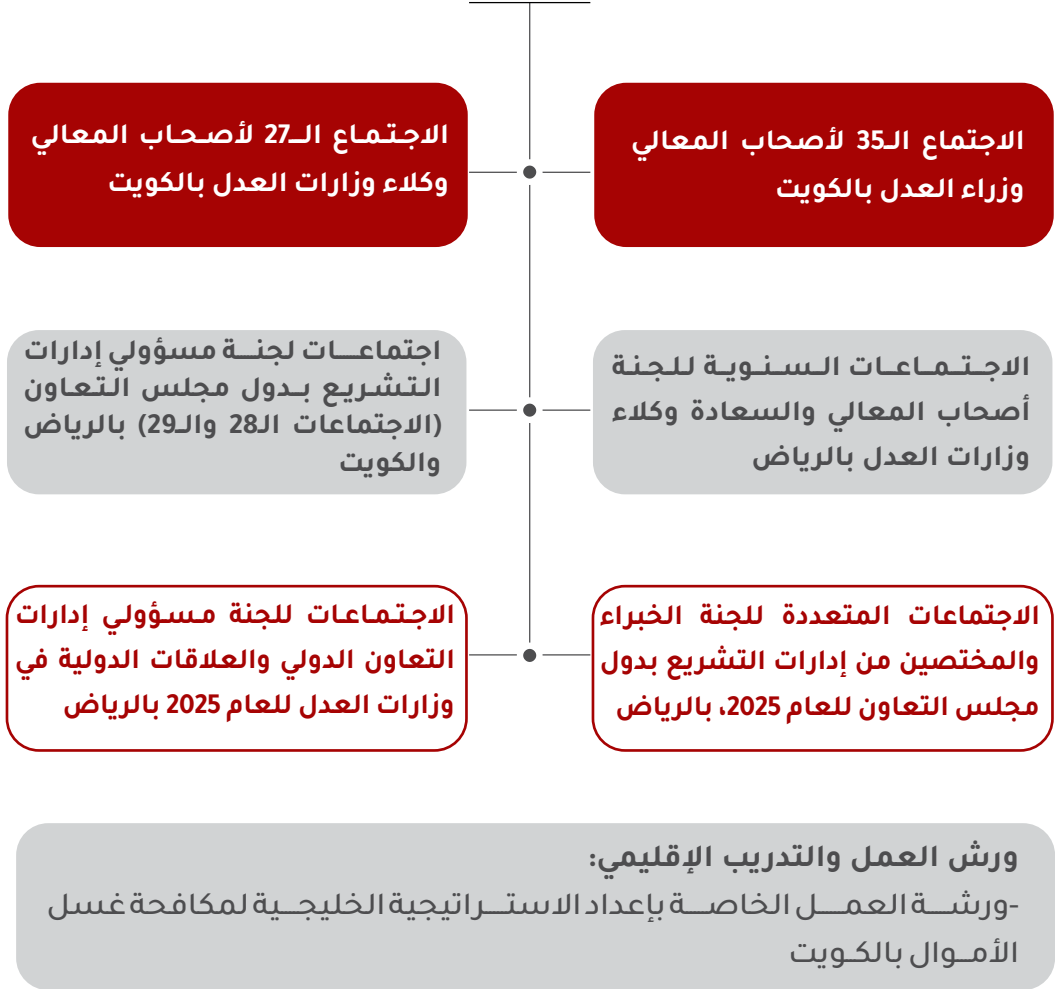
الدورة الـ

لمجلس
وزراء العدل
العرب بالقاهرة
بجمهورية مصر
العربية

41

الاجتماعات المشتركة للجنة خبراء وممثلي وزارات العدل والداخلية والجهات المعنية في الدول العربية، القاهرة وبيروت، بما في ذلك دراسة «مشروع القانون العربي» وتحديث القوانين العربية الاسترشادية (الاجتماعات الثانية، الثالثة، الرابعة، السادسة)

اجتماعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



وافتحت وزارة العدل والشؤون القانونية البرنامج التدريبي (تطوير) بالتعاون مع المعهد العالي للقضاء لتدريب وتأهيل الكوادر القانونية في وحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، ويهدف إلى تزويد المشاركين بالمعارف القانونية اللازمة من خلال تنمية مهاراتهم في صياغة التشريعات والعقود والاتفاقيات التي تبرمها الجهات الإدارية، وتطوير قدرات المشاركين في إعداد الاستشارات والفتاوى القانونية، وتعريفهم بقواعد وإجراءات التحكيم في المنازعات المتعلقة بالعقود.



المؤتمر السنوي للادعاء العام

الادعاء العام

يواصل الادعاء العام مسيرته بثبات وارتكاز على مبادئ العدل وسيادة القانون، مسترشداً بالنظام الأساسي للدولة الصادر في يناير 2021م وفق المرسوم السلطاني رقم (2021/6)، في المادة (86) التي نصت على: «الادعاء العام جزء من السلطة القضائية، يتولى الدعوى العمومية باسم المجتمع، ويشرف على شؤون الضبط القضائي، ويسهر على تطبيق القوانين الجزائية، وملاحقة المجرمين وتنفيذ الأحكام؛ وذلك على النحو الذي يبينه القانون. ويرتب القانون الادعاء العام وينظم اختصاصاته ويعين الشروط والضمانات الخاصة بمن يتولون وظائفه». ويسعى الادعاء بدعم كوادره المؤهلة لتحقيق رسالته بتكامل مع مؤسسات الدولة، تلبيةً لتطلعات الحكومة بقيادة جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه، بما ينسجم مع أهداف رؤية «عُمان 2040» لتعزيز العدالة والنزاهة.

وفي مطلع عام 2025م، أقام الادعاء العام المؤتمر السنوي (الشعور بعدالة الإجراء)، الذي كشف عن إحصاءاته للعام 2024م، حيث بلغت فيه نسبة الإنجاز (97%).

إنجازات ومشاركات الادعاء العام في عام 2025

03 من أوائل المؤسسات في تطبيق منصة «تجاوب» الوطنية للمقترحات والشكاوى والبلاغات	02 تخريج (دفعة التطوير) بعد إكمال برنامج دبلوم الدراسات العليا في العلوم القضائية	01 15 وكيل ادعاء عام ثمان أدى اليمين القانونية
06 توقيع مذكرة تفاهم مع شركة دريم لاب في مجال تأهيل وتدريب الكفاءات الوطنية المتخصصة في الأمن السيبراني	05 توقيع اتفاقية تعاون مع البنك الوطني العماني لإتاحة خدمة دفع الكفالات المالية إلكترونياً	04 المشاركة في إطلاق منصة «حياة» الوطنية للتوعية بمخاطر الإدمان والمؤثرات العقلية
09 المشاركة في المؤتمر السنوي الثلاثين للرابطة الدولية للمدعين العامين بسنغافورة	08 توقيع مذكرة تفاهم بين سلطنة عمان ودولة فلسطين في المجال القضائي والقانوني	07 استضافة الاجتماع السنوي الخامس لجمعية النواب العموم العرب
12 اختيار الادعاء العام كأحد الجهات المشاركة ضمن العام الأول من «المبادرة الوطنية للفريق الحكومي الموحد»	11 المشاركة في الاجتماع السابع عشر للنواب العموم والمدعين العامين بدول مجلس التعاون في الكويت	10 المشاركة في الاجتماع العام السنوي الأول للشبكة الإقليمية لاسترداد الأصول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا-آرين) المقام في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية

الاقتصاد العماني مستارات النمو والتنوع





عزّزت سلطنة عُمان خلال السنوات الست الماضية مستويات الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والمالي، وشهدت تحسّناً ملموساً في أدائها العام، مدفوعةً بتحسّن أسعار النفط العالمية، وبالسياسات الحكومية الرامية إلى تعزيز الاستدامة المالية، إلى جانب تنمية الإيرادات غير النفطية. ومع نهاية عام 2025م، اختتمت تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة، التي شكّلت أول خطة تنفيذية كبرى لرؤية «عُمان 2040». وعملت حكومة سلطنة عُمان خلال الخطة الخمسية العاشرة على تعزيز الإنفاق الاجتماعي والاستثماري لتسريع تنفيذ المشروعات التنموية وتطوير البنية الأساسية وخدمات الصحة والتعليم والإسكان والضمان والرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى تبني منظومة متطورة للحماية الاجتماعية وفق المعايير الدولية، ورفع مخصصات الدعم للسلع والخدمات الأساسية لتحسين مستويات المعيشة.



وقد نفّذت الخطة الخمسية العاشرة (97%) من البرامج عبر تحقيق (398) برنامجًا استراتيجيًا من أصل (411) برنامجًا، ونجحت بنهاية عام 2025م في معالجة العديد من التحديات التي يعاني منها الاقتصاد العُماني، كما أن معظم القطاعات والمؤشرات حققت المستهدف.

وتمكّنت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2025م من تحقيق مستهدفات الميزانية المعتمدة في بداية العام، التي اعتمدت إيرادات عامة بنحو (11,180) مليون ريال عُماني، وإنفاقًا عامًا بنحو (11,800) مليون ريال عُماني، بجانب المحافظة على العجز بما لا يزيد على (620) مليون ريال عُماني. وأظهرت النتائج الأولية للأداء المالي لسلطنة عُمان لعام 2025م ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة (5%) نتيجة لارتفاع متوسط سعر النفط المحقق بنحو (10) دولارات أمريكية عن المعتمد، وزيادة الإنفاق العام بنسبة (4%) نتيجة لزيادة الإنفاق الإنمائي من أجل تسريع وتيرة العمل في المشاريع الإنمائية الجاري تنفيذها. ومن جانب آخر، انخفض العجز المحقق عن المعتمد في الميزانية بنسبة (23%) ليلبلغ نحو (480) مليون ريال عُماني.

المؤشرات
المالية



بنسبة (23%)

انخفاض العجز السنوي من (620) إلى (480) مليون ريال عُُماني



بنسبة (4%)

ارتفاع الإنفاق العام ليصل إلى (12,240) مليون ريال عُُماني

وصول التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان إلى مستوى الجدارة الاستثمارية

المؤشرات
النقدية



بنسبة (4.7%)

نمو الودائع المصرفية إلى (33.1) مليار ريال عُُماني



بنسبة (8%)

نمو الائتمان المصرفي إلى (34.5) مليار ريال عُُماني

النتائج الأولية للأداء المالي لعام 2025م - القيمة (بمليار ريال عُُماني)

البيان	الميزانية المعتمدة لعام 2025م	النتائج الأولية لعام 2025م	نسبة التغير %
صافي إيرادات النفط	5.830	6.403	10%
إيرادات الغاز	1.784	1.777	0.4%
إجمالي الإيرادات	11.180	11.760	5%
الإنفاق	11.800	12.240	4%
العجز/ الفائض	0.620	0.480	-23%

المصدر: دليل الميزانية العامة للدولة 2026، يناير 2026، وزارة المالية

التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان

واصلت حكومة سلطنة عُمان جهودها خلال عام 2025م في تنفيذ سياساتها المالية والاقتصادية الهادفة إلى ترسيخ الاستدامة وتعزيز متانة المركز المالي للدولة. وقد انعكست هذه الجهود إيجاباً على التصنيف الائتماني لها، حيث رفعت وكالات التصنيف الائتماني الثلاث تصنيف سلطنة عُمان إلى الجدارة الاستثمارية، مما أسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وجاذبية عُمان كوجهة للاستثمار.

ورفعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في تقريرها الصادر في ديسمبر 2025م التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان من «BB» إلى مستوى الجدارة الاستثمارية عند «BBB» مع نظرة مستقبلية مستقرة، نتيجة التحسن المستمر في مؤشرات المالية العامة للدولة، والمركز المالي الخارجي، وتزايد ثقة الوكالة في قدرة سلطنة عُمان على مواصلة الالتزام بسياسات مالية حكيمة تمكّنها من التعامل مع تقلب أسعار النفط، والحفاظ على عجز معتدل في الميزانية العامة للدولة ومستويات مستقرة للدين العام.

وقد أكدت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان عند الجدارة الاستثمارية «BBB» مع نظرة مستقبلية «مستقرة»، بحسب التقريرين اللذين أصدرتهما الوكالة في أبريل وسبتمبر 2025م، وقد أشارت الوكالة إلى استمرار جهود ضبط الأوضاع المالية وتعزيز مرونة المركز المالي، إلى جانب جهود الحكومة تجاه إدارة الدين العام وحوكمة الشركات الحكومية. وأوضحت الوكالة أن التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان قد يشهد مزيداً من التحسن خلال العامين القادمين إذا استمرت الحكومة في تطوير مؤشرات المالية العامة وأسواق رأس المال المحلية وتعزيز الاستدامة الاقتصادية بما يدعم تعزيز النمو المستدام وقدرة البلاد على جذب المزيد من الاستثمارات.

ورفعت وكالة موديز التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان من «Ba1» إلى درجة الجدارة الاستثمارية «Baa3» مع نظرة مستقبلية «مستقرة»، وقد جاء ذلك نتيجة تحسن مؤشرات الدين العام وقوة المركز المالي وكفاءة الإدارة المالية. وأشارت الوكالة في تقريرها الصادر في شهر يوليو 2025م إلى أن التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان قد يشهد مزيداً من التحسن وفقاً لاستمرار جهود الحكومة في تعزيز قدرتها على تحمل الصدمات الناتجة عن تذبذب أسعار النفط، وتنويع الإيرادات من خلال تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى تقليص العجز الأولي غير النفطي.

يوضح البيان التالي تطوّر التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان الذي أصدرته مؤسسات التصنيف الدولية خلال الفترة من (2020/2025):

مؤسسة التصنيف	2020 م	2021 م	2022 م	2023 م	2024 م	2025 م
موديز	Ba3	Ba3	Ba3	Ba1	Ba1	Baa3
ستاندرد آند بورز	B+	B+	BB	BB+	BBB-	BBB-
فيتش	BB-	BB-	BB	BB+	BB+	BBB-

الدَّيْن العام

حققت سلطنة عُمان نتائج بارزة في إدارة الدين العام، مستندةً إلى سياسات اقتراض منضبطة وإجراءات فعّالة لإدارة الالتزامات، وعلى الرغم من العجز المتوقع في الميزانية، إلا أنها نجحت في الحفاظ على إجمالي الدين العام عند مستويات معتدلة وقابلة للاستدامة، حيث بلغ حجم الدين العام لسلطنة عُمان (14.7) مليار ريال عُماني بنهاية الربع الثالث من عام 2025م، مقارنةً بـ (14.4) مليار ريال عُماني بنهاية الفترة ذاتها من عام 2024م. ويعود ذلك إلى إعادة تمويل مستحقات أدوات الدين المحلية وفقاً لخطة الاقتراض والإدارة الاستباقية للالتزامات المستحقة في الربع الأخير من عام 2025م، واستمرار جهود الحكومة في تطوير سوق الدين المحلي من خلال بناء منحنى العائد المرجعي للدين، وتوسيع سوق الدين المحلي عبر إصدار الصكوك السيادية وسندات التنمية المحلية.

أبرز الإنجازات في إدارة الالتزامات المالية خلال عام 2025م

1 سداد سندات أوروبية مستحقة بقيمة (348) مليون ريال عُُماني في فبراير 2025م باستخدام جزء من الاحتياطيات دون اللجوء إلى إعادة تمويلها.

2 الحصول على قرض مجّع بنحو (385) مليون ريال عُُماني في يوليو 2025م لمدة (5) سنوات وبهامش تنافسي، نتيجة تحسّن التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان، وذلك لإعادة تمويل جزء من الصكوك الدولية المستحقة في الربع الرابع من عام 2025م.

3 العودة إلى أسواق رأس المال الدولية بشروط تمويلية تنافسية، عبر إصدار صكوك دولية في أكتوبر 2025م بقيمة نحو (385) مليون ريال عُُماني لمدة (7.5) سنوات وبسعر فائدة أساسي (4.525%) وبفارق (60) نقطة أساس فوق سندات الخزانة الأمريكية، وهو الأدنى في تاريخ الإصدارات السيادية الدولية لسلطنة عُمان. وقد خُصص جزء من هذا الإصدار لسداد صكوك دولية مستحقة بقيمة (577) مليون ريال عُُماني في أكتوبر 2025م.

4 تنفيذ عملية إعادة شراء للسندات الدولية بقيمة (117) مليون ريال عُُماني ضمن إطار استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل، مما أسهم في خفض مخاطر إعادة التمويل من خلال الإدارة الاستباقية للالتزامات، إلى جانب خفض خدمة الدين.

5 سداد سندات التنمية الحكومية بقيمة (550) مليون ريال عُُماني وفقًا للالتزامات المستحقة للسداد خلال عام 2025م.

6 سداد الصكوك السيادية المحلية بقيمة (208) ملايين ريال عُُماني وفقًا للالتزامات المستحقة للسداد خلال عام 2025م.

العمل على إعادة تمويل الاستحقاقات المحلية ضمن خطة تطوير سوق الدين المحلي، وضمن خطة التمويل المعتمدة، من خلال:

طرح إصدارين
من الصكوك
السيادية
المحلية بقيمة

300

مليون ريال عُماني
وبعوائد تراوحت
بين

4.15%

و4.65%

ولأجل (7)

سنوات

طرح (7) إصدارات
من سندات
التنمية الحكومية
بقيمة

582.7

مليون ريال عُماني
وبعوائد تنافسية
تراوحت بين

4.1%

و4.75%

وآجال مختلفة

تراوحت بين (3)

و(7) سنوات

خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025م)



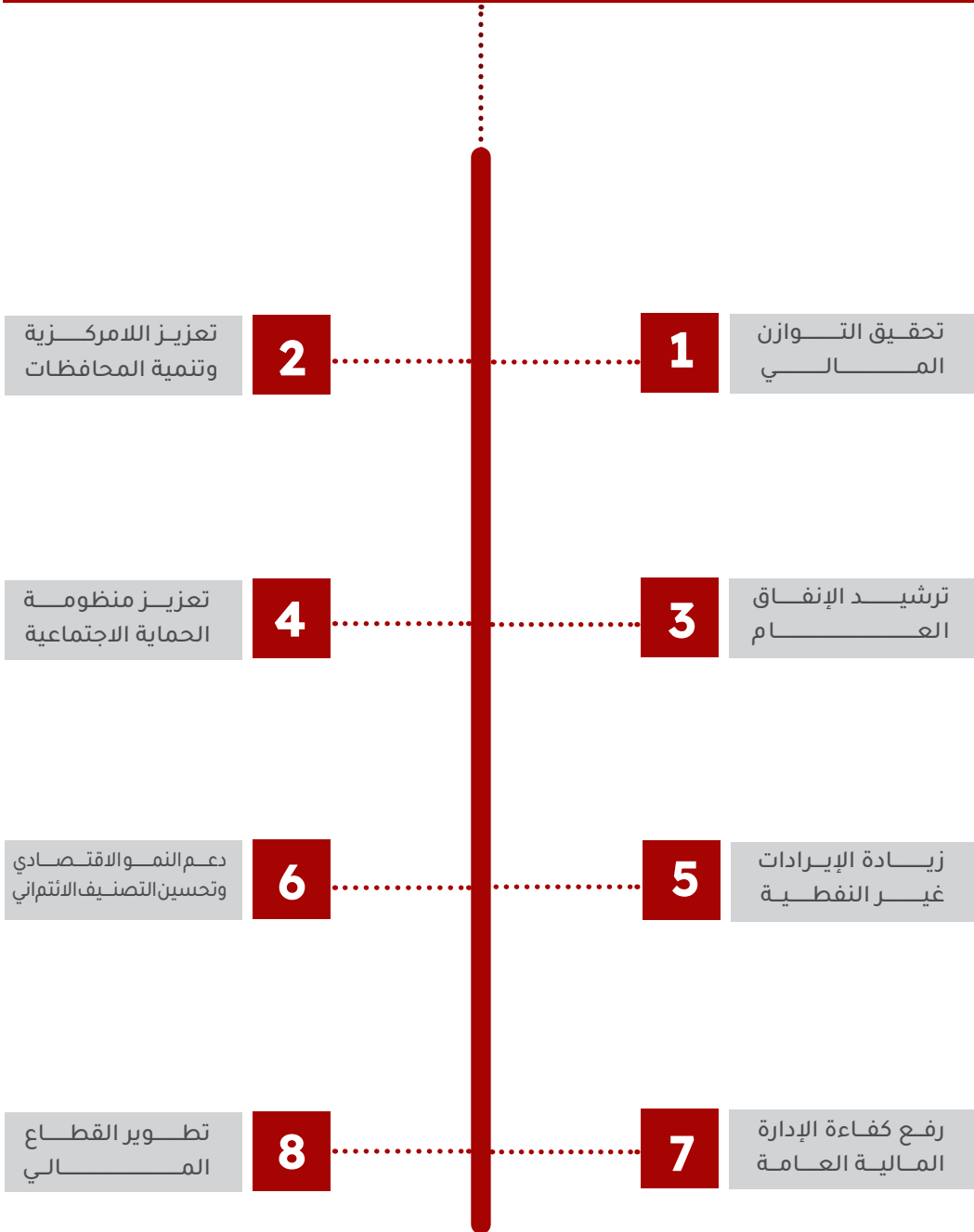
ميناء صلالة

شهدت خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021/2025م) عددًا من التحديات المحلية والعالمية، مثل الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وتداعيات جائحة (كوفيد-19)، إلا أن الإجراءات الحكومية لسلطنة عُمان المتخذة، كالتنوع الاقتصادي، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وتحسين حوكمة الشركات، وتعظيم عوائد الاستثمارات، وتحفيز القطاع الخاص، انعكست بشكل إيجابي على أداء المالية العامة للدولة وتحسين المؤشرات المالية والاقتصادية.

ففي عام 2022 م تحقق أول فائض مالي في الميزانية العامة للدولة منذ عام 2013م بنحو (1,144) مليون ريال عُمان، مقارنة بعجز معتمد في الإطار المالي للخطة الخمسية العاشرة بنحو (1,660) مليون ريال عُمان، تبعثها فوائض مالية مسجلة خلال الأعوام 2023م و2024م بنحو (936) و(540) مليون ريال عُمان على التوالي. وتم توجيه الفوائض نحو تعزيز الإنفاق الاجتماعي، وتحفيز النمو الاقتصادي، إلى جانب إدارة الالتزامات المالية وخفض الدين العام.

واستعادت سلطنة عُمان نتيجة لهذه الإجراءات في عام 2024م جدارتها الائتمانية كبيئة جاذبة للاستثمار لأول مرة بعد سبع سنوات، من قبل وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز، مما عزز قدرة الاقتصاد العُماني على الوصول إلى أسواق التمويل بشروط ميسرة، وعزز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين. وخلال عام 2025م حصلت سلطنة عُمان على تصنيف الجدارة الاستثمارية من جميع وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية.

أبرز منجزات خطط التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025 م)



تطورات الاقتصاد العماني

واصل الاقتصاد العُماني نموّه في عام 2025م؛ إذ تشير البيانات الإحصائية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة المتوقع حتى نهاية عام 2025م سجل نحو (39.2) مليار ريال عُماني مقارنة بـ (34.5) مليار ريال عُماني بنهاية عام 2021م، ليحقق نموًّا بنسبة (14%) منذ بداية الخطة.

كما حافظت سلطنة عُمان على المرتبة (58) عالميًّا في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2025م، بفضل الإصلاحات التي عززت بيئة الأعمال ورفعت الفاعلية التنظيمية. كما استقرت معدلات التضخم في الحدود المستهدفة، وبلغ متوسط التضخم حتى شهر نوفمبر من عام 2025م نحو (0.9%)، نتيجة للسياسات الحكومية بدعم المنتجات النفطية ودعم الكهرباء والمياه ودعم أسعار المواد الأساسية.

وشهد الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان بالأسعار الثابتة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2025م نموًّا بنسبة (2.2%)، مسجلًا نحو (28) مليارًا و(693) مليون ريال عُماني مقارنة بنهاية الربع المماثل من عام 2024م، ويُعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنسبة (3.4%) مسجلة نحو (21) مليارًا و(45) مليون ريال عُماني، في حين سجلت القيمة المضافة للأنشطة النفطية نموًّا طفيفًا بنسبة (0.3%) لتبلغ (8) مليارات و(946) مليون ريال عُماني.

كما ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2025م بنسبة (1.5%)، مسجلًا (31) مليارًا و(71) مليون ريال عُماني مقارنة بنهاية الربع المماثل من عام 2024م، ويُعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنسبة (3.5%) مسجلة نحو (21) مليارًا و(409) ملايين ريال عُماني، مقابل انخفاض القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنسبة (2.2%) مسجلة نحو (10) مليارات و(645) مليون ريال عُماني.

وسجل الميزان التجاري لسلطنة عُمان فائضًا قدره (4) مليارات و(690) مليون ريال عُماني حتى نهاية شهر أكتوبر 2025م؛ إذ بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية (19) مليارًا و(359) مليون ريال عُماني، فيما بلغ إجمالي الواردات السلعية المسجلة (14) مليارًا و(669) مليون ريال عُماني. ورغم انخفاض الصادرات السلعية وارتفاع الواردات، ظل الميزان التجاري يسجل فائضًا نتيجة بقاء قيمة الصادرات أعلى من الواردات.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية القيمة (مليار ريال عُماني)

البند	نهاية سبتمبر 2024	نهاية سبتمبر 2025	نسبة التغير
الأنشطة النفطية 	10.8	10.6	-2.2%
الأنشطة غير النفطية 	20.6	21.4	3.5%
الأنشطة الصناعية 	6.01	5.99	-0.1%
الأنشطة الخدمية 	13.8	14.5	3.9%
الناتج المحلي الإجمالي بسعر المنتج	30.8	31.3	1.5%
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	30.6	31.07	-4%

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية، يناير 2026م، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي

بالأسعار الجارية نهاية 2025



2.57

مليار ٢٠٢٥

الغاز الطبيعي



8.06

مليار ٢٠٢٥

النفط الخام



2.9

مليار ٢٠٢٥

الصناعات
التحويلية



0.159

مليار ٢٠٢٥

التعدين
واستغلال
المحاجر



0.87

مليار ٢٠٢٥

الزراعة
والحراجة
وصيد الأسماك

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية، يناير 2026، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

نسبة التغير في
القيمة نهاية الربع
الثالث (2025/2024)

القيمة (ع)

البيان

↑ %21.1	24.8 مليار	استخراج النفط والغاز
↑ %11.1	2.7 مليار	الصناعات التحويلية
↑ %9.0	1.4 مليار	الوساطة المالية
↓ %40.5-	596.4 مليون	الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية
↓ %8.1-	364.9 مليون	النقل . التخزين والاتصالات
↓ %1.1-	296.3 مليون	الكهرباء والمياه
↑ %17.4	292.8 مليون	التجارة
↓ %0.6-	111.4 مليون	الفنادق والمطاعم
↑ %7.2	102.6 مليون	الإنشاءات
↓ %10.4-	85.3 مليون	أخرى
↓ %16.2-	30.94 مليار	الإجمالي

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية، يناير 2026م، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

الاستثمار الأجنبي المباشر

دفعت سلطنة عُمان جهودها لتعزيز وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تحديث التشريعات والقوانين واللوائح الخاصة بالاستثمار، وتهيئة البيئة المناسبة لبدء الأعمال التجارية، والتحول الرقمي في جميع الخدمات المقدمة للمستثمرين، وتقديم حوافز ومميزات للراغبين في الاستثمار بسلطنة عُمان، بالإضافة إلى تعزيز مكانة سلطنة عُمان التنافسية العالمية.

وبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عُمان (30.3) مليار ريال عُماني حتى نهاية الربع الثالث من عام 2025م، مرتفعًا بنحو (71%) عن الفترة ذاتها من عام 2021م.

المؤشرات الرئيسة للتجارة الخارجية - القيمة بمليون ريال عُماني

	14.4	يناير - أكتوبر 2024	صادرات النفط والغاز
	12.1	يناير - أكتوبر 2025	
	5.1	يناير - أكتوبر 2024	الصادرات غير النفطية
	5.6	يناير - أكتوبر 2025	
	1.4	يناير - أكتوبر 2024	إعادة التصدير
	1.6	يناير - أكتوبر 2025	
	21.04	يناير - أكتوبر 2024	إجمالي الصادرات السلعية
	19.3	يناير - أكتوبر 2025	
	13.7	يناير - أكتوبر 2024	إجمالي الواردات السلعية المسجلة
	14.6	يناير - أكتوبر 2025	

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية، يناير 2026م، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

الصادرات غير النفطية بنهاية أكتوبر 2025م

القيمة (مليار ر.ع.)	الدولة	
1.07	الإمارات العربية المتحدة	
0.920	المملكة العربية السعودية	
0.434	كوريا الجنوبية	
0.597	الهند	
0.294	الولايات المتحدة الأمريكية	
2.29	دول أخرى	



إعادة التصدير بنهاية أكتوبر عام 2025م

القيمة (مليون \$)	الدولة	
532	الإمارات العربية المتحدة	
324	إيران	↑↑↑
179	المملكة المتحدة	
133	المملكة العربية السعودية	
64	الولايات المتحدة الأمريكية	
379	دول أخرى	

الواردات بنهاية أكتوبر عام 2025م

القيمة (مليار ر.ع.)	الدولة	
3.4	الإمارات العربية المتحدة	
1.5	الصين	↓↓↓
1.2	الكويت	
1.2	الهند	
1.01	المملكة العربية السعودية	
6.1	دول أخرى	

جهاز الاستثمار العُماني

يُعد جهاز الاستثمار العُماني الذراع الاستثمارية لحكومة سلطنة عُمان، وهو مُكَلَّف بإدارة واستثمار وتنمية أصول سلطنة عُمان محلياً ودولياً، وتتوزع استثماراته في أكثر من (50) دولة حول العالم.

يدير جهاز الاستثمار العُماني أصوله عن طريق ثلاث محافظ، لكلٍّ منها اختصاصات واضحة وأهداف محددة، مع ضمان عدم التداخل فيما بينها، وهي:

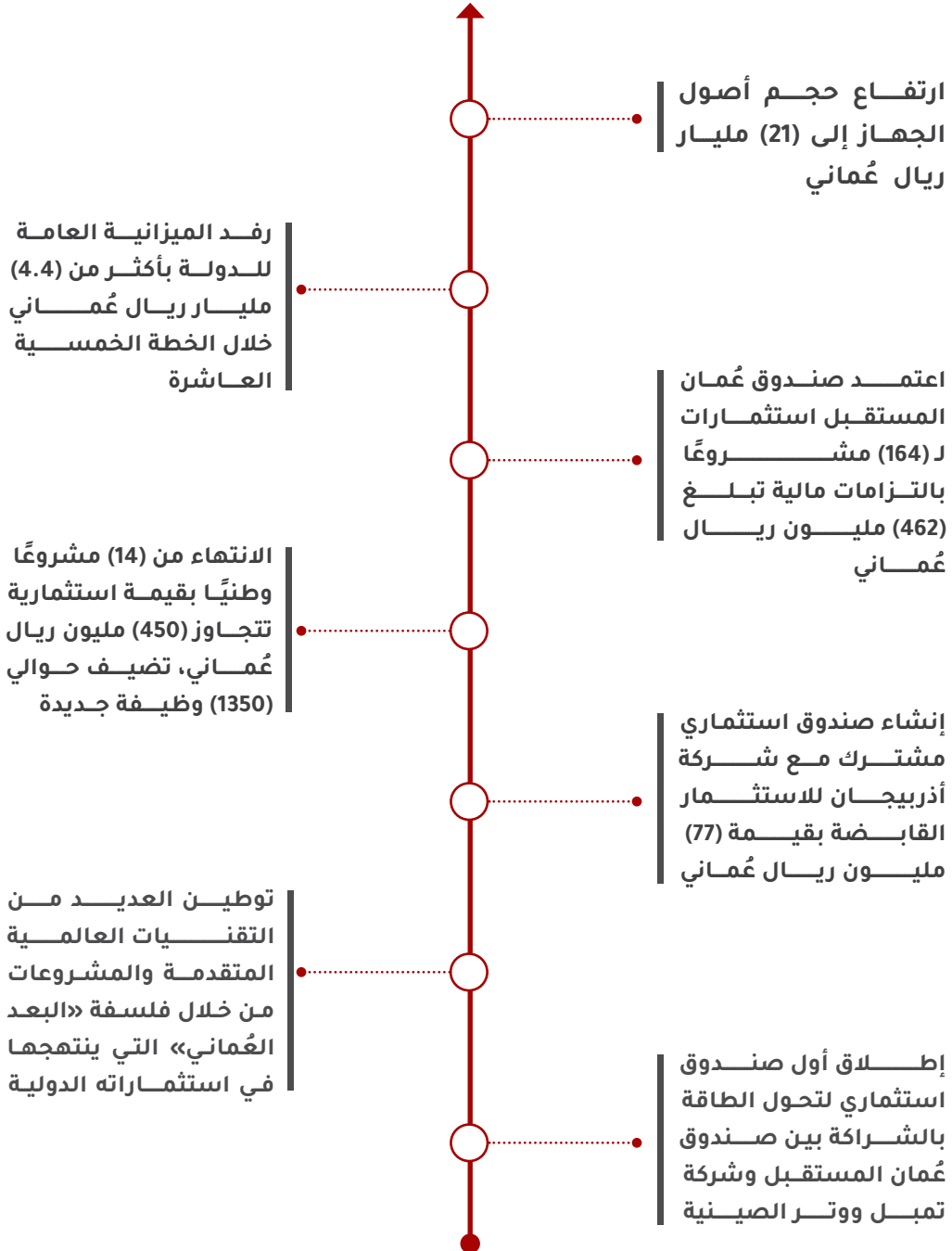
- **محفظة التنمية الوطنية:** تُعنى بإدارة جميع الأصول والشركات المحلية التي يزيد عددها على (160) شركة، وتهدف إلى الإسهام في نمو الاقتصاد العُماني وتطويره، إلى جانب دعم الموازنة العامة للدولة، وتنويع الاقتصاد عبر الاستثمار في قطاعات حيوية.

- **محفظة الأجيال:** تشمل الاستثمارات خارج سلطنة عُمان، منها (186) صندوقاً استثمارياً في التملك الخاص والعقاري والاستثمار في رأس المال الجريء والبنى الأساسية، وأكثر من (60) استثماراً مباشراً في قطاعات متنوعة، بالإضافة إلى الأسهم والسندات والودائع. وتهدف إلى تحقيق عوائد مالية مستدامة للاستفادة منها في رفاهية أجيال المستقبل.

- **صندوق عُمان المستقبل:** يستهدف جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء النفط والغاز والعقارات، بهدف تحفيز الاقتصاد، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدخول في شراكات، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتمكين القطاع الخاص، وإكمال منظومة التغطية التمويلية والاستثمارية التي تقوم بها الحكومة.

وتتركز أغلب استثماراته وأصول جهاز الاستثمار العُماني داخل سلطنة عُمان بنسبة 61.3% بينما تتوزع الاستثمارات الخارجية على مجموعة من القارات تتصدرها أمريكا الشمالية بنسبة 19.9%.

مؤشرات أداء جهاز الاستثمار العُماني 2025م



التوزيع الجغرافي لاستثمارات جهاز الاستثمار العُماني



آسيا والدول المطلة على المحيط الهادئ	أوروبا	سلطنة عُمان
%3.9	%8.8	%61.3
	أفريقيا	الشرق الأوسط وأفريقيا
	%0.2	%1.2



أمريكا اللاتينية

%0.7

أمريكا الشمالية

%19.9

بقية دول العالم

%1.5

أوروبا الناشئة وآسيا الوسطى

%2.5

القطاع المصرفي

شهد القطاع المصرفي في سلطنة عُمان خلال عام 2025م نموًا ملحوظًا، مدفوعًا بتحسُّن النشاط الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي. فقد أظهرت بيانات الميزانية المجمعة للبنوك التقليدية والإسلامية ارتفاع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح بنسبة (8.0%)، ليبلغ نحو (34.5) مليار ريال عُماني بنهاية سبتمبر 2025م، في حين سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نموًا بنسبة (5.7%) ليصل إلى (28.2) مليار ريال عُماني خلال الفترة نفسها.

وسجّل إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي نموًا بنسبة (4.7%) ليصل إلى (33.1) مليار ريال عُماني بنهاية سبتمبر 2025م. وضمن هذا الإجمالي، شهدت ودائع القطاع الخاص لدى النظام المصرفي ارتفاعًا بنسبة (7.5%) لتصل إلى (22.3) مليار ريال عُماني بنهاية سبتمبر 2025م.

أداء البنوك التجارية التقليدية

%15.4 نمو استثمارات الأوراق المالية ليصل إلى (6.5) مليار ر.ع.	%4.2 ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ليصل إلى (21.5) مليار ر.ع.	%7.3 نمو إجمالي رصيد الائتمان الممنوح
%3.2 ارتفاع إجمالي الودائع لبلغ (25.8) مليار ر.ع.	%2.6 ارتفاع الاستثمارات في الأوراق المالية الأجنبية ليصل إلى (2.6) مليار ر.ع.	%5.7 ارتفاع الاستثمار في سندات التنمية الحكومية لبلغ (2.0) مليار ر.ع.

الصيرفة الإسلامية

%10.5

زيادة الودائع لتبلغ نحو

(7.3) مليار ٢

%10.8

نمو إجمالي رصيد التمويل

الممنوح ليبلغ حوالي

(7.4) مليار ٢

%19.7

ارتفاع إجمالي الأصول إلى

(9.2) مليار ٢

إنجازات وإحصاءات البنك المركزي العُماني خلال 2025م

تحسينات خدمة
الخصم المباشر
وإطلاق التفويض
الإلكتروني له

تطبيق السداد
الجزئي للشيكات

تطبيق رقم
الحساب المصرفي
الدولي (IBAN) على
التحويلات المحلية

إطلاق البطاقة
البنكية الوطنية
«مال»

تحسين الإقراض
وجودة الأصول



انضمام مصرفين
عُمانيين جديدين إلى
نظام «أفاق» لتعزيز
التحويلات الإقليمية
والتكامل المالي
الخليجي

إصدار الإطار
التنظيمي للصيرفة

الانضمام إلى
شبكة تخضير
النظام المالي
(NGFS)

إصدار (45) تعميماً
رقابياً مختلفاً
للمؤسسات
المُرخصة

توفير فرص تدريبية
لعدد (816) موظفاً،
وتعيين (28)
موظفاً

المشاريع والمناقصات

تماشيًا مع رؤية «عُمان 2040»، وفي إطار التحولات الإدارية والتنظيمية التي يشهدها الجهاز الإداري للدولة، جاءت الهيكلية الجديدة لهيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي لتؤسس منظومة مؤسسية متكاملة تُعنى برفع كفاءة إدارة المشاريع، وترشيد الإنفاق العام، وتنظيم المشتريات الحكومية، وتعزيز المحتوى المحلي. ويجسّد تغيير المسقى بموجب المرسوم السلطاني رقم (2025/57) توجّهًا استراتيجيًا لتعزيز الحوكمة وتكامل الأدوار.

وتتولى الهيئة إدارة المشاريع والمشتريات الحكومية من خلال وحدات متخصصة تعزّز الحوكمة والشفافية وجودة التنفيذ، إذ يضطلع مكتب متابعة المشاريع بدور محوري في الرقابة على تنفيذ المشاريع الحكومية، والحد من الأوامر التغييرية، وضمان الالتزام بالجدول الزمنية والموازنات المعتمدة، فيما تعمل المديرية العامة للمشتريات الحكومية على توحيد ممارسات الشراء وتطبيق استراتيجيات اقتصاديات الحجم لتحقيق أفضل قيمة. أمّا المكتب الوطني للمحتوى المحلي فيتولى وضع الأطر والمعايير لتعزيز مشاركة الشركات الوطنية وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيما تُعنى المديرية العامة للمناقصات بتطبيق مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص وخفض التكلفة وإدارة العقود بكفاءة، بما يسهم في توحيد الإجراءات ودعم التخطيط واتخاذ القرار.

المناقصات المطروحة والمسندة حتى نهاية الربع الثالث لعام 2025م:

أولاً: (84) مناقصة طُرحت بتكلفة تجاوزت (1.5) مليار ريال عُماني:

-توريد المستحضرات الصيدلانية واللقاحات والأمصال لوزارة الصحة بقيمة بلغت (250) مليون ريال عُماني.
-مشروع تأهيل المقاولين لتصميم وإنشاء الأعمال التمكينية لمشروع مطار مسندم المقترح بمحافظة مسندم بقيمة (220) مليون ريال عُماني.
-مشروع التأهيل المسبق لخدمات جمع ونقل النفايات الصلبة والنظافة العامة في سلطنة عُمان بأكثر من (113) مليون ريال عُماني.
-مشروع تطوير برج الصحة والطرق المرتبطة بها بقيمة (108,260,197) ريالاً عُمانياً.
-رفع كفاءة طريق سناو-محوت-الدم (الجزء الثالث) بمحافظة شمالي الشرقية والوسطى بقيمة بلغت (54) مليون ريال عُماني، وازدواجية طريق نزوى-بهلا (مرفع دارس جبرين) بأكثر من (53) مليون ريال عُماني.

ثانياً: (76) مناقصة أُسندت بتكلفة (385,590,817) ريالاً عُمانياً ومن أهمها:

-تطوير شارع الموج وشارع (18) نوفمبر بقيمة تقديرية تقدر بـ(5) ملايين ريال عُماني.
-الاتفاقية الحكومية لخص برمجات أوراكل بأكثر من (33) مليون ريال عُماني.
-مشروع إنشاء ميناء متعدد الأغراض بولاية مصيرة بمحافظة جنوب الشرقية بقيمة (28,612,449) ريالاً عُمانياً.
-مشروع تصميم وإنشاء (10) مبانٍ مدرسية متكاملة (المرحلة الأولى) في مختلف محافظات سلطنة عُمان بأكثر من (20) مليون ريال عُماني.

قطاع النفط والغاز

يُعدّ قطاع النفط والغاز داعماً رئيساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سلطنة عُمان، وتستهدف سلطنة عُمان الحفاظ على إنتاج مستقر من النفط والغاز عند مستويات تقارب (1) مليون برميل نفط يوميًا، ويفوق (150) مليون متر مكعب يوميًا متوسط إنتاج الغاز الطبيعي. ويبلغ إجمالي الاحتياطي النفطي (4.8) مليار برميل، فيما تبلغ احتياطيات الغاز الطبيعي (23.3) تريليون قدم مكعب. وحققت الاستثمارات في قطاع النفط والغاز عام 2025م نموًا بنسبة (6%) لتصل إلى (3.8) مليار ريال عُماني، كما وُقعت اتفاقية استكشافية جديدة خلال عام 2025م، وبلغت نسبة المناطق المشغولة من إجمالي مناطق الامتياز (82%). وشهد القطاع خلال عام 2025م تقدّمًا ملحوظًا في مشاريع الاستكشاف والتطوير المستدام، من أبرز هذه الإنجازات:

توقيع اتفاقية
تمديد منطقة امتياز
(53)
في حقل مخزنة

طرح ثلاث مناطق
امتياز بـرية جديدة
(36، 43A، و66)

توقيع عقد استكشاف وإنتاج
لمنطقة امتياز (54) بمحافظة
الوسطى، مما يعكس التزام
سلطنة عُمان بتطبيق تقنيات
متقدمة ورفع كفاءة الإنتاج على
المدى الطويل

طرح منطقة امتياز بحرية
(18) ضمن جولة مناقصات
تهدف إلى جذب الاستثمارات
الأجنبية وتنشيط قطاع
التقيب والإنتاج

أبرز مشاريع ومبادرات النفط والغاز في عام 2025م

المشاريع	
1	توسعة مرافق معالجة النفط في منطقة امتياز (60)
2	تعزيز الكفاءة التشغيلية لمحطات الحقن بالبخار في حقل أمل
3	استمرار العمل في مشاريع الاستخلاص المعزز باستخدام ثاني أكسيد الكربون في الحقول الناضجة
4	تنفيذ برامج تجديد وتحديث مرافق الشركات العاملة في القطاع، ووضع خطط توسعة للحقول القائمة
المبادرات	
1	الحد من البصمة البيئية من خلال إعادة التدوير وتقليل النفايات
2	تطوير محطات الطاقة الدائمة والالتزام بخفض الانبعاثات
3	تبني استراتيجيات وخطط طريق شاملة تركز على الاستدامة
4	تنفيذ مبادرات لتطوير مصادر طاقة بديلة
5	تعزيز كفاءة الحفر والإنتاج عبر تقنيات متقدمة
6	الحد من استهلاك البخار وتحسين استراتيجيات تشغيل محطات الطاقة

الإنتاج النفطي والصادرات

 %0.7	363.28 مليون برميل	2024	 إجمالي الإنتاج النفطي
	365.75 مليون برميل	2025	
 %0.9	992.6 ألف برميل	2024	 متوسط الإنتاج اليومي
	1.002 مليون برميل	2025	
 %12.1-	80.8 دولار للبرميل	2024	 متوسط سعر النفط الخام العُماني
	71.0 دولار للبرميل	2025	
 %0.1-	308.4 مليون برميل	2024	 إجمالي الصادرات النفطية
	307.964 مليون برميل	2025	

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية - يناير 2026م - المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

قطاع الصناعة

تسعى سلطنة عُمان لبناء مستقبل صناعي قوي يتماشى مع تطلعاتها المستقبلية. وقد حققت خلال السنوات الخمس الماضية العديد من الإنجازات في قطاع الصناعة، وواصل القطاع دوره كمحرك رئيسي لاقتصاد متنوع ومستدام، من خلال زيادة الاستثمارات التعدينية، وتعزيز المحتوى المحلي عبر تمكين الكفاءات الوطنية وتوطين الصناعات، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية «عُمان 2040».

مؤشرات وإنجازات قطاع المعادن (2024-2025م):

1 (24) عدد مناطق الامتياز منها (4) مناطق مطروحة حاليًا للاستثمار

2 (3) تراخيص تنقيبية بنظام المزايدة و(3) اتفاقيات جديدة

3 (12.3%) التصنيع المحلي للجبس

4 (36%) التصنيع المحلي للحجر الجيري

5 (80%) الخدمات المرقمنة في منصة طاقة

6 (23%) نسبة التعمين

7 توقيع عدد (3) مناطق امتياز

8 طرح ما لا يقل عن اتفاقيتي امتياز تعدينتين جديدتين

9 تحديد (3) مناطق عامة تعدينية: منطقتان في صلالة ومنطقة في شمال الشرقية

مساهمة الأنشطة الصناعية في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للربع الثالث لعام 2025



4.1

مليار ر.ع

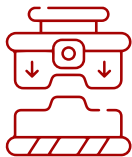
الصناعات التحويلية



8.1

مليار ر.ع

الأنشطة الصناعية



2.7

مليار ر.ع

قطاع الإنشاءات



0.2

مليار ر.ع

قطاع التعدين

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية - يناير 2026م - المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

بورصة مسقط

حققت بورصة مسقط خلال عام 2025م أداءً متميزاً يعكس قوة الاقتصاد الوطني ونجاح البرامج الحكومية في سلطنة عُمان الرامية إلى تعزيز كفاءة السوق وجاذبيته الاستثمارية؛ حيث ارتفعت القيمة السوقية حوالي (60%) عن مؤشراتها في عام 2020م لتصل إلى أكثر من (32.2) مليار ريال عُماني، كما ارتفعت قيمة التداولات خلال عام 2025م بنسبة (1013%) مقارنة بعام 2020م لتتجاوز (5) مليارات ريال عُماني، مدفوعةً بمبادرات أسهمت في تعزيز السيولة وثقة المستثمرين المحليين والدوليين، من بينها إطلاق برنامج تطوير سوق رأس المال، وتدشين سوق الشركات الواعدة، وتحسين البيئة التشريعية لاستيعاب المزيد من الشركات وإتاحة الفرص المتنوعة للمستثمرين.

أبرز إنجازات بورصة مسقط في عام 2025م

- 1 طروحات جديدة في قطاعات مختلفة، مثل قطاع اللوجستيات
- 2 الحملة الترويجية لسوق الشركات الواعدة في مختلف محافظات سلطنة عُمان
- 3 اعتماد ونشر الدليل الاسترشادي لإعداد سياسة توزيعات الأرباح للشركات المدرجة على الموقع الإلكتروني
- 4 تدشين وتفعيل صفحة خاصة للتقارير التحليلية عن الشركات المدرجة في الموقع الرسمي لبورصة مسقط
- 5 إعداد استراتيجية للحكومة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، وإصدار أول تقرير للاستدامة متضمناً خطة الانتقال إلى الحياد الصفري
- 6 المشاركة في الحملات الترويجية الخارجية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية
- 7 تشجيع دخول رؤوس الأموال الدولية من خلال انضمام أعضاء جدد من البورصات الأجنبية عبر منصة تبادل، والإعلان عن انضمام صُناع سوق دوليين، مثل: (QMM، الرمز كابتال)

إطلاق سوق الشركات الواعدة

8

توقيع مذكرات تعاون متعددة مع بورصات أخرى لتعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات

9

تنفيذ «اليوم المؤسسي» كمنصة تجمع الشركات المدرجة مع المستثمرين العالميين

10

استضافة المؤتمر السنوي لجمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط «ميرا 2025»

11

المؤشرات الرئيسية لبورصة مسقط

البند	نهاية عام 2024	نهاية عام 2025
إغلاق المؤشر الرئيسي (نقطة)	4,576.60	5,866.80
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	257,544	672,123
القيمة الإجمالية للتداول (ريال عُماني)	1,257,299.343	5,042,294.462
متوسط قيمة التداول اليومي (مليون ريال عُماني)	5,090.280	20,414.147
القيمة السوقية (مليار ريال عُماني)	27,595,093.234	32,011,279.341
المساهمة الأجنبية في رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة	%16.30	%14.07

المناطق الاقتصادية والحرّة

تحتلّ المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرّة والمدن الصناعية المنتشرة في مختلف محافظات سلطنة عُمان باهتمام كبير من المستثمرين، في الوقت الذي تشهد فيه مزيداً من التركيز على تنفيذ العديد من المشروعات في قطاع البنية الأساسية الممكّنة لاستقطاب الاستثمارات، وتطوير التشريعات، والترويج للفرص الاستثمارية.

وشكّل عام 2025م محطة مفصلية في مسيرة المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرّة والمدن الصناعية، من خلال تحديث الإطار التشريعي المنظّم، والتوسع في إنشاء مناطق اقتصادية جديدة، إلى جانب تحقيق نمو ملحوظ في حجم الاستثمارات وعدد القوى العاملة.

وبلغ إجمالي حجم الاستثمارات التراكمية في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرّة والمدن الصناعية حتى منتصف عام 2025م حوالي (22) مليار ريال عُماني، موزعة على قطاعات استراتيجية تشمل الصناعات التحويلية والمعادن والطاقة والبتر وكيمائيات والخدمات اللوجستية وغيرها.

وتسعى الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرّة إلى جذب استثمارات في قطاعات متنوعة، مثل الصناعات التحويلية، والطاقة المتجددة، والتقنيات المتقدمة، والصناعات الغذائية والدوائية، والخدمات اللوجستية. وعملت خلال عام 2025م على تطوير تجمعات صناعية متخصصة، مثل الألمنيوم الصناعي بصحار، وسلاسل التبريد في الدقم، والجبس الصناعي في شليم، فضلاً عن تطوير بنية أساسية متقدمة في المناطق الاقتصادية والحرّة والصناعية، شملت موانئ ومطارات حديثة، وشبكة طرق متطورة، ومناطق لوجستية متكاملة.

إنجازات ومؤشرات المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في عام 2025م:

إنشاء منطقتين اقتصاديتين جديدتين:

- 1 - تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة في الظاهرة لتعزيز الحركة التجارية مع المملكة العربية السعودية، ودعم الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية.
- 2 - إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة لدعم الأنشطة الاقتصادية مع الإمارات العربية المتحدة وتعزيز التجارة والخدمات اللوجستية، وفي هذا الشأن وُقعت: - اتفاقية تطوير وتشغيل المرحلة الأولى من المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة. - توقيع (7) اتفاقيات ومذكرات تفاهم للمنطقة بمبلغ يزيد على (22) مليون ريال عُماني، ومنها اتفاقية تنفيذ الطرق الرئيسة ونظام تصريف المياه السطحية (الحزمة الأولى) للمخطط الرئيس بالمنطقة، وتقديم استشارات ودعم للمستثمرين. - اتفاقية حق انتفاع لمشروع المواد الكيميائية المتقدمة للبطاريات الكهربائية، الذي تعزم تنفيذه شركة جي إف سي إل للطاقة الكهربائية التابعة لمجموعة أنوكس جي أف أل العالمية بالمنطقة الحرة بصلالة، باستثمار يتجاوز (188) مليون ريال عُماني.

انعقاد منتدى الدقم الاقتصادي 2025م:

شهد منتدى الدقم الاقتصادي 2025م توقيع عدد من الاتفاقيات المهمة في قطاعات الطاقة والصناعة واللوجستيات، أبرزها تأسيس وإدارة شركة متخصصة في إدارة سلسلة التوريد لقطاع الطاقة، وإنشاء وتشغيل مرافق لتخزين المنتجات البترولية والكيميائية، واتفاقية تمويل إنشاء المجمع الاجتماعي بالدقم.

23

منطقة استثمارية في سلطنة عُمان



المناطق القائمة

المناطق
الصناعية

- مدينة الرسيل
- مدينة صحار
- مدينة ريسوت
- مدينة صور
- مدينة نزوى
- مدينة سمائل
- مدينة عبري
- مدينة البريمي
- مدينة وادي الكبير
- واحة المعرفة
- مسقط
- مدينة محاس

المناطق
الاقتصادية

- المنطقة
الاقتصادية
الخاصة بالدقم
- مدينة خزائن

المناطق
الحرّة

- المنطقة الحرة بصحار
- المنطقة الحرة بصلالة
- المنطقة الحرة بالمزيونة

المناطق قيد التطوير

المناطق
الاقتصادية

- المنطقة المتكاملة
بمحافظة الظاهرة
- المنطقة
الاقتصادية بالروضة

المناطق
الصناعية

- مدينة مدحاء
- مدينة ثمرت
- مدينة المضبي
- مدينة السويق

المناطق
الحرّة

- المنطقة الحرة
بمطار مسقط

الثروة الزراعية والسمكية والأمن الغذائي



واصلت وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه في سلطنة عُمان خلال عام 2025م جهودها المتكاملة لتحقيق مستهدفات رؤية «عُمان 2040»، من خلال تطوير منظومة الأمن الغذائي والمائي، وتعزيز الاستثمار في القطاعات الحيوية الثلاثة: الزراعة، والثروة السمكية، وموارد المياه. وأسهمت هذه الجهود في نمو الإنتاج النباتي والحيواني، ورفع قيمة الناتج المحلي للقطاع، وتطوير برامج الزراعة الذكية والإرشاد الرقمي.

أهم مؤشرات الزراعة والثروة السمكية والأمن الغذائي والمياه لعام 2025م:



مكافحة الآفات الزراعية
وتحسين كفاءة استخدام
المياه



استخدام تطبيقات
الذكاء الاصطناعي
للإرشاد الزراعي



(153) مشروعات
زراعيًا باستثمارات بلغت
(604.549) مليون ريال عُماني



تطوير النظم المزرعية
بفجعي صعراء والبريمي
بولاية البريمي



أكثر من **(25)** ألف فدان المساحة المزروعة بالقمح العُماني
بنسبة زيادة (20%) عن عام 2024م، واستخدام أصناف محسنة
عالية الإنتاجية



تزويد الأراضي المتأثرة
بملوحة المياه في قرية
الشخاخط - ولاية بركاء
بالمياه المجدة



افتتاح سد الجفينة بولاية
العامرات بسعة تخزينية
تصل إلى **(16)** مليون متر
مكعب



افتتاح سد وادي أنعار
بصلالة بسعة تخزينية تبلغ
(16) مليون متر مكعب



أكثر من **(1)** مليار ريال
عُماني استثمارات
الاستزراع السمكي



افتتاح سد وادي الجفنين
بولاية السيب بسعة تخزينية
تصل إلى **(12)** مليون متر
مكعب



(237) مشروعًا لصيانة
الأفلاج في مختلف
محافظات سلطنة عُمان

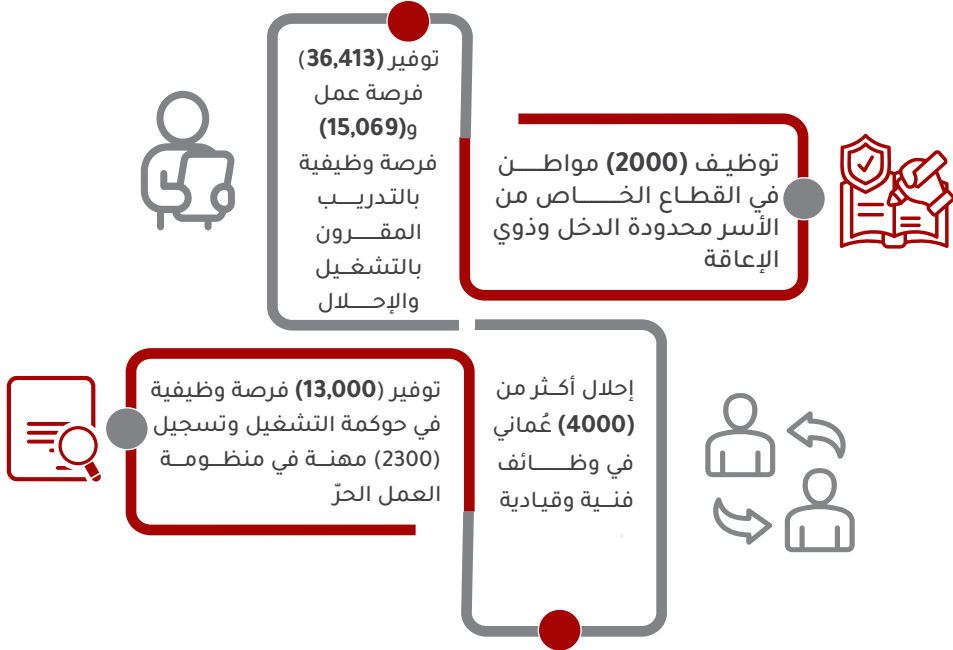
وزارة العمل



تمثل وزارة العمل في سلطنة عُمان ركيزة أساسية في منظومة التنمية الوطنية، لما تضطلع به من دور محوري في تنظيم سوق العمل وتعزيز سياسات التشغيل بما يدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ويواكب مستهدفات رؤية «عُمان 2040». وقد تبنت الوزارة رؤية مؤسسية حديثة تركز على الابتكار وتطوير البرامج والسياسات المعنية بالتوظيف وتنمية الموارد البشرية الوطنية، بهدف بناء سوق عمل منظم وديناميكي يحقق التوازن بين متطلبات التنمية واحتياجات القطاعين العام والخاص، ويوفر بيئة عمل جاذبة وأمنة تمكّن القوى العاملة الوطنية من توظيف قدراتها بكفاءة، مع ضمان الحقوق الوظيفية وتعزيز فرص التطور المهني.

وتنفيذاً للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- حُصص مبلغ (100) مليون ريال عُمانى لدعم برامج التشغيل ودعم الأجور، في إطار تعزيز فرص التوظيف وتمكين الشباب العُماني، ومواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل عبر برامج التدريب الميداني والتطبيقي.

مؤشرات التوظيف خلال عام 2025م:



وترتكز سياسات وزارة العمل على برامج التدريب المقرون بالتشغيل والتدريب على رأس العمل بوصفها أدوات رئيسة لتمكين الباحثين عن عمل من اكتساب المهارات الفنية والخبرة العملية، إلى جانب برامج الإحلال، والعمل الجزئي والحر، ودعم الأجور. كما تولي الوزارة اهتمامًا خاصًا بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستيعاب الكفاءات الوطنية، وتعزيز استقرار سوق العمل.

وفي إطار الشراكات المؤسسية، أبرمت الوزارة اتفاقيات استراتيجية لتطوير المعايير المهنية الوطنية، وتطبيق منظومة الحوافز المعنوية ضمن مشروع «إجادة» من أجل تحسين بيئة العمل وجودة الحياة الوظيفية. وتتماشى هذه الجهود مع مسار التحول الرقمي في سوق العمل عبر توظيف الذكاء الاصطناعي ومنصة «توطين» الوطنية لتنظيم التشغيل وربط الباحثين عن عمل بالقطاعات الاقتصادية، إلى جانب تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني عبر شبكة الكليات المهنية، التي تسهم في تلبية احتياجات الاقتصاد المحلي من المهارات الفنية والتقنية، ودعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، وتعزيز نسب التعمين في القطاعات الحيوية.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات



واصل المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في عام 2025م أداء دوره الحيوي في بناء منظومة معرفية متكاملة تُسهم في دعم صناعة القرار وتخدم مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية «عُمان 2040»، حيث شهد عام 2025م تركيزاً متزايداً على توظيف التقنيات الحديثة.

وفي هذا الشأن، انطلقت الاستراتيجية الوطنية للإحصاء والمعلومات (2025-2030) لتشكل خريطة طريق طموحة تهدف إلى تطوير المنظومة الإحصائية والمعلوماتية في سلطنة عُمان عبر نموذج متكامل يقوم على الابتكار والتقنيات الحديثة. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تمكين الاقتصاد الرقمي وتعزيز تنافسية سلطنة عُمان على المستويين الإقليمي والدولي، من خلال الارتقاء بجودة البيانات الوطنية وتكامل قواعدها الرقمية، وتوفير مؤشرات وتحليلات معقدة تمكّن متخذي القرار من صياغة سياسات تستند إلى المعرفة الدقيقة. كما تعمل على توسيع نطاق البيانات المفتوحة بما يعزز الشفافية والمساءلة، إلى جانب بناء القدرات الوطنية في مجالات الإحصاء وتحليل البيانات عبر برامج تدريبية وشراكات علمية متخصصة، مع التركيز على توطيد التعاون الوطني والدولي لتبادل الخبرات والمعارف في المجالات ذات الصلة.

وفي إطار تنفيذ هذه الاستراتيجية، أطلق المركز الوطني للإحصاء والمعلومات خلال عام 2025م مجموعة من المشاريع الريادية التي تجسّد التحول الذكي في العمل الإحصائي، من أبرز هذه المشاريع:



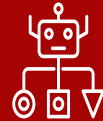
نظام
«مرحبابك»
للإدارة الذكية
كمنظومة
رقابية وأمنية
متكاملة
تُعنى بتطوير
بيئة العمل
الداخلية
وتعزيز كفاءة
الإدارة



تطوير منصات
إلكترونية حديثة
لتبادل البيانات
بين الجهات
الحكومية



مشروع
مستودع
البيانات
«الإحصاء
الذكي» الذي
يوظف أحدث
التقنيات لرفع
كفاءة تخزين
وتحليل البيانات
بصورة آمنة
وسريعة



مشروع
مسح نفقات
ودخل الأسر
باستخدام
الذكاء
الاصطناعي
الذي يُعد
الأول من نوعه
على مستوى
العالم.

وقد تُوّجت جهود المركز بتحقيق إنجاز عالمي جديد تمثل في حصول سلطنة عُمان على المرتبة الأولى على مستوى غرب آسيا والتاسعة عالميًا في مؤشر انفتاح البيانات (ODIN 2024)، وفق تقرير مرصد البيانات المفتوحة (Open Data Watch)، متقدمة عشر مراتب عن تصنيف عام 2022م.

ويسعى المركز إلى بناء منظومة تحليلية متكاملة توفر البيانات الدقيقة والآنية لدعم اتخاذ القرار، وتعزيز من مساهمة المعرفة في تحقيق تطلعات النهضة العُمانية المتجددة، بما يواكب مستهدفات رؤية «عُمان 2040».

جهاز الضرائب



يُعدّ جهاز الضرائب في سلطنة عُمان أحد الأجهزة الحكومية الرئيسية المعنية بتطوير النظام الضريبي وتعزيز كفاءة التحصيل المالي، كما يسهم في دعم الاستدامة المالية وتنويع مصادر الدخل الوطني، في إطار مستهدفات رؤية «عُمان 2040». ويضطلع الجهاز بدور محوري في تطبيق التشريعات الضريبية وتنظيم العلاقة بين المكلّفين والإدارة الضريبية على أسس من العدالة والشفافية والامتثال الطوعي.

ويتولى الجهاز إدارة وتحصيل الضرائب المعتمدة في سلطنة عُمان، وفي مقدمتها ضريبة الدخل على الشركات، وضريبة القيمة المضافة، والضريبة الانتقائية، إلى جانب الإشراف على الاتفاقيات الضريبية الدولية ومنع الازدواج الضريبي. كما يعمل على تطوير السياسات والإجراءات الضريبية بما يواكب التحولات الاقتصادية ويحقق التوازن بين متطلبات الإيرادات وحماية النشاط الاقتصادي.

وشهد الجهاز خلال السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مسار التحول الرقمي، تمثلت في تطوير الأنظمة الإلكترونية لتقديم الإقرارات الضريبية والسداد والخدمات الاستعلامية، وركّز على نشر الثقافة الضريبية وتعزيز الوعي المجتمعي بالحقوق والواجبات الضريبية من خلال الحملات التوعوية وبرامج التواصل.

مؤشرات جهاز الضرائب خلال عام 2025م:

- ارتفاع معدل امتثال الخاضعين للضريبة بتقديم الإقرارات الضريبية بنسبة (20%)

- ارتفاع عدد المسجلين في ضريبة الدخل على الشركات بنسبة (11%)

- ارتفاع عدد المسجلين في ضريبة القيمة المضافة بنسبة (16%)

- ارتفاع عدد المسجلين في الضريبة الانتقائية بنسبة (27%)

- ارتفاع الحصيلة الضريبية بنسبة (3%)

- تعديل الهيكل التنظيمي لجهاز الضرائب بما يتوافق مع المعايير الدولية

- إصدار قانون الضريبة على الأفراد

- حصلت سلطنة عُمان على تصنيف «ملتزم إلى حد كبير» في الالتزام بالمعايير الدولية

- تدشين الفوترة الإلكترونية واستكمال مشروع العلامة المميزة

- توقيع (4) اتفاقيات بشأن «إزالة/تجنب» الازدواج الضريبي

- تكريم الجهاز كأفضل مؤسسة حكومية في تحصيل المدفوعات الرقمية

النقل والاتصالات وتقنية المعلومات



شبكة الطرق في سلطنة عُمان تجسد تطور البنية الأساسية وفق أعلى معايير السلامة

تواصل وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات جهودها الهادفة إلى تطوير بنية أساسية حديثة في قطاعي النقل واللوجستيات تدعم مسيرة التنمية الشاملة في سلطنة عُمان، وتعزز كفاءة منظومة الأعمال في مختلف القطاعات لتحقيق مستهدفات رؤية «عُمان 2040». وشهد عام 2025م تنفيذ مجموعة من المشاريع الاستراتيجية والمبادرات النوعية، التي حققت قفزات ملموسة في مجالات النقل البري والبحري، إضافة إلى تقدم ملحوظ في قطاع الاتصالات والتحول الرقمي.

وخلال عام 2025م، حققت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات عوائد مالية تجاوزت (26.6) مليون ريال عُماني حتى نهاية أغسطس 2025م، بزيادة بلغت (3.3) مليون ريال عُماني مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024م. وتقدمت سلطنة عُمان خلال العام نفسه في عدة مؤشرات دولية خاصة بقطاعات النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، منها:

- تقدمت بنسبة (6%) في مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة لعام 2024 الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
- تقدمت (25) مركزاً لتصبح الأولى عربياً و(50) عالمياً في مؤشر التنمية البريدي الصادر عن الاتحاد البريدي العالمي 2025م.
- احتلت المركز الأول في منطقة غرب آسيا والمركز التاسع عالمياً في مجال البيانات المفتوحة لعام 2024م.
- فازت بعضوية مجلس الاستثمار البريدي للفترة (2025-2029م).
- تصدرت المراتب الأولى في عدد من محاور مؤشر مستكشف الاقتصاد الرقمي الصادر عن منظمة التعاون الرقمي (Digital Economy Navigator).
- نالت الدرجة الكاملة في محور تشريعات وحوكمة الابتكار التقني بحصولها على الدرجة الكاملة (100) نقطة، فيما حققت (92.9) نقطة في محور تشريعات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

مشاريع الطرق خلال 2025م:

استمرار العمل على تنفيذ نحو (60) مشروعاً تنموياً بتكلفة إجمالية تتجاوز (2) مليار ريال عُماني.

58%

نسبة الإنجاز

مشروع طريق
السلطان فيصل
بن تركي (دبا - ليما
- خصب)

74%

نسبة الإنجاز

مشروع طريق السلطان
تركي بن سعيد (طريق
الشرقية السريع -
الجزء الثاني)

بدء الأعمال في ازدواجية طريق
السلطان سعيد بن تيمور
بمحافظة ظفار (الأجزاء الثالث
والرابع والخامس)

توقيع اتفاقية مشروع تطوير
طريق الموج والجزء المرتبط به
من طريق (18) نوفمبر بمحافظة
مسقط

القطاع اللوجستي

ارتفع حجم الاستثمار في القطاع اللوجستي بسلطنة عُمان خلال الخطة الخمسية العاشرة (2025/2021م) إلى حوالي (3.4) مليار ريال عُماني، وبلغت نسبة نمو الإيرادات من قطاع الموانئ (17.4%)، وفي قطاع الشؤون البحرية (9.4%)، وفي قطاع النقل البري (18%).

وطرحت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، ممثلة بمركز عُمان للوجستيات وبالتعاون مع هيئة الطيران المدني، مشروع إعداد الخطة الوطنية للنقل الجوي المتقدم (Advanced Air Mobility - AAM)، في مبادرة استراتيجية تهدف إلى تسخير تقنيات الطيران المبتكرة لخدمة الأهداف الاقتصادية والتنموية ضمن رؤية «عُمان 2040». ويُعد هذا المشروع بمثابة خريطة طريق شاملة ومتكاملة لتأسيس منظومة وطنية للنقل الجوي المتقدم، تشمل الأطر التنظيمية، والبنية التحتية المكانية والرقمية، وبرامج تطوير الكفاءات الوطنية.

ووضعت الاستراتيجية الوطنية للطيران 2040 مؤشرات نمو طموحة تشمل استقبال أكثر من (40) مليون مسافر بحلول عام 2040م، ونقل نحو (1) مليون طن عبر الشحن الجوي، وجذب استثمارات تراكمية للقطاع الخاص تتجاوز (1) مليار ريال عُماني، ورفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من (3.5%)، وتمتد خطة التنفيذ على مدى (15) عامًا، موزعة على (3) مراحل رئيسية: المرحلة الأولى «مرحلة البدء والتأكد من الجاهزية» خلال الفترة (2027/2026م)، والمرحلة الثانية «مرحلة التسارع والإقلاع» للفترة من (2030/2027م)، والمرحلة الثالثة «مرحلة التحليق» للفترة من (2040/2030م).

وحققت سلطنة عُمان خلال عام 2025م نتائج متقدمة في مجال أمن الطيران، منها:

- سجلت نسبة امتثال بلغت (94.4%) في البرنامج العالمي للتدقيق على أمن الطيران بنهج الرصد المستمر.
- سجلت نسبة امتثال بلغت (100%) لمتطلبات التسهيلات.

مؤشرات الأداء لهيئة الطيران المدني في عام 2025م



إدخال تقنيات
الذكاء
الاصطناعي
في تحليل
البيانات وإصدار
التوقعات
الجوية



تجاوزت
الإيرادات (107)
ملايين ريال
عُماني



بلغ عدد
المسافرين
في مطارات
سلطنة عُمان
(15,213,150)
مسافرًا

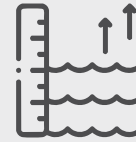


سجلت
إجمالي حركة
جوية بلغت
(643,069)
طائرة

تنفيذ مشروعات استراتيجية، أبرزها:



تدشين الموقع الإلكتروني
للاقتصاد العُماني



مؤشر نمذجة الفيضانات



تفعيل آلية بروتوكول الإنذارات
الموحدة



خرائط طقس متقدمة للنماذج
العددية بدقة تصل إلى
(2.1) كيلومتر

الموانئ والشؤون البحرية

تصدّرت المنافذ البحرية العُمانية حركة التبادل التجاري باستحوادها على أكثر من (23.6) مليار ريال عُماني، وبما نسبته (80.6%) من حجم التبادل التجاري الخارجي، سواء على صعيد الصادرات أو الواردات إلى سلطنة عُمان، حتى نهاية شهر سبتمبر من عام 2025م. وبلغ إجمالي إيرادات الشؤون البحرية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2025م أكثر من (1) مليون ريال عُماني، محققًا نسبة نمو بلغت (31.24%) مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024م.

مؤشرات الموانئ العُمانية والشؤون البحرية في عام 2025م:



مناولة أكثر
من (5.1)
مليون حاوية
نمطية

استقبال أكثر من (60)
سفينة سياحية على متنها
(200) ألف مسافر



ارتفاع حجم البضائع لأكثر من
(143)



إصدار (212) تصريحًا ملاحياً
للسفن الأجنبية العاملة في
البحر الإقليمي العُماني



تسجيل (584)
سفينة ووحدة
بحرية تحت
العلم العُماني



إصدار (1011)
شهادة للبحارة
و(1578) ترخيصًا
للأنشطة البحرية



بلغ عدد عمليات التجديد
للسفن والوحدات البحرية
(1859) عملية

النقل المستدام

حققت سلطنة عُمان تقدمًا ملموسًا في دعم التحول نحو النقل المستدام، حيث عززت البنية الأساسية للمركبات الكهربائية من خلال تركيب وتشغيل ما يقارب (160) شاحنًا حتى نهاية عام 2025م في مختلف محافظات سلطنة عُمان، إذ وصل عدد المركبات الكهربائية إلى أكثر من (2500) مركبة مع الربع الثالث من عام 2025م.

وخلال عام 2025م، أطلقت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات التطبيق الوطني لشواحن المركبات العامة «شاحن»، الذي يتيح للمستخدمين تحديد مواقع الشواحن، ومعرفة حالة التشغيل، وإتمام عمليات الدفع إلكترونياً. كما وقّعت اتفاقية إنشاء أول منصة وطنية من نوعها في سلطنة عُمان لتطوير منظومة متكاملة للتنقل الأخضر، وتم طرح مزايدة إنشاء ورشة صيانة وإصلاح المركبات الكهربائية عن طريق وزارة الإسكان والتخطيط العمراني عبر منصة تطوير.

وضمن مبادرات الوزارة لخفض الانبعاثات في قطاع النقل الثقيل، تم تنفيذ مشاريع ريادية، أبرزها تشغيل أول محطة لإنتاج وتزويد وتوزيع الهيدروجين في سلطنة عُمان خلال الربع الأول من عام 2025م، بالشراكة مع شركة شل عُمان، وتُعدّ المحطة الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب تشغيل أول (15) مركبة هيدروجين خفيفة تعمل بالهيدروجين الأخضر. كما وقّعت الوزارة مذكرة تفاهم لإنشاء أول منشأة متكاملة لإنتاج الميثانول الأخضر في سلطنة عُمان مع تحالف شركات خاصة، بهدف تطوير مركز متكامل لإنتاج وتزويد السفن بالميثانول الأخضر دعمًا لجهود خفض الانبعاثات الكربونية في قطاع الشحن البحري.

الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية والفضاء

نجحت سلطنة عُمان في جذب استثمارات ضمن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بقيمة بلغت (1.2) مليار ريال عُمان في عام 2025م، من بينها حوالي (65) مليون ريال عُمان استثمرت في مجال الذكاء الاصطناعي، وبلغ عدد الشركات الناشئة المتخصصة في الذكاء الاصطناعي نحو (22) شركة حتى عام 2025م.

ونفذت عدد من الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة حزمة من المشروعات التجريبية المرتبطة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في عدد من القطاعات الحيوية، شملت الصحة، والقضاء، والمناقصات، والأمن السيبراني، والبيانات المفتوحة، والتعليم، ضمن مستهدفات البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، لتجسد هذه المشروعات التزام سلطنة عُمان بتبني الذكاء الاصطناعي كأداة استراتيجية لتحسين جودة الخدمات ورفع كفاءة الأداء الحكومي، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، بما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان 2040» وترسيخ مكانة سلطنة عُمان كبيئة جاذبة للابتكار والتقنيات المتقدمة.

وضمن الخطط الاستراتيجية لسلطنة عُمان لتصبح بوابة إقليمية لتطبيقات الفضاء الداعمة للتنوع الاقتصادي، تم في عام 2025م التوقيع على اتفاقية تصميم وتصنيع وإطلاق القمر الاصطناعي العُماني، كما أطلق برنامج مسرعة عُمان للفضاء لتأهيل (10) شركات محلية ناشئة في مجال الفضاء، وبلغ عدد الشركات العاملة في قطاع الفضاء نحو (21) شركة.

وفي إطار مواصلة استقطاب الاستثمارات الاستراتيجية في مجالات أشباه الموصلات وتصنيع الرقائق الإلكترونية، يجري تنفيذ برنامج الصناعة الرقمية إلى جانب بناء قدرات وطنية متخصصة في هذه الصناعة الحيوية. وقد وقّعت الوزارة مذكرة تفاهم لتطوير مشروع متقدم في مجال الرقائق وأشباه الموصلات المخصصة للذكاء الاصطناعي في المنطقة الحرة بصلالة، وذلك بالشراكة مع شركة «إي أو إن إيتش برايفت هولدينجس»، وبالتعاون مع مجموعة من الصناديق الاستثمارية الإقليمية والدولية.

ويتواصل العمل على وضع برنامج وطني لتبني هذه الصناعة بالتكامل بين مؤسسات القطاع العام والخاص، يشمل: إدراج مناهج أشباه الموصلات لتخصصات هندسة الكهرباء وهندسة الحاسب الآلي وما يماثلها، وتأهيل عدد من الكوادر العُمانية في هذا التخصص خلال السنوات الخمس القادمة، واستقطاب شركات في مجال أشباه الموصلات للاستثمار في سلطنة عُمان، إضافة إلى تأسيس مركز للتميّز في أشباه الموصلات.

مؤشرات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في عام 2025م:

تخصيص وإطلاق منطقة خاصة للشركات الناشئة المتخصصة في الذكاء الاصطناعي

مبادرة مثلث عُمان الرقمي (ODT) الرائدة عالميًا في الحوسبة الخضراء ومراكز بيانات الذكاء الاصطناعي

إطلاق النسخة الأولى من النموذج اللغوي الوطني للذكاء الاصطناعي التوليدي

إطلاق النسخة الثانية من مبادرة صنّاع الذكاء الاصطناعي مع الجامعات الشريكة

إطلاق وتشغيل استوديو الذكاء الاصطناعي والبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة

الإعلان عن تحالف الذكاء الاصطناعي الأخضر

تحقيق نسبة (80%) في الأداء العام لبرنامج التحول الرقمي

إطلاق مكتبة فيديو بلغة الإشارة لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة

إطلاق البوابة الموحدة للخدمات الحكومية الإلكترونية

هيئة حماية المستهلك



تعمل هيئة حماية المستهلك ضمن منظومة عمل متكاملة هدفها حماية المستهلكين من الممارسات التجارية غير المشروعة، ومراقبة الأسواق بمختلف قطاعاتها لضمان الشفافية والنزاهة في التعاملات التجارية.

ونفذت الهيئة برامج وحملات توعوية ورقابية متخصصة، هدفت إلى ترسيخ ثقافة حماية المستهلك ورفع مستوى الالتزام بالقوانين، كما وقّعت مع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية اتفاقية تعاون مشترك لتعزيز التعاون في عدد من المجالات.

وعززت هيئة حماية المستهلك التحول الرقمي عبر إطلاق بوابة «حمى» الإلكترونية، وهي إحدى المبادرات الرقمية الرائدة التي تسعى الهيئة من خلالها إلى تعزيز التحول الرقمي، وتمكين موظفيها من أداء مهماتهم بفعالية، وتقديم خدمات عصرية تلبي تطلعات المجتمع.



6,426

بلاغًا وارداً



26,978

شكوى مسجلة



5,266

مخالفة مضبوطة



75,626

سلعة مخالفة تم
ضبطها



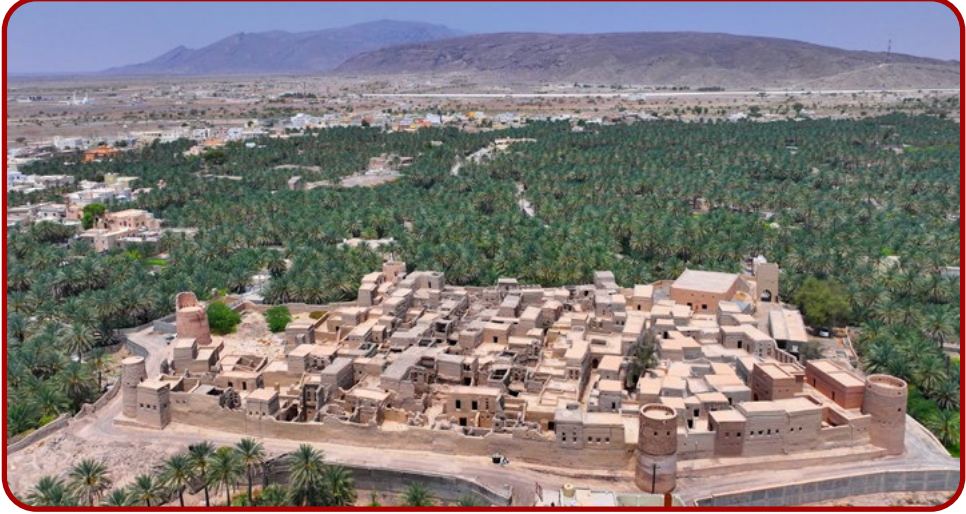
293,060

زيارة تفتيشية
ميدانية في مختلف
المحافظات

3,305,987

ريالاً عُمانياً
مسترجعاً لصالح
المستهلكين

التراث والسياحة



قلعة الإمام أحمد بن سعيد - ولاية آدم

حقق قطاع السياحة العُماني نموًا متسارعًا ونتائج إيجابية في عام 2025م، حيث بلغ حجم الاستثمارات المخطط تنفيذها خلال الفترة من عام 2020م وحتى عام 2025م نحو (2.7) مليار ريال عُُماني، منها حوالي (2.3) مليار ريال عُُماني مصنفة كاستثمارات مؤكدة وفقًا للبرنامج الاستثماري.

ويشكل التراث الثقافي العُماني ركيزة أساسية للهوية الوطنية، وتعمل سلطنة عُمان على حمايته عبر دعم الصناعات التقليدية والحرفية. وفي هذا الصدد، تم إنشاء سجل وطني شامل للتراث الثقافي يوثق الموروث المادي واللامادي ويضمن حفظه للأجيال القادمة، وتوظيفه في الأنشطة التعليمية والثقافية والسياحية.

وواصلت وزارة التراث والسياحة جهودها في الاستكشافات الأثرية وصيانة المواقع التاريخية، مثل مدينة قلعات التاريخية، وترميم المعالم الأثرية في مختلف المحافظات. كما طوّرت المتاحف وبيوت التراث، بما في ذلك مركز فتح الخير، ومتحف قلعة صحار، ومتحف التاريخ الطبيعي، لتصبح فضاءات تعليمية وثقافية وجاذبة للزوار، مع تنظيم ورش عمل وأنشطة تعليمية لتعزيز وعي الأجيال بالتراث الوطني، فضلًا عن أن سلطنة عُمان تُعدّ الأولى عالميًا في توثيق العينات النيزكية؛ إذ تمتلك (5.6%) من النيازك المعروفة عالميًا، وأكثر من (7) آلاف قطعة نيزكية.

مؤشرات التراث والسياحة والثقافة خلال عام 2025م



إدراج (5) مواقع ثقافية في قائمة التراث العالمي، و(7) مواقع ثقافية وطبيعية في القائمة التمهيدية



تنفيذ (363) مشروعًا سياحيًا تم/يجري تنفيذها خلال الفترة من (2021م) إلى (2025م) بإجمالي استثمارات قدرها (7.459) مليار ريال عُماني



بلغ حجم الاستثمارات المخططة للمجمعات السياحية المتكاملة (1.5) مليار ريال عُماني



أسهمت الجهود الترويجية في تحقيق عوائد مباشرة تجاوزت (69.8) مليون ريال عُماني



استقبلت سلطنة عُمان نحو (3.9) مليون زائر من مختلف دول العالم



استثمار وترميم عدد من المعالم التاريخية، وطرح (50) إصدارًا علميًا وثقت الإسهام الحضاري العُماني



تنفيذ أعمال مسح وتقييحات أثرية، واستكمال أكثر من (100) مشروع لترميم القلاع والحصون والمعالم التاريخية.



توثيق نحو (90) معلمًا تاريخيًا باستخدام تقنية التجوال الافتراضي ثلاثي الأبعاد



زارت سلطنة عُمان (71) سفينة سياحية حتى نهاية نوفمبر 2025م، على متنها (112,556) راكبًا



بلغت نسبة الإنجاز (40%) لكلٍّ من مركز زوار مدينة قلعات الأثرية بمحافظة جنوب الشرقية، ومركز زوار موقع بات الأثري والخطم والعين بمحافظة الظاهرة



بلغت نسبة الإنجاز في مركز زوار موقع دبا الأثري بمحافظة مسندم (96%)



بلغت نسبة إنجاز مشروع إعادة بناء وترميم وتأهيل بيت العجائب في زنجبار (55%)

تنمية مستدامة برؤية مستقبلية طموحة





تمضي النهضة العُمانية المتجددة بخطى واثقة نحو آفاق أرحب من التقدم والازدهار، مستندةً إلى رؤية وطنية شاملة تُعلي من شأن الإنسان وتضع تطوير الوطن في صدارة الأولويات، بما يضمن بناء مستقبل مستدام يواكب المتغيرات ويستثمر الفرص، ومنذ تولي حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم ابن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم في الحادي عشر من يناير عام 2020م، دشنت البلاد مرحلة جديدة من العمل الوطني، قوامها الرؤية الواضحة والمسؤولية المشتركة، حيث أكد جلالته في خطابه السامي: «أن تظل عُمان الغاية الأسمى في كل ما نقدم عليه وكل ما نسعى لتحقيقه»، داعياً أبناء الوطن كافة إلى المحافظة على مكتسبات النهضة والمشاركة الفاعلة في استكمال مسيرتها بروح المسؤولية والتكاتف.



وانطلاقاً من إيمان جلالته العميق بدور التعليم في بناء الأوطان، أكد -أبقاه الله- أن التعليم يُعد الركيزة الأساسية لتنمية المجتمعات، والرافد الأهم لتحقيق التنمية المستدامة، والأساس المتين لإعداد أجيال قادرة على الإسهام في صناعة مستقبل سلطنة عُمان.

وتجسيداً لهذا التوجه الحكيم، صدر التوجيه السامي بإعداد خطة تنفيذية شاملة لتطوير قطاعي التعليم والتدريب المهني، بالتعاون مع مؤسسات دولية متخصصة، إلى جانب استكمال مسار التعليم التقني ضمن منظومة التعليم العام، ومواءمة مخرجاته مع برامج التعليم والتدريب المهني بما يحقق التكامل بين المسارات التعليمية، والدفع بمسيرة التعليم قدماً إلى الأمام وفق أعلى المعايير، اتساقاً مع رؤية «عُمان 2040».



التربية والتعليم: جهود متواصلة للتطوير وتمكين الهيئات التعليمية وطلبة المدارس من مهارات المستقبل

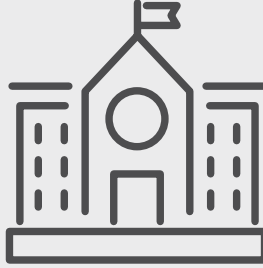
تسعى وزارة التربية والتعليم إلى تطوير سياسات التعليم، وبناء المناهج وتصميم الكتب المدرسية، وتطوير آليات تقويم أداء الطلبة، والإشراف على سير العمل في المدارس، وتقديم الدعم الفني والإداري للهيئات التعليمية بالمدارس كما تعمل الوزارة على منح مزيد من الصلاحيات الإدارية والمالية للمديريات العامة للتربية والتعليم في كافة المحافظات بشكل تدريجي، إلى جانب سعيها الدائم لمواكبة المستجدات التقنية والاستفادة منها في مجال التربية والتعليم، سواء من خلال تنفيذ مشروع تركيب الشاشات التفاعلية في المدارس، أو استكمال مشروع التحول الرقمي، أو من خلال الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي، هذا إلى جانب تواصل الجهود من أجل ترسيخ العلوم والابتكار لدى الطلبة وأفراد المجتمع.

شمولية التعليم واستدامة التعلم

تم تشغيلها في

9

مديريات
تعليمية



استلام

16

مبنى مدرسيًا
جديدًا



حافلة مدرسية
جديدة بتكلفة
سنوية بلغت (5)
ملايين و(200) ألف
ريال عُماني

878



لتشغيل ما يزيد على
(21) ألفًا و(600) حافلة
مدرسية متنوعة

تخصيص أكثر من

100

مليون ريال عُماني



استهدف

4000

معلم ومعلمة في
مختلف التخصصات
عبر البرنامج التعريفي
الثالث للمعلمين الجدد

تخصيص

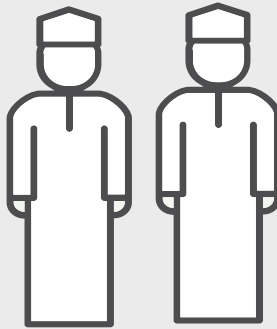
69

مليون ريال عُماني
لمشروع الإضافات
التربوية والتأثيث
والترميمات وإحلال
المكيفات





رصد المنظومة وتجديد الأدوات



إدراج شخصيتين
عمانيتين جديدتين
ضمن برنامج
اليونسكو

إحصائيات الهيئة التعليمية

موزعين على

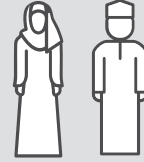
1303

مدارس



66379

عدد المعلمين
والمعلمات في العام
الدراسي 2026/2025م في
المدارس الحكومية



4420
ذكرًا



6763
أنثى



11183

عدد الإداريين
والفنيين بالمدارس
الحكومية



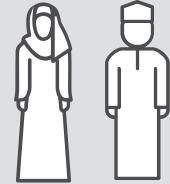
46

إداريًا وإدارية



241

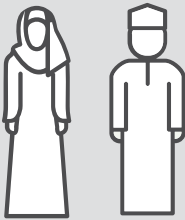
عدد المعلمين
والمعلمات في مدارس
التربية الخاصة



إنهاء إجراءات تعيين

3436

معلمًا ومعلمة اجتازوا الاختبارات
التحريرية والمقابلات الشخصية



مبانٍ مدرسية جديدة



تسعى وزارة التربية والتعليم إلى تهيئة المباني المدرسية بكافة الإمكانيات المتاحة، لتحسين نوعية التعليم، وتهيئة البيئة المدرسية لنجاح عملية التعليم والتعلم، وفي هذا الجانب، فقد أعلنت الوزارة مع بداية العام الدراسي 2025 / 2026م عن استلام (16) مبنى مدرسيًا جديدًا؛ ليتم تشغيلها في (9) مديريات تعليمية، بواقع (4) مدارس في تعليمية محافظة مسقط، و(3) مدارس في تعليمية شمال الباطنة، ومدرستين في تعليمية محافظة جنوب الباطنة، وكذلك مدرستين في تعليمية محافظة ظفار، ومدرسة واحدة في كل من تعليمية محافظة الداخلية، وتعليمية محافظة جنوب الشرقية، وتعليمية محافظة شمال الشرقية، وتعليمية محافظة الظاهرة، وتعليمية محافظة الوسطى، وقد روعي في تشييد هذه المدارس أعلى معايير الأمن والسلامة.

الصيانة والإضافات

تحرص وزارة التربية والتعليم على عمليات الصيانة والترميم والإضافات التي تتم للمباني المدرسية بالمديرية التعليمية في المحافظات لتوفير المتطلبات التشغيلية للعملية التعليمية، وفق أحدث المواصفات الفنية والعلمية؛ وضمان توفير الأجواء الملائمة للبيئة المدرسية؛ باعتبارها من أهم الجوانب الداعمة لعمليتي التعليم والتعلم.

الإضافات التربوية والترميمات

الانتهاء من تحسين البيئة التعليمية في أكثر من (120) مدرسة عبر إنشاء وتهيئة الملاعب الرياضية والمظلات وتوسعة الجمعيات التعاونية	تخصيص (4) ملايين ريال عُمانى لتهيئة وإعادة تأثيث (77) مختبر علوم كمرحلة ثالثة وتم الانتهاء من المرحلتين الأولى والثانية بتهيئة وإعادة تأثيث (118) مختبراً للعلوم	تخصيص (7) ملايين ريال عُمانى لمشروع الترميمات للمديرية العامة للتربية والتعليم في المحافظات	تنفيذ الإضافات في (68) مدرسة بمبلغ (15) مليون ريال عُمانى، واستلام (53) مدرسة وتشغيلها مع بدء العام الدراسي	اعتماد مبلغ (20) مليون ريال عُمانى للإضافات لـ (80) مدرسة
--	--	---	---	---

إحلال المكيفات

الانتهاء من توريد وتركيب أكثر من (25,000) جهاز تكييف، ما يمثل نسبته (52%) حتى الآن

جار العمل في المرحلتين الثالثة والرابعة بتوريد وتركيب (48,000) جهاز تكييف بـ (11) مليون ريال عُمانى

انتهت الوزارة المرحلتين الأولى والثانية بتوريد وتركيب (48,000) جهاز تكييف بـ (12) مليون ريال عُمانى.

الأمن والسلامة



حرصت الوزارة على تهيئة المباني المدرسية من ناحية الأمن، فعملت على وجود مخارج الطوارئ المجهزة بنظام قفل قابل للدفع، ولوحات إرشادية للمخارج، وطفافات الحرائق بثلاثة أنواع هي: (فوم، وثاني أكسيد الكربون، وماء)، وتوقف المصاعد عن العمل في حالة وجود إنذار حريق، وحساسات الدخان والحرارة مع نظام إنذار صوتي، وأبواب مقاومة للحريق في مختبرات العلوم وغرف الكهرباء، ونقاط تجمع أثناء نشوب الحريق، وخطة إخلاء معتمدة من الدفاع المدني، وفلاتر لتنقية المياه من أي شوائب أو تلوث، وأجهزة المراقبة في المدارس (الكاميرات)، وصندوق يحتوي على المعدات الأساسية للإسعافات الأولية.

النقل المدرسي



حرصًا من وزارة التربية والتعليم -ممثلة بالمديرية العامة للمشاريع والخدمات «دائرة النقل المدرسي»- على سلامة الطلبة من الاكتظاظ في وسائل النقل المدرسية، والزيادات المطّردة في عدد الطلبة، والنمو المصاحب له في الروافد في مختلف محافظات سلطنة عُمان، فقد عملت على تطوير وتعزيز هذا القطاع الذي شهد خلال السنوات الثلاث الماضية نموًا ملحوظًا في أعداد الحافلات المدرسية بلغ نحو (12) ألف حافلة إضافية، بتكلفة مالية تخطت (14.4) مليون ريال عُماني.

وجاء هذا التوسع لمواكبة الزيادة في أعداد الطلبة، وتغطية الاحتياجات الفعلية للنقل المدرسي، ليرتفع بذلك حجم الإنفاق السنوي على هذا القطاع إلى أكثر من (100) مليون ريال عُماني، تغطي مخصصات التعاقد مع ما يزيد على (21.6) ألف حافلة مدرسية متنوعة.

تجديد وتطوير الحافلات المدرسية

01

رغد الأسطول المدرسي في العام الدراسي 2026/2025م بـ(878) حافلة جديدة بتكلفة سنوية (5.2) مليون ريال عُُماني.

02

استحوذت محافظة شمال الباطنة على ما نسبته (21%) من هذا الدعم، حُصِّصت للتعاقد مع (184) حافلة جديدة.

03

اشتترطت الوزارة في الحافلات المدرسية الجديدة ألا تقل سنة صنعها عن 2023م، وبها كافة مواصفات الأمن والسلامة.

04

تنفيذ مشروع تطوير خدمات النقل بـ(17) مدرسة في بركاء كمرحلة أولى.

05

استحداث (432) وظيفة مرافقة بالحافلات المخصصة لنقل الطلبة من ذوي الإعاقة.

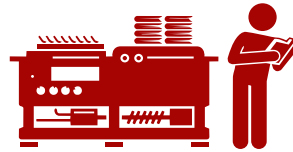
المناهج الدراسية



أبرمت الوزارة عقوداً مستمرة لمدة (4) سنوات مع (13) مطبعة، لإنتاج الكتب الدراسية، وقد تم هذا العام توريد جميع الكتب الدراسية قبل بدء العام الدراسي، إذ تم الانتهاء من طباعة الكتب الدراسية .



بتكلفة قدرها
(4,860,000)
ريال عُماني



بلغ عدد النسخ من الكتب
الدراسية التي تم طباعتها
(19,332,066)
نسخة

إعداد مناهج دراسية جديدة

أعدت الوزارة (14) منهجًا دراسيًا جديدًا لمختلف الصفوف والمواد منها:

مناهج

اللغة الصينية للصف
الحادي عشر

التربية الإسلامية
للصف التاسع

الدراسات الاجتماعية
للصف السابع

استكمال



أدلة المهارات
الموسيقية للصفوف
(6.5)



أدلة الفنون البصرية



أدلة مادة التربية
البدنية والصحية

العام الجديد سيشهد

استمرار تطبيق
السلاسل
العالمية لمادة
العلوم البيئية
للصف الثاني
عشر

سلاسل تقنية
المعلومات
للصفين
السادس
والثاني عشر

استكمال تطبيق
السلاسل
العالمية لمادة
اللغة الإنجليزية
للصفين السابع
والثامن

الإنماء المهني

باعتبار أن المعلم الركن الأساسي وله الدور المحوري في العملية التربوية والتعليمية؛ من خلال إكساب طلبته المعارف والمهارات المختلفة، وتزويدهم بالخبرات الحياتية داخل الصف الدراسي وخارجه، وصقل شخصياتهم، وإعدادهم الإعداد الأمثل للحياة والعمل، فقد حرصت الوزارة على تقديم برامج إنمائية مهنية نوعية تستهدف المعلمين الجدد، تمهيداً لدمجهم في المنظومة التعليمية بكفاءة واقتدار، وتأتي هذه البرامج متسقة مع التوجهات الوطنية، لتعزيز مبدأ التعلم المستمر، وتطوير المهارات التربوية والتقنية والمعرفية، بما يواكب مستجدات التعليم ويُلبي متطلبات الحقل التربوي.

وتسهم هذه البرامج في تمكين المعلمين الجدد من التعرف على بيئة العمل المدرسي، وفهم السياسات والتشريعات التعليمية، وتطبيق الممارسات التدريسية الفعالة، بما يضمن بداية مهنية قوية تنعكس إيجاباً على جودة التعليم في سلطنة عُمان.

حيث نَقَّذت المديرية العامة للإشراف التربوي البرنامج التعريفي الثالث للمعلمين الجدد مع بداية هذا العام الدراسي، الذي استهدف ما يقارب نحو (4000) معلم ومعلمة في مختلف التخصصات، ونُفذ لا مركزياً في المديریات التعليمية، وركز البرنامج على تهيئة المعلمين ميدانياً، وإكسابهم المعارف والمهارات الأساسية، وتعريفهم بالمشاريع والمستجدات التربوية، وتنمية اتجاهاتهم الإيجابية نحو مهنة التعليم منذ اليوم الأول، كذلك نَظَّمت ذات المديرية البرنامج التعريفي للمتدربين الجدد لشغل وظائف الإشراف التربوي والإدارة المدرسية، بمشاركة (399) منتدباً ومنتدبة من مختلف المديریات التعليمية وديوان عام الوزارة، بهدف تعزيز الكفاءات القيادية والإدارية، وتقديم تصور شامل لأدوارهم الجديدة، ضمن توجه الوزارة نحو الاستثمار في القيادات التربوية.

ويُعد برنامج القيادة المدرسية المتقدم، وبرنامج خبراء الرياضة المدرسية من أبرز ما يُقدَّم للقيادات والمعلمين ذوي الخبرة، ويعمل المعهد على تنفيذ عدد من البرامج في إدارة المخاطر، ومنظومة التعليم الإلكتروني (نور)، وبرنامج (TIMSS)؛ استعداداً للدراسة الدولية 2027م، و(11) برنامجاً تكميلياً قصيراً؛ لتطوير المهارات، إضافة إلى برامج تخصصية في اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم، واللغة الإنجليزية، والتربية الخاصة، وبرامج في التقييم، والمناهج الحديثة، ولغة الإشارة، وطيف التوحد، والتعليم المستمر، إلى جانب التدريب على استخدام السبورات التفاعلية؛ وكل هذه البرامج لتعزيز ممارسات التعليم الحديثة بما يتماشى مع تطلعات رؤية «عُمان 2040».

ويتم تنفيذ البرامج بثلاث طرق: التدريب المباشر، والتعلم الإلكتروني، والتعلم في بيئة العمل، إذ يشمل التدريب المباشر: تدريب المجموعات الصغيرة، وجلسات التعلم التعاوني،

وأنشطة حل المشكلات، ونمذجة بعض الاستراتيجيات والأساليب التدريسية الفاعلة؛ بهدف تطوير ممارسات التدريس وأساليبه، أما التعلم الإلكتروني فيستند إلى استخدام المنصة الإلكترونية التي تحوي دروسًا إلكترونية، وتتضمن أسئلة يتم الإجابة عنها في المنشورات والمناقشات، ويقوم التعلم في بيئة العمل على تطبيق أساليب واستراتيجيات جديدة؛ لإحداث تغييرات في ممارسات التعلم والتعليم، وتقييمها بناءً على أدلة يجمعها المعلم من ذوي الخبرة من الزملاء، والتقييم من قبل طلابه، تجسيدًا لالتزامها بدعم التمكين المهني للمعلمين وتطوير السياسات التربوية.

برامج إنماء مهنية متنوعة للعام الدراسي (2025/2026م)
تستهدف المعلمين الجدد، وذوي الخبرة، والكوادر الإدارية

أبرز البرامج المستخدمة:

برنامج المساواة في الفرص التعليمية
بالتعاون مع منظمة المرأة العربية،
ويغطي (872) مدرسة

برنامج المعلمين الجدد ويُنفذ
عبر التدريب المباشر، والتعلم
الإلكتروني، والميداني

الأهداف:

- 1 رفع كفاءة الأداء التربوي
- 2 تعزيز جودة التعليم



التوسع في تخصصات التعليم المهني والتقني



واصلت الوزارة جهودها لتعزيز مسار التعليم المهني والتقني في مختلف محافظات سلطنة عُمان، بما يواكب تطلعات الطلبة ويلبي متطلبات سوق العمل، وينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان 2040» الرامية إلى تنويع مسارات التعليم، وتمكين الشباب من اكتساب مهارات مهنية وعملية تؤهلهم لمستقبل واعد، حيث يأتي تطبيق التعلم التقني والمهني؛ بهدف إكساب الطلبة المعارف والمهارات والقيم المهنية، وتوفير بيئة جاذبة تعزز مهارات ريادة الأعمال، وإعداد خريجين قادرين على التنافس في سوق العمل، وتعزيز الشراكة مع القطاعات الاقتصادية، وتعزيز ثقافة المجتمع بأهمية التعليم المهني والتقني.

وفي إطار خطة التوسع للعام الدراسي الحالي 2025/2026م، قبلت الوزارة (890) طالباً في محافظتي مسقط وشمال الباطنة ضمن التخصصات الهندسية والصناعية، مثل تخصص الصيانة الهندسية، وعمليات الرفع والتنزيل، والصحة والسلامة المهنية، واللحام وتشكيل المعادن، وهندسة التصنيع الميكانيكية، وصيانة المنشآت الصلبة، وشمل التوسع قبول (100) طالب إضافي في كل من المحافظتين في تخصصي إدارة الأعمال وتقنية المعلومات، مع ضمان فرص متكافئة للذكور والإناث.

تخصصات جديدة في التعليم المهني والتقني

بدأت الوزارة في العام الدراسي 2024/2023م تطبيق هذا النوع من التعليم في تخصصي إدارة الأعمال وتقنية المعلومات:

- طُبِّق في (4) مدارس بواقع (2) للذكور و(2) للإناث في المديريات التعليمية بمحافظة مسقط وشمال الباطنة.
- استهدف حوالي (200) طالب وطالبة بواقع (50) طالباً في كل مدرسة.

طرحت الوزارة في العام الدراسي 2024/2025م (6) تخصصات هندسية وصناعية بالشراكة مع الجمعية العُمانية للطاقة (أوبال)، وهي: الصيانة الهندسية، وهندسة التصنيع الميكانيكية، وصيانة المنشآت الصلبة، واللحام وتشكيل المعادن، والصحة والسلامة المهنية، وعمليات الرفع والتنزيل.

- طُبِّقت في مدارس محددة في محافظتي مسقط وشمال الباطنة بقبول حوالي (600) طالب، بواقع (300) طالب في كل محافظة.

خطوة نوعية نحو تنويع التخصصات

- استحدثت الوزارة تخصص «السفر والسياحة» ليُطبَّق اعتباراً من العام الدراسي الحالي 2026/2025م، في كل من محافظتي ظفار والداخلية بواقع (100) طالب وطالبة في كل محافظة.

سيتم التطبيق في مدرستين بمحافظة ظفار، هما



خولة بنت حكيم للتعليم الأساسي



السعيدية للتعليم الأساسي

اعتمدت محافظة الداخلية مدرستي



أم الفضل للتعليم الأساسي للإناث



أبي عبيدة للتعليم الأساسي للذكور

برنامج التحول الرقمي



تواصل الوزارة جهودها المكثفة لتسخير الإمكانيات التقنية والموارد الحديثة بما يضمن الوصول الآمن إلى جودة التعليم، انسجاقًا مع أولويات رؤية «عُمان 2040»، وفي هذا الإطار، تعمل الوزارة على استكمال تنفيذ خطط برنامج التحول الرقمي الذي يركز على ثلاثة مسارات رئيسة متكاملة.

وسعت الوزارة خلال الفترة الماضية إلى تمكين البنية الرقمية لجميع المدارس، لا سيما في توفير شبكة الإنترنت في مختلف مناطق سلطنة عُمان، حيث عملت الوزارة بالتنسيق مع شركات الاتصالات على ترقية سرعة الإنترنت إلى عشرة أضعاف السرعة السابقة، من (100) ميجابايت إلى (1000) ميجابايت لكافة المدارس، باستخدام تقنية الألياف البصرية (الفايبر) أو تقنية الجيل الخامس (5G)، كما نسقت الوزارة مع هيئة تنظيم الاتصالات لترقية شبكة الإنترنت في المدارس البعيدة باستخدام تقنية الأقمار الصناعية «ستارلينك»، والتي تغطي حوالي (50) مدرسة في المديرية التعليمية المختلفة.

مسارات برنامج التحول الرقمي

المسار الأول

مشاريع إدارة التعليم والموارد المؤسسية

يغطي رقمنة مختلف الإجراءات المرتبطة بمنظومة إدارة بيانات الطلبة والعمليات التشغيلية بالمدارس

المسار الثاني

يتمثل في «المدارس الرقمية» عبر مجموعة من الأجهزة والأنظمة التقنية

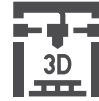
حيث جرى توفير:

3360



شاشة تفاعلية لمدارس
الصفوف (4-1) لتغطية جميع
القاعات الصفية.

339



طابعة ثلاثية الأبعاد للصف العاشر



19,450
جهازاً

مشروع المختبرات المتنقلة للحاسوب
لـ (433) مدرسة تضم الصفين الثالث والرابع
بـ (599) كينة تخزين متحركة تحتوي على
أجهزة حاسب آلي محمول بلغ مجموعها

المسار الثالث

يركز على مشاريع التعليم الإلكتروني



منصة نور

أنعت الوزارة إجراءات منصة «نور»
ودشنتها لتشمل جميع مدارس سلطنة
عمان سلطنة بنسبة (100%)

الذكاء الاصطناعي



تبذل وزارة التربية والتعليم جهودها؛ لنشر ثقافة الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية، من خلال تنفيذ برامج تعليمية وتربوية؛ تعزز العملية التعليمية، وتكسب مهارات المستقبل، ويتم تقديمها لأعضاء الهيئة التعليمية والطلبة، لما توفره تقنيات الذكاء الاصطناعي من فرص كبيرة؛ لتحسين التعليم وتطويره. وتواصلًا مع هذه الجهود، تقوم الوزارة ممثلة بالمديرية العامة لتقنية المعلومات بالعديد من الخطط على المستويين التخطيطي والتنفيذي.

كما قامت الوزارة ممثلة بالمديرية العامة لتقنية المعلومات بتصميم وإنشاء مختبر الذكاء الاصطناعي في تعليمية محافظة شمال الباطنة، والعمل على تصميم وإنشاء مختبر الذكاء الاصطناعي بتعليمية محافظة الظاهرة، وتوقيع مذكرات تفاهم مع عدد من الجهات، وذلك لخدمة المحاور الأربعة بشكلها العام، أما على مستوى المدارس، فقد عمل الفريق على تنفيذ قاعات ممكنة بالذكاء الاصطناعي في مراكز الاستكشاف، أو قاعات الذكاء الاصطناعي في المدارس، وتمكين البنية الأساسية للمدارس التقنية (تقنيات التعليم).

خطط لتعزيز جهود نشر ثقافة الذكاء الاصطناعي



منظومة الرصد التربوي



أطلقت وزارة التربية والتعليم منظومة الرصد التربوي، وهي نظام رقمي مستحدث يتيح للمدارس إدخال بيانات تفصيلية حول عناصر الاستعداد للعام الدراسي الجديد، مع تحديد الجوانب المكتملة وغير المكتملة، بما يوفر أداة مركزية لمتابعة جاهزية المدارس على مستوى المديرية والمديرية التعليمية في المحافظات، ويسهم في تسريع التدخلات وتقديم الدعم الفني المناسب، وضمان استكمال متطلبات الاستعداد في الوقت المحدد. وتتميز المنظومة بقدرتها على إحداث نقلة نوعية في عمليات الرصد والمتابعة من خلال الرقمنة الكاملة، وسهولة الاستخدام، ودقة البيانات، بما يحقق تكاملاً إدارياً بين المدارس والمديرية التعليمية والوزارة في نظام واحد، ويضمن انطلاقة دراسية ناجحة ومنظمة عبر سرعة توفير احتياجات المدارس منذ اليوم الأول.

التربية الخاصة والتعلم المستمر

توسعت الوزارة في برامج الدمج بالمديريات التعليمية ليستفيد منها ما يقارب (2700) طالب وطالبة، واستكملت مواءمة المناهج بلغة برايل لطلبة ذوي الإعاقة البصرية، ووفرت كتب التأهيل اللغوي لطلبة صعوبات التعلم، وعززت خدمات النطق والتخاطب بتعيين أخصائيين جدد في المدارس. ونفذت الوزارة هذا العام برامج تدريبية متخصصة لمشرفي ومعلمي التربية الخاصة، للتعامل مع طلبة اضطراب طيف التوحد، ودورات في لغة الإشارة لمعلمي الإعاقة السمعية الجدد. كما تواصلت الوزارة بتنفيذ النسخة الرابعة من برنامج «ثروة» لاكتشاف ورعاية الطلبة الموهوبين، من خلال برامج إثرائية متنوعة، بما يعزز القدرات الإبداعية والمعرفية للطلبة.

ويهدف هذا البرنامج الوطني إلى إرساء أسس عملية اكتشاف الموهوبين ورعايتهم في مدارس التعليم المدرسي، وتبنت الوزارة تطبيق مقياس الميول المهنية على الطلبة الموهوبين في سبيل رسم ملامح الموهبة، وتحديد مسار ميول الطلبة الموهوبين الذي يسهل تقديم برامج الرعاية المناسبة لهم. وتم تطبيق مقياس الميول المهنية لفئة الطلبة المجتازين لبروفایل القدرات الإبداعية (PCA)، ومقياس الموهوبين العرب، ومن خلال تطبيق المقياس تم إعداد قاعدة بيانات للطلبة حسب ميولهم المهنية، وإعداد الدليل الاسترشادي للأنشطة الإثرائية للطلبة الموهوبين.

وفي إطار تطوير استراتيجية تعليم الكبار 2030، وضعت الوزارة خطة تطويرية بعيدة المدى لتحسين منظومة تعليم الكبار في سلطنة عُمان في كافة جوانبها، مستندة إلى الأطر النظرية والتطبيقية الإقليمية والدولية في مجال تعليم الكبار، وتلبي الاحتياجات المستقبلية لتعليم الكبار في سلطنة عُمان، وخفض نسبة الأمية في سلطنة عُمان من خلال التوسع في افتتاح الشعب التي تستقطب الأميين في مختلف محافظات سلطنة عُمان، والبرامج المقدمة لهم، حيث تم تنفيذ عدد من البرامج المتخصصة في هذا الجانب، مع فتح فصول افتراضية للتعليم عن بُعد للصفوف (7-12) عبر منصة «نور»، تأكيداً على مبدأ التعلم المستمر مدى الحياة، وإتاحة بدائل تعليمية مرنة تراعي احتياجات مختلف فئات المجتمع.

الكشافة والمرشدات



سجّلت الكشافة والمرشدات في سلطنة عُمان حضورًا واسعًا ونشاطًا لافتًا خلال العام 2025، عبر مشاركة نوعية وحضور مكثّف في الفعاليات المحلية والإقليمية والدولية، بما يعكس دور سلطنة عمان في دعم الحركة الكشفية والإرشادية، وتعزيز تمكين الشباب، وتطوير المهارات القيادية والمجتمعية.

حضور واسع ونشاط لافت للكشافة والمرشدات

يناير: الملتقى الكشفى الدولي بدولة الكويت الشقيقة تحت شعار: «قيادة وتأثير». ناقش ممثلو اللجان الكشفية والإرشادية بدول مجلس التعاون عددًا من الموضوعات المرتبطة بتطوير العمل الكشفى الخليجي المشترك. تزامن مع الملتقى انعقاد ملتقى تمكين الشباب بهدف إعداد قيادات شابة قادرة على الإسهام الفاعل في المجتمع من خلال برامج تدريبية وورش عمل تخصصية.

فبراير: اللقاء الكشفى الدولي العاشر بإمارة الشارقة تحت شعار: «الكشفية والتنمية المستدامة». شارك فيه (300) كشاف من (80) دولة حول العالم ضمن برنامج ضمّ أنشطة بيئية وتدريبية ومهارية.

أبريل: الملتقى الكشفى والإرشادى السابع للأشخاص ذوي الإعاقة تحت شعار: «نحو مستقبل رقمى مستدام». عقده نادي الأمل بمحافظة مسقط بهدف تمكين هذه الفئة وتعزيز اندماجها في المجتمع.

برنامج تدريبي خاص بالجواله المشاركين في رحلة شباب عُمان إلى أوروبا، تضمن معسكرات تعريفية وتدريبية وصقل مهارات الإبحار والفنون البحرية.

مايو: أسبوع توعوي بعنوان «الحماية من الأذى». هدف إلى رفع الوعي بطرق الوقاية من الأذى في البيئات الكشفية والتعليمية.

يوليو وأغسطس: المخيم الصيفي الرابع والعشرون للمرشديات، ومخيم الكشاف المتقدم الخليجي في محافظة ظفار.

الملتقى العربي الثاني لرواد الكشافة والمرشدات، واجتماع الجمعية العمومية السابع عشر للاتحاد الكشفى للبرلمانيين العرب.

المؤتمر الإقليمي العربي الرابع والعشرين للمرشدات بالجزائر، الذي ناقش إعداد الخطط الإقليمية والاستراتيجيات للفترة (2025-2028).

أكتوبر: الاجتماع الرابع للجنة الكشافة والمرشدات بدولة الكويت. أقر عددًا من التوصيات أبرزها الخطة الاستراتيجية الخليجية الموحدة للكشافة والمرشدات (2026-2030).

تنظيم فعاليات المخيم الكشفى العالمى على الهواء والإنترنت 2025 تحت شعار: «عالم يصنعه الشباب».

نوفمبر: المؤتمر الكشفى العربى الـ (31) بدولة الإمارات العربية المتحدة. تضمن مجموعة من الورش المتنوعة في مجالات التربية المبتكرة والكشفية والقيادة والتمكين والسياسات الكشفية العالمية واستشراف العمل التطوعى في حقبة الجديدة.

اللجنة الوطنية

شاركت سلطنة عُمان في الدورة الثالثة والأربعين للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والذي أقيم في مدينة سمرقند بالجمهورية الأوزبكستانية، بمشاركة وفود من الدول الأعضاء بالمنظمة، وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني. وترأست وفد سلطنة عُمان في هذه الدورة معالي الدكتورة مديحة بنت أحمد الشيباني وزيرة التربية والتعليم، رئيسة اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم، التي ألقت كلمة سلطنة عُمان خلال الجلسة العامة للمؤتمر، نقلت خلالها تحيات حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -أبقاه الله- سلطان عُمان، وتمنياته بنجاح أعمال هذا المؤتمر وتحقيق أهدافه النبيلة.

كما نظّمت اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم في أكتوبر الماضي الملتقى الإقليمي للدراية الإعلامية والمعلوماتية تحت عنوان «تمكين العقول في عصر الذكاء الاصطناعي»، والذي ناقش في (3) أيام الممارسات الناجحة في مجال الدراية الإعلامية والمعلوماتية، وتعزيز الوعي بالتحديات الرقمية، إلى جانب دور السياسات الوطنية والإقليمية في دعم الوعي الإعلامي، والعلاقة بين الذكاء الاصطناعي التوليدي والإعلام والمعلومات. واستهدف المعلمين والمُشرفين ومصممي المناهج الدراسية في مؤسسات التعليم المدرسي، والأكاديميين والطلبة في تخصصات الإعلام بمؤسسات التعليم العالي، والصحفيين والمحررين في وسائل الإعلام المختلفة، والعاملين في دوائر وأقسام التواصل والإعلام بمختلف مؤسسات الجهاز الإداري للدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهدف إلى التعريف بمفهوم الدراية الإعلامية والمعلوماتية، والتركيز على دور منظمة اليونسكو في تعزيز الوعي حول تعريف المستخدمين بحقوقهم في الفضاء الرقمي، والاستخدام الواعي والأخلاقي للمعلومات، والقدرة على التمييز بين الموثوق والمضلل في ظل تصاعد استخدام الذكاء الاصطناعي.

ونجحت سلطنة عُمان في شهر أكتوبر 2025م في إدراج شخصيتين عُمانيتين جديدتين ضمن برنامج اليونسكو للاحتفاء بالذكرى الخمسينية أو المئوية للأحداث التاريخية المهمة والشخصيات المؤثرة عالمياً، وهما: الشاعر عبدالله بن علي الخليلي بمناسبة مرور مئة عام على ولادته، واللغوي والنحوي والشاعر العُماني محمد بن يزيد الأزدي الملقب بـ«المبرّد»، بمناسبة مرور ألف ومئتي عام على ولادته. وبذلك يرتفع عدد الشخصيات العُمانية المدرجة في هذا البرنامج الدولي إلى تسع شخصيات.

تمكين طلبة المدارس من مهارات المستقبل



تواصل وزارة التربية والتعليم جهودها من أجل تمكين طلبة المدارس من مهارات المستقبل، وقامت بتشكيل فريق بناء أدوات قياس تمكين طلبة المدارس من مهارات المستقبل بتاريخ 30 سبتمبر 2024م، والذي سعى إلى تطوير أربعة عشر مؤشراً بُنيت حسب المهارات المعتمدة في الإطار الوطني العُماني لمهارات المستقبل؛ لقياس مدى تمكّن طلبة سلطنة عُمان في التعليم المدرسي من مهارات المستقبل. ويأتي بناء هذه المؤشرات استجابةً مباشرةً لإحدى توصيات الإطار الوطني العُماني لمهارات المستقبل، والذي يؤكد ضرورة مواصلة التعليم مع التحولات العالمية، والتوجهات الوطنية، واحتياجات سوق العمل المتجددة. كما تكمن أهميتها في أنها تساهم في ترجمة الرؤى والسياسات إلى ممارسات تعليمية قابلة للتنفيذ، وتدعم بناء منظومة تعليمية مرنة ومبتكرة وشاملة. وتم إشراك خبرات تربوية محلية، ومراجعة الأدبيات العالمية، لضمان أن يكون العمل شاملاً وواقعياً وقابلاً للتنفيذ والتطوير المستمر.

مراكز متقدمة لطلبة عُمان



حققت وزارة التربية والتعليم إنجازات مشرفة في عددٍ من المشاركات الإقليمية والدولية خلال عامي 2024 و2025، عكست تطور منظومة رعاية الموهوبين والاهتمام بمجالات العلوم والابتكار في سلطنة عُمان. وتُعد هذه الإنجازات ثمرةً لجهودٍ مستمرة تبذلها وزارة التربية والتعليم في دعم الطلبة الموهوبين وتطوير قدراتهم العلمية والتقنية، وتعكس المكانة المتقدمة التي وصلت إليها سلطنة عُمان في مجالات الابتكار والتعليم النوعي.

مراكز متقدمة لطلبة عُمان

أولمبياد الرياضيات العربي 2024م في قطر

الأولمبياد العلمي

شهادتان
فخريتان



ميدالية
برونزية



أولمبياد العلوم الخليجي في السعودية

5 ميداليات
برونزية

7 ميداليات
فضية

أولمبياد العلوم النووية العالمية (INSO 2025) في ماليزيا

ميدالية فضية

ميداليتان برونزيان

البطولة العربية لألعاب الرياضيات والمنطق في تونس

ميدالية ذهبية

ميداليتان فضيتان

أولمبياد العلوم الدولي للناشئين في رومانيا

ميدالية برونزية

أولمبياد الكيمياء العربي العاشر في الأردن

ميداليتان ذهبيتان

ميداليتان برونزيتان

الروبوت والذكاء الاصطناعي

الأولمبياد الخليجي للروبوت (المركز الأول في جائزتي أبطال حلبة الروبوت والأثر المجتمعي)، وجائزة (التصميم الهندسي)

البطولة العربية للروبوت (المركز الثاني في تحدي السومو «فئة متقدم» و«فئة الابتكار»)، وجوائز (أفضل استراتيجية) و(أفضل تصميم) و(أفضل برمجة) و(لجنة التحكيم)

وجوائز خاصة في مجال تقنية المعلومات ومجال البيئة

المعرض الدولي للاختراع والابتكار والتكنولوجيا (ITEX) 2024 في ماليزيا

ميدالية ذهبية

ميدالية فضية

مسابقة VEX العالمية: (المركز الرابع) في تحدي العمل الجماعي

1

مسابقة الشیخة فادية السعد الصباح العلمية للابتكار 2024 في الكويت (المركز الأول عن فئة المرحلة المتوسطة)

مسابقة الشیخة فادية السعد الصباح العلمية للابتكار 2025 في الكويت

جوائز خاصة في مجال تقنية المعلومات

ميدالية فضية في مجال التكنولوجيا الحيوية والصحة

ميداليتان ذهبيتان في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط المتعددة والبيئة



قطاع التعليم العالي..

ركيزة أساسية لتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات الوطنية

يُعد التعليم العالي إحدى الركائز الأساسية لتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات الوطنية، لما له من دور محوري في إعداد الكفاءات المؤهلة علمياً ومهنيّاً القادرة على الإسهام في مسيرة التنمية المستدامة.

ومع ما يشهده العالم من تطورات معرفية وتكنولوجية متسارعة، تبرز أهمية مواصلة تطوير منظومة التعليم العالي لتواكب متطلبات العصر وتدعم أولويات التنمية الوطنية، ومنذ تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار عام 1994م، حرصت على الارتقاء بمستوى التعليم العالي في سلطنة عُمان من خلال توسيع مؤسساته الحكومية والخاصة وتنوع برامجها الأكاديمية، بما يساهم في تزويد سوق العمل بالكفاءات الوطنية المؤهلة في مختلف المجالات.

تعزيز جودة التعليم العالي



نمو تدريجي
في أعداد
مؤسسات
التعليم
العالي
الخاصة
لتصل
إلى (26)
جامعة وكلية
تشمل (9)
جامعات
و(17) كلية
خاصة



ترخيص
أكثر من

300

برنامج
أكاديمي
في مختلف
التخصصات
والمجالات
المعرفية
خلال (5)
سنوات



تنظيم
شروط
وضوابط
الانتفاع
بالأراضي
المخصصة
لمؤسسات
التعليم
العالي غير
الحكومية

الإنجازات المتعلقة بالتصنيف العالمي (QS)



يُعد تصنيف (QS) العالمي للجامعات أحد المستهدفات الرئيسة في رؤية «عُمان 2040»، التي تهدف إلى إدراج أربع جامعات عُمانية ضمن أفضل (300) جامعة على مستوى العالم بحلول عام 2040. وتحقيقاً لهذا الهدف الاستراتيجي المعني ببناء نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية والشراكة المجتمعية، تعمل الوزارة على تمكين مؤسسات التعليم العالي الخاصة من المشاركة في التصنيفات العالمية وتعزيز تنافسياتها الأكاديمية، فقد نفذت الوزارة خلال عام 2025م عددًا من المبادرات، من أبرزها الإعداد والتنسيق لتنظيم ورشة عمل حول تحسين ترتيب الجامعات العربية في التصنيفات العالمية بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، وباستضافة من جامعة مسقط خلال الفترة من 7 إلى 8 مايو 2025م، والمشاركة في إعداد وتدشين تقرير بعنوان «الإمكانات الهائلة لسلطنة عُمان في التعليم العالي» بالتعاون مع مؤسسة (QS) العالمية والكلية الحديثة للتجارة والعلوم، إلى جانب إعداد تقرير خاص حول تقدم الجامعات العُمانية في تصنيف (QS) العالمي.

تقدم ملحوظ لمؤسسات التعليم العالي الخاصة

خاصة دخلت في التصنيف العالمي لعام 2025م
«جامعة نزوى، جامعة ظفار، جامعة صحار،
الجامعة الألمانية للتكنولوجيا في عُمان»

4
جامعات



تعليم عالٍ عُمانية نجحت في الدخول في تصنيف
(QS) على مستوى الوطن العربي: «جامعة نزوى،
جامعة ظفار، جامعة صحار، الكلية الحديثة للتجارة
والعلوم، الجامعة الألمانية للتكنولوجيا في عُمان،
الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا، جامعة الشرقية،
جامعة البريمي، كلية الشرق الأوسط، كلية الخليج»

10
مؤسسات



تعليم عالٍ غير حكومية من إجمالي (25) حاصلة
على الاعتماد المؤسسي من قبل الهيئة
العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم

20
مؤسسة



المديرية العامة للبعثات

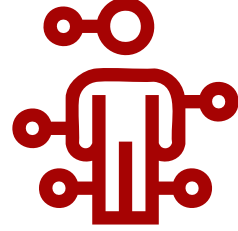


تتولى المديرية العامة للبعثات الإشراف على برامج البعثات الداخلية، وبرامج البعثات الخارجية لمرحلي الدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا، إلى جانب البرنامج العُماني للتبادل العلمي والثقافي مع الدول الشقيقة والصديقة. كما تضطلع المديرية بمهمة الإشراف على المنح الدراسية المقدمة من مؤسسات القطاع الخاص بسلطنة عُمان للطلبة الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي غير الحكومية داخل سلطنة عمان، إضافة إلى المنح المقدمة من الدول الشقيقة والصديقة ومؤسسات التعليم العالي في مختلف الوجهات الدراسية، فضلاً عن الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي خارج سلطنة عُمان ومعادلة المؤهلات الدراسية لخريجي تلك المؤسسات، بما يضمن جودة المخرجات التعليمية ومطابقتها للمعايير الأكاديمية المعتمدة.

التخصصات وبرامج الابتعاث

مقعد دراسي جديد
لتخصص الطب
البشري بجامعة ظفار

100



توقيع اتفاقية
لتوفير (10) مقاعد
في تخصص الطب
البشري بالكلية
الملكية الأيرلندية
للجراحين بالبحرين



طرح تخصصات متنوعة
ضمن برامج الدبلوم المهني:
«العمليات التحويلية -
الفحوصات غير التدميرية
(فحص اللحام) - عمليات
الإنتاج والتعدين - الطاقة
المتجددة - أنظمة التدفئة
والتهوية وتكييف الهواء -
إدارة ضبط الجودة - الصحة
والسلامة المهنية - إدارة
السياحة والضيافة - المساعد
القانوني»

تخصيص

200

مقعد دراسي سنوياً
لبعثات الدبلوم المهني

183

مقعداً دراسياً تم الاستفادة منها
ضمن البرنامج الوطني للدراسات
العليا (مسار وطن) للفئات الطبية
والأكاديمية: 81 مقعداً للأطباء . 102
مقعداً للأكاديميين

طرح برنامج
(رخصة طيران
النقل الجوي)
بأكاديمية عُمان
للطيران



الطلبة ذوو الإعاقة



بعثات دراسية خارجية لمؤهل
البكالوريوس في الأردن لطلبة
الإعاقة السمعية

5



بعثة دراسية للطلبة من
فئة ذوي الإعاقة لمؤهل
البكالوريوس

50



بعثة دراسية لمؤهل الدبلوم
في عدة برامج

40



إطلاق برنامج ابتعاث داخلي جديد (لفئة
صعوبات التعلم) مع إتاحة اختيار التخصصات
والمؤسسات التعليمية غير الحكومية

إحصائيات القبول الموحد 2025 / 2026م

27537

طالبًا وطالبة مقبولون في
مؤسسات التعليم العالي

43145

طالبًا وطالبة مسجلون في
نظام القبول الموحد في المرحلة
الجامعية الأولى

التوسع في عدد المنح الدراسية الخارجية

162

منحة دراسية
مساهمة من
شركات القطاع
الخاص، أبرزها:
- تنمية نفط عُمان
- الشركة العُمانية
الهندية للسماح
- المؤسسة
الوقفية لدعم
التعليم (سراج)

568

منحة
دراسية
مساهمة
من
مؤسسات
التعليم
العالي غير
الحكومية

355

منحة
لدراسات
الجامعية
الأولى
والدراسات
العليا

البرنامج العُماني للتعاون الثقافي والعلمي مع الدول الشقيقة والصديقة

يُعنى البرنامج العُماني للتعاون الثقافي والعلمي مع الدول الشقيقة والصديقة بتقديم مقاعد دراسية لأبناء تلك الدول، سواء للمقيمين في سلطنة عُمان أو المقيمين في بلدانهم، تعزيزًا لأواصر التعاون والتبادل الأكاديمي بين سلطنة عُمان والدول المشاركة.

وقد تم خلال عام 2025 تخصيص (150) مقعدًا دراسيًا معفى من الرسوم في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بمختلف تخصصاتها، مخصصة للطلبة المقيمين في سلطنة عمان، كما حُصص (75) مقعدًا دراسيًا معفى من الرسوم مع مخصصات شهرية وتذاكر سفر للطلبة غير المقيمين للدراسة في مؤسسات التعليم العالي غير الحكومية داخل سلطنة عُمان، وفي إطار المنح المقدمة من مؤسسات التعليم العالي لدعم البرنامج العُماني للتعاون العلمي والثقافي مع الدول الشقيقة والصديقة، تم تخصيص (23) منحة دراسية للعام الأكاديمي 2026/2025م.

الشراكة الأكاديمية

انطلاقًا من أهمية تعزيز الشراكة والتكامل مع المؤسسات الأكاديمية داخل سلطنة عُمان وخارجها، وبما يسهم في تحقيق أهداف برامج الابتعاث وتوسيع آفاق التعاون الدولي في مجال التعليم العالي، شهد عام 2025م توقيع عدد من اتفاقيات الابتعاث المهمة، من أبرزها اتفاقية مع الهيئة الألمانية للتبادل الطلابي (DAAD) لابتعاث الطلبة للدراسة في جمهورية ألمانيا الاتحادية، واتفاقية مع منظمة سفير (SFER) للإشراف على الطلبة العُمانيين الموفدين للدراسة في جمهورية فرنسا، إلى جانب اتفاقية مع جامعة البحرين (الكلية الملكية الإيرلندية للجراحين بالبحرين) لابتعاث عدد من الطلبة في تخصص الطب البشري. كما تم خلال العام توقيع عدد من الملاحق الإضافية للاتفاقيات القائمة مع مؤسسات التعليم العالي غير الحكومية داخل سلطنة عمان، بهدف تطوير أطر التعاون وضمان جودة تنفيذ برامج الابتعاث.

الخدمات الإلكترونية

سعت الوزارة في عام 2025م إلى تطوير خدماتها المقدمة للمستفيدين، وذلك من خلال إعادة هندسة بعض الإجراءات التي تسهم في سرعة البت في الطلبات المقدمة من الطلبة أو المؤسسات التعليمية، وشمل ذلك التطوير الجوانب الآتية:

- الاعتراف المباشر بأعلى (1000) مؤسسة تعليم عالٍ واردة في مواقع التصنيفات العالمية (QS-Shanghai-Times)، وإدراجها ضمن قائمة مؤسسات التعليم العالي الموصى بالدراسة بها من قبل الوزارة، باستثناء: المؤسسات التعليمية الواقعة في أحد الدول غير الموصى بالدراسة بها من قبل الوزارة، والمؤسسات التعليمية التي قد صدر فيها قرار وقف أو إلغاء الاعتراف بها من قبل لجنة الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير العُمانية ومعادلة المؤهلات الدراسية التي تمنحها.

- في إطار سعي الوزارة إلى تسريع إجراءات مصادقة المؤهلات الدراسية الصادرة من خارج سلطنة عُمان وضمان دقتها وموثوقيتها، تعاونت الوزارة في عام 2025م، مع شركة «داتافلو» (DataFlow) المتخصصة في التحقق والتصديق على المؤهلات الأكاديمية، ما يسهم في رفع كفاءة خدمات الوزارة وتحسين تجربة المستفيدين من إجراءات معادلة المؤهلات والاعتراف بها.

- تم إصدار القرار الوزاري رقم (2025/2) بشأن الأحكام المنظمة لدراسة الطلبة الموفدين، حيث احتوى على المواد القانونية الخاصة بتنظيم الابتعاث لجميع مؤهلات التعليم العالي.

التعاون الثنائي

تقوم الوزارة بجهود فاعلة لتعزيز التعاون الثنائي مع عدة دول شقيقة وصديقة، بهدف رفع مؤشر معدل الالتحاق بالتعليم العالي خلال العام 2025م. على سبيل المثال:

- توقيع رسالة حسن النوايا بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في سلطنة عُمان ومجلس العلوم الدولي حول البرنامج التنفيذي المشترك للتعاون في مجال العلوم والابتكار والتكنولوجيا.

- توقيع برنامج تنفيذي بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في سلطنة عُمان ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار للأعوام (2028/2027/2026).

- توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في سلطنة عُمان ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية العراق في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

- توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بسلطنة عُمان ووزارة الصناعة والتقنية في جمهورية تركيا في شأن التعاون في مجالات العلوم والتقنية والابتكار.

- توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بسلطنة عُمان ومنظمة سفير (Sfere) بفرنسا.

استقطاب الطلبة الدوليين

باعتباره أحد جسور التواصل الإنساني والثقافي بين سلطنة عُمان ومختلف دول العالم، يقدم البرنامج العُماني للتعاون الثقافي والعلمي (100) مقعد دراسي لأبناء الدول الشقيقة والصديقة التي تربطها مع سلطنة عُمان علاقات دبلوماسية وثقافية، و(7) مقاعد دراسية لأبناء دول الخليج العربية، وقد بلغ عدد المقبولين في العام الأكاديمي 2025/2024م (107) طلاب وطالبات من أبناء الدول الصديقة والشقيقة ودول الخليج العربية.

البحث العلمي والابتكار:

تمكين سامٍ.. وصدارة الأولويات الوطنية في رؤية «عُمان 2040»

تولي سلطنة عُمان اهتمامًا كبيرًا بالبحث العلمي والابتكار، وتوفير بيئة داعمة ومحفزة للباحثين والمبتكرين، انطلاقًا من المرتكزات التأسيسية الواضحة والتوجهات الوطنية البارزة التي أسست أرضية معرفية صلبة يقف عليها البحث العلمي والابتكار، ويأتي على رأسها النطق السامي في 23 فبراير 2021م، الذي أكد على: «إن الاهتمام بقطاع التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته، وتوفير البيئة الداعمة والمحفزة للبحث العلمي والابتكار، سوف يكون في سلم أولوياتنا الوطنية، وسنمده بكافة أسباب التمكين باعتباره الأساس الذي من خلاله سيتمكن أبنائنا من الإسهام في بناء متطلبات المرحلة المقبلة».

ويسعى قطاع البحث العلمي والابتكار إلى تحقيق أهداف «رؤية عُمان 2040» في محور الإنسان والمجتمع عبر التركيز على: أولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية، وتفعيل المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار التي تسهم في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040، وبناء اقتصاد المعرفة من خلال إيجاد مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للتعليم والبحث العلمي، إلى جانب إيجاد كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محليًا وعالميًا، للوصول بسلطنة عُمان إلى مصاف الدول المتقدمة.

ولقد أولت الوزارة جلّ اهتمامها لوضع البرامج والمشروعات والمبادرات المختلفة التي تساعد الباحثين والأكاديميين والمبتكرين، حيث أطلقت عدة برامج تلائم مختلف القطاعات، وتوفر برامج داعمة للقطاعات الأكاديمية والصناعية والحكومية.

ترتيب سلطنة عُمان في مؤشر الابتكار العالمي 2025

تقدمت
سلطنة
عُمان
في (32)
مؤشرًا
فرعيًا

المرتبة
(69) من
بين (139)
اقتصاديًا
في
العالم

تقدمت
سلطنة
عُمان (5)
مراتب
في مؤشر
الابتكار
العالمي

المرتبة
(55)
عالميًا في
مدخلات
الابتكار

إنجازات برامج ومشاريع البحث العلمي والابتكار:



(1045) مقترحًا
بحثيًا مقدمًا في برنامج
التمويل المؤسسي
المبني على الكفاءة،
و(549) مشروعًا بحثيًا
ممولًا



(8) مؤسسات
حكومية تتقدم
للمشاركة في برنامج
مشاريع البحوث
الاستراتيجية، و(39)
مشروعًا بحثيًا عدد
البحوث الممولة



تُعرّف لأول مرة على مستوى العالم،
و(3) أنواع على مستوى سلطنة عُمان
والخليج العربي، عبر مركز عُمان للموارد
الوراثية الحيوانية والنباتية

تسجيل
10
(فطريات كبيرة)



استقبال (225)
ورقة علمية منشورة
متقدمة للحصول على
الدعم في برنامج دعم
النشر العلمي



توقيع (7) مشاريع بحثية
مشتركة بين القطاعين
الصناعي والأكاديمي عبر
برنامج «إيجاد»، وانضمام
(3) جهات جديدة للبرنامج



تقديم (215) حلقة وجلسة
تدريبية ضمن برنامج
الحاضنات ومسرعات
الأعمال، وحصلت (3)
مشاريع مبتكرة على
استثمارات فعلية من
صناديق محلية



استلام عدد (75)
طلبًا للتعاون البحثي
مع كراسي السلطان
قابوس العلمية



مراكز متقدمة
لسلطنة عُمان في
المعرض الدولي
للاختراع والابتكار
والتكنولوجيا
بماليزيا



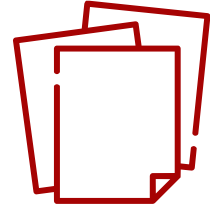
اختيار (24) فكرة للتأهل
إلى المرحلة النهائية في
مسابقة مختبر الجدران
المتساقطة في برلين،
وتسجيل سلطنة عُمان
أعلى دولة بعدد المشاركات



ميدالية ذهبية وفضيتان
لسلطنة عُمان ضمن
مشاركتها في معرض جنيف
الدولي للاختراعات 2025م.

(284) ورقة

علمية متقدمة
للمشاركة في
الجائزة الوطنية
للبحث العلمي



تأهل (5) مشروعات
علمية مبتكرة
للمشاركة في منتدى
لندن الدولي للعلماء
الشباب.



(80) باحثاً من مختلف
المؤسسات الحكومية
والخاصة مشاركون في
برنامج منتدى المهارات
البحثية.

(54) باحثاً
وأكاديمياً مشاركاً
في برنامج اجتماعات
لينداو لحملة جائزة
نوبل.



في (25) مؤسسة أكاديمية
بمختلف المحافظات
ضمن برنامج دعم الدورات
التدريبية.



تنفيذ
(64)
دورة تدريبية



جامعة السلطان قابوس

جامعة السلطان قابوس رحلة مبنية وفق الخطط

تسعى جامعة السلطان قابوس إلى تطوير مهارات طلبتها وتعزيز جاهزيتهم المهنية من خلال برامج تدريبية متقدمة. لم يأتِ حصول جامعة السلطان قابوس على مرتبة متقدمة (المرتبة 334) في التصنيف العالمي للجامعات (QS) صدفة، وإنما كان نتيجة عمل متواصل وخطط استراتيجية مبنية بناءً علمياً سليماً، وفق ما وُضع لها منذ لحظة التأسيس. وقد بلغ متوسط ساعات التدريب الإجباري في مواقع العمل بالجامعة نحو 811.8 ساعة، ما يدعم تمكين الطلبة بخبرات عملية حقيقية قبل دخول سوق العمل. كما توسّعت الجامعة في خيارات التعلّم المرن، فبلغت نسبة المقررات التي تُدرّس عن بُعد 3.66% من إجمالي المقررات المطروحة سنوياً، بما يواكب التوجهات العالمية في توظيف التكنولوجيا في التعليم.

وقد وضعت جامعة السلطان قابوس خطوات أساسية تعمل على استمرار تطوير بيئة أكاديمية مرنة ومتقدمة، وتعزيز الشراكات مع مؤسسات المجتمع والقطاعين العام والخاص، ودعم مبادرات الابتكار وريادة الأعمال، وهي نقاط مهمة تسهم في توجيه القدرات التعليمية والبحثية نحو الأولويات الوطنية، لتضمن تحويل المعرفة إلى حلول ومخرجات ذات قيمة مضافة في القطاعات كافة.

مؤشرات تؤكد الدور المحوري للجامعة في بناء مجتمع المعرفة ودعم مسيرة التنمية:

1705

أبحاث
علمية
محكمة
نُشرت في
مجلات
دولية

85%

ارتفاع
معدل
رضا سوق
العمل
عن جامعة
السلطان
قابوس

70%

نسبة
البرامج
المعتمدة
وفقًا
للمعايير
الوطنية
والدولية

اعتماد

188

برنامجًا
أكاديميًا
في مرحلتي
الدراسات
الجامعية
الأولى
والدراسات
العليا

(1,864,571)

ريالًا عُمانيًا
عوائد
استثمارية
مالية

(1,997,388.5)

ريال عُمان
قيمة العوائد
المالية من
الاستشارات
والبرامج
التعليمية
المدفوعة

ارتفاع

مساهمة
القطاع
الخاص في
الإنفاق على
البحث
والتطوير
إلى

38.6%

تسجيل

(5) براءات

اختراع
جديدة و(13)
إفصاحًا
ابتكاريًا.



جامعة التقنية والعلوم التطبيقية

تمضي جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بخطى ثابتة في مواصلة العطاء الوطني، وسط مسيرة ممتدة من العمل الدؤوب في مواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة والتحول العالمية النوعية، من أجل تحقيق الأهداف المنشودة انسجاماً مع أهداف ومراكز رؤية «عُمان 2040»، والإسهام في تحقيق مؤشراتها، فضلاً عن رسم مسار جديد يلامس التطلعات في خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة. لقد رسمت الكلمات السامية لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- خلال افتتاحه لدور الانعقاد السنوي الأول للدورة الثامنة لمجلس عُمان، منطلقاً مهمّاً لرسم مسارات العمل، من خلال تأكيده على جعل الاقتصاد الرقمي أولويةً ورافداً للاقتصاد الوطني، كما أن هناك العديد من الإنجازات الأخرى التي حققتها الجامعة بمختلف المجالات، والتي تمثل شهادة على التزام الجامعة بالسعي نحو التطوير والتجديد وفقاً لرسالتها ورؤيتها وأهدافها المنشودة.

وتنتشر فروع الجامعة لتغطي جميع محافظات سلطنة عُمان، باستثناء محافظتي البريمي والوسطى. وفي المقابل، يوجد للجامعة فرعان في كلٍّ من محافظة شمال الباطنة (صحار وشناص)، ومحافظة جنوب الباطنة (المصنعة وكلية التربية بالريستاق)،

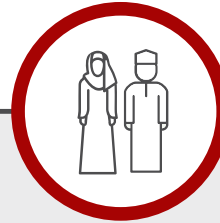
وهو ما يجسد الدور المنوط بهذه الجامعة لتكون المُعين الذي ينهل منه الطلبة الراغبون في تحصيل العلوم بشتى أنواعها، ولتُعكس دورها المتنامي في الأخذ بزمام المبادرة في النهضة التنموية التي تشهدها مختلف محافظات سلطنة عُمان. وتنطلق الجامعة في طرحها للتخصصات والبرامج الأكاديمية من عدة محاور، أهمها: مواكبة رؤية «عُمان 2040»، وتحقيق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية، وتلبية احتياجات سوق العمل المتجددة، وسد احتياجات النهضة التنموية التي تشهدها البلاد، بالإضافة إلى مواكبة التطورات المعرفية والمهارية والمهنية الجديدة فيما يخص البرامج والتخصصات الأكاديمية.

إحصائيات عام 2024 / 2025م



6,292

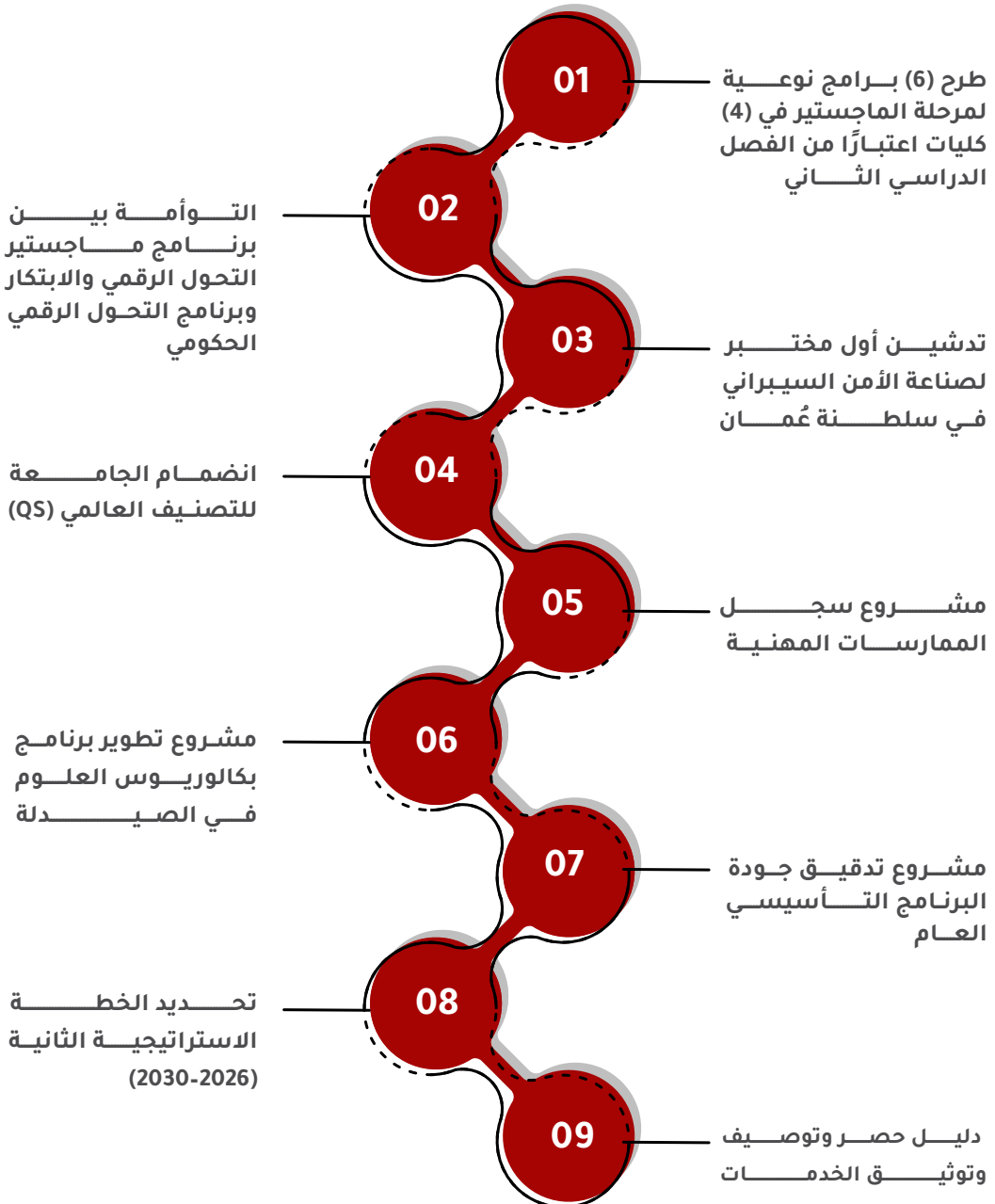
خريجًا وخريجة
بمختلف
التخصصات



46,875

طالبًا وطالبة

أبرز برامج ومبادرات ومشاريع الجامعة في 2024-2025م



جوائز حصدها جامعة التقنية والعلوم التطبيقية

المركز
الثاني عربياً
في الجائزة
العربية
لمكافحة
التدخين
(مكين)

إدراج الجامعة
ضمن قائمة
المراكز
العالمية
لموقع وكالة
الفضاء
الأمريكية
لتطبيقات
ناسا

المركز
الثالث
والميدالية
البرونزية في
بطولة آسيا
الجامعية
لكرة القدم
في ماليزيا

وسام
الطلیعة
الذهبية
في المخيم
العربي
الثالث
للدليلات في
الأردن

(12) جائزة
متنوعة في
البرنامج
الثقافي
نحن عُمان
(2025)

الجائزة
الكبرى
والدرع
الذهبي في
مسابقة
دار العطاء
للعمل
التطوعي

اختيار (4)
ابتكارات
للجامعة
بين (36)
مشروعاً
في معرض
جنيف
الدولي
للاختراعات

المركز
الثالث عربياً
في المخيم
العربي الثاني
للشباب
الموهوبين
والمبتكرين
«الألكسو»



الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمن جودة التعليم

تمضي الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمن جودة التعليم بخطى واثقة عبر عدة جهود متكاملة نحو بناء منظومة تعليمية عالية الجودة، قادرة على مواكبة التوجهات العالمية وتحقيق مستهدفات رؤية «عُمان 2040» في مجالي التعليم وتنمية القدرات الوطنية، حيث جاء المرسوم السلطاني رقم (2021/9) ليعكس الاهتمام السامي لصاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بتطوير هذا القطاع المهم والمحوري، إذ وسَّع صلاحيات الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمن جودة التعليم لتشمل التعليم بقطاعيه: المدرسي والعالي، والمؤهلات الصادرة عن مؤسساتها، بما يعزز استقلالية وحيادية وموضوعية عمليات المراجعة الخارجية التي تقوم بها الهيئة، استنادًا إلى ركيزتي الاختصاص والخبرة.

إنجازات بارزة في عام 2025م

ضمان الجودة والتعليم العالي

- إدراج (39) مؤسسة في الجدول الزمني لأنشطة الاعتماد المؤسسي.
- حصول (23) مؤسسة على الاعتماد المؤسسي.

ضمان جودة البرامج الأكاديمية

- إدراج (11) برنامجًا في الجدول الزمني لأنشطة التقييم مقابل المعايير البرنامجية.
- حصول برنامجين على الاعتماد البرنامجي.
- تنفيذ برامج تدريبية للمراجعين والأكاديميين.
- مراجعة وتطوير الأنظمة والأدلة ذات الصلة وترجمتها.
- إدراج «هينتين» ضمن سجل هيئات ووكالات ضمان الجودة الخارجية الدولية ليضم (55) وكالة.
- تعزيز السجل الوطني للمراجعين الخارجيين الذي يضم (405) مراجعين خارجيين.

تقييم المؤهلات الوطنية والدولية

- مواعمة وإدراج (18) مؤهلاً وطنياً ودولياً في السجل الوطني للمؤهلات.

ضمان جودة التعليم المدرسي

- إطلاق البرنامج التدريبي لإعداد المراجعين الخارجيين لتقويم أداء المدارس، مستهدفًا (150) مراجعًا خارجيًا.
- تدريب قيادات المدارس والمشرفين الإداريين في ثلاث محافظات استعدادًا لتطبيق النظام في (100) مدرسة حكومية وخاصة.

إدارة المخاطر

- حصر (205) أخطار وتصنيفها ومعالجتها.
- تطوير البحوث والدراسات عبر إعداد (16) استبانة وتحليلها.



مستشفى خصب بمحافظة مسندم

الخدمات الصحية

يُعد القطاع الصحي في سلطنة عُمان من القطاعات الحيوية التي شهدت تطورًا ملحوظًا ومستمرًا خلال العقود الماضية، حيث أولت الحكومة الرشيدة اهتمامًا كبيرًا بتطوير المنظومة الصحية وتعزيز كفاءتها وجودة خدماتها، بما ينسجم مع مرتكزات رؤية «عُمان 2040» الهادفة إلى بناء نظام صحي عادل ومستدام يُعنى برفاه الإنسان وجودة الحياة. وقد تركزت الجهود خلال السنوات الأخيرة على رفع كفاءة النظام الصحي من خلال تطوير البنية الأساسية للمؤسسات الصحية، وتحديث التشريعات، وتطبيق الحلول الرقمية في تقديم الخدمات والرعاية الصحية عن بُعد. كما تم الاستثمار في تأهيل الكوادر الوطنية في مختلف التخصصات الطبية والطبية المساعدة، إلى جانب تعزيز قدرات النظام في مجالات الترصد الوبائي والطوارئ الصحية. وفي إطار تحقيق الاستدامة الصحية، تعمل سلطنة عُمان على تعزيز الشراكة مع مختلف القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتشجع على الاستثمار في المجالات الصحية، إضافة إلى دعم البحث العلمي والابتكار الطبي وتوطين الصناعات الدوائية. ويعكس هذا التطور التزام سلطنة عُمان ببناء نظام صحي متكامل ومتجدد يواكب المستجدات العالمية، ويرتكز على جودة الخدمات وصحة الإنسان كأولوية وطنية راسخة.

وتُعد التغطية الصحية الشاملة إحدى الركائز الأساسية لتطوير القطاع الصحي في إطار رؤية «عمان 2040»، إذ تهدف إلى ضمان حصول جميع أفراد المجتمع على خدمات صحية متكاملة عالية الجودة دون أن يتحملوا أعباء مالية مفرطة. يركز البرنامج على تعزيز كفاءة النظام الصحي من خلال تطوير البنية التحتية، وتوسيع نطاق الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية في مختلف المحافظات، كما يولي اهتمامًا خاصًا بتعزيز دور الرعاية الصحية الأولية بوصفها المدخل الأساسي للنظام الصحي، مع ربطها بالخدمات التخصصية عبر نظام إحالة فعّال يضمن التكامل وسلسلة تقديم الخدمة.



193
مركزًا صحيًا



24
مجمعًا صحيًا



53
مستشفى

منتشرة في مختلف المحافظات والولايات

مشاريع صحية جديدة تم افتتاحها

- مستشفى المزينة.
- ترقية مركز ثمرت الصحي إلى مستشفى محلي.
- مركز الإخصاب بالمديرية العامة لمستشفى خولة.
- مركز مرسود الصحي.
- مركز بلد سيت الصحي.
- وحدة غسيل الكلى بمركز محوت الصحي.
- مستشفى مقشن.
- مركز سيح المعاشي الصحي.
- مركز الجرداء الصحي.
- مركز الفي الصحي.
- مجمع مرتفعات العامرات الصحي.
- وحدتا غسيل الكلى في مستشفى المزينة ومجمع صحار الصحي.
- توسعة وتطوير (7) مستشفيات ومجمع صحي ومركز للياقة الطبية، و(19) مركزًا صحيًا.

تطور الخدمات الصحية

تسعى وزارة الصحة إلى توسيع نطاق الخدمات الصحية وتطوير منظومة الرعاية الصحية من خلال تقديم خدمات عالية الجودة تتماشى مع التطورات العلمية والتقنية العالمية. وقد تحققت بالفعل بعض أهداف هذا التوجه، حيث توسعت خدمات العيادات التخصصية في عدد من المؤسسات الصحية، وتم إجراء عمليات جراحية دقيقة في المستشفيات المرجعية. وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الزيارات للعيادات الخارجية تجاوز (15.6) مليون زيارة خلال عام 2024م، كما تُشير البيانات إلى تسجيل أكثر من (14.1) مليون زيارة خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر 2025م. كما أجرى المركز الوطني للإحصاء والمعلومات خلال عام 2025م استطلاعاً لرضا المجتمع عن الخدمات الصحية في سلطنة عُمان، شمل أربعة محاور رئيسة تتعلق بحالة المؤسسات الصحية، ورضا المستفيدين عن الأطباء والممرضين والصيادلة. وأظهرت النتائج أن نسبة الرضا عن الخدمات الصحية في المؤسسات الحكومية بلغت (81.1%)، مسجلة ارتفاعاً قدره (11.4%) مقارنة بعام 2024م.

إنجازات طبية بارزة للمرة الأولى في سلطنة عُمان



استئصال
ورم نادر
وضخم من
تجويف
البطن



استخدام
دواء
Romiplostim
لعلاج
طفلة
مصابة
بمتلازمة داون
وفشل
النخاع
العظمي



استئصال
المرارة
بالمنظار
الجراحي
لمريض
مصاب
بدودة
الكبد
الفاشيولا



إجراء
جراحات
قلب
دون فتح
القفس
الصدري



استخدام
تقنية
«روتو
أبليتر»
لإجراء (8)
عمليات
معقدة

التبرع بالأعضاء

المستشفى السلطاني يجري:

40 عملية زراعة كلى



9 عمليات زراعة كبد



63 عملية زراعة قرنية بنجاح



أكثر من (25) ألف عدد الراغبين
في التبرع عبر تطبيق «شفاء»

تطوير الخدمات الصحية والارتقاء بها

خدمات صحية خاصة بالأطفال:

- تعزيز برامج تحصين الأطفال وإضافة فحص مبكر لـ (26) مرضاً



خدمات خاصة بالنساء والولادة:

- تعزيز خدمات الفحص الطبي قبل الزواج واستحداث البرنامج التدريبي
لطب طوارئ التوليد



إجراءات لتقليص مدة الانتظار:

- خفض متوسط مدة الانتظار للمواعيد الجديدة في العيادات الخارجية
بالمستشفيات المرجعية ليصل إلى (4-5) أسابيع فقط



تحديثات في قطاع الصحة:

- اعتماد الهيكل التنظيمي والسياسة الصحية الوطنية.
- تعزيز لامركزية الخدمات الصحية والخدمات المقدمة في المستشفيات التخصصية.
- تطور نظام الجودة والاعتماد وتقييم أداء النظام الصحي.
- البدء في إعداد الخطة الخمسية الحادية عشرة (2030/2026).
- رفع كفاءة الإنفاق وتحسين الإنتاجية وتقليل الهدر وتوطين خدمات تخصصية.

مشروع إعداد القيادات في إدارة المؤسسات الصحية

يُعد مشروع «إعداد القيادات في إدارة المؤسسات الصحية» أحد البرامج الاستراتيجية المنبثقة من رؤية «عمان 2040» في مجال تنمية الموارد البشرية، حيث يهدف إلى بناء صفٍّ ثانٍ من القيادات الإشرافية في القطاع الصحي، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وقد تم اعتماد خطة تدريب وتأهيل القيادات بعد دراسة شاملة للوضع الراهن، بهدف تحديد الاحتياجات والمهارات القيادية المطلوبة للبرنامج. ويتم اختيار نخبة من الكفاءات الوطنية عبر اجتيازهم لاختبارات ومعايير محددة أعدت خصيصاً لهذا المشروع، إذ تتميز هذه الكفاءات بقدرات قيادية تمكّنها من تحمّل المسؤولية والمساهمة الفاعلة في تطوير النظام الصحي. وخلال عام 2024م، تم تأهيل ما نسبته (50%) من الوظائف الإشرافية ضمن هذا البرنامج، ليصبحوا أكثر قدرة على مواجهة التحديات ودعم مسيرة التحسين المستمر للنظام الصحي الوطني.

التعليم والتدريب والتأهيل الصحي:

(175)

طبيباً مستمراً في
الدراسة على نفقة
الوزارة، و(90) طبيباً
أنهوا دراستهم

(165)

خريجاً من المعهد
العالى للتخصصات
الصحية

(628)

خريجاً من كلية عُمان
للعلوم الصحية

تدريب أكثر من
(1000)

موظف في دورات
قصيرة داخل سلطنة
عمان، من بينهم (38)
موظفاً تلقوا تدريباً
خارج سلطنة عُمان

(75)

موظفاً مستمراً
في الدراسة خارج
سلطنة عُمان في
تخصصات طبية
وطبية مساعدة

(628)

طبيباً مبتعثاً من
المجلس العماني
للاختصاصات
الطبية

تعزيز الأمن الدوائي الوطني

01 (17) مصنعًا للأدوية والمستلزمات الطبية في سلطنة عُمان

01

02 افتتاح مصنع ميناجين للصناعات الدوائية، وهو الأول من نوعه في الشرق الأوسط

02

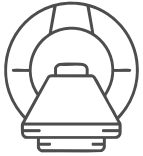
03 افتتاح مصنع ظفار للصناعات الدوائية

03

04 تنفيذ مشروع الحد من مقاومة الميكروبات للمضادات الحيوية

04

التحول الرقمي في القطاع الصحي



إطلاق مشروع الذكاء الاصطناعي في وحدة التصوير بالرنين المغناطيسي القلبي بالمستشفى السلطاني

تنفيذ مشروع فحص اعتلال شبكية العين باستخدام الذكاء الاصطناعي في مجمع بوشر الصحي



إحصاء

تطبيق تجربة تقنية تحليل مشاعر ملاحظات المرضى وتصنيف النوايا بالذكاء الاصطناعي



تفعيل خدمة العيادة الافتراضية عبر تطبيق «شفاء»

تطوير نظام الترصد القائم على المؤشرات والحدث



المجلس العماني للاختصاصات الطبية

يمضي المجلس العُماني للاختصاصات الطبية بخطى ثابتة نحو تحقيق رؤيته الطموحة في تطوير التعليم والتدريب الطبي، وترسيخ مكانته كمؤسسة وطنية رائدة في إعداد الكفاءات الطبية المؤهلة وفق أعلى المعايير العالمية، بما يسهم في الارتقاء بجودة الرعاية الصحية، وتعزيز كفاءة الممارسين الصحيين، وتوسيع مجالات التعاون الدولي، ليكون أنموذجاً يُحتذى به في التعليم الطبي المتطور على المستويين الإقليمي والعالمي.

إنجازات المجلس العُماني للاختصاصات الطبية



انضمام
197
(**197**)
طبيبًا
وطبيبة
إلى (21)
برنامجًا
تخصصيًا

تجاوب
TAJAWOB

تفعيل منصة
«تجاوب»
لتمكين
المستفيدين
من تقديم
طلباتهم
ومتابعتها
إلكترونيًا
حيث يربط
أكثر من (55)
جهة حكومية



تنفيذ مشروع
مواءمة
التخصصات
الطبية لتوزيع
الكفاءات وفق
الاحتياجات
الوبائية
والسكانية



تطوير
التدريب
الطبي
والابتكار
الصحي
باستخدام
تقنيات
الذكاء
الاصطناعي



التشغيل
الفعلي
لمركز
الوطني
للامتحانات
عبر منصة
رقمية
متقدمة



مسجد باب السلام

الأوقاف والشؤون الدينية

خصصت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لعام 2025م عام الموظف، ووضعت خطتها وأجندتها التنفيذية بما يضمن تحقيق مستهدفات هذا العام ومواكبة رؤية «عُمان 2040». ويهدف عام الموظف إلى تطوير الكفاءات والقدرات البشرية، وتعزيز الانتماء المؤسسي، وترسيخ ثقافة التميز والابتكار، وتحفيز الموظفين، وتنقسم خطة الوزارة إلى 4 محاور رئيسة انبثقت عنها 18 مبادرة عملية وهي:

الامتياز

التحفيز

التواصل
الداخلي

التمكين
وبناء
القدرات

وفيما يلي استعراض موجز لإنجازات قطاعات الوزارة خلال عام 2025م، بما يعكس جهودها في تعزيز الأداء المؤسسي ودعم الموظف كركيزة أساسية في تقديم الخدمات الحكومية بكفاءة وفاعلية.

أولاً- القرآن الكريم:

تضطلع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بمهمة نشر وتعليم القرآن الكريم، وفق المرسوم السلطاني رقم (1999/6)، واستحداث دائرة متخصصة بالقرآن الكريم بعد إعادة الهيكلة بالقرار الوزاري رقم (2021/306)، تضم ثلاثة أقسام: المصحف الشريف، واستراتيجيات تعليم القرآن، والبرامج التفاعلية. وتشمل اختصاصات الدائرة إعداد المناهج، والإشراف على المسابقات المحلية والدولية، ومتابعة الطباعة والترجمة، وتطوير برامج تعليمية مبتكرة مثل منهج التجويد الابتكاري، والبرنامج الإلكتروني للتعليم عن بُعد، إلى جانب مشروع الإجازة القرآنية وبرنامج مسك للفتيات الحافظات. وتسعى الوزارة لحوكمة مدارس القرآن الكريم وتوسيعها، بما يحقق جودة التعليم واستمرارية البرامج وفق رؤية «عمان 2040».

وأطلقت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في عام 2025م مسابقة فاستمسك لحفظ القرآن الكريم برعاية مؤسسة الشيخ مستهيل بن أحمد بن علي المعشني الوقفية، لتعزيز الاهتمام بكتاب الله ودعم مدارس القرآن الكريم باعتبارها منارات للعلم والإيمان، مع تكريم المتميزين. وشملت المسابقة فرعين للذكور والإناث، ومستويين للحفظ الكامل مع أو بدون تفسير سورة البقرة، وبلغ إجمالي الجوائز (45,000 ريال عماني)، بمشاركة (347) متسابقاً ومتسابقة. وهدفت المسابقة إلى:

تحفيز الشباب
العماني على
الحفظ والفهم
والتدبر

تنمية روح
التنافس
الإيماني

تأهيل
المشاركين
للمنافسات
المحلية
والدولية

ثانياً- الإفتاء:

تعمل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية على ترسيخ المرجعية الشرعية الرسمية للإفتاء في سلطنة عُمان، بما يعزز الثقة بين الحكومة والمجتمع، عبر تقديم الفتوى محلياً ودولياً بوسائل مباشرة وتقليدية ورقمية، وشهد قطاع الإفتاء ارتفاعاً في عدد المستفيدين وزيادة الداخلين في الإسلام، مع تعزيز الأداء المؤسسي وتحسين التواصل مع الجمهور. ومن أبرز المبادرات:



ولتعزيز العلاقة المتميزة التي تربط سلطنة عُمان وماليزيا، وتعزيزاً لفرص التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية في البلدين الشقيقين، أنشئ مركز البحوث والدراسات العُمانية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا؛ للتعريف بسلطنة عُمان إنساناً وحضارةً وإنجازاً، كما يهدف إلى الاهتمام بالدراسات العُمانية ونشر الوعي بقيمتها، وتوجيه أنظار الباحثين والأكاديميين والمختصين إلى إعداد الدراسات والبحوث المتصلة بها، ويسهم في توثيق التعاون العلمي وتعزيز التواصل الثقافي والأكاديمي والبحثي بين البلدين.

ثالثاً- الوعظ والإرشاد:

تسعى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إلى حوكمة قطاع الوعظ والإرشاد باعتباره ركيزة أساسية في تعزيز الثقة بين الحكومة والمجتمع، وترسيخ قيم الوسطية والتسامح والمواطنة الصالحة في المجتمع العُماني. ويهدف القطاع إلى تحصين المجتمع دينياً وفكرياً وسلوكياً، وبناء هوية وطنية معتدلة، بما يسهم في خلو المجتمع من مظاهر التطرف، ويعكس تميز سلطنة عُمان عالمياً في مؤشرات السلام لعدة سنوات متتالية. كما تقوم الوزارة برصد الجوامع والمساجد والمدارس بالكفاءات الدينية المؤهلة، والإشراف على الوعاظ والمرشدين وتطوير قدراتهم، إلى جانب تقديم الخدمات الدينية إلكترونياً عبر النظام الإلكتروني للوعظ والإرشاد (معرفة)، بما يعزز كفاءة الأداء وسهولة الوصول إلى الخدمة.

أبرز البرامج التوعوية للوعظ والإرشاد في عام 2025



إحصاءات ومؤشرات

وصول نسبة المستفيدين من خدمات الوزارة في مجال الوعظ والإرشاد إلى 80%	زيادة نسبة متعلمي القرآن الكريم بنسبة 7%، ليبلغ العدد 20,556 متعلماً	زيادة نسبة المستفيدين من الأنشطة الدينية بنسبة 5%، ليصل العدد إلى 18,124 مستفيداً
--	--	---

رابعاً- الزكاة:

تُعَدُّ الزكاة إحدى الركائز الأساسية في عمل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، فهي عبادة مالية خالصة ووسيلة لتعزيز التكافل الاجتماعي وبناء الثقة بين الحكومة والمجتمع، مع الالتزام بالمصارف الشرعية المحددة. ويقوم قطاع الزكاة بحوكمة جمع وصرف الأموال بما يضمن الشفافية والمصداقية، من خلال النظام الإلكتروني للزكاة (zakah.om)، الذي ساهم في ضبط حركة الأموال، وتحسين كفاءة التحصيل والتوزيع، وتعزيز الثقة المجتمعية في أداء هذا الركن المهم من أركان الإسلام.

إحصاءات ومؤشرات قطاع الزكاة

إجمالي برامج الإغاثة

88

برنامجاً

عدد المساهمات

144263

مساهمة

إجمالي المدفوعات في

2025 عبر البوابة حوالى

7,661,371

ريالاً عمانياً

ويهدف قطاع الزكاة إلى تحصيل وصرف الزكاة إلكترونياً، وضمان العدالة في التوزيع، وتمكين الأسر المستحقة، مع توجيه الدعم إلى مجالات حيوية تشمل الصحة والتعليم لمستحقي الزكاة، بما يساهم في تحسين جودة حياتهم وتعزيز استقرارهم الاجتماعي.

خامسا- شؤون الحج والعمرة:

تقوم فلسفة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في إدارة قطاع الحج والعمرة على تحقيق أعلى معايير الحوكمة والكفاءة والجودة والرقمنة والشفافية، وفق أفضل الممارسات الحديثة، وبالتكامل مع الجهات ذات العلاقة، وفي مقدمتها وزارة الحج والعمرة بالمملكة العربية السعودية، بما يضمن تهيئة بيئة مناسبة تمكّن الحاج من أداء هذه الشعيرة بكل يسر وطمأنينة، وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية.

ويُعد القطاع من القطاعات الحيوية في عمل الوزارة، حيث تقوم إدارته على أسس شرعية وتنظيمية واضحة، باعتبار الحج عبادة مالية بدنية، تُراعى فيها ضوابط الاستحقاق وعدالة المعايير، والتمثيل الحضاري للحاج العُماني. وتشمل مهام الوزارة تنظيم شؤون الحج بين سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، وتوزيع الحصص وفق معيار عدد السكان، ومنح الاستحقاق بشفافية، وإدارة شؤون الحجاج في المشاعر المقدسة عبر بعثة الحج العُمانية.

كما تعزز وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الثقة في هذا القطاع من خلال حوكمة الإجراءات، وتنظيم عمل شركات الحج والعمرة البالغ عددها (33) شركة متخصصة تتنافس إلكترونياً، وتشغيل النظام الإلكتروني لحجاج سلطنة عُمان بنسبة 100%، إلى جانب التكامل المؤسسي وضبط الإجراءات المالية بما يضمن النزاهة ويمنع أي ممارسات غير مشروعة.

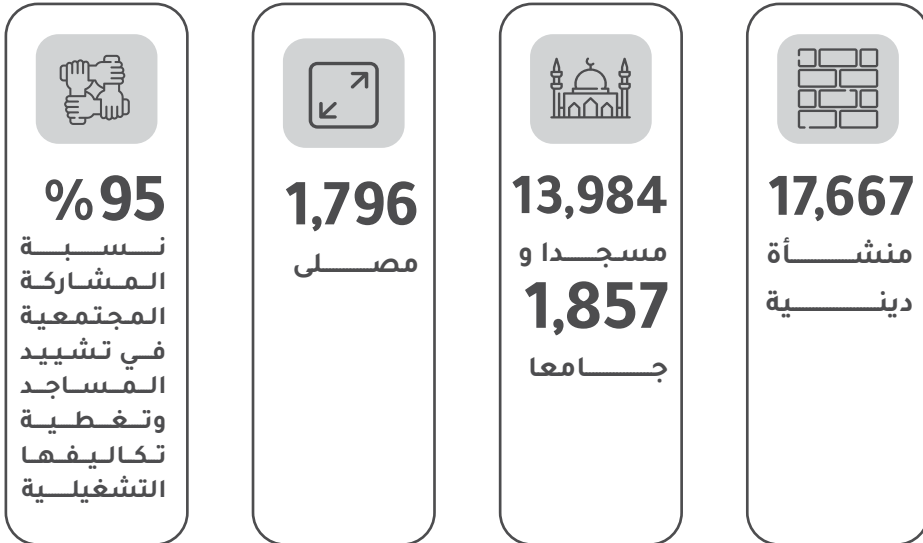
إحصاءات ومؤشرات قطاع الحج والعمرة:

94.7% نسبة رضا للخدمات بمخيم منى و97.5% في عرفات و99% للخدمات الصحية و100% لخدمات الأمن	99% نسبة رضا خدمات نظام التسجيل الإلكتروني لحجاج سلطنة عُمان	ارتفاع طلبات الحج من موسم 1437هـ إلى موسم 1447هـ ليصل إلى 310,005 طلب
حصول النظام الإلكتروني لتسجيل حجاج سلطنة عُمان على جائزة «لبيتهم للتميز» من وزارة الحج والعمرة السعودية	98.9% نسبة رضا خدمات الإرشاد الديني	97.8% لخدمات الدخول والخروج عبر المنافذ البرية والجوية

سادسا- المساجد:

تعمل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية على تنظيم وإدارة شؤون المساجد في سلطنة عُمان ضمن إطار حوكمي يعزز الاستدامة المالية ويكرّس دور المسجد في بناء المجتمع. وقد انطلق هذا التوجه من تخصيص عام 2024م عامًا للمسجد، تأكيدًا على مكانته بوصفه بيتًا من بيوت الله ورسالةً لحفظ المجتمع وبناء المواطن الصالح. وشملت جهود الوزارة إنشاء النظام الإلكتروني للمساجد (masajid.mara.gov.om)، وربط المساجد بالسجل الوطني للأوقاف وبيت المال، وتعيين وكلاء ومجالس أمناء لها، إلى جانب إيجاد أوقاف خاصة تضمن تغطية مصاريفها التشغيلية واستدامة خدماتها، بما يعزز كفاءة الإدارة ويحقق التكامل المؤسسي، وتركز الوزارة على حوكمة إجراءات بناء المساجد من خلال تحديد السعة وفق الكثافة السكانية، والتحقق من الملاءمة المالية لمقدمي طلبات البناء، وبناء المساجد حسب الحاجة الفعلية.

إحصاءات ومؤشرات قطاع المساجد في 2025



سابعاً- قطاع الأوقاف:

تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية على إدارة وتنمية قطاع الأوقاف بوصفه ذراعاً تنموياً واستثمارياً يسهم في تعزيز الاستدامة المالية وبناء الثقة بين الحكومة والمجتمع. وقد انطلق هذا التوجه من حوكمة الأوقاف والمؤسسات الوقفية وشؤون وكلائها، وتخصيص عام 2023م عامًا للوقف، إلى جانب إطلاق السجل الوطني للأوقاف، وإنشاء المؤسسة العُمانية الوقفية، بما يعزز كفاءة إدارة الأوقاف ويحقق استدامتها وفق أفضل الممارسات المؤسسية.

إحصاءات ومؤشرات قطاع الأوقاف في 2025

نمو الإيرادات
بنسبة
8.5%
خلال 2025

70
مؤسسة
وقفية

ارتفاع عدد
الأسهم إلى
100
سهم

41,626
عدد الأصول
وتجاوز قيمتها
53 مليون ريال
عماني

وتعتمد الوزارة على النظام الإلكتروني للأوقاف وبيت المال (waqf.mara.gov.om)، وتوفير قاعدة بيانات إلكترونية ومؤشرات أداء، مع تغطية 95% من مصاريف البناء والتشغيل للجوامع والمساجد من خلال الأوقاف. ويتميز الوقف في سلطنة عُمان بعمقه التاريخي، حيث يُعد أول وقف منذ أكثر من 1400 سنة، ومن أقدمها أوقاف الإمام الوارث بن كعب الخروصي منذ أكثر من 1200 سنة، مع وجود نحو 100 نوع من الأوقاف تشمل أوقاف الأفلاج والعيون المائية، والأيتام، والمرضى، والضيوف، وغيرها، بما يعكس دور الأوقاف كاستثمار آجل ذي نفع عام، ويسهم في حماية المكتسبات الدينية، وتعزيز التنمية المجتمعية المستدامة، انسجامًا مع مستهدفات رؤية «عُمان 2040».

الرقمنة والحكومة الإلكترونية في الأوقاف

تعمل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية على تنفيذ التحول الرقمي الشامل بوصفه أحد المراكز الرئيسة لبناء الثقة وتعزيز الكفاءة المؤسسية، وذلك من خلال تطوير أنظمة رقمية متكاملة تقوم على حوكمة الأعمال التخصصية، وتمكين قطاعات الوزارة من توظيف التقنيات الحديثة والبرامج الرقمية في تحقيق أهدافها. وقد أسهم هذا التحول في تعزيز التكامل المعلوماتي والخدمي مع مؤسسات الدولة وشركاء تقديم الخدمات، وتطبيق خوارزميات الاستحقاق الآلي في الخدمات التنافسية، إلى جانب قياس كفاءة الأنظمة الرقمية عبر استطلاعات رضا المستفيدين، بما يرسخ الشفافية ويحسن جودة الأداء المؤسسي.

إحصاءات ومؤشرات قطاع الرقمنة والحكومة الإلكترونية

رقمنة من الخدمات	الاستغناء عن المعاملات التقليدية وانخفاض أعداد المراجعين بنسبة	ارتفاع مؤشر التحول الرقمي الحكومي للوزارة إلى	وصول نسبة رضا المستفيدين عن الخدمات الرقمية إلى
90%	80%	80%	80%

وتشمل منظومة التحول الرقمي تشغيل مجموعة من البرامج والأنظمة الإلكترونية، من أبرزها:

- 01 النظام الإلكتروني لتعليم القرآن الكريم عن بعد.
- 02 النظام الإلكتروني للإفتاء.
- 03 النظام الإلكتروني للوعظ والإرشاد.
- 04 النظام الإلكتروني للزكاة.
- 05 النظام الإلكتروني للحج.
- 06 النظام الإلكتروني للأوقاف.
- 07 النظام الإلكتروني للمساجد.
- 08 تطبيق تقويم عُمان.
- 09 موقع رسالة سلام.
- 10 تطبيق «صدقوا».
- 11 إدارة خدمات الأوقاف وبيت المال، والمساجد ومدارس القرآن الكريم، ونظام المعلومات الجغرافية، عبر بوابة الوزارة الإلكترونية (mara.gov.om).

الشؤون الفلكية

ارتبط العُمانيون منذ القدم بعلوم الفلك والنجوم، وأسهموا مع علماء الأمة في رصدها وتتبع حركتها وتحديد مواقعها بدقة علمية عالية، وتركوا بصمات معرفية وتطبيقية عكست عمق الخبرة وحسن توظيف هذا العلم في خدمة الإنسان داخل سلطنة عُمان وخارجها.

وانطلاقاً من هذا الإرث العلمي، انتهجت سلطنة عُمان نهجاً مؤسسياً متوازناً في رصد الأهلة، يجمع بين مقاصد الشريعة الإسلامية ومقتضيات العلم الفلكي الحديث، حيث تُعنى دائرة الشؤون الفلكية بعمليات رصد الهلال، وإجراء الحسابات الفلكية الدقيقة، ومتابعة الظواهر والأحداث الفلكية المختلفة. وفي هذا الإطار، نفّذت الدائرة خلال 2025 عددًا من البرامج والمبادرات المتخصصة، من أبرزها:



وتبقى التجربة العُمانية في رصد الأهلة والاهتمام بعلوم الفلك، تاريخياً وحديثاً، أنموذجاً رائداً يحظى بإشادة إقليمية ودولية، وموضع اهتمام الباحثين والدارسين. وقد تميّزت هذه التجربة بنهج مؤسسي متزن يجمع بين المقاصد الشرعية القطعية والمعارف الفلكية الحديثة، وفق منهجية علمية دقيقة وأفضل الممارسات العالمية، بما يعكس قدرة سلطنة عُمان على تحقيق التكامل بين الأصالة العلمية ومتطلبات الحوكمة والتخصصية والارتقاء بالأداء المؤسسي.



التنمية الاجتماعية

تواصل وزارة التنمية الاجتماعية جهودها الرامية إلى ترسيخ قيم التكافل الاجتماعي، وبناء منظومة رعاية اجتماعية متكاملة، تسهم في تقديم الدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي لكافة فئات المجتمع المتمثلة في الأسرة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمرأة والطفل، ومؤسسات المجتمع المدني، وصولاً إلى بناء مجتمع مُمكن اقتصادياً واجتماعياً. وقد عملت الوزارة خلال عام 2025م على إطلاق مجموعة من البرامج والمشاريع الجديدة في مختلف القطاعات التنموية، لتطوير العمل الاجتماعي، ودعم وتمكين الفئات الأكثر احتياجاً، وبناء آليات فاعلة للحماية الاجتماعية، وتعزيز التماسك الأسري والتضامن الاجتماعي، فضلاً عن تفعيل الشراكة المجتمعية، ورفع كفاءة الموارد لتقديم خدمات اجتماعية ذات جودة عالية.

برامج ومشاريع تأهيلية ومبادرات لتمكين ذوي الإعاقة

(60) خريجًا وخريجة من الدفعة الثانية لمبادرة «كن معنا لأجلهم»، وتوظيف (30) منتسبًا ومنتسبة

تدشين (4) ورش محمية إنتاجية في نزوى والمضيبي والرسناق وصلالة، تستهدف (170) مستفيدًا

إطلاق برنامج الدبلوم المهني في اضطراب طيف التوحد، يستهدف تدريب وتأهيل (47) من خريجي التربية الخاصة الباحثين عن عمل

إطلاق مبادرة «جنوب الباطنة صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة»

إحصائيات الملحقين في المراكز الحكومية والخاصة والأهلية

(68071)
فردًا إجمالي من صدرت لهم بطاقة شخص ذي إعاقة

(4282)
مستفيدًا من الأجهزة التعويضية والخدمات المساندة

(662)
مستفيدًا ملتحقًا موزعين على (11) مركزًا تأهيليًا أهليًا

(4478)
مستفيدًا ملتحقًا بمراكز التأهيل الخاصة موزعين على (72) مركزًا تأهيليًا خاصًا

(4020)
مستفيدًا ملتحقًا موزعين على (41) مركزًا حكوميًا في مختلف المحافظات

الأسرة.. الركيزة الأساسية في المجتمع

يُعدّ قطاع التنمية الأسرية من أهم محاور عمل وزارة التنمية الاجتماعية، نظرًا لدوره المحوري في بناء مجتمع مستقر ومتماسك. وفي هذا الإطار، أطلقت الوزارة حزمة من البرامج والخدمات التنموية المعززة لهذا القطاع والموجّهة لمختلف فئاته. وعلى صعيد حماية الطفل وتعزيز الوعي بحقوقه، أطلقت الوزارة «دليل حماية الطفل»، الذي يهدف إلى تطوير منظومة الحماية الاجتماعية للأطفال من خلال تحديد أدوار الجهات المعنية وتوحيد الإجراءات الوطنية المتعلقة بحالات الإساءة والإهمال، وتعزيز قدرات العاملين في مجال حماية الطفل وتمكينهم من تطبيق الممارسات الفضلى في هذا المجال.

في السياق ذاته، أطلقت الوزارة «الدليل الوطني لرعاية الأطفال في الأسر الحاضنة»، الذي يُعد مرجعًا وطنيًا يُنظّم آليات رعاية الأطفال المحتاجين للرعاية الأسرية، ويضع معايير واضحة لاختيار الأسر الحاضنة ومتابعتها، بما يضمن توفير بيئة آمنة ومستقرة تسهم في تنشئة الطفل تنشئة سليمة ومتوازنة. وتشرف وزارة التنمية الاجتماعية على (366) دار حضانة، تضم نحو (9565) طفلًا وطفلة، وتعمل الوزارة على إجراء المتابعة الدورية لدور الحضانات لضمان التزامها بمعايير الجودة والأمن والسلامة، وتوفير بيئة تربوية وصحية آمنة تسهم في تنمية الأطفال ورعايتهم على أيدي كوادر مؤهلة ومدربة.

مركز رعاية الطفولة وبيوت الشباب

تقدم الوزارة الرعاية الإيوائية للأطفال الذين حُرّموا من الرعاية الأسرية الطبيعية نتيجة لظروف اجتماعية، وذلك من خلال مركز رعاية الطفولة وبيوت الشباب، حيث يوفر لهم المركز بيئة أسرية بديلة تقدم الرعاية الشاملة من جوانبها المعيشية والتربوية والاجتماعية والنفسية والصحية، كما يحرص المركز على تنمية قدراتهم من خلال برامج تعليمية وثقافية وترفيهية متنوعة، وتوفير بيئة أسرية بديلة تقدم الرعاية الشاملة من جوانبها المعيشية والتربوية والاجتماعية والنفسية والصحية. وقد بلغ عدد الأطفال الملتحقين بالمركز حتى نهاية النصف الأول من عام 2025م (83) طفلًا، بواقع (33) ذكرًا، و(50) أنثى، في حين بلغ عدد الملتحقين ببيوت الشباب (77) شابًا.

دار الحماية الأسرية

تعزيزاً لاستقرار الأسرة وحمايتها من مختلف أشكال العنف والإساءة، تضطلع دار الحماية الأسرية بوزارة التنمية الاجتماعية بدور محوري، من خلال وضع وتنفيذ البرامج التوعوية والرعاية، وتقديم خدمات الحماية والدعم النفسي والاجتماعي لمختلف فئات المجتمع، وفق الأطر القانونية واللوائح المنظمة.

تعزيز استقرار الأسرة وحمايتها

(49) طفلاً معرضاً للإساءة تم إلحاقهم بدار الحماية الأسرية

(6) حالات عدد النساء المعرضات للإساءة، والتعامل مع (11) حالة لنساء عضل

تعاملت لجان حماية الطفل مع (1792) حالة لأطفال معرضين للإساءة

بلغ عدد الاتصالات الواردة عبر خط حماية الطفل نحو (1005) اتصالات تتعلق ببلاغات وحالات حماية مختلفة

تعاملت الدار مع (23) حالة اتجار بالبشر

رعاية الأحداث



تولي وزارة التنمية الاجتماعية اهتمامًا خاصًا بفئة الأحداث، من خلال منظومة متكاملة من البرامج والخدمات الموجهة لحمايتهم وتأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع، وذلك عبر دار إصلاح الأحداث ودار توجيه الأحداث. وتعمل هذه المؤسسات وفق منهج إصلاحي وتربوي يركز على توفير بيئة آمنة وداعمة، وتنفيذ برامج تعليمية ومهنية وإرشادية تهدف إلى تطوير قدرات الأحداث وتعزيز قيم الانضباط والمسؤولية لديهم، بما يساهم في وقايتهم من الجنوح وتمكينهم من الاندماج الإيجابي في المجتمع. كما تواصل الوزارة جهودها في المتابعة اللاحقة للأحداث بعد انتهاء فترة الإيداع، وذلك من خلال برنامج «الرعاية اللاحقة»، الذي يستمر حتى يبلغ الحدث سن (18)، وقد يمتد إلى (21) إذا تطلبت الحالة، لضمان استمرار الدعم، ومنع احتمالات الجنوح مرة أخرى، وتعزيز فرص الاستقرار النفسي والاجتماعي لهم.

وخلال النصف الأول من عام 2025م، استقبلت الوزارة (38) حالة حدث معرض للجنوح محالة من الادعاء العام، إضافة إلى (265) حالة حدث جانح محالة من الادعاء العام، وتم رصد (359) قضية أحداث خلال الفترة ذاتها. كما بلغ عدد الأحداث الجانحين المودعين في دار إصلاح الأحداث (27) حدثًا، وعدد (9) أحداث معرضين للجنوح مودعين في دار توجيه الأحداث، فيما استفادت (36) حالة من برامج الرعاية اللاحقة، الذي يعكس دور الوزارة في تعزيز منظومة العدالة الاجتماعية وحماية النشء وتوفير بيئة احتواء وإصلاح متكاملة.

رعاية كبار السن



تواصل وزارة التنمية الاجتماعية جهودها في تعزيز منظومة الرعاية المتكاملة لكبار السن، من خلال تطوير برامج وخدمات تُعنى بتلبية احتياجاتهم، وصون حقوقهم، وتحسين جودة حياتهم، وضمان مشاركتهم الفاعلة داخل الأسرة والمجتمع.

برنامج الرعاية المنزلية لكبار السن

36

حالة عدد كبار السن الذين حظوا بالرعاية في إطار الأسر البديلة

1327

جهازاً تعويضياً ومعيناً طبياً «كراسي متحركة . أسرة طبية . أجهزة سمعية»

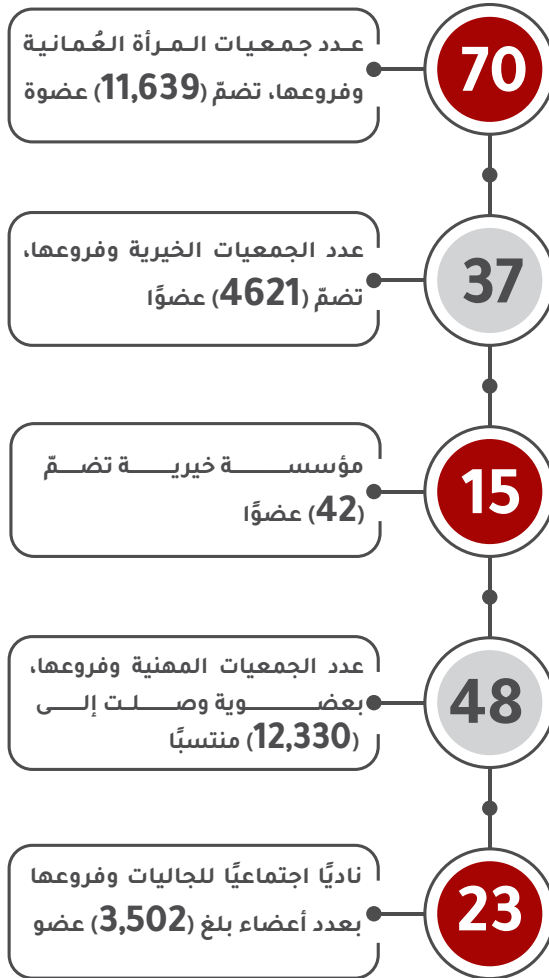
1327

مستفيداً من البرنامج في مختلف المحافظات

المجتمع المدني

تولي وزارة التنمية الاجتماعية اهتمامًا متزايدًا بتعزيز دور هذا القطاع، حيث يمثل المجتمع المدني ركيزة أساسية في دعم مسيرة التنمية الاجتماعية من خلال الإشراف على الجمعيات الأهلية والمهنية وجمعيات المرأة العُمانية والأندية الاجتماعية للجاليات الأجنبية، والعمل على تمكينها وتعزيز مشاركتها في التنمية المجتمعية.

إحصائيات قطاع المجتمع المدني



إحصائيات قطاع العمل الخيري ولجان التنمية الاجتماعية



(64) فريقًا تطوعيًا، و(31) جمعية خيرية، و(5) مؤسسات وقفية، مسجلون في منصة (جود)



أكثر من (200) ألف متبرع في منصة (جود) بإجمالي تبرعات يصل لأكثر من (3.7) مليون ريال عُماني



(2350) مستفيدًا من المساعدات المقدمة من لجان التنمية الاجتماعية بإجمالي مبالغ (389,804) ريالات عُمانية



(242,065) عدد المستفيدين من المساعدات المقدمة من الفرق التطوعية التابعة للجان التنمية بإجمالي (7,707,495) ريالًا عُمانيًا



الثقافة والرياضة والشباب

تؤدّ وزارة الثقافة والرياضة والشباب (القطاع الثقافي)، انطلاقاً من مسؤولياتها الوطنية، واستناداً إلى توجّهات سلطنة عُمان ورؤاها الاستراتيجية الرامية إلى بناء مجتمع مستدام قائم على المعرفة والإبداع، استمراراً اضطلاعها بدور محوري في ترسيخ الهوية الثقافية العُمانية وصون مكتسباتها المعرفية والفنية، وتعزيز حضورها في المحيطين الإقليمي والدولي، حيث يواصل القطاع الثقافي بالوزارة تنفيذ برامجه وخطته الرامية إلى ترسيخ العمل الثقافي في سلطنة عُمان وفق رؤية تنموية مستدامة، تقوم على تعزيز الهوية الوطنية وتفعيل حضور سلطنة عُمان في المشهد الإقليمي والدولي عبر أدوات المعرفة والإبداع.

وقد شكّل اعتماد الاستراتيجية الثقافية للوزارة ركيزةً أساسية في دعم مسارات تطوير القطاع الثقافي، وإطلاق مشروعات موجهة تسعى لإبراز الموروث الحضاري العُماني وصونه، تأكيداً على عمق التاريخ العُماني الممتد عبر العصور، وما يحمله من إرث معرفي وثقافي متفرد.

وقد شهد عام 2025م تنفيذ طيفٍ واسع من الأنشطة والبرامج الثقافية التي توزّعت بين الندوات العلمية المتخصصة، والورش التدريبية، والجلسات الفكرية، فضلاً عن

الفعاليات الأدبية والمعرفية المتنوعة، والمعارض المحلية والدولية، والمشروعات البحثية النوعية. كما جرى توفير منصات فاعلة لإبراز قدرات المبدعين والباحثين والموهوبين، إلى جانب تكريس جهود مستدامة في صون التراث المادي وغير المادي، وتوثيق الإنتاج الفكري، ودعم الصناعات الثقافية والإبداعية، وتنمية أدوات المعرفة لدى الأطفال والشباب بما يسهم في إعداد أجيال قادرة على التفاعل الواعي مع معطيات الحاضر وتحديات المستقبل. كما تواصل وزارة الثقافة والرياضة والشباب (القطاع الثقافي)، جهودها الحثيثة لترسيخ قيم الانتماء الوطني وصون المنظومة الأصيلة للقيم والتقاليد العُمانية، عبر تنفيذ برامج ومبادرات نوعية تُعنى بإبراز مكوّنات الهوية الوطنية ودعم التراث الثقافي في الوجدان الجمعي، إلى جانب تمكين الممارسات الإبداعية وتنمية القدرات البشرية في مختلف الحقول الثقافية.

وشهد عام 2025 مشاركة فاعلة للقطاع الثقافي في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، من أبرزها المشاركة في الدورة الثامنة عشرة للجنة الحكومية الدولية لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي بمقر منظمة اليونسكو في باريس، والاجتماع السادس والأربعين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة في جنيف، فضلاً عن المشاركة في الدورة الخمسين للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية، وأعمال الدورة الحادية والخمسين للجنة المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي المنعقدة في جنيف. كما شاركت الوزارة في الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية 2005 لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في باريس، وفي الدورة الثالثة والأربعين للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو التي انعقدت في مدينة سمرقند بجمهورية أوزبكستان.

وفي سياق إبراز التراث العُماني وتعريف العالم بثرائه وتنوّعه، نُظّم معرض (التواصل الثقافي: من عُمان إلى العالم) في مقر المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايو) بمدينة جنيف، حيث قدّم المعرض عروضاً معرفية وثقافية متخصصة، أبرزت عمق الهوية الوطنية من خلال مجموعة من النماذج الثقافية والإبداعية الأصيلة.

تفعيل حراك العمل الثقافي

فعاليات وبرامج فكرية قَدِّمها المنتدى الأدبي

- ندوة (حركة النقد الأدبي في عُمان: أفق وتطلعات)
- ندوة (قراءات في فكر الشيخ سليمان بن ناصر اللمكي)
- ندوة (مصادر تاريخ ظفار)
- جلسات تعريفية بالموسوعة العُمانية للناشئة
- ندوة (المرأة العُمانية في المصادر الأجنبية)
- الجلسة الحوارية (قلهات في المصادر الأجنبية)
- ورشة العمل (مصادر المعلومات وتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي)
- برنامجًا (حوار المعرفة) و(آفاق حضارية)
- إصدار عدد من الدراسات والكتب التي وثّقت جوانب متعددة من التراث الفكري والثقافي العُماني
- تنفيذ المشروع الوطني الرائد «جمع التاريخ المروي»
- تحويل عشرين إصدارًا من مؤلفات المنتدى إلى نسخ رقمية

جهود التحول الرقمي



تجليد 8
مخطوطات



ترميم (5) مخطوطات
من مقتنيات الدار و(3)
مخطوطات خارجية
بإجمالي (572) ورقة



(50) مخطوطة من
مقتنيات الدار و(10)
مخطوطات خارجية
تم تصويرها عبر نظام
DIGITAL SCANNING
بداثة المخطوطات

مشاركات لتعزيز حضور ودعم القطاع الثقافي

استحداث مسابقة
الإجادة للمكتبات
والمراكز الثقافية
الأهلية

المشاركة في (14)
معرضاً دولياً عربياً
وأجنبياً خلال عام
2025م

تنظيم معرض مسقط
الدولي للكتاب، مستقطباً
أكثر من (70) إعلامياً من
مختلف دول العالم

مشاركة في «بينالي
لندن للتصميم»
و«بينالي البندقية
الدولي للعمارة»

سلطنة عُمان تحل ضيف
شرف في (3) معارض كبرى:
«معرض القاهرة الدولي
للكتاب . معرض عمان
الدولي للكتاب . معرض
الكويت الدولي للكتاب»

تنظيم الاحتفال
باليوم العالمي
للشعر

احتضان فعاليات ملتقى
«إشراقة عهد»
لرسم صورة السيدة
الجليلة

إقامة المعرض المتنقل
«فن المانجا الياباني
هوكوساي مانجا»

احتضان فعاليات
مهرجان المسرح
العربي في دورته
الـ(15)

تنظيم معارض فنية
«حبر 2» للتشكيلات
الحروفية و(تجليات
فنية) و(فن مسقط)

استضافة
فعاليات المهرجان
السينمائي الخليجي

استضافة فعاليات
معرض (ملاذ.. من
البندقية إلى نزوى)

تميز وإبداع الشباب العُماني



حققت سلطنة عُمان إنجازاً عالمياً جديداً يعكس تميّز وإبداع الشباب العُماني في مجال الفنون البصرية، حيث نالت كأس العالم في الدورة الثانية والأربعين من بينالي الشباب الدولي للتصوير الضوئي عن فئتي «تحت 16 سنة» و«تحت 25 سنة». ففي فئة «تحت 16 سنة»، حصد المصوّر عامر بن محسن الحجري الميدالية الفضية، فيما نالت كلٌّ من ليان بنت سلطان البطاشية وياسين بن محسن الحجري الميدالية البرونزية. أمّا في فئة «تحت 25 سنة»، فقد أحرز المصوّر وهب بن إبراهيم الكندي الميدالية الفضية، في تأكيد جديد على الحضور العُماني المتميّز في الساحة الفنية العالمية.

وفي إطار دعم الإبداع الثقافي، شهدت مسابقة الأندية للإبداع الثقافي تنويع عدد من المواهب الفائزة في مختلف المجالات؛ حيث فاز محمد بن عبدالله الفارسي في مجال الشعر الفصيح، وفهد بن علي المعمري في الشعر الشعبي، وخميس بن فايل الزرعي في التعليق الرياضي، ودانة بنت هاني البلوشي في المناظرات، وحسين بن جمعة المخيني في الإنشاد، وعوف بن عبدالرحمن البلوشي في الموسيقى، وعمار بن حسن الحوسني

في الفنون التشكيلية. كما حصد مجلس جماهير الرستاق الإعلامي جائزة أفضل فريق إعلامي تقديرًا لتميّزه في المجال الإعلامي. تأتي هذه النتائج لمسابقة الأندية للإبداع الشبابي في نسختها الأخيرة، التي شهدت حضورًا لافتًا يؤكّد مكانتها كأحد أهم المنصّات الوطنية لاكتشاف الطاقات الواعدة ورعاية المواهب الشابة في مختلف محافظات سلطنة عُمان. وقد تميّزت النسخة الأخيرة بتوسيع مجالات التنافس لتشمل مسارات أدبية وفنية وثقافية وتقنية، ما أتاح للشباب فرصة أرحب لإبراز مهاراتهم وتعزيز قدراتهم الإبداعية. كما رافقت المسابقة سلسلة من الورش التدريبية واللقاءات التحفيزية التي أسهمت في تطوير مهارات المشاركين وإثراء تجاربهم العملية. وواصلت الأندية تقديم دور محوري في خلق بيئة حاضنة للشباب، عبر توفير الدعم والتوجيه اللازمين، بما يعكس رؤية الوزارة في تمكينهم وإعدادهم ليكونوا شركاء فاعلين في مسيرة التنمية الثقافية والإبداعية في سلطنة عُمان.

سواعد أمينة

تصون منجزات
الوطن
وتسهر
على أمنه
واسقراره





واصلت سلطنة عُمان ترسيخ مكانتها كإحدى أكثر الدول أمنًا واستقرارًا على الصعيدين الإقليمي والدولي، محققة مراكز متقدمة في مؤشرات الأمان العالمية على مدار سنوات نهضتها المتواصلة، فقد جاءت ضمن الدول الأقل تعرّضًا لمخاطر الإرهاب، فيما حققت تصنيفًا متقدمًا في مؤشر السلام العالمي، في تأكيد واضح على متانة منظومتها الأمنية واستقرارها المجتمعي، تحت قيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه. ويعكس هذا الإنجاز وتحقيق تلك الأرقام والمؤشرات المتقدمة منظومة متكاملة تسهر على حماية أبناء الوطن وأمنه، سواعد أمينة تواصل الليل بالنهار صوتًا للوطن وحمايةً لمنجزاته، حيث تبذل قوات السلطان المسلحة وشرطة عُمان السلطانية وباقي المؤسسات العسكرية والأمنية جهودًا مضيئة أسهمت في تعزيز الأمن، لتغدو سلطنة عُمان نموذجًا للسلام وموطنًا للطمأنينة.



وقد جاء العرض العسكري المهيّب واستعراض الأسطول البحري اللذان أقيما في يومي 20 و 21 نوفمبر، تحت الرعاية السامية لجلالة السلطان القائد الأعلى للقوات المسلحة -أيده الله- وشملهما برعايته السامية الكريمة، بمناسبة احتفالات سلطنة عُمان باليوم الوطني المجيد، ليجسدا مستوى الجاهزية والكفاءة التي بلغتها قوات السلطان المسلحة وكافة وحداتها خلال العهد الزاهر، وما تحظى به من دعم واهتمام أسهما في تطورها النوعي على مستوى التشكيلات والتجهيزات. حيث شاركت في الاستعراض العسكري بميدان الفتح وحدات تمثل الجيش السلطاني العُماني، وسلاح الجو السلطاني العُماني، والبحرية السلطانية العُمانية، والحرس السلطاني العُماني، وقوة السلطان الخاصة، وشرطة عُمان السلطانية، وشؤون البلاط السلطاني، وقوات الفرق، بالإضافة إلى فرق الموسيقى العسكرية المشتركة والراكبة. كما شارك في الاستعراض البحري عددٌ من القطع البحرية لأسطول البحرية السلطانية العُمانية، واليخوت السلطانية، وعددٌ من زوارق شرطة عُمان السلطانية، مجسدةً عراقة التاريخ البحري العُماني الذي شكّل عبر القرون ركناً راسخاً من أركان قوة عُمان واستقرارها وانفتاحها على العالم.



العرض
العسكري



امسح
الرمز



وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة.. السياسات الدفاعية والحصن الحصين لحماية ثرى ومقدسات الوطن

تُعنى وزارة الدفاع بتنفيذ السياسة الدفاعية لقوات السلطان المسلحة، منطلقة في ذلك من الفكر المستنير والتوجيهات السامية للقائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- من خلال إبرام عدد من اتفاقيات تحديث الأجهزة والمعدات، وعقد صفقات التسليح وفق خطط مدروسة وتخطيط واع يفي باحتياجات قوات السلطان المسلحة بما يمكّنها من أداء أدوارها الوطنية في مسيرة التنمية الشاملة بالبلاد، وبما يتفق والمهام الممنوحة بها لحماية ثرى ومقدسات هذا الوطن العزيز والسهر على منجزاته الخالدة، وترتكز استراتيجية الوزارة وسياساتها في تخطيط وتنفيذ مهامها ومسؤولياتها الجسيمة على حضارة عتيقة وإرث تليد.

وتُعد قوات السلطان المسلحة أحد الشواهد العظيمة لمنجزات النهضة الحديثة التي أرسى دعائمها المغفور له السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه- وواصل رعايتها مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- الذي أكد دعمه واهتمامه بها في خطابه السامي في 23 فبراير 2020م، والذي جاء فيه: «نود أن نسجل بكل فخر واعتزاز كلمة ثناء وعرفان لجميع العاملين بقواتنا المسلحة الباسلة في القطاعات العسكرية والأمنية، القائمين على حماية هذا الوطن العزيز، والذود عن حياضه، والدفاع عن مكتسباته، مؤكدين على رعايتنا لهم، واهتمامنا



بهم، لتبقى هذه القطاعات الحصن الحصين، والدرع المكين في الذود عن كل شبر من تراب الوطن العزيز من أقصاه إلى أقصاه».

ويشكل العنصر البشري في قوات السلطان المسلحة دوماً موضع التقدير ومحل الاهتمام ومحط الرعاية من جلالة القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- بوصفه الثروة الحقيقية والمكوّن الأساس الأهم في منظومة خطط التطوير والتدريب والتسليح في قوات السلطان المسلحة بأسلحتها الرئيسية: الجيش السلطاني العُماني، وسلاح الجو السلطاني العُماني، والبحرية السلطانية العُمانية، إلى جانب الحرس السلطاني العُماني، وقوة السلطان الخاصة، والمبني على التدريب الهادف لتحقيق أقصى كفاءة في الأداء، لتكون المحصلة قوات حديثة التنظيم والتسليح تضم بين صفوفها عناصر منظومة الأسلحة المشتركة كافة، وأصبح منتسبوها البواسل قادرين، وبكل كفاءة، على استيعاب التعامل مع أحدث العلوم التقنية العسكرية من تقنيات حديثة في شتى المجالات.

وفي ظل تصاعد التحديات الرقمية، برز اهتمام متزايد بمجال الدفاع الإلكتروني بوصفه خط الدفاع الجديد للدول الحديثة؛ إذ عملت قوات السلطان المسلحة على تطوير قدراتها السيبرانية، وبناء هياكل متخصصة لمراقبة الفضاء الإلكتروني، وتعزيز أمن الشبكات



والبيانات، وتطوير مهارات المنتسبين في مجالات الأمن السيبراني، من خلال برامج تدريبية عالية المستوى وتعاون دولي مع مؤسسات رائدة في هذا المجال. وتُساهم قوات السلطان المسلحة في تنمية القدرات البشرية من خلال تدريب الأفراد المدنيين في مجالات الملاحة والاتصالات والإدارة، وتشارك في تنفيذ برامج الانضباط العسكري للنشء والأجيال الصاعدة، بما يعزز روح المسؤولية والواجب الوطني. وتتولى قوات السلطان المسلحة مهام البحث والإنقاذ والإخلاء عند الكوارث الطبيعية، وإنقاذ الصيادين وتقديم الدعم للسفن المتضررة، والمساهمة في المحافظة على البيئة ونشر المسطحات الخضراء.



رئاسة أركان قوات السلطان المسلحة.. أدوار راسخة ومسؤوليات جسيمة في الدعم والتطوير

تُعد رئاسة أركان قوات السلطان المسلحة الجهة المسؤولة عن العديد من الجوانب التنسيقية العملية والتدريبية والتأهيلية والخدمية والإعلامية والثقافية، وتضطلع بأدوار راسخة ومسؤوليات جسيمة في دعم وتطوير قدرات قوات السلطان المسلحة والارتقاء بها عبر مختلف أسلحتها وألويتها وتشكيلاتها وقواعدها، وذلك من خلال ما تنهض به مديرياتها وأفرعها من مهام واختصاصات في شتى الميادين: التخطيطية، والتدريبية، والتقنية، والإعلامية، والاجتماعية، والمعرفية، والإدارية، والرياضية، وغيرها من المجالات، كما تحرص على توفير كل ما يلزم لمنتسبيها؛ ليكونوا على الدوام في أرفع الدرجات وأرقى المستويات.



الجيش السلطاني العُماني

حقق الجيش السلطاني العُماني على مدى أعوام مسيرة النهضة المباركة العديد من الإنجازات في مجالات التطوير والتحديث، وهو ما جعله محل اعتزاز وفخر، فقد زُوِّدت ألويته وتشكيلاته ووحداته بأسلحة ذات تقنية متطورة، وانتهج مخططاً تدريبياً يتواءم وتقنية تلك الأسلحة وفق منظور حديث، وتأهيل القوى البشرية علمياً وفنياً، حيث تُجرى تدريبات متواصلة لتعزيز الكفاءات القتالية لهذا السلاح العريق، ويتم باستمرار انتاج تطوير شامل لهذه الألوية والتشكيلات والوحدات وإمدادها بمختلف الأسلحة اللازمة لتنفيذ مهامها الوطنية، مثل ناقلات الجند المدرعة، وبرامج حديثة للمدفعية والدفاع الجوي، والمدرعات، وسلاح الإشارة، ووسائل النقل، وورش الصيانة، فأصبحت هذه الألوية والتشكيلات منظومة قتالية متكاملة وعالية أثبتت قدراتها العملية والإدارية والفنية. كما شهدت قوات الفرق تطوراً كبيراً في التنظيم، وبما زُوِّدت به من منشآت ومرافق خدمية ووسائل الاتصالات المتطورة، ويجري باستمرار اقتناء الأسلحة المتطورة وتحديثها وفقاً لخطة الجيش السلطاني العُماني التي تمكّنه من الوفاء بمتطلباته العملية وواجباته الوطنية، والتكيف مع استراتيجية بناء المنظومة العسكرية العُمانية المتكاملة، سواء من خلال إجراء التحديثات لنمط الوحدات وتطويرها أو من خلال استحداث تشكيلات متخصصة ومحترفة قادرة على الحفاظ على أمن الوطن وصون منجزات النهضة العُمانية الحديثة.



سلاح الجو السلطاني العُماني

شهد سلاح الجو السلطاني العُماني نقلة نوعية على الأصعدة كافة التي يُعنى بها السلاح؛ ما جعله قوة جوية حديثة التسليح والتنظيم بما رُوِّد به من طائرات ومقاتلات حديثة ومعدات متطورة، وموارد بشرية مؤهلة قادرة على صون منجزات النهضة العُمانية الشاملة، وفق منهج مخطط مدروس، وبالكفاءة والمقدرة العاليتين اللتين يتمتع بهما منتسبوه. فقد تم تعزيز قدرات هذا السلاح بالطائرات المتنوعة، منها المقاتلة وطائرات النقل اللوجستية، والطائرات العمودية، ومنظومة الدفاع الجوي، وطائرات التدريب والمشبهات التدريبية.

كما قام السلاح بإبرام عدة اتفاقيات لمواجهة تحديات ومتطلبات المستقبل ورفع قدراته التسليحية بإدخال أحدث التطورات التقنية العسكرية لنُظمه، إلى جانب ما يملكه السلاح من القواعد الجوية المزودة بالتجهيزات اللازمة للقوة الجوية الفاعلة والقادرة على العمل في مختلف الظروف. كما يتم باستمرار تحديث مرفقات السلاح من الأجهزة والمعدات ووسائل النقل والقوى البشرية بما يضمن تحقيق الكفاءة والجاهزية العالية لتنفيذ مهام سلاح الجو السلطاني العُماني وأدواره الوطنية في حفظ سماء عُمان مصونة عزيزة، وإسناد أسلحة قوات السلطان المسلحة الأخرى في مختلف المهام والواجبات.



البحرية السلطانية العُمانية

تمتلك سلطنة عُمان قوة بحرية حديثة ممثلة بالبحرية السلطانية العُمانية، ويزخر أسطولها البحري بالعديد من السفن المتطورة والمتنوعة، التي تؤدي دوراً فاعلاً في الحفاظ على المصالح الوطنية استراتيجياً وأمنياً واقتصادياً من خلال وجودها الدائم والمستمر في المياه والبحار العُمانية. حيث تضم أسطولاً مزوداً بأجهزة ومعدات ذات قدرات تسليحية متطورة، إضافة إلى تشكيلة من زوارق السطح المعروفة بسفن المدفعية، والسفن الصاروخية السريعة، وسفن الإسناد والتدريب والشحن والمسح البحري (الهيدروغرافي)، التي تقوم بحماية الشواطئ العُمانية، وتأمين مياهها، ومراقبة العبور البحري الآمن للسفن وناقلات النفط عبر مضيق (هرمز) الاستراتيجي، وتأمين النقل البحري لوحدات قوات السلطان المسلحة على امتداد سواحل سلطنة عُمان، وإسنادها للعمليات الدفاعية، وحماية مصائد الثروة السمكية، ومهام الإسناد للعمليات البرمائية المشتركة وعمليات النقل البحري، فضلاً عن تمتع عناصرها بتأهيل عالٍ ليكونوا قادرين، وبكفاءة، على التعامل مع التحديات التي تواجههم أثناء أداء مهامهم الوطنية.

كما يجري باستمرار مراجعة احتياجات البحرية السلطانية العُمانية وتزويدها بما يلزم من القطع البحرية والمعدات المتطورة الأخرى.



الحرس السلطاني العُماني

يُعد الحرس السلطاني العُماني أحد الأسلحة في المنظومة العسكرية العُمانية الحديثة، والذي يحظى، كبقية أسلحة قوات السلطان المسلحة، بالرعاية والاهتمام الساميين من لدن جلالة القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- حتى وصل إلى مستوى عالٍ من الكفاءة والقدرة القتالية بما يضمه من وحدات مشاة وإسناد مزودة بالأنظمة والمعدات والأجهزة المتطورة، بالإضافة إلى الوحدات التعليمية والفنية والإدارية. وقد أولى الحرس السلطاني العُماني أهمية كبيرة لعمليات التأهيل والتدريب، حيث تم وضع خطط التدريب اللازمة بما يتواءم مع متطلبات التعامل مع المعدات المتطورة التي رُوِّد بها.

وتسعى كلية الحرس التقنية إلى رفد الحرس السلطاني العُماني وأجهزة الدولة الأخرى بالكفاءات المؤهلة تأهيلاً تقنياً يوازي التعليم التقني الدولي، فيما تزخر الأوركسترا السيمفونية السلطانية العُمانية بالموهب العُمانية الشابة المدربة. ويضم الحرس فرقاً موسيقية عسكرية متكاملة أكدت حضورها في المناسبات العسكرية والوطنية والمشاركات الدولية، وتقدم خيالة الحرس السلطاني العُماني عروضاً متنوعة في الفروسية وسباقات قفز الحواجز في مختلف المناسبات الوطنية والعسكرية ومراسم التخرج.



قوة السلطان الخاصة

شهدت قوة السلطان الخاصة تطورات في القدرات والإمكانات العملية، وبما زُوِّدت به من الأسلحة والمعدات التي تمكّنها من أداء مهامها وواجباتها العملية، وبما تضطلع به من أدوار وطنية جسيمة، ولم تتوقف عجلة التطور، بل ظلت سائرة بخطى ثابتة، عاكسة النهج السامي والحكمة السديدة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه؛ لتسهم مع باقي قوات السلطان المسلحة في الذود عن حياض هذا الوطن العزيز وحماية أمنه واستقراره.



أكاديمية الدراسات الاستراتيجية والدفاعية

أنشئت أكاديمية الدراسات الاستراتيجية والدفاعية بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (27/ 2022) الذي أصدره حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- في الخامس من مايو من عام 2022م، ليضيف لبنة جديدة في بناء منظومة الدولة، وصرحاً استراتيجياً من صروح نهضة عُمان المتجددة، وينضوي تحت لواء هذا الصرح الأكاديمي الرفيع، في ظل منظومة وزارة الدفاع، كل من (كلية الدفاع الوطني) و(كلية القيادة والأركان المشتركة) و(مركز الدراسات الاستراتيجية والدفاعية).

كلية الدفاع الوطني

أنشئت كلية الدفاع الوطني بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (2/ 2013م)، وتم افتتاحها رسمياً في الحادي عشر من ديسمبر 2013م، وتُعد مثلاً للمرتكزات التي يستند إليها فكر النهضة المباركة لتصوغ ملحمة وطنية في بناء الدولة والإنسان، وتُعد الكلية أعلى صرح أكاديمي استراتيجي يُعنى بإعداد الكوادر الوطنية القادرة على دراسة الفكر الاستراتيجي والتخطيط على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في المجالات ذات العلاقة بالأمن والدفاع وصناعة القرارات الاستراتيجية، وكذلك تعزيز قدرات التكامل وتنسيق الجهود الوطنية كافة في إطار وطني شامل.

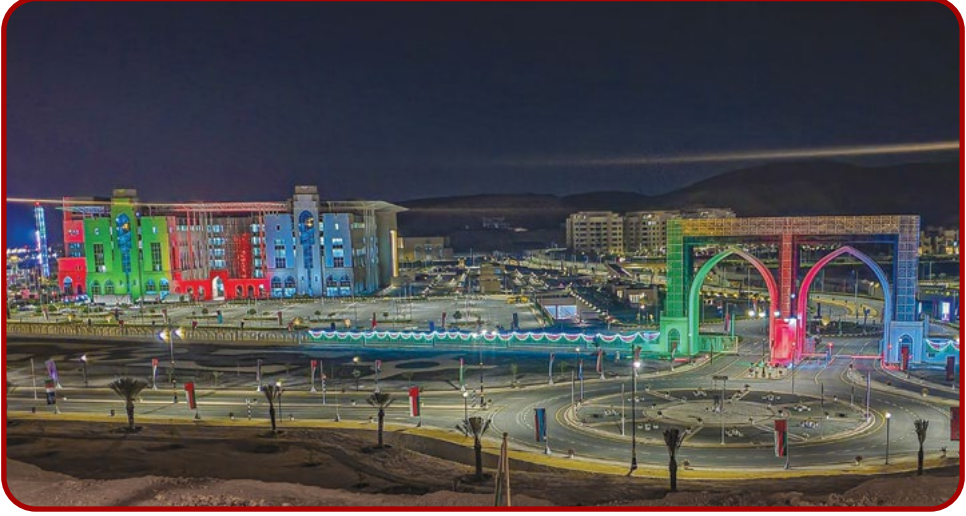
وتسهم الكلية إسهامًا كبيرًا وإيجابيًا في تثبيت دعائم النجاحات والإنجازات التي حققتها قوات السلطان المسلحة والأجهزة العسكرية والأمنية المختلفة خصوصًا، وبقيّة قطاعات الدولة عمومًا. وتباشر الكلية رسالتها السامية في بناء الكفاءات الوطنية، حيث يشارك في دورة الدفاع الوطني سنويًا عدد من كبار الضباط بقوات السلطان المسلحة، وشرطة عُمان السلطانية، وشؤون البلاط السلطاني، والأجهزة العسكرية والأمنية الأخرى، بالإضافة إلى مشاركة عدد من كبار الموظفين من الوزارات والهيئات الحكومية المدنية. كما تُنفذ كلية الدفاع الوطني التمرين الاستراتيجي السنوي (صنع القرار)، والذي ينفذه المشاركون في دورة الدفاع الوطني، بحضور عدد من الخبراء والمستشارين من الجهات العسكرية والأمنية والوزارات والهيئات الحكومية والخاصة، وهيئة التوجيه بكلية الدفاع الوطني.

كلية القيادة والأركان المشتركة

كلية القيادة والأركان المشتركة إحدى ثمار مسيرة النهضة المباركة، حيث تمكنت من شقّ طريقها بوصفها مؤسسة عسكرية أكاديمية، وأصبح لديها سجل حافل بالكثير من الإنجازات، وتشهد الكلية تطورًا إيجابيًا ملحوظًا، وتتقدم بخطى واثقة نحو تحقيق أهدافها المرجوة. فهي تتميز بتنوع معارفها، حيث تتابع وترصد كل ما يستجد في العلوم والمجالات العسكرية والقيادية، ليس فقط لإعداد ضباط قادرين على خوض معترك الواجب الوطني بوحداتهم التي يلتحقون بها بعد التخرج، بل أيضًا لتنشئة جيل من قادة المستقبل. كما تُعد الكلية صرحًا تعليميًا عسكريًا متميزًا، وتمنح خريجها درجة البكالوريوس في العلوم العسكرية، وترفد الكلية قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني والأجهزة الأمنية الأخرى بضباط مؤهلين في مجال القيادة، ليتمكنوا من القيام بمهام ووظائف قيادية في المستقبل.

مركز الدراسات الاستراتيجية والدفاعية

مركز الدراسات الاستراتيجية والدفاعية مركزٌ متخصص يُعنى بالدراسات الاستراتيجية والدفاعية والعسكرية، ويُسهم في استكشاف ملامح التحديات المستقبلية ودعم مسيرة البحث العلمي في وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة من خلال إعداد باحثين على مستوى عالٍ من المعرفة والخبرة، وقد افتتح المركز رسميًا بتاريخ 9 ديسمبر 2003م. وشكّل إنشاء مركز الدراسات الاستراتيجية والدفاعية نقطة تحول نوعية في الدراسات والبحوث الاستراتيجية والدفاعية على كافة الأصعدة والمستويات في وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة، وأضحى المركز منذ انطلاقة منارة الفكر والمعرفة ونبزًا لمنتهي وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة لتقديم دراسات وبحوث علمية ذات مستوى عالٍ من المهنية والاحتراف.



المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية

تُعَدُّ المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية صرحًا طبيًا شامخًا ومنارةً مضيئةً في مسيرة النهضة العُمانية المتجددة، تحت ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- الذي تفضل بإصدار المرسوم السلطاني رقم (2022/95) بإنشاء المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية وإصدار نظامها؛ لتبلي احتياجات القطاعات العسكرية والأمنية، وتُسهم في تعزيز مستوى جودة الرعاية الصحية المقدمة لمنتسبي وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة والأجهزة العسكرية والأمنية وأسرهم. وجاء افتتاح المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية - مسقط تحت الرعاية السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- في 2025/11/11م تجسيدًا للاهتمام السامي لتعزيز المنظومة الصحية، وبما يواكب مسيرة التطوير والتنمية الشاملة التي تشهدها سلطنة عُمان في مختلف القطاعات.

ويتميز المقر الرئيس للمدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية بموقع استراتيجي في قلب محافظة مسقط، فيما تتوزع باقي مكوناتها في مختلف محافظات سلطنة عُمان، شاملة مستشفيات مرجعية، ومجمعات طبية، ومراكز صحية، ووحدات طبية مساندة وإدارية متعددة، وعيادات تُقدم مختلف مستويات الرعاية الصحية، بالإضافة إلى تقديم الإسناد الطبي الميداني والوقائي والعملياتي للأجهزة العسكرية والأمنية، وتقديم الدعم



والإسناد مع باقي مؤسسات الدولة أثناء الحوادث والكوارث الطبيعية، كما تُسهم المدينة الطبية، بالتكامل مع وزارة الصحة وباقي القطاعات الصحية في البلاد، في تعزيز منظومة الصحة الوطنية.

وقد واصلت المدينة الطبية توسيع نطاق خدماتها لتشمل منظومة متكاملة من المستشفيات والمراكز الطبية في مختلف المحافظات، تقدم خدمات تخصصية ومتقدمة وفق أعلى المعايير الصحية العالمية، حيث نجحت في إجراء أول عمليات زراعة قرنية جزئية لثلاثة مرضى باستخدام تقنيات متقدمة قللت المضاعفات ورفعت نسبة النجاح، كما تمكنت من القيام بعملية جراحية متقدمة باستخدام الروبوت الجراحي، تمثلت في إجراء تكميم المعدة، حيث تمت العملية بكفاءة عالية من قبل فريق طبي متخصص وباستخدام أحدث التقنيات الجراحية التي تعكس مستوى التطور الطبي في المدينة، بالإضافة إلى إجراء أول عملية تثبيت للفقرات باستخدام تقنية التخدير المناطقي الواعي دون الحاجة إلى التخدير العام، في إنجاز طبي يُعد نقلة نوعية في مجال الرعاية الجراحية المتقدمة.



الخدمات الهندسية بوزارة الدفاع

تُعد الخدمات الهندسية بوزارة الدفاع من أسلحة الإسناد الرئيسة لقوات السلطان المسلحة، حيث تقوم بدور حيوي كبير من خلال توفير الدعم الفني والهندسي في التمارين العسكرية، وتوفير وإدامة الخدمات الضرورية مثل المياه والطاقة الكهربائية، وشبكات الصرف الصحي ومرافق البنى الأساسية في المعسكرات والقواعد والمنشآت العسكرية، إضافة إلى وضع التصميم والإشراف على المشاريع الإنشائية وأعمال الصيانة، وصيانة البنى الأساسية والمرافق المختلفة، وتصميم وتنفيذ الطرق الداخلية في المعسكرات، كذلك شق بعض الطرق في محافظات سلطنة عُمان المختلفة، مساهمة من وزارة الدفاع في جهود التنمية الشاملة بالبلاد.

وتولي الخدمات الهندسية بوزارة الدفاع الاهتمام بالجانب الأكاديمي والتدريبي، حيث تتعاون مع العديد من الجهات في البلاد بهدف تنسيق الجهود للارتقاء بالتعاون البحثي والفني في المجالات الهندسية، وعقد الدورات التخصصية والبرامج التدريبية في إطار خطط الارتقاء بمستويات جودة التدريب وتبادل المعارف والمهارات.



الهيئة الوطنية للمساحة والمعلومات الجيومكانية

أنشئت الهيئة الوطنية للمساحة والمعلومات الجيومكانية بوزارة الدفاع في شهر أكتوبر من عام 1984م، حيث تبوأَت مكانة مرموقة بوصفها جهازاً مركزياً يضطلع بمهام إنتاج الخرائط العسكرية والمدنية، وعمليات التصوير الجوي في جميع أرجاء سلطنة عُمان، ووضع معايير المسوحات الطوبوغرافية، وإدامة الأرشفة الوطني للمواد الجغرافية، وتوفير خرائط الطيران والمعلومات الجغرافية من خلال تشكيلة واسعة من معدات الطباعة والبرمجيات الحديثة لمراحل إنتاج الخرائط والتصوير، ووسائل الإنتاج التخصصية والفنية المتطورة، ونُظمتها المتناهِية الدقة للمسح الفضائي، وأجهزة الرسم التصويرية القياسية والتحليلية، بالإضافة إلى تدقيق ومراجعة جميع المعلومات والبيانات الجغرافية وإخضاعها لإجراءات ضبط وتأكيد الجودة قبل توفيرها للمستخدمين أو تحميلها في قاعدة البيانات الوطنية.

كما تؤدي الهيئة دوراً كبيراً في مجال إدامة الشبكات المساحية وتوفير الإسناد الجغرافي والتدريب في مجال الرسم وإنتاج الخرائط، وقد تم إنشاء معهد علوم المساحة وإنتاج الخرائط بالهيئة، والذي يمنح الدبلوم الوطني في المساحة ورسم الخرائط، ويستقطب المعهد موظفين من الجهات العسكرية والمدنية المعنية. وتُعد الهيئة الجهة الرسمية المعتمدة لإنتاج ومراجعة واعتماد خريطة سلطنة عُمان، ويجب أخذ موافقتها قبل استخدام أو نشر أي نوع من أنواع خرائط سلطنة عُمان، كما يتم إيقاف استعمال أي خرائط غير معتمدة واتخاذ الإجراءات اللازمة.



الكلية العسكرية التقنية

تُعد الكلية العسكرية التقنية منارة من منارات العلم التخصصية الحديثة لما تمتلكه من إمكانيات وقدرات عالية، حيث المناهج الأكاديمية المتقدمة والكفاءات التدريبية المؤهلة، علاوة على الحلقات التدريبية المتطورة وإدارة أكاديمية ناجحة، مزودة بمختلف المرافق الحديثة وفق أفضل المعايير، مما يمكن الكلية من الوصول إلى مستويات متقدمة تصل إلى درجة البكالوريوس، لتسهم في استيعاب مخرجات التعليم العام بسلطنة عُمان، إلى جانب تحقيق نسبة عالية في تعمين الوظائف الأكاديمية والمساندة في الكلية.

وتوفر الكلية العسكرية التقنية برامج تدريبية أكاديمية بنوعها النظري والعملي، مبنية على دراسة الاحتياجات التدريبية الحديثة لقوات السلطان المسلحة لجميع التخصصات الفنية والهندسية المقررة، والتي تشمل تخصصات: هندسة الطيران، والهندسة البحرية، والهندسة الميكانيكية والكهربائية، وهندسة الإنشاءات، وهندسة الإلكترونيات والاتصالات. كما تعقد الكلية دورات فنية في التخصصات العسكرية ذات التقنية العالية، وكذلك دورات التبريد والتكييف، بالإضافة إلى دورات التحكم والسيطرة، والأجهزة الدقيقة، والمعدات الطبية، ودورات فنية أخرى.

الخدمات الاجتماعية العسكرية

تقدم الخدمات الاجتماعية العسكرية برئاسة أركان قوات السلطان المسلحة الرعاية الاجتماعية لمنتسبي قوات السلطان المسلحة بهدف إدامة الاستقرار الاجتماعي لهم ولأسرهم، وذلك من خلال تقديم خدمات الإسكان والإشراف على المباني التي يتم بناؤها، إضافة إلى الخدمات والنواحي الاجتماعية الأخرى. وهي خدمات لا تقتصر أثناء تأدية الواجب في الخدمة العسكرية فحسب، وإنما تمتد إلى ما بعد ذلك، حيث يتم تقديم خدمات اجتماعية عديدة لمنتسبي قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني في مرحلة ما بعد الخدمة، كالعناية بالأشخاص ذوي الإعاقة، والعناية بهذه الفئة والعمل على تحقيق طموحاتهم، وذلك من خلال تأهيلهم ودمجهم في المجتمع، والمتابعة المستمرة لأوضاعهم، وتلبية احتياجاتهم المختلفة، وتنظيم العديد من البرامج والفعاليات والسباقات الخيرية والأيام التضامنية لهم، إلى جانب تسيير رحلات لأداء العمرة، وتنظيم زيارات للمتقاعدين خلال الأعياد والمناسبات الرسمية، وكذلك للمصابين والمرضى وأسر المتوفين من منتسبي وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة.

ومن جانب آخر، فإن سلطنة عُمان عضو دائم في الاتحاد العربي لجمعيات المحاربين القدامى وضحايا الحرب، ممثلة في الخدمات الاجتماعية العسكرية.

التوجيه المعنوي والمراسم العسكرية

يُعد التوجيه المعنوي والمراسم العسكرية مرآة قوات السلطان المسلحة والإدارات الأخرى بوزارة الدفاع والناطق الرسمي باسمها، وهو يجسّد وظائف الإعلام العسكري المتمثلة في (الأخبار العسكرية، والتوعية والتثقيف بمختلف أنواعه وأشكاله، والتحصين المعنوي والنفسي، ودعم العمليات العسكرية). ويضطلع التوجيه المعنوي بإدامة الروح المعنوية وإبراز الدور الوطني الكبير الذي تؤديه قوات السلطان المسلحة ومنتسبوها البواسل، وما بلغته من مستويات عالية في جميع المجالات، من خلال تنفيذ واجباته الإعلامية العسكرية المختلفة، والتغطية الإعلامية للأنشطة والفعاليات العسكرية والاجتماعية والثقافية والرياضية في مختلف وسائل الإعلام المقروءة، والمسموعة، والمرئية، والإلكترونية.

وبمناسبة الذكرى الأولى لتولي جلالتة مقاليد الحكم في البلاد، احتفلت وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة يوم 2021/1/11م بالافتتاح الرسمي لإذاعة (الصمود) تحت رعاية صاحب السمو السيد شهاب بن طارق آل سعيد، نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع.



استيعاب الشباب العُماني في وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة

تُعَدُّ إنجازات وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة في خدمة الوطن والمواطن عديدة ومتنوعة في المجالات كافة، وتأتي عملية التوظيف في أولويات اهتماماتها، حيث يتم باستمرار استيعاب أعداد كبيرة من الشباب العُماني في صفوفها، ويأتي تخريج الدفقات المتتالية من الضباط والجنود بصورة مستمرة اهتمامًا بالقوة البشرية والاستفادة من مخرجات الدبلوم العام والجامعي والدراسات العليا لينضموا إلى من سبقوهم في ميادين الواجب الوطني.

وتُعَدُّ قوات السلطان المسلحة السبّاقة في استيعاب الشباب العُماني في العديد من التخصصات والمجالات، العسكرية منها والفنية والمهن المساعدة الأخرى، حيث تقوم قوات السلطان المسلحة والإدارات الأخرى بوزارة الدفاع والحرس السلطاني العُماني بجهود حثيثة وكبيرة ومستمرة في استيعاب الشباب العُماني في مختلف التخصصات والمستويات، ويتم باستمرار تخريج دفعات عديدة من هؤلاء الجنود الذين انضموا حديثًا إلى شرف الانتساب إليها، ليسهموا مع من سبقوهم في خدمة هذا الوطن العزيز، وحمل أمانة الذود عن حياضه المقدسة.

خدمات تقنية المعلومات

حققت خدمات تقنية المعلومات برئاسة أركان قوات السلطان المسلحة تطورًا كبيرًا، وذلك من خلال التأهيل الاحترافي لمنتسبيها، بالإضافة إلى اقتناء أفضل البرامج العالمية وتدريب كافة الإدارات والأقسام بوزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة. فقد تم التوسع في نشر أنظمة المعلومات المتخصصة بالإدارة الإلكترونية ومختلف الوظائف الحيوية، كإدارة الموارد البشرية، والإمداد والمشتريات، والمالية، وغيرها، والتي تُسهم إسهامًا فاعلاً في رفع الإنتاجية وسرعة إنجاز العمل بكفاءة عالية، مع توفر البيانات اللازمة لمتخذي القرار بصورة سلسلة وميسرة.

أما في مجال تطوير الأداء، فإن إدامة مختلف الأنظمة تتم من قبل كوادر عُمانية مؤهلة ومدربة لتولي هذه المهام بحرفية وكفاءة عالية، وتمثل ذلك في تدريب منتسبي خدمات تقنية المعلومات وحصولهم على شهادات الاعتماد في مجالات إدارة المشاريع وإدارة الخدمات، بالإضافة إلى الدورات التقنية المختلفة.

مركز الأمن البحري

أنشئ مركز الأمن البحري لتنسيق الجهود الأمنية البحرية كافة، حيث تمر عبر المياه والبحار العُمانية العديد من السفن التجارية وناقلات النفط ومشتقاته، وقد شكّلت هذه العوامل تحدياً أمنياً تطلّب إنشاء مركز الأمن البحري؛ وذلك لتنسيق الجهود واتخاذ إجراءات حاسمة لضمان أمن وسلامة الملاحة الدولية. ويُعد مركز الأمن البحري أحد المراكز المهمة التي تُعنى بالحفاظ على أمن وسلامة الملاحة والبيئة في المناطق البحرية لسلطنة عُمان، ويقوم المركز باستلام كافة البلاغات عن المخاطر الأمنية البحرية، كتلوث البيئة البحرية، وعمليات البحث والإنقاذ، وإعاقة طرق الملاحة البحرية، والتصدي للقرصنة البحرية، والتسلل، والتهريب، ومختلف الأنشطة الأخرى ذات الصلة، حيث يقوم المركز بالتنسيق مع الأجهزة العسكرية والأمنية والمدنية كافة للتصدي لجميع النشاطات غير المشروعة.

متحف قوات السلطان المسلحة

يُعد متحف قوات السلطان المسلحة إطلالة على تاريخ عُمان العسكري عبر مراحلهِ المختلفة، متمثلاً في قلعة بيت الفلج التاريخية التي بُنيت في عهد السيد سعيد بن سلطان عام 1845م. ويُعد متحف قوات السلطان المسلحة المتحف العسكري الذي يستطيع الزائر من خلاله الاطلاع على التاريخ العسكري العُماني منذ فترة عُمان قبل الإسلام إلى عصر النهضة، وذلك من خلال قاعات المتحف المتعددة وبما تحتويه من أسلحة وصور ووثائق تاريخية تنقل الزائر إلى تلك العصور ليشهد قصة الانتصارات والأحداث العسكرية

التي تحكيها كل قاعة من قاعات المتحف. ويؤدي متحف قوات السلطان المسلحة، منذ أن افتتحه رسميًا السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه- في 1988/12/11م بقلعة بيت الفلج، دورًا كبيرًا في تجسيد تاريخ العسكرية العُمانية ودورها الحضاري المشرق، وإبراز إسهاماتها الكبيرة قديمًا وحديثًا.

التمارين المشتركة

تركز خطط التطوير وبرامج التدريب في قوات السلطان المسلحة على إدامة الجاهزية والكفاءة العالية، وكل ما من شأنه تحقيق مهامها وواجباتها الوطنية، وتأتي التمارين العسكرية المشتركة في إطار الخطط، والتي تُعد استمرارًا للجهود التدريبية الموضوعة في هذا الشأن، علاوة على تجسيد أوأاصر التواصل والتعاون. وفي هذا الإطار، ويهدف تعزيز وإدامة كفاءة قوات السلطان المسلحة ومنتسبيها في القيام بأدوارهم المقدسة الملقة على عاتقهم، يتم تنفيذ التمارين المشتركة بمختلف مراحلها ومستوياتها لألوية وتشكيلات ووحدات وقواعد أسلحة قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني، واختبار كفاءة المعدات وقدرات الأفراد وإمكاناتهم في كيفية التعامل مع الأسلحة المتطورة، كما يتم تنفيذ العديد من التمارين مع قوات الدول الشقيقة والصديقة.

الأنشطة الثقافية والعلمية والدينية

تولي أسلحة قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني الجانب الثقافي اهتمامًا كبيرًا، فأنشئت المكتبات المركزية التي تحتوي على الكتب والعناوين في المجالات المتنوعة، والتي تحقق أكبر فائدة ممكنة لمرتاديها، إلى جانب المكتبات والأندية الترفيهية في القيادات والتشكيلات والوحدات والقواعد بقوات السلطان المسلحة. وتنظم رئاسة أركان قوات السلطان المسلحة أنشطة وفعاليات ثقافية متنوعة سنويًا، وتنوع الأنشطة الثقافية والفنية التي تنظمها الوحدات والتشكيلات من خلال المحاضرات والمسابقات والمنافسات، والتي أفرزت العديد من المواهب الشابة في مختلف المجالات.

ولتحقيق أكبر قدر من الفائدة وسرعة الوصول إلى المعلومة باستخدام التقنية المتطورة، تم ربط مكتبات قوات السلطان المسلحة من خلال الشبكة الداخلية لوزارة الدفاع، مما يشكل رافدًا جديدًا للباحثين.



سفينة البحرية السلطانية العُمانية (شباب عُمان الثانية)

تواصل سفينة البحرية السلطانية العُمانية (شباب عُمان الثانية) الدور التاريخي الذي قامت به السفينة (شباب عُمان) السابقة، والمتمثل في مد جسور التواصل والصداقة بين سلطنة عُمان والدول الشقيقة والصديقة في شتى أنحاء العالم، وتقوم السفينة بزيارات إلى موانئ الدول الشقيقة والصديقة للتواصل الثقافي مع شعوب العالم من جهة، والتعريف بسلطنة عُمان حضارةً وشعباً من جهة أخرى، حاملة إرثاً حضارياً وثقافياً إلى قارات العالم وعلى متنها عدد من أبناء هذا الوطن، حيث نالت السفينة شهرة واسعة وتقديراً كبيراً في مختلف الموانئ والمدن التي رست فيها.

وقد انطلقت يوم 2025/4/30م السفينة (شباب عُمان الثانية) متجهةً إلى القارة الأوروبية في رحلتها الدولية السابعة (أمجاد البحار)، حاملة معها عبق التاريخ البحري العُماني العريق وإنجازات الحاضر المشرق، ومجسدة نهج سلطنة عُمان الخالد بمد جسور المحبة والسلام وإدامة رسالة الإخاء بين مختلف شعوب العالم. وقد حققت السفينة خلال هذه المشاركة العديد من الجوائز، منها حصولها على أفضل سفينة في مسير طواقم السفن المشاركة في المهرجان البحري المقام في مدينة (لوفر) الفرنسية، وتتويجها بكأس المركز الثاني في المستوى العام للمسابقات الرياضية بمدينة (دونكيرك) بالجمهورية الفرنسية، إضافة إلى نيلها المركز الثالث على مستوى السفن الشراعية من الفئة (أ)، والمركز الرابع على المستوى العام في المرحلة الثانية من سباقات السفن الشراعية



الطويلة لعام 2025م، وجائزة أفضل سفينة بمدينة (أبردين) الإسكتلندية، إلى جانب تتويج طاقمها بالمركز الأول في المسابقات الرياضية المصاحبة للمهرجان البحري بمدينة (كرستيان ساند) بالنرويج، وحصولها على جائزة أفضل سفينة في الميناء خلال ختام المرحلة الثالثة لسباقات السفن الشراعية الطويلة لعام 2025م بمدينة (كرستيان ساند) النرويجية.

كما ظفرت السفينة بجائزة الصداقة الدولية لسباقات السفن الشراعية الطويلة لعام 2025م بمدينة (إيسبيرغ) الدنماركية، كما نال طاقمها المركز الأول في منافسات كرة القدم والكرة الطائرة، وجائزة المركز الأول في الرماية على مستوى (الفردى) في المنافسات المصاحبة لمهرجان إبحار (بريمرهافن) بجمهورية ألمانيا الاتحادية، كما أحرزت السفينة كأس سفراء البحر خلال مشاركتها في مهرجان إبحار (أمستردام) بمملكة هولندا، كما تُوِّجت للمرة الخامسة بكأس الصداقة الدولية للسفن الشراعية الطويلة لعام 2025م، والتي تُعدُّ أرفع جائزة تنالها سفينة شراعية في سباقات السفن الشراعية الطويلة.

الموسيقى العسكرية بأسلحة قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني

أسهمت كل من موسيقى الجيش السلطاني العُماني، وموسيقى سلاح الجو السلطاني العُماني، وموسيقى البحرية السلطانية العُمانية، وموسيقى الحرس السلطاني العُماني في ترسيخ الهوية الوطنية وإبراز العراقة العسكرية من خلال مشاركتها في الاحتفالات الوطنية والاستعراضات العسكرية، فهي إحدى الركائز المعبرة عن الهوية العسكرية العُمانية ومظاهر حضورها المشرف، وهي صوت الوطن الذي يصدح في الميادين، وحسّه الفني الذي يجمع بين الأصالة والاحتراف. كما شاركت فرق الموسيقى العسكرية في العديد من المهرجانات الدولية خارج سلطنة عُمان، ممثلةً البلاد في المحافل العالمية، وحاصلةً على جوائز عدة، مساهمةً في تعزيز حضور سلطنة عُمان الثقافي والعسكري على الساحة الدولية، وجعلت من الفن العسكري جسرًا للتواصل بين الشعوب بما قدمته من عروض دقيقة تجسد الانضباط والمهارة.

المشاركات الرياضية إقليميًا ودوليًا

شهدت قوات السلطان المسلحة مسارات عديدة ومتنوعة في تطوير وتحديث الجوانب الرياضية في جميع أسلحتها وتشكيلاتها وقواعدها، من خلال تهيئة الأرضية الخصبة والأجواء المناسبة. ولتحقيق هذه الغاية، وفرت قوات السلطان المسلحة الوسائل اللازمة من المنشآت والمرافق الرياضية، وبذلت جهودًا حثيثة لتطويرها، وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية، كما أن إجراء المنافسات والمسابقات المتنوعة أثمر عن ظهور عدة فرق رياضية عسكرية محترفة على مستوى عالٍ نالت شرف تمثيل سلطنة عُمان في المحافل الإقليمية والدولية، إلى جانب حضورها المتميز في المناسبات الوطنية والعسكرية المحلية.

صندوق تقاعد الأجهزة العسكرية والأمنية

أنشئ صندوق تقاعد الأجهزة العسكرية والأمنية بموجب المرسوم السلطاني رقم (51/ 2023)، ليكون الكيان الموحد الذي يجمع تحت مظلته صناديق التقاعد الأجهزة العسكرية والأمنية كافة، إذ يهدف إلى توحيد إدارة شؤون التقاعد العسكري والأمني ورفع مستوى التكامل في منظومة الحماية الاجتماعية، بما يضمن الاستدامة المالية وتجويد الخدمات المقدمة للمستفيدين. كما حصل الصندوق على شهادة التميز في الاتصال المؤسسي من الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (ISSA)، في اعترافٍ دوليٍّ بجودة ممارساته الاتصالية والتزامه بالمبادئ التوجيهية العالمية في هذا المجال، مما يعكس نُضجَه المؤسسي وحرصَه على ترسيخ معايير الحوكمة والشفافية.



شرطة عُمان السلطانية

تترسخ مكانة شرطة عُمان السلطانية كنموذج في المهنية، والالتزام، وخدمة الوطن والمجتمع بكل تفان وإخلاص، وذلك بفضل الرعاية السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه. وتواصل شرطة عُمان السلطانية مسيرة العطاء والبذل، مجسدة روح المسؤولية في أداء واجبها الوطني، ساهرةً على أمن الوطن وطمأنينة المجتمع، مُشيدةً جسور الثقة والتعاون مع المجتمع، وماضية بخطى ثابتة نحو تحقيق رؤيتها في تقديم خدمات أمنية وشرطية عالية الجودة تركز على الكفاءة والتميز والإنسانية في التعامل، معززة استخدام التقنيات الحديثة ومكرسة ثقافة الابتكار في مختلف مجالات العمل الشرطي، مولية اهتمامًا كبيرًا بتنمية وتأهيل وتدريب كوادرها البشرية، إيمانًا منها بأن الإنسان هو الركيزة الأساسية في تحقيق الأمن والاستقرار.

خدمة الإنسان

وفق منظومة متكاملة ووجود يُغطي جميع ربوع البلاد، تعزّز قيادات شرطة عُمان السلطانية الجغرافية ومراكزها دورها الإنساني في بث الأمن والطمأنينة، والاستجابة السريعة للحوادث والبلاغات، بالتكامل والتعاون مع وحدات شرطة المهام الخاصة. كما تُعد مراكز خدمات الشرطة المنتشرة في الولايات واجهة حضارية تعكس قرب الشرطة من المجتمع، إذ تقدّم خدمات الأحوال المدنية والجوازات والمرور وفق معايير الجودة والسرعة والسهولة، بما يجسد مفهوم الشرطة العصرية القائمة على خدمة الإنسان وتعزيز الثقة المجتمعية.

رقمنة الخدمات

تُعَدّ شرطة عُمان السلطانية رائدة في منظومة التحول الرقمي في العمل الحكومي، إذ طوّرت أكثر من (650) نظامًا وخدمة إلكترونية متكاملة تُجسّد نموذجًا وطنيًا في الإدارة الذكية وجودة الخدمات. وقد توسّعت الشرطة في تقديم خدماتها عبر تطبيقات الهواتف الذكية وأجهزة الخدمة الذاتية، مثل الهوية الرقمية البديلة لجواز السفر، وإظهار الوثائق الرسمية إلكترونيًا، مما سهّل على المستفيدين الحصول عليها في أي وقت ومن أي مكان.

التحري والبحث الجنائي

تواصل شرطة عُمان السلطانية تعزيز منظومة العمل الجنائي عبر تحديث الإمكانيات التقنية وتأهيل الكوادر المتخصصة، إذ حصلت إدارة المختبر الجنائي وقسم البصمات على شهادة الاعتماد الدولية (ISO/IEC 17025) تأكيدًا لكفاءتها ودقة أدائها. كما تم تطوير المختبر الرقمي بأحدث الأنظمة لتحليل الأدلة الإلكترونية ومكافحة الجرائم السيبرانية، إلى جانب توسيع قاعدة البيانات الحيوية (Biometric) وتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل أنماط الجريمة.

وتعزّز الشرطة تعاونها مع الأجهزة الإقليمية والدولية لتبادل الخبرات، ما أثمر عن تطور نوعي في قدرات الرصد والتحقيق، كما عزّز مركز الأمن الإلكتروني قدراته في حماية البيانات ومواجهة التهديدات السيبرانية، ما مكّن الشرطة من نيل جائزة التميز في الأمن السيبراني لعام 2025، تأكيدًا لريادتها التقنية ودورها في بناء حكومة إلكترونية متكاملة تواكب متطلبات العصر، وريادة سلطنة عُمان في حماية البنية الرقمية والأمن الوطني.

مكافحة المخدرات وغسل الأموال

تولي شرطة عُمان السلطانية مكافحة المخدرات وغسل الأموال أهمية قصوى لما تمثله من تهديد للأمن المجتمعي والاقتصادي. وانطلاقاً من التوجيهات السامية لجلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- تعمل الجهات المعنية على تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية (2028/2023)، لتوحيد الجهود في الوقاية والعلاج والتأهيل والتوعية. وتنظم الشرطة حملات ميدانية وتوعوية، تستهدف فئة الشباب، وتدعم برامج إعادة تأهيل المتعافين ودمجهم في المجتمع، ترجمةً لدورها الإنساني والوقائي.

التمكين

ترسيخاً لمبدأ التكامل في الكوادر البشرية الممكنة علمياً ومهنياً، تولي شرطة عُمان السلطانية التأهيل والتدريب اهتماماً ودعماً كبيراً باعتباره أساس التطوير المهني ورفع كفاءة الأداء الشرطي؛ وجاء المرسوم السلطاني رقم (2023/72) ليُعيد تنظيم كلية الشرطة ويمنحها صلاحيات أكاديمية أوسع لتمكين الضباط المرشحين من الحصول على درجة البكالوريوس في العلوم الشرطية والقانونية. وتضم أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة مجموعة من المعاهد المتخصصة للضباط والرتب الأخرى والمستجدين والشرطة النسائية، كما يوفر مجمع التطبيقات العملية بيئة تدريبية واقعية متكاملة.

البحث العلمي والابتكار

يؤدي مركز البحوث والدراسات بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة دوراً رائداً في تطوير الأداء الأمني عبر توظيف البحث العلمي لخدمة العمل الشرطي ودعم اتخاذ القرار. كما تُعد مجلة «الأمانة» المحكمة إحدى أهم إصداراته، إذ تُسهم في نشر الدراسات الأمنية والقانونية وتعزيز المعرفة المؤسسية. ويعمل المركز على تمويل البحوث التطبيقية واستثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحليل والرصد والتدريب، لترسيخ ثقافة الابتكار والإبداع في بيئة العمل الشرطي. كما اعتمد الاتحاد الدولي لأكاديميات الشرطة (INTERPA) مؤخراً عضوية أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة.

دعم الاقتصاد الوطني

تُعَدُّ الإدارة العامة للجمارك ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني وتيسير حركة التجارة، إذ طوّرت نظامها الإلكتروني المتكامل «بيان» الذي يضم أكثر من (495) خدمة ويرتبط بـ(74) جهة حكومية وخاصة، ما جعل منه منصة وطنية متقدمة للتخليص الجمركي وتبادل البيانات بدقة وسرعة. وأسهم النظام في تسهيل الإجراءات وتقليل زمن المعاملات ورفع كفاءة الرقابة الجمركية، بما يعزز الشفافية ويحفّز الاستثمار. وتتويجاً لهذه الجهود، نالت شرطة عُمان السلطانية جائزة الابتكار الحكومي لعام 2025 عن نظام «بيان»، تأكيداً لريادتها في دمج التقنية الحديثة بالعمل الأمني والخدمي.

تعزيز السلامة المرورية

تضطلع الإدارة العامة للمرور بدور محوري في تعزيز سلامة مستخدمي الطريق وتنظيم الحركة المرورية، من خلال أكثر من (53) موقعاً خدمياً ومعاهد متخصصة للتدريب والتوعية في مختلف المحافظات. وتعمل الإدارة على غرس الثقافة المرورية في النشء عبر مدارس مرورية مصغرة للأطفال، ضمن نهج وقائي مستدام. كما حققت المنظومة المرورية نقلة نوعية في الربط الإلكتروني مع أنظمة الجمارك والأحوال المدنية والتأمين ووكالات المركبات، مما سهّل إجراءات التسجيل والفحص الفني. وقد توجت هذه الجهود بحصولها على جائزة الاتحاد الدولي للطرق (IRF) في فئة السلامة على الطريق، وجائزة أفضل تطبيقات الذكاء الاصطناعي لعام 2025 عن مشروع نظام متابعة حركة المرور الذكي.

خفر السواحل

تؤدي قيادة شرطة خفر السواحل دوراً حيوياً في حماية السواحل العُمانية ومكافحة التسلسل والتهريب، وقد تم تزويدها بزوارق حديثة مجهزة بأحدث أنظمة الملاحة والاتصال، مما عزّز قدرتها على الاستجابة السريعة للحوادث البحرية. كما حصلت القيادة عام 2024 على الاعتماد الدولي لتشغيل النظام العالمي للاستغاثة والسلامة البحرية (GMDSS)، لتقديم برامج تدريبية متخصصة بمعايير عالمية.



طيران الشرطة

يُقدّم طيران الشرطة الدعم والإسناد لمختلف تشكيلات شرطة عُمان السلطانية، ويلعب دورًا محوريًا في العمليات النوعية، لا سيما أثناء الأزمات، إذ يُعد مساهمًا رئيسيًا في عمليات البحث والإنقاذ ونقل المُنقذين إلى المناطق التي يتعسّر الوصول إليها، وتعمل على تسيير طلعات متنوعة وفق المقتضى، كما تؤدي مهام الإجلاء الطبي في دور يعكس مهامها الإنسانية والوطنية، من خلال كوادرات بشرية متخصصة نالت قدرًا وافيرًا من التأهيل لبلوغ هذه الغاية النبيلة.

خيالة الشرطة

تبرز قيادة شرطة الخيالة بدورها في تسيير الدوريات في المواقع التي يصعب الوصول إليها، والبحث عن المفقودين والمخدرات والمتفجرات، والمشاركة في الفعاليات الوطنية والبطولات الدولية، وقد حققت إنجازًا علميًا عام 2025 بدراسة حول تأثير المكمل الغذائي (EBN) على الخيول العربية، ما يعكس تكامل العلم والميدان في العمل الشرطي، بالإضافة إلى حصولها على جوائز متقدمة في المسابقات الإقليمية والمحلية.



اتحاد الشرطة الرياضي

يُعد اتحاد الشرطة الرياضي أحد ركائز تنمية النشاط البدني والمهارات بين منتسبي شرطة عُمان السلطانية، إذ يجمع بين التدريب البدني وتعزيز روح الفريق والمنافسة الشريفة. وقد أثبتت الفرق الشرطة حضوراً متميزاً في البطولات الإقليمية والدولية، محققة مراكز متقدمة في بطولة الشرطة العربية للرمية بالمسدس 2025م في تونس، وبطولة المحارب الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية، ومراكز متقدمة في بطولة الشرطة للرمية السنوية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

الإعلام الأمني

يُعد الإعلام الأمني في شرطة عُمان السلطانية جسراً فاعلاً بين الشرطة والمجتمع، يهدف إلى تعزيز الوعي العام ونشر ثقافة الأمن الوقائي. ويواكب الإعلام الشرطي التقنيات الحديثة في النشر والبث عبر المنصات الإلكترونية وحسابات التواصل الاجتماعي، إلى جانب القناة الرسمية للشرطة على «يوتيوب». كما تنفّذ إدارة العلاقات والإعلام الأمني حملات توعوية مستمرة بالشراكة مع المؤسسات الحكومية والخاصة، أبرزها حملات مكافحة الابتزاز والاحتيال الإلكتروني، والتوعية بمخاطر إيواء وتشغيل المتسللين، تأكيداً لنهج الشرطة في بناء مجتمع واعٍ متعاون يساهم في حفظ الأمن والنظام.



هيئة الدفاع المدني والإسعاف.. تطوير مستمر لحماية الأرواح والممتلكات

تحرص هيئة الدفاع المدني والإسعاف على رسم سياستها العامة على نحو يُمكِّنها من إرساء الأمن والاستقرار في المجتمع، إذ تعمل بصورة دائمة وفقاً لاستراتيجيات واضحة ومحددة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة رقم (2) من المرسوم السلطاني رقم (2021/39)، والتي تشمل: حماية الأرواح والممتلكات وتحقيق السلامة العامة، والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والصناعية، والتقليل من آثارها، والعمل على تطبيق التدابير والإجراءات ذات الصلة بأعمال الدفاع المدني والإسعاف، بما في ذلك تقديم خدمات الإسعاف على الطرق، والحالات الطارئة، والإسعاف المنزلي، والإسعاف الطائر، فيما تسعى دائماً لتقديم هذه الخدمات بمهنية عالية وجودة.

من جانب آخر، تُعد خدمة الإنقاذ المائي من الخدمات المهمة والأساسية نظراً لكثرة التنوع في البيئة المائية، حيث تتعامل فرق الإنقاذ المائي مع حالات الغرق في الشواطئ والسدود والآبار والعيون المائية وقنوات الصرف الصحي، كما تساند أحياناً فرق البحث والإنقاذ للبحث عن المفقودين بمجاري الأودية. وفي إطار تخصيص فرق مؤهلة ومدربة ومعتمدة دولياً، فقد أولت الهيئة اهتماماً كبيراً بالفريق الوطني للبحث والإنقاذ، حيث حصل الفريق على الشارة الدولية من الهيئة الاستشارية التابعة للأمم المتحدة، وقد تعامل الفريق خلال الأعوام الماضية مع العديد من البلاغات المحلية والعالمية.

كما تُعد خدمة الإسعاف ركيزة مهمة من ركائز الخدمات الأساسية التي تقدمها الهيئة، حيث تُسهم مباشرةً من خلال ما تقدمه في دعم الخدمات الأخرى. وفي هذا السياق، توضح مؤشرات الأداء تزايد وارتفاع الطلب على هذه الخدمة، حيث بلغ عدد البلاغات التي تعاملت معها خلال عام 2025م (3063) بلاغاً، فقدمت خلالها العلاج والعناية الطبية للمصابين في مختلف الحوادث الطارئة والعاجلة، مثل: الحوادث المرورية، والحرائق والانهيئات، وحالات الغرق. إضافةً إلى ذلك، تقوم بخدمة الاستجابة وتقديم العناية الطبية الطارئة للحالات المنزلية الحرجة، فتنقلهم إلى المؤسسات الصحية الأقرب والأنسب.

ومواكبةً للتطور الصناعي الذي تشهده سلطنة عُمان والتوسع في المناطق الصناعية والموانئ، فقد أولت الهيئة اهتماماً كبيراً بمجال التعامل مع حوادث المواد الخطرة، من خلال إعداد كوادر بشرية مؤهلة وقادرة على التعامل مع حوادث المواد الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية، بالإضافة إلى حوادث المواد النفطية. وقد زُوّد الفريق المختص الذي يتعامل مع هذه الحوادث بمجموعة متكاملة من الآليات والأجهزة والبذل الحديثة المصممة وفقاً لأعلى مواصفات السلامة العالمية.

فيما تعمل الإدارة العامة للحماية المدنية على التوسع في خدماتها والتأكد من استيفاء المنشآت التجارية والصناعية لاشتراطات السلامة، كما تواصل العمل بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى على تبسيط وتسهيل وتسريع الإجراءات المتعلقة بإصدار تراخيص وشهادات الحماية المدنية للمنشآت التجارية والصناعية، فترتبط خدماتها مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار عبر برنامج (استثمر بسهولة)، وذلك للاستفادة من التقنية الحديثة في تقديم خدماتها بكل سهولة ومرونة. علاوةً على ذلك، تحرص الهيئة على نشر الوعي والثقافة بأهمية التقيد والالتزام باشتراطات السلامة، وتعريف المجتمع بأحدث ما توصل إليه العالم من ابتكارات في مجال السلامة. أيضاً، أضيفت خدمة الإسعاف في كل من ولاية ثمريت بمحافظة ظفار، وولايته بخاء ومدهاء بمحافظة مسندم، والمنفذ الحدودي للربع الخالي، وذلك لتعمل جنباً إلى جنب مع خدمات الدفاع المدني. وبذلك يبلغ عدد مراكز الدفاع المدني والإسعاف في سلطنة عُمان (63) مركزاً موزعة على جميع المحافظات.

الإعلام العُماني

مِــرَاة
صَادِقة
وَرَسَالَة
مُتَّزِنَة





يُمثّل الإعلام في سلطنة عُمان ركيزةً أساسيةً في بناء الدولة العصرية؛ فهو ليس مجرد ناقلٍ للخبر، بل المرأة الصادقة التي تعكس ملامح الشخصية العُمانية، والرسالة المتزنة التي تخاطب العالم بلغة السلام والاعتدال. فمنذ بزوغ فجر النهضة المباركة، وصولاً إلى عهد النهضة المتجددة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- اضطلع الإعلام العُماني بدور حيوي كشريك فاعل في مسيرة التنمية الشاملة، وموثّق أمين للمنجزات الوطنية التي تتحقق على أرض سلطنة عُمان.

وقد أكد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- أهمية إيصال الرسائل الصحيحة بشأن القضايا المطروحة في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، وتوضيح الجهود المبذولة وما تحقق من منجزات ومكتسبات على المستوى الوطني، بما يسهم في رفع مستوى الوعي المجتمعي وتعزيز المعرفة العامة.

يأتي هذا الفصل ليرصد ملامح التطور النوعي الذي شهده القطاع الإعلامي، خاصة مع صدور قانون الإعلام ولائحته التنفيذية، اللذين يمثلان نقلة تشريعية مهمة تواكب مستهدفات رؤية «عُمان 2040». إذ لم يأتِ هذا الإطار القانوني لتنظيم العمل الإعلامي فحسب، بل ليمنحه أدوات العصر، ويعزز حرية التعبير المسؤول، ويدعم توظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في خدمة الرسالة الوطنية.

فمن أثير الإذاعة وشاشة التلفزيون للذين يلامسان نبض المجتمع، إلى وكالة الأنباء التي تُعد المصدر الموثوق للخبر، وصولاً إلى الصحافة الورقية والإلكترونية التي تقود فكر التنوير والمبادرة؛ تتكامل الجهود الإعلامية لتشكل منظومة إعلامية متناغمة. كما يبرز دور «مركز التواصل الحكومي» و«الإعلام الإلكتروني» بوصفهما أدوات استراتيجية لتعزيز الشفافية، ومد جسور التواصل بين المؤسسات الحكومية والجمهور في الفضاء الرقمي الواسع.

ويسلط هذا الفصل الضوء على لغة الأرقام والإحصائيات التي تعكس حجم التأثير والانتشار، ويستعرض جهود التدريب الإعلامي الهادفة إلى صقل الكوادر الوطنية، ليبقى الإعلام العُماني دائمًا صوتًا للحق، ومنبرًا للتنمية، وحارسًا للهوية الوطنية والإرث الحضاري العريق.



الإذاعة والتلفزيون.. رسالة إعلامية صادقة وهادفة

تواصل قنوات الإذاعة والتلفزيون في سلطنة عُمان تقديم محتوى إعلامي متنوع يجمع بين الرسالة الهادفة والمعالجة المهنية الرصينة؛ فمنذ انطلاقتها، واكبت مسيرة النهضة العُمانية الحديثة، وسجلت بموضوعية ومسؤولية منجزات البناء والتنمية في مختلف القطاعات، لتستمر في عهد النهضة العُمانية المتجددة في أداء رسالتها الإعلامية بكل اقتدار، مستندة إلى منظومة من القيم التي تُعزّز الهوية الوطنية وتُرسّخ مبادئ الانتماء والمواطنة الصالحة.

وقد أسهمت قنوات الإذاعة والتلفزيون في دعم المشاركة المجتمعية وتوجيهها نحو مسارات البناء والتنمية، من خلال إبراز منجزات الدولة ومكتسباتها، وتبسيط الضوء على السياسات العُمانية القائمة على قيم السلام والتعايش والتعاون المشترك على المستويات كافة.

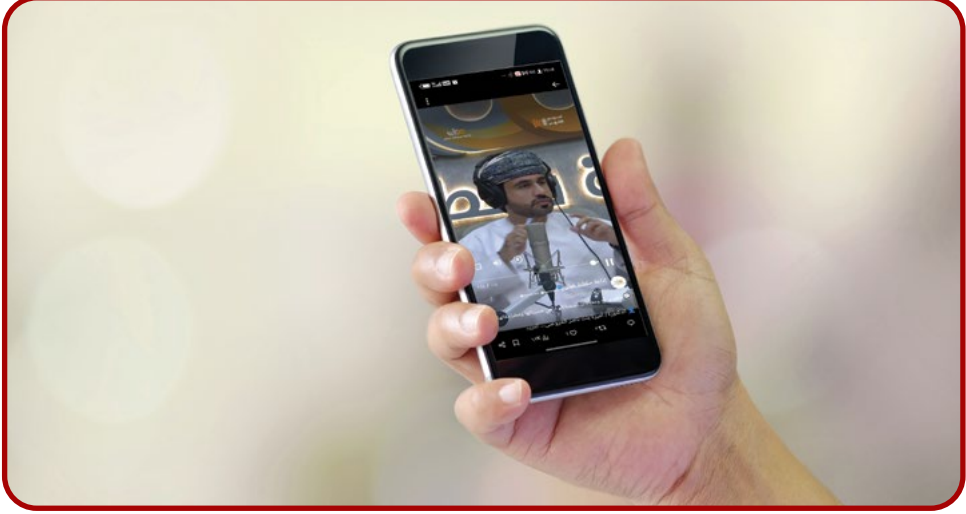
كما حرصت على تقديم محتوى إعلامي يعكس الصورة الحضارية لسلطنة عُمان، ويُبرز دورها الإقليمي والدولي، في إطار رسالة إعلامية متزنة تُعزّز الثقة وتدعم التواصل مع مختلف فئات المجتمع.



إذاعة سلطنة عُمان.. حضور متجدد ومحتوى يلامس المجتمع

تُعَدُّ إذاعة سلطنة عُمان الصوتَ الإعلاميَّ الأبرز في المشهد العُماني؛ إذ تضطلع بدور محوريٍّ في نشر الثقافة الوطنية وصون التراث وتعزيز الهوية العُمانية الأصيلة. حيث تواصل أداء رسالتها التوعوية والتنموية من خلال برامج متخصصة تُسلِّط الضوء على قضايا التنمية المستدامة، وحماية البيئة، وإدارة الموارد الطبيعية، بما يُعزِّز الوعي المجتمعي ويواكب توجهات السلطنة نحو التنمية الشاملة. كما تتيح الإذاعة مساحة واسعة للمشاركة المجتمعية والتفاعل مع الجمهور، بما يُعزِّز جسور التواصل ويُجسِّد دور الإعلام كشريك فاعل في التنمية. وحرصت الإذاعة على أن تكون منصة إعلامية شاملة تعكس تطلعات المجتمع العُماني وتواكب مسيرة التنمية في البلاد، مقدِّمةً باقةً واسعةً من البرامج التي تُلبِّي اهتمامات المستمعين في مجالات الأخبار والسياسة والثقافة والتراث والدين والترفيه، بما يُرسِّخ حضورها كمُنبر إعلامي موثوق يُعبِّر عن المجتمع ويواكب قضاياها.

وشهدت الإذاعة تطورًا ملحوظًا في مسيرتها المهنية والتقنية؛ إذ انتقلت من البث التقليدي إلى الفضاء الرقمي، ما أتاح لها توسيع نطاق وصولها إلى جمهور أوسع داخل سلطنة عُمان وخارجها.



إذاعة سلطنة عُمان وتعزيز الحضور في الفضاء الإعلامي الرقمي

مع التحول المتسارع نحو البيئة الرقمية، واصلت إذاعة سلطنة عُمان توسيع نطاق حضورها عبر البث الإلكتروني وتعزيز انتشارها على المنصات الرقمية، بما في ذلك منصة «عين» ووسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي أسهم في توسيع قاعدة جمهورها وترسيخ حضورها في الفضاء الإعلامي الحديث، بما يواكب التحولات المتسارعة في مشهد الإعلام الرقمي. ويعكس هذا التوجه قدرة الإذاعة على التكيف مع المتغيرات المتلاحقة في صناعة الإعلام، بما يضمن استدامة تأثيرها ويعزز دورها في تلبية متطلبات العصر الرقمي.

وفي سياق مواكبة التطورات التقنية، اتجهت إذاعة سلطنة عُمان إلى توظيف البث الإذاعي المرئي بوصفه امتدادًا نوعيًا للعمل الإذاعي التقليدي، سواء من داخل الاستوديوهات المجهزة بتقنيات «الراديو المرئي» أو من خلال البث الخارجي المباشر للفعاليات والبرامج. وقد أسهم هذا التوجه في إثراء تجربة التلقي عبر الدمج بين الصوت والصورة، بما يضفي بُعدًا تفاعليًا وحيويًا على المحتوى، ويعزز من جاذبيته، لا سيما لدى فئة الشباب. كما يجسد هذا التحول وعي الإذاعة بأهمية التكامل بين الوسائط الإعلامية، وتبني نماذج إنتاج حديثة تواكب أنماط الاستهلاك الإعلامي الجديدة، وتعزيز من قدرتها على الحضور في بيئة إعلامية تتجه نحو المحتوى متعدد المنصات.

الإذاعة العامة

تُعَدّ الإذاعة العامة النواة الأولى في منظومة إذاعات سلطنة عُمان، وقد شكّلت منذ انطلاقتها في 30 يوليو 1970م، المتزامنة مع بزوغ فجر النهضة العُمانية الحديثة، إحدى الدعائم الراسخة في المشهد الإعلامي الوطني. ومنذ ذلك الحين، واصلت الإذاعة أداء رسالتها الإعلامية من خلال تقديم محتوى متنوع يلبي تطلعات مختلف فئات المجتمع، مُسهِمةً في ترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز منظومة القيم والمبادئ العُمانية الأصيلة.

تسعى الإذاعة العامة إلى ترسيخ رسائل وطنية أصيلة تُجسّد معاني المواطنة الصادقة والولاء العميق للوطن، مع التأكيد على قيم التسامح والاعتدال بوصفها مرتكزات راسخة في الخطاب الإعلامي. ومن خلال باقة برامجها المتنوعة، تسهم الإذاعة في الارتقاء بمستوى وعي الجمهور تجاه القضايا المجتمعية في مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بما يعزّز ثقافة المشاركة المجتمعية ويُسهم في بناء مجتمع واعي ومتقدّم، فضلاً عن كونها منصة إعلامية فاعلة تُتيح فضاءات للحوار البناء والتفاعل الإيجابي بين مختلف شرائح المجتمع.

تشهد الإذاعة العامة تطوراً متسارعاً على مختلف المستويات، سواء من حيث تنوّع مضامينها البرمجية أو عبر توظيف التقنيات الحديثة في عمليتي الإنتاج والبث، الأمر الذي أسهم في الارتقاء بجودة المحتوى وتعزيز جاذبيته. وقد تجلّى هذا التطور في اتساع خارطتها البرمجية لتشمل طيفاً متكاملًا من البرامج الثقافية والاجتماعية، والاقتصادية والرياضية والصحية، وصولاً إلى البرامج الموجهة للطفل والأسرة. وبذلك، تمضي الإذاعة العامة في الاضطلاع بمسؤوليتها الإعلامية بكفاءةٍ تعكس نضج دورها المؤسسي، وترسخ مكانتها ركيزةً محورية في نقل المعرفة وتعزيز الوعي المجتمعي بمختلف أبعاده.



إذاعة سلطنة عمان

امسح الرمز
للبث المباشر



إحصائيات الإذاعة العامة



37

إجمالي
الأعمال
الدرامية



58

إجمالي
البرامج
المنتجة



45,038

متابعًا



136,075

متابعًا



7,463

متابعًا

810,112

مشاهدة



تغطية
الفعاليات
والمناسبات
والأحداث الوطنية
والاحتفالات
ومراسم
الاستقبال



483

ساعة
إجمالي البث
للبرامج
التسجيلية



1582

إجمالي عدد
الحلقات
للبرامج
التسجيلية



2235

ساعة
إجمالي البث
للبرامج
المباشرة



1206

إجمالي عدد
الحلقات
للبرامج
المباشرة

إذاعة الشباب

انطلقت إذاعة الشباب في عام 2003 لتكون الصوت المعبر عن طموحات وتطلعات الشباب العماني. بدأت رحلتها كبرنامج إذاعي متخصص، ثم توسعت لتغطي 24 ساعة يومياً، لتصل بثها إلى جميع أرجاء سلطنة عمان ودول مجلس التعاون الخليجي.

تهدف إذاعة الشباب إلى أن تكون منصة للشباب للتعبير عن آرائهم ومشاركة أفكارهم. فهي توفر لهم مساحة واسعة للمشاركة في البرامج الحوارية والتفاعل المباشر مع المذيعين والضيوف. كما تساهم الإذاعة في تغطية فعاليات الشباب وأنشطتهم المختلفة، وتعزيز التواصل بينهم وبين المجتمع.

تقدم إذاعة الشباب باقة متنوعة من البرامج التي تلبي اهتمامات الشباب، بدءاً من البرامج الحوارية والترفيهية وصولاً إلى البرامج الثقافية والرياضية. وتحرص الإذاعة على تقديم محتوى شيق ومبتكر، يتناسب مع أذواق الشباب العماني. كما تستخدم الإذاعة تقنيات حديثة لإضفاء لمسة من الإثارة والتشويق على البرامج، مما يجعلها أكثر جاذبية للشباب.

يمكن الاستماع إلى إذاعة الشباب بسهولة عبر الترددات الإذاعية المختلفة وعبر المنصات الرقمية، كما تتيح الإذاعة للمستمعين التفاعل مع البرامج من خلال الرسائل النصية والمكالمات الهاتفية ومنصات التواصل الاجتماعي.

تسعى إذاعة الشباب إلى مواصلة تطوير برامجها وخدماتها لتلبية احتياجات الشباب المتغيرة. كما تعمل على تعزيز شراكاتها مع المؤسسات الشبابية والاجتماعية، بهدف تحقيق أهدافها في دعم الشباب وتنمية قدراتهم، وحصلت إذاعة الشباب خلال هذا العام على جائزة البرامج الشبابية على مستوى الدول العربية ببرنامج وظائف بلا حدود في تونس.

تعتبر إذاعة الشباب رصيداً مهماً للإعلام العماني، فهي الصوت الذي يعبر عن طموحات الشباب وتطلعاتهم. وبفضل جهود العاملين بها، استطاعت الإذاعة أن تحقق نجاحاً باهراً وثبتت مكانتها كأحدى أبرز الإذاعات في سلطنة عُمان.



إذاعة الشباب

امسح الرمز
للبث المباشر



إحصائيات إذاعة الشباب



30

إجمالي
البرامج
المنتجة



51,431

متابعًا



157,300

متابع



9,756

متابعًا

920,378

مشاهدة



تغطية
الفعاليات
والمناسبات
والأحداث الوطنية
والاحتفالات
ومراسم
الاستقبال



50

ساعة
إجمالي البث
للبرامج
التسجيلية



330

إجمالي عدد
الحلقات
للبرامج
التسجيلية



3022

ساعة
إجمالي البث
للبرامج
المباشرة



1363

إجمالي عدد
الحلقات
للبرامج
المباشرة

إذاعة القرآن الكريم

إذاعة القرآن الكريم بث إذاعي مخصص للقرآن الكريم وعلومه ويتضمن تلاوات قرآنية عطرة من كتاب الله الحكيم بمختلف الروايات التي يتلى بها المصحف الشريف وبأصوات وأعمار مختلفة ومن الجنسين، كما ويتضمن برامج منتقاة وهادفة خاصة بالقرآن الكريم. وهو بث أثري ينطلق من رؤية واضحة الهدف والمعالم تقوم على مفاهيم الاعتدال والوسطية والتسامح في الإسلام وهي العناصر التي يتميز بها المجتمع العماني استناداً إلى قيم الدين الإسلامي الحنيف مثل حرية المعتقد ورفض كل صور الغلو والتعصب والتطرف، والدعوة دوماً إلى التفاهم والتقارب بين المذاهب الإسلامية، وإلى التآلف والتآخي والتراحم الإنساني.

الجدير بالذكر أن إذاعة القرآن الكريم بدأت بثها يوم الجمعة الثاني من رجب 1427هـ الموافق 28 يوليو 2006م بمعدل سبع ساعات يومياً وذلك من الساعة الثالثة بعد الظهر إلى الساعة العاشرة ليلاً إلى أن تمت زيادة ساعات البث يوم الجمعة من كل أسبوع وذلك منذ يوم الجمعة 18 ربيع الأول 1428هـ الموافق 6 أبريل 2007م بحيث يبدأ البث من الساعة الحادية عشرة صباحاً. وفي اليوم الأول من شهر رمضان المبارك 1429هـ بدأت إذاعة القرآن الكريم بثها اليومي في تمام الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة منتصف الليل. وفي يوم الجمعة 15 من شهر محرم 1431هـ الموافق الأول من يناير 2010م بدأت (إذاعة القرآن الكريم) بثها اليومي في تمام الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة الواحدة من صباح اليوم التالي. وفي يوم الأربعاء 29 من شهر 1435هـ الأول من شهر يناير 2014م بدأت (إذاعة القرآن الكريم) بثها اليومي على مدار الأربع وعشرين ساعة.

المنجزات التي تحققت خلال عام 2025م:

- أنتجت إذاعة القرآن الكريم مصحفاً صوتياً لقراء عمانيين كما اقتنت ستة مصاحف لقراء متنوعين وهم: زكريا الهادي - حسن دغري - بدر التركي - ظفر القليب - محمد الزبيدي.
- تم إنتاج ستة أدعية تتحدث عن القيم والمبادئ العمانية.
- بث مصاحف على حساب اليوتيوب.



إذاعة القرآن الكريم

امسح الرمز
للبث المباشر



إحصائيات إذاعة القرآن الكريم



19

إجمالي
البرامج
المنتجة



5,997

متابعًا



12,031

متابعًا



1,193

متابعًا

115,415

مشاهدة



524

ساعة
إجمالي البث
للبرامج التسجيلية



3012

إجمالي عدد
الحلقات للبرامج
التسجيلية



30

ساعة
إجمالي البث
للبرامج المباشرة



30

إجمالي عدد
الحلقات للبرامج
المباشرة

الإذاعة الإنجليزية

تُعد إذاعة سلطنة عُمان الإنجليزية Oman FM الإذاعة الإنجليزية الأكثر متابعة واستماعاً ومشاهدة بين الإذاعات الأجنبية التي تبث من سلطنة عُمان خلال عامي 2024 و2025. وهي الإذاعة الإنجليزية الحكومية الوحيدة التي يتكوّن طاقمها بالكامل من كوادر عُمانية. وتتميّز Oman FM بدورها الريادي في تطوير المحتوى الإذاعي الحكومي، إذ كانت أول إذاعة حكومية في سلطنة عمان تنتج محتوى بودكاست احترافي منذ عام 2021، إلى جانب برامجها الإذاعية المباشرة. كما تسهم الإذاعة في إبراز الصورة الحضارية لسلطنة عُمان، وتعكس مستهدفات رؤية «عُمان 2040» من خلال محتوى إعلامي حديث يخاطب المجتمع المحلي والمقيمين والمهتمين بالشأن العُماني إقليمياً ودولياً، مع تركيز خاص على قضايا الثقافة، والاقتصاد، والتنمية، والابتكار، والمجتمع. وستحتفل الإذاعة بمرور 50 عاماً منذ انطلاق البرنامج الأجنبي بتاريخ 15 ديسمبر 1975.

المنجزات التي تحققت خلال عام 2025م:

- حققت الإذاعة رقماً قياسياً لمحتواها على منصات التواصل الاجتماعي بخمسة ملايين مشاهدة، ما يعكس تفاعلاً واسعاً ومتزايداً من الجمهور.
- الإذاعة الإنجليزية الأكثر متابعة على وسائل التواصل الاجتماعي بين نظيراتها من الإذاعات الناطقة باللغة الإنجليزية بنحو 42 ألف متابع.
- مخيم Oman FM الصيفي: تنفيذ مخيم صيفي تدريبي لمدة أسبوعين خلال الإجازة الصيفية استهدف طلبة الصف العاشر وحتى طلاب السنة الأخيرة من المرحلة الجامعية، لتمكين الشباب وتنمية مهاراتهم الإعلامية من خلال تجربة عملية مباشرة داخل بيئة العمل الإذاعي، تضمن برنامج المخيم تدريباً مكثفاً، اشتمل على ورش عمل تطبيقية داخل استوديوهات الإذاعة، وفرص الاحتكاك المباشر بفرق العمل المهنية، مما أسهم في صقل مهارات المشاركين عملياً، واكتشاف المواهب الواعدة.
- توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في إعداد القوائم الغنائية وتقديمها ومزجها، مما أسهم في تطوير آليات العمل الإذاعي ورفع كفاءة المحتوى الموسيقي، وأسهمت هذه التقنيات في تحليل تفضيلات الجمهور وأنماط الاستماع والمزاج العام لأوقات البث المختلفة، وتعزيز جودة المزج الصوتي وتقديم تجربة استماع متقدمة، وذلك في إطار مواكبة التحول الرقمي وتحقيق مستهدفات رؤية «عُمان 2040».



عنا
الإذاعة الإنجليزية

امسح الرمز
للبث المباشر



إحصائيات الإذاعة الإنجليزية



17

إجمالي
البرامج
المنتجة



51,431

متابعًا



1,884

متابعًا



2,570

متابعًا

112,191

مشاهدة



1.266

ساعة
إجمالي البث
للبرامج التسجيلية



438

إجمالي عدد
الحلقات للبرامج
التسجيلية



2388

ساعة
إجمالي البث
للبرامج المباشرة



774

إجمالي عدد
الحلقات للبرامج
المباشرة



إذاعة الموسيقى الكلاسيكية

منذ انطلاقتها عام 2010، رسّخت الإذاعة الكلاسيكية في سلطنة عُمان مكانتها، لتكون منصةً ثقافية رائدة تُعنى بنشر وتذوق الموسيقى الراقية، حيث تجمع عبر أثيرها بين روائع المقطوعات العالمية والعربية الخالدة. ولا تقتصر رسالتها على تقديم المحتوى الفني فحسب، بل تمتد إلى تعزيز الهوية الوطنية من خلال إدراج قوالب موسيقية مرتبطة بالمناسبات المحلية. كما تقدم برامجها باللغتين العربية والإنجليزية بأسلوب تثقيفي يُثري تجربة المستمع ويُعمّق فهمه لهذا الفن. ومن أبرز ملامح مسيرتها شراكتها الاستراتيجية مع دار الأوبرا السلطانية، التي تتيح نقل الحفلات الحية عبر الأثير، دعمًا لنشر الثقافة الموسيقية وإبراز المواهب العُمانية.



تلفزيون سلطنة عمان.. شاشة وطنية تتجدد وتواكب نبض المجتمع

منذ انطلاق بثه الأول في السابع عشر من نوفمبر 1974م، استمر تلفزيون سلطنة عُمان في أداء دوره كمنصة إعلامية وطنية متجددة، تعمل على تقديم محتوى متنوع يعكس الهوية الثقافية والحضارية للسلطنة ويواكب تطورات المجتمع العُماني. وقد حرص التلفزيون على تطوير برامجه وتحديث أساليبه الإنتاجية بما يتوافق مع أحدث المستجدات في العمل الإعلامي، بما يعزز جودة المحتوى وتوسيع دائرة تأثيره، ليصل إلى مختلف شرائح الجمهور.

ويقدم التلفزيون باقة متكاملة من البرامج الإخبارية والثقافية والاجتماعية والترفيهية، التي تلامس اهتمامات المشاهدين وتواكب التحولات المتسارعة في المشهد الإعلامي، في إطار رسالة إعلامية متوازنة تسعى إلى تعزيز الوعي ودعم مسيرة التنمية. يضم تلفزيون سلطنة عُمان باقة من القنوات التي تؤكد حضورها كأداة وطنية أساسية لتعزيز التواصل بين الحكومة والمجتمع وإبراز قيم الهوية الوطنية على المستويين المحلي والدولي وهي:

«القناة العامة»، و«القناة الرياضية»، وقناة «عُمان مباشر»، وقناة «عُمان الثقافية».



القناة العامة

oc

امسح الرمز
للبث المباشر



تضطلع القناة العامة لتلفزيون سلطنة عُمان بدور ريادي في المشهد الإعلامي الوطني، مواكبة مسيرة النهضة المتجددة التي تشهدها البلاد بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- وتعكس برامج القناة منجزات التنمية الوطنية وترسخ القيم العُمانية الأصيلة، مستحضرة التاريخ العريق للسلطنة ومواكبة لحاضرها المتطور، إلى جانب ترسيخ مفاهيم المواطنة والتسامح والسلام في مختلف برامجها. وتولي القناة اهتمامًا واسعًا بتغطية المشروعات الوطنية والفعاليات الاجتماعية، مقدمة باقةً متنوعةً من البرامج العلمية والدينية والاقتصادية والصحية والشبابية، إضافةً إلى برامج الأطفال والترفيه، بما يُلبّي اهتمامات مختلف شرائح المجتمع. كما تُعزّز حضورها الرقمي عبر منصات التواصل الاجتماعي المتنوعة، إلى جانب خدمات البث المباشر، ومواكبة التحولات الرقمية، بما يضمن وصول المحتوى الإعلامي إلى الجمهور بشكل أوسع وأكثر فاعلية.

إحصائيات القناة العامة



19

برنامجًا
مصاحبًا
للأحداث
والفعاليات



145,341

متابعًا

3756

منشورًا



752,341

متابعًا

6374

منشورًا



392,133

متابعًا

176,361,177

مشاهدة

5750

منشورًا



957

إجمالي عدد
تغطيات الأحداث
والفعاليات عن
طريق التقارير
في البرامج



740

إجمالي عدد
تغطيات الأحداث
والفعاليات عن
طريق الربط
المباشر



1010

إجمالي عدد
تغطيات الأحداث
والفعاليات عن
طريق اللقاءات
البرامجية



74

بثًا مباشرًا
ومسجلًا
للأحداث
والفعاليات



إنتاج

32

فاصلًا توعويًا
بهدف نشر
الثقافة القانونية
والتسامح والصلح



1587

عدد التقارير

794 و

عدد

الربط المباشر



1156

عدد حلقات

البرامج

2190 و

عدد اللقاءات



19

برنامجًا مستمرًا

11 و

برنامجًا جديدًا
وفيلم واحد



القناة الرياضية



تعد القناة الرياضية منبرًا متخصصًا في الشأن الرياضي، يواكب مختلف الفعاليات والبطولات المحلية والدولية، بما يلبي اهتمامات الجمهور الرياضي، ولا سيَّما فئة الشباب. وتقدِّم القناة باقة متنوعة من البرامج الرياضية اليومية والأسبوعية والموسمية، إلى جانب نشرات إخبارية رياضية متجددة، مع تركيز خاص على إبراز المنجز الرياضي العُماني والاحتفاء بإنجازات المنتخبات والأندية واللاعبين. كما تسعى القناة إلى تسليط الضوء على الجهود الوطنية المبذولة في دعم القطاع الرياضي، وتكريس قيم المنافسة الشريفة والعمل الجماعي، بما يعكس الالتزام برؤية شاملة للنهوض بالرياضة على المستويين المحلي والدولي.

إحصائيات القناة الرياضية



10

برنامج
مصاحبة
للأحداث
والفعاليات



20,616

متابعًا

1816

منشورًا



104,591

متابعًا

3142

منشورًا



168,097

متابعًا

39,600,997

مشاهدة

2193

منشورًا



3

برامج مستمرة،

3

برامج جديدة،
وفيلمان اثنان



314

إجمالي عدد
تغطيات الأحداث
والفعاليات عن
طريق الربط
المباشر



672

إجمالي عدد
تغطيات الأحداث
والفعاليات عن
طريق اللقاءات
البرامجية



358

بثًا مباشرًا
ومسجلًا
للأحداث
والفعاليات



320

عدد الربط
المباشر

900

عدد التقارير
في البرامج



896

إجمالي عدد
تغطيات الأخبار
والفعاليات
عن طريق
التقارير



339

عدد حلقات
البرامج

678

عدد اللقاءات



قناة عُمان الثقافية

عُمان
الثقافية

امسح الرمز
للبث المباشر



تحافظ القناة الثقافية على مسيرتها الإعلامية ونهجها الهادف إلى إبراز الهوية الوطنية لسلطنة عُمان وتبسيط الضوء على إرثها الحضاري والإنساني بشقيه المادي وغير المادي، مستندةً في رسالتها إلى تقديم محتوى يعكس العمق الثقافي العُماني، مع الانفتاح على ثقافات العالم المختلفة عبر برامج تجمع بين الطابع المحلي والبعد الإنساني العالمي. وعلى مدار بثها اليومي المتواصل على مدار الساعة، تقدّم القناة مزيجًا متوازنًا من البرامج التي تستعرض المنجزات الإبداعية للعُمانيين عبر العصور وفي مختلف الحقول الثقافية، إلى جانب مواد وبرامج تُعرّف بثقافات الشعوب في مختلف القارات والأزمنة. كما تحرص القناة على مواكبة الحراك الثقافي من خلال نشرة أخبار ثقافية يومية تتابع أبرز الفعاليات والأنشطة الثقافية في سلطنة عُمان والعالم، بما يُعزّز حضور الثقافة بوصفها جسرًا للتواصل الإنساني والمعرفي.

إحصائيات قناة عُمان الثقافية





إذاعة وتلفزيون سلطنة عُمان... رحلة التميّز والإبداع وحصاد الجوائز

في عام 2025، رسّخت إذاعة وتلفزيون سلطنة عُمان حضورهما المتميز في المشهد الإعلامي الخليجي والعربي، من خلال تنوع المحتوى البرامجي وارتفاع مستوى الجودة المهنية في الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني، وقد تُوجّبت هذه الجهود بحصول عدد من البرامج على (7) جوائز متنوعة في المسابقات والمهرجانات الإعلامية الخارجية، في إنجاز يعكس مستوى التطور الذي تشهده المنظومة الإعلامية الوطنية، ويؤكد قدرتها على تقديم محتوى إبداعي قادر على المنافسة والحضور في المحافل الإعلامية العربية.

للبرامج الإذاعية والتلفزيونية



المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون
- الدورة 25 (تونس)

الذهبية:



برنامج «وظائف بلا حدود»

- مسابقة برامج الشباب.
إذاعة سلطنة عُمان

برنامج «ظلال الرحمة»

- مسابقة إعلام العمل الخيري
إذاعة سلطنة عُمان

الفضية:



برنامج «بلا هوية»

- مسابقة البرامج الوثائقية
إذاعة سلطنة عُمان

برنامج «مجرة»

- مسابقة البرامج العلمية
إذاعة سلطنة عُمان

الفضية:



برنامج «رمسة»

في مسابقة البرامج الحوارية التلفزيونية
تلفزيون سلطنة عُمان

المركز الثاني



أغنية «موطن الجلال»

- مسابقة الأغنية العربية
إذاعة سلطنة عُمان

جائزة الكويت للإبداع 2025:

برنامج «استوديو الظهيرة»

- الملتقى الإعلامي العربي بالكويت
إذاعة سلطنة عُمان



وكالة الأنباء العمانية

وكالة الأنباء العمانية

امسح الرمز
للتصفح



تَعُدُّ وكالةُ الأنباء العُمانية المصدرَ الرئيسيَّ والرسميَّ للأخبار في سلطنة عُمان، حيث تضطلع برسالة إعلامية وطنية تنقلها إلى الجمهورين المحلي والعالمي باللغتين العربية والإنجليزية، عبر أربعة مساراتٍ رئيسةٍ متكاملة. يتمثل المسار الأول في الأخبار المقروءة التي تتولى إنتاجها دائرة التحرير، فيما يختص المساران الثاني والثالث بالأخبار المرئية والسمعية التي ينتجها مركز الأخبار، بينما يركّز المسار الرابع على المحتوى الإخباري الإلكتروني بمختلف أشكاله ومنصاته الرقمية.

وقد عزّزت الوكالة هذه المسارات بكوادر إعلامية عُمانية شابة مؤهلة، جرى تدريبها على أحدث الأنظمة والأدوات الإعلامية العصرية وفق أعلى المعايير المهنية، إلى جانب الدعم الفني الذي تقدمه دائرة العمليات في مجالات الإخراج والجرافيكس وإنتاج المواد الفيلمية والصور الفوتوغرافية. وأسهم ذلك في رفع حجم الإنتاج الإعلامي وتحسين جودة المحتوى بشكل تصاعدي، حيث سجّلت الوكالة زيادة ملحوظة في إنتاجها خلال عام 2025م مقارنةً بالأعوام السابقة.

وتبث الوكالة تقارير ونشرات متخصصة تغطي مختلف القطاعات الاقتصادية والثقافية والرياضية، إلى جانب نشرة المحافظات التي ترصد الأحداث والفعاليات في جميع محافظات سلطنة عُمان، مع إبراز المنجزات الوطنية المرتبطة برؤية «عُمان 2040».

إحصائيات وكالة الأنباء العمانية



45,442

متابعًا
على قناة
الواتساب



88.4

ألف متابع
746
منشورًا



112

ألف متابع
141
ألف منشور



1,009

متابعين
158,196
مشاهدة



نشرة واحدة
إخبارية يومية



43,444,450

عدد زيارات
الموقع



370

مادة إعلامية
للتغطيات
الخارجية



60

جهة
تُقدم مواد
فوتوغرافية

79

مراسلًا

عدد المراسلين
داخل سلطنة عُمان
(مرئي ومسموع
ومقروء)

36

مراسلًا

عدد المراسلين
خارج سلطنة عُمان
(مرئي ومسموع
ومقروء)



18,230

عدد المحتوى
الإلكتروني



الصحافة العمانية

تواصل الصحافة العُمانية مواكبة التحولات المتسارعة في مجالات الإعلام والاتصال على المستويين الإقليمي والدولي، مع حرصها المستمر على التفاعل مع اهتمامات المواطن وتطلعاته والتعبير عنها بمهنية وشفافية. ويُنظّم عمل المؤسسات الصحفية في سلطنة عُمان، إلى جانب إجراءات إصدار الصحف وإنشاء دور النشر والمطابع وشركات الإعلان، بموجب قانون الإعلام الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2024/58)، الذي يُشكّل إطاراً تشريعياً حديثاً يواكب التطورات المتلاحقة في قطاع الإعلام ويُعزّز بيئة العمل الإعلامي بمهنية ومسؤولية.

وتشهد الساحة الإعلامية العُمانية تنوعاً في الإصدارات الصحفية والمجلات والنشرات الدورية، التي تتراوح بين اليومية والأسبوعية ونصف الشهرية والشهرية والفصلية ونصف السنوية والسنوية، إضافة إلى المجلات المجانية، بما يعكس حيوية المشهد الإعلامي واستجابته للتطورات المتسارعة في المجتمع واهتمامات الجمهور. كما تصدر العديد من الوزارات والهيئات الحكومية مجلات ومطبوعات متخصصة تُسلّط الضوء على أنشطتها وبرامجها ومبادراتها، إلى جانب تناولها قضايا تهم المجتمع والمواطن، بما يُسهم في تعزيز التواصل المؤسسي ونشر المعرفة.

الصحف اليومية المطبوعة التي تصدر في سلطنة عُمان

الصحف المحلية باللغة العربية



جريدة الوطن



جريدة عُمان



جريدة الشعبية



جريدة الرؤية

الصحف المحلية باللغة الإنجليزية



مسقط ديلي



تايمز أوف عُمان



عُمان أوبزيرفر

جريدة عُمان



امسح الرمز
للمشاهدة



تأتي جريدة عُمان كمنبر إعلاميٍّ مميّزٍ يقدّم للقراء محتوىً غنيًّا ومتنوعًا؛ إذ تعمل الجريدة على تطبيق وتحويل الاختصاصات المنوطة بها إلى أرض الواقع عبر العديد من الوسائط، بينها الجريدة اليومية، والموقع الإلكتروني التابع لها، والصفحات على وسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيق جريدة عُمان، بالإضافة إلى الملاحق التي تصدر مع مختلف المناسبات الوطنية.

وتعمل جريدة عُمان على تعزيز دور الصحافة الوطنية واستمرار الحضور العُماني ودعم المواهب المبدعة، والعمل على صقلها في المجال الصحفي وتنمية مهارات الكتابة، إلى جانب جمع الأخبار والأنباء والمعلومات والتقارير الداخلية والخارجية، متضمنةً الصور المناسبة من مختلف المصادر، وإعادة تحريرها ونشرها عبر الصحيفة والملاحق المختلفة لها، بالإضافة إلى تحليل الأخبار والمعلومات، وترجمة وإعداد التقارير والاستطلاعات والقراءات اللازمة لمختلف القضايا الحيوية. وأسهمت الجريدة خلال عام 2025م في عكس آراء المواطنين ورصد قضاياهم والمطالب التي يتقدمون بها إلى الجهات الحكومية حول الخدمات الحكومية، بحيث تُشكّل حلقة وصل بين الحكومة والمجتمع، بما يُعزّز الوعي الاجتماعي بالمشروعات والقرارات والسياسات الحكومية.

الملاحق الصادرة مع جريدة عُمان في عام 2025



ملحق
المحافظات

12 ملحقًا



ملحق عُمان
الاقتصادي

11 ملحقًا



ملحق عُمان
العلمي

12 ملحقًا



ملحق عُمان
الثقافي

12 ملحقًا



المحتوى الصحفي لجريدة عُمان في عام 2025

71

تحليلًا

281

حوارًا

27

تحقيقًا

349

استطلاعًا

610

تقارير
صحفية

603

جرافيك + كاريكاتير

820

ترجمة

1003

مقالات

794

عمودًا

عدد زيارات الموقع الإلكتروني

176,559,980

عُمان أوبزيرفر



امسح الرمز
للمشاهدة

OMAN DAILY
Observer



صحيفة يومية ناطقة باللغة الإنجليزية، تُعنى بتغطية الأخبار المحلية والدولية، وتُسلّط الضوء على تطورات الاقتصاد العُماني والمجتمع والسياسة والثقافة، كما تقدّم تحليلاتٍ معمّقة ومقالات رأي لكتاب محليين ودوليين.

إحصائيات عُمان أوبزيرفر

936

عدد الأخبار والمقالات

95%

نسبة الوصول من
جملة الأخبار المحلية
المنشورة بالجريدة
بأقسامها المختلفة

330

حدثًا مهمًا تم تسليط
الضوء عليها

506

أعمدة تحليلية

572

مادة مترجمة

98.4

مليون
زائر للموقع الإلكتروني

13588

عدد التقارير

إصدارات من
أعداد مجلة
إلكترونية
باسم
«Correspondent»

6



مجلة نزوى



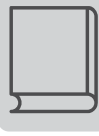
امسح الرمز
للمشاهدة



تصدر مجلة نزوى بشكل فصلي، وقد صدر أول عدد منها في نوفمبر 1994م، وتُعد من أبرز المنابر الثقافية العربية؛ إذ تُعنى بالأدب والنقد والفلسفة والشعر والمقالات الفكرية، وتحتوي على حواراتٍ مع رموز ثقافية، بالإضافة إلى تغطيات للفنون والسينما والمسرح والأعمال المترجمة.

أصدرت مجلة نزوى ثلاثة كتب نوعية في عام 2025

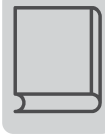
طمي يحرس التاريخ، من تأليف روبرت هيرد ومحمد الكندي، وترجمة يعقوب بن ناصر المفرجي



أنت الكتاب وأنا القارئ، من تأليف إبراهيم بن سعيد



سلوة المحزون: مختارات غزلية من شعر راشد بن خميس الحبسي، وإعداد وليد النبهاني.



المشاركات الثقافية العربية لمجلة نزوى في عام 2025:

ندوة فكرية بعنوان:
الخطاب الثقافي ومتغير العصر



3.240.000 زائر للموقع الإلكتروني للمجلة خلال عام 2025

التواصل الحكومي



امسح الرمز
للتصفح



يُعنى مركز التواصل الحكومي بتعزيز كفاءة الرسائل الصادرة عن الجهات الحكومية، والعمل على توحيد الخطاب الإعلامي بما يرسّخ وضوح المعلومة ويُعزّز ثقة المجتمع. ويضطلع المركز بدور محوري في ضمان تدفق المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، وتيسير وصولها إلى الجمهور بأسلوب مهنيٍّ ومنظّم. كما يقدّم المركز الدعم والاستشارات الإعلامية للمؤسسات الحكومية في إدارة الأحداث والمشروعات والمبادرات، بما يُسهم في إبراز جهودها والتعامل الفاعل مع المستجدات. ويعمل على تنسيق الجهود بين مختلف الجهات من خلال إعداد وتنفيذ خطط إعلامية استراتيجية واضحة، وتحديد الأدوار والمسؤوليات وفق اختصاص كل جهة، بما يحقق تكامل الأداء المؤسسي.

وفي إطار متابعته للمشهد الإعلامي، يولي المركز اهتمامًا برصد وتحليل ما يتداول في وسائل التواصل الاجتماعي، وقياس اتجاهات الرأي العام، وإعداد تقارير تحليلية تدعم متخذي القرار وتُعزّز فاعلية التواصل مع الجمهور، بما يواكب تطلعاته ويستجيب لاهتماماته.

الدعم الإعلامي المقدم للمؤسسات الحكومية في عام 2025

15

إرسال
تعاميم
توجيهية

81

دعم اتصال
توجيهي

120

الاستيضاح
والتحقق

78

إدارة
المشاريع
المشتركة

251

التخطيط
الإعلامي

316

طلبًا
ومشاركة
مواد

إحصائيات التواصل الحكومي:

247

حدثًا حكوميًا تم الترويج
لها عبر مختلف المنصات

لقاءات
في
2025م

4

752

موضوعًا حول توجهات
الجمهور وانطباعاتهم
وأفكارهم، تم اطلاع
أصحاب القرار عليها عن
طريق تقارير ودراسات
بحثية

مادة
إعلامية

80

شبكة
إخبارية تم
التعامل
معه

53

جهود النشر في حسابات مركز التواصل الحكومي



18

نشرة

1494

لقطة



79

موضوعًا



30

مقطعًا مرئيًا



490

موضوعًا

إبداعيًا



514

موضوعًا

دعم وإدارة منصات التواصل الاجتماعي

إجمالي عدد الحلول للمشكلات
الفنية والتشغيلية في إدارة
الحسابات 1000، وشملت:

- استفسار
- حذف حساب
- استعادة حساب بعد تقييده
- آلية التوثيق

توثيق

16

حسابًا لـ :

- المؤسسات - الشركات الحكومية
- المسؤول الحكومي (الوزير/ الوكيل)

الإعلام الإلكتروني.. آفاق رقمية تعزز التواصل وتثري الرسالة الإعلامية

يُعَدّ الإعلام الإلكتروني ركيزة متنامية في المشهد الإعلامي المعاصر، لما يتميز به من سرعة انتشار وقدرة على الوصول إلى الجمهور بمرونة فائقة. ومن هذا المنطلق، تعمل وزارة الإعلام ممثلة بالمديرية العامة للإعلام الإلكتروني على تبني استراتيجيات وآليات حديثة تعكس مستجدات الفضاء الرقمي، وتضمن حضوراً قوياً للمنصات والمواقع الإلكترونية بما يتوافق مع المعايير المهنية، مع توظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي لتعزيز جودة الخدمات الإعلامية ومواكبة التحولات الرقمية.

ويشكل النشر الإلكتروني أداةً استراتيجيةً أساسية لتوجيه الرسائل الإعلامية إلى المجتمع، حيث يسهم في توسيع نطاق التأثير وتعزيز الوعي المجتمعي. وتنفذ الوزارة هذا التوجّه من خلال دعم القنوات الإذاعية والتلفزيونية ومنصة «عين»، بالترويج لمضامينها عبر منصات التواصل الاجتماعي لضمان وصول الرسائل بسرعة وفعالية. كما تُعزز الوزارة هذا الدور عبر التغطيات الرقمية والبث المباشر للفعاليات، ودعم الحملات الرقمية الوطنية، والاحتفاء بالمناسبات العُمانية والعالمية، وإطلاق مبادرات ومسابقات رقمية مبتكرة لتشجيع التفاعل مع الجمهور.

إحصائيات النشر الإلكتروني في عام 2025م:

394,686,258

عدد مشاهدي قناة
الوزارة على «يوتيوب»



بزيادة

51.4

مليون مشاهدة
مقارنةً بالعام
الماضي

7,218,298

عدد متابعي الحسابات
والمنصات الإلكترونية
للوزارة

بزيادة

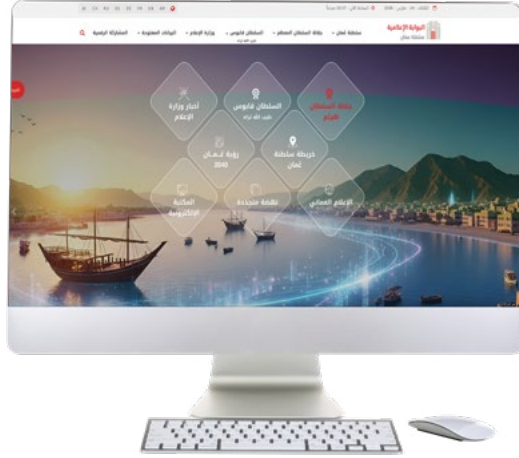
483,034

متابعًا خلال عام
2025م

البوابة الإعلامية



امسح الرمز
لتصفح الموقع



مجموع الزيارات
للبوابة الإعلامية

19,561,690 زيارة

اللغة
الألمانية

28,323

زيارة

اللغة
الفرنسية

69,605

زيارات

اللغة
الإنجليزية

396,816

زيارة

اللغة
العربية

18,682,895

زيارة

اللغة
اليابانية

39,002

زيارة

اللغة
الصينية

232,093

زيارة

اللغة
الروسية

40,119

زيارة

اللغة
الإسبانية

71,837

زيارة

منصة عين



امسح الرمز
للمشاهدة



18,714,696

إجمالي عدد المشاهدات
والاستماع في منصة عين



عدد مرات الاستماع
للمحتوى السمعي
المرفوع في المنصة

631,464



مشاهدات البث
المباشر في المنصة

15,672,421



مشاهدات
المحتوى المرئي
المرفوع في المنصة

2,410,811

74,440 مادة

عدد المواد السمعية
والمرئية لمنصة عين

المواد المرئية
المنشورة في
المنصة

37,805 مادة



المواد السمعية
المنشورة في
المنصة

36,635 مادة



الإحصائيات الخاصة بواجهة الطفل في منصة عين

عدد مرات الاستماع
والمشاهدة
763,982
مرة

عدد المواد السمعية
والمرئية المتعلقة
بالطفل بلغ
10,882
مادة

إحصائيات الكتب الصوتية



لاكتشاف الكتب الصوتية والانغماس في تجربة استماع ثرية
وممتعة، ما عليك سوى زيارة منصة عين عبر مسح رمز الاستجابة
السريع (QR code) ، لتبدأ رحلتك المعرفية



عدد مرات الاستماع
للكتب الصوتية
39,599
مرة



عدد الكتب الصوتية
75
كتابًا

الدول الأكثر مشاهدة على منصة عين

يعرض الجدول أكثر 9 دول حول العالم من حيث عدد مشاهدات المنصة خلال الفترة من
1 يناير إلى 31 ديسمبر 2025م

ترفيهي



63,376

أطفال



277,626

مسلسلات



183,293

الولايات
المتحدة
الأمريكية

3,579

تونس

2,919

جمهورية مصر
العربية

4,129

المملكة العربية
السعودية

7,973

سلطنة عُمان

248,540

العراق

1,251

الكويت

1,334

الإمارات
العربية المتحدة

1,613

لبنان

1,766



حضور إعلامي متنائم ورسالة حضارية تمتد إلى العالم

تواصل سلطنة عُمان ترسيخ حضورها في الفضاء الإعلامي الدولي من خلال إبراز تجربتها الحضارية ومنجزاتها التنموية، وتعزيز جسور التواصل الثقافي والإعلامي مع مختلف شعوب العالم. ويأتي هذا التوجه انطلاقاً من الرؤية العُمانية القائمة على الانفتاح والحوار، وإيماناً بأهمية الإعلام في نقل الصورة الحقيقية عن عُمان وإبراز إسهاماتها في بناء علاقات قائمة على الاحترام والتعاون المشترك.

وفي هذا الإطار، تضطلع وزارة الإعلام بدور فاعل في توسيع دائرة الحضور الإعلامي الدولي لسلطنة عُمان، عبر تنظيم برامج استضافة للإعلاميين الدوليين، وتطوير شراكات مع المؤسسات الإعلامية ومراكز الفكر العالمية، إلى جانب المشاركة في الفعاليات والملتقيات الإعلامية الدولية، ودعم إنتاج ونشر محتوى إعلامي يعرّف بتاريخ عُمان وثقافتها وإسهاماتها الحضارية.

وقد أسهمت هذه الجهود في تعزيز انتشار المحتوى الإعلامي عن سلطنة عُمان في وسائل الإعلام والمنصات الدولية، وتوسيع دائرة العلاقات المهنية مع الإعلاميين والباحثين حول العالم، بما يعكس صورة عُمان بوصفها دولة فاعلة تسهم في مدّ جسور التفاهم والتواصل بين الشعوب.

أبرز مؤشرات الحضور الإعلامي الدولي:

- 01 8 برامج استضافة إعلامية دولية شارك فيها 298 إعلاميًا من مؤسسات إعلامية مختلفة.
- 02 967 مادة إعلامية دولية نشرها الإعلاميون الضيوف، تنوعت بين أفلام وثائقية وتقارير صحفية وتلفزيونية وملفات خاصة عن سلطنة عُمان.
- 03 10 باحثين ومختصين من مراكز الفكر والدراسات العالمية تم استضافتهم.
- 04 9 مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون إعلامي تم توقيعها.
- 05 7 مذكرات تفاهم إعلامية جاهزة للتوقيع ضمن مسار التعاون الدولي.
- 06 227 تصريحًا إعلاميًا تم إصدارها لدعم المؤسسات الإعلامية الدولية.
- 07 4 تقارير تحليلية متخصصة لرصد وتحليل المواد الإعلامية الدولية المنشورة عن سلطنة عُمان لدعم صناعة القرار من قبل الجهات ذات العلاقة.
- 08 30 مشاركة رسمية لوزارة الإعلام في فعاليات ومؤتمرات إعلامية دولية.
- 09 150 خبرًا إعلاميًا دوليًا عن المنجزات الوطنية عبر منصات النشر الرقمية.
- 10 3895 مادة إعلامية دولية تم رصدها عن سلطنة عُمان في وسائل الإعلام والمنصات المؤثرة، وبلغت ذروة النشر أثناء استضافة السلطنة للمحادثات النووية بين إيران وأمريكا.
- 11 77 إعلاميًا دوليًا شاركوا في اللقاء الإعلامي الدولي «عُمان والعالم»، بمناسبة الذكرى الخامسة ليوم 11 يناير المجيد.
- 12 59 إعلاميًا دوليًا شاركوا في الجلسة الحوارية «إرث حضاري ممتد بين عُمان والعالم»، المقامة بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني المجيد.
- 13 59 إعلاميًا دوليًا شاركوا في الجلسة الحوارية «إرث حضاري ممتد بين عُمان والعالم»، المقامة بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني المجيد.
- 14 إسناد مهمة ترجمة الرواية العمانية «دلشاد» إلى مُترجمة بريطانية، وسيتم الانتهاء من مشروع الترجمة في مايو 2026م.



المشاركات الدولية:

حرصت وزارة الإعلام على تعزيز حضور سلطنة عُمان في المحافل والفعاليات الدولية، من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والمعارض والفعاليات الإعلامية المتخصصة، بهدف إبراز صورة السلطنة وتعزيز حضورها العالمي عبر أوراق عمل، وعروض مرئية، وجلسات حوارية، وأجنحة إعلامية، كما سعت الوزارة إلى توسيع الآفاق المعرفية لموظفيها من خلال إشراكهم في الفعاليات التخصصية بما يتوافق مع مجالات اختصاصهم.

6 معارض دولية للكتاب شاركت بها الوزارة خلال عام 2025م، وهي على النحو الآتي:

معرض الكويت
الدولي للكتاب



19-29 نوفمبر 2025م

معرض عُمان
الدولي للكتاب



25 سبتمبر إلى 4 أكتوبر 2025م

معرض القاهرة
الدولي للكتاب



23 يناير إلى 5 فبراير 2025م

معرض
فرانكفورت
الدولي للكتاب



15-19 أكتوبر 2025م

معرض بكين
الدولي للكتاب



18-22 يونيو 2025م

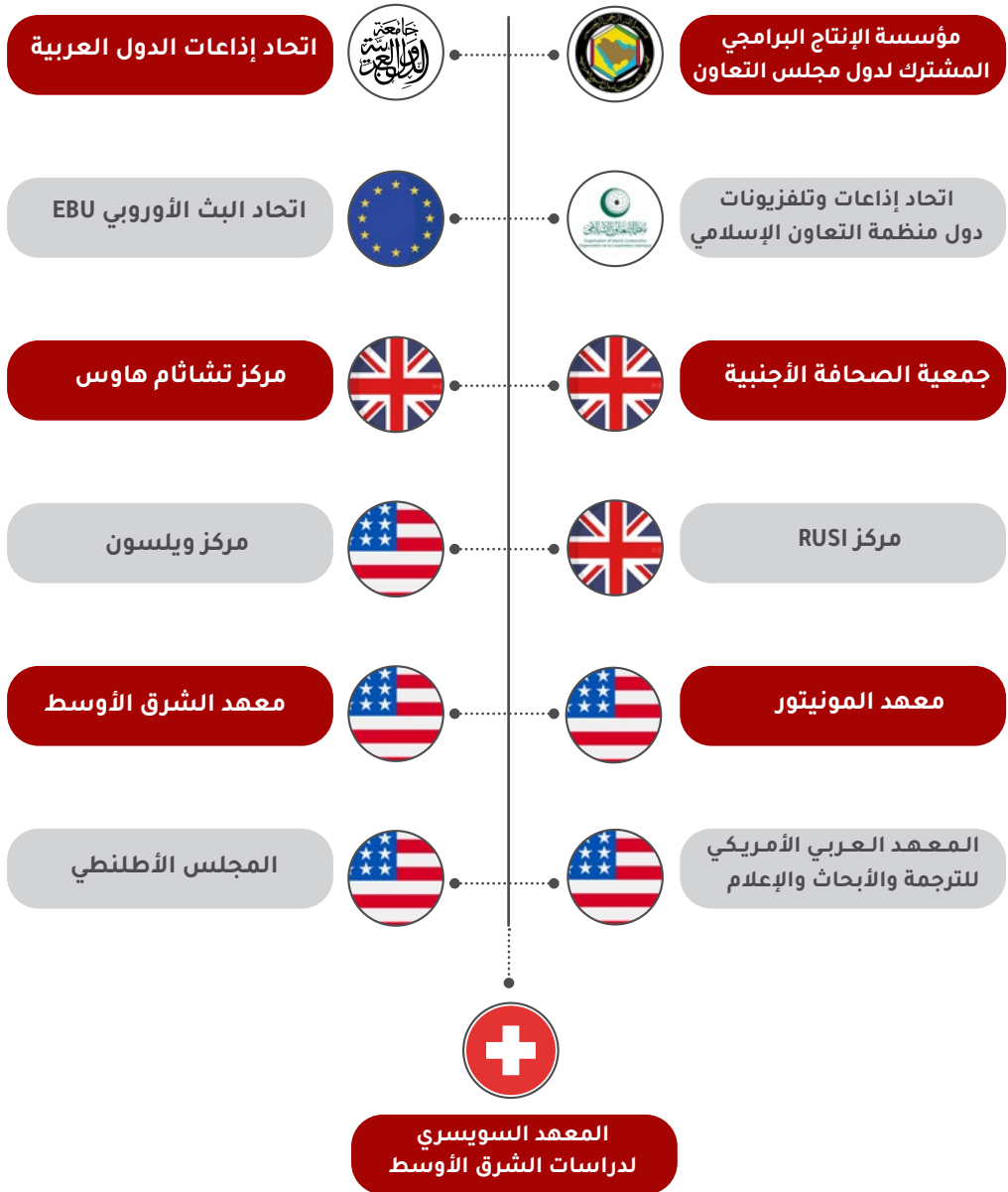
معرض الشارقة
الدولي للكتاب



5-16 نوفمبر 2025م

22 إجمالي عدد المشاركات في الفعاليات الإعلامية والمؤتمرات والمعارض الدولية

الشركاء والمؤسسات الإقليمية والدولية المتعاون معها





معرض مسقط الدولي للكتاب... حضور إعلامي يعزز الأثر الثقافي

تشارك وزارة الإعلام في تنظيم معرض مسقط الدولي للكتاب، بوصفه إحدى أبرز الفعاليات الثقافية الدولية السنوية في سلطنة عُمان، وذلك بالتعاون مع وزارة الثقافة والرياضة والشباب وعدد من المؤسسات الحكومية الأخرى. وتهدف هذه المشاركة إلى تعزيز الحضور الإعلامي والثقافي للسلطنة على المستويين الإقليمي والدولي، وإبراز قيمها الثقافية وإنتاجها الفكري، في ظل ما يحظى به المعرض من اهتمام واسع ومشاركة نوعية من دور النشر والمؤسسات الثقافية من مختلف دول العالم.

أدوار وزارة الإعلام في المعرض

- تنظيم مشاركة المؤسسات الإعلامية الخاصة داخل المعرض.
- الإشراف على دور النشر المشاركة وتسهيل إجراءات دخول المطبوعات عبر المنافذ الحدودية.
- رئاسة اللجنة الرئيسية واللجنة الإعلامية للمعرض.
- إقامة مركز إعلامي متكامل لتقديم الدعم الإعلامي والفني للصحفيين وتنسيق أعمالهم، إلى جانب استضافة عدد من الإعلاميين الدوليين بما يعزز حضور المعرض إعلاميًا على المستويين الإقليمي والدولي.
- تنفيذ خطة إعلامية متكاملة لتغطية فعاليات المعرض عبر البرامج الإذاعية والتلفزيونية والمواد الصحفية والمنصات الرقمية، مع إدارة فريق (جليس) للتغطية عبر حسابات وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للمعرض، بما عزّز الانتشار الرقمي للمعرض.
- رئاسة فريق (المطبوعات) المختص بمراجعة وإجازة قوائم الكتب المشاركة من دور النشر الخارجية.

أبرز إحصاءات جهود التغطية الإعلامية للمعرض لعام 2025:

المركز الإعلامي:

147 مادة
إعلامية نشرت
في مؤسساتهم
الإعلامية والصحفية



71 إعلاميًا دوليًا
46 ممثلين لـ
مؤسسة إعلامية



التغطية الصحفية:

جريدة عُمان:



استطلاعات
صحفية

10

أكثر من 55
مادة صحفية



نشرت خلال فترة المعرض،
تنوعت بين:

-تغطية فعاليات المعرض
-استعراضات للإصدارات الحديثة
-متابعة حفلات التوقيع

حوارات
صحفية

4



صحيفة عُمان أوبزيرفر:



11
مقالاً

إذاعة سلطنة عُمان:

برنامج «خير جليس» بالإذاعة العامة

عدد
ساعات
البث

1320
دقيقة

(((•)))

عدد
حلقات
البرنامج

11
حلقة



برنامج «رواق المعرض» بإذاعة الشباب

عدد
ساعات
البث

1320
دقيقة

(((•)))

عدد
حلقات
البرنامج

11
حلقة



برنامج «Bookmarked» بالإذاعة الإنجليزية

عدد
ساعات
البث

600
دقيقة

(((•)))

عدد
حلقات
البرنامج

10
حلقات



تلفزيون سلطنة عُمان:

تسجيل عدد
18 من الندوات
الحوارية ضمن
الفعاليات
الثقافية
للمعرض

تغطية فعاليات
متنوعة للمعرض
من خلال الربط
المباشر والتقارير
واللقاءات في
برنامج «من
عُمان»

إنتاج الفواصل
الترويجية عن
المعرض

تغطية
حفلات الافتتاح
والختام

برنامج الفهرس بالقناة الثقافية:

عدد
ساعات
البث
9 ساعات
45 دقيقة

عدد
حلقات
البرنامج
10 حلقات

نشرة أخبار الثقافة مخصصة لأخبار المعرض وتبث من المركز

عدد
ساعات
البث
ساعة
20 دقيقة

عدد
نشرات
البرنامج
5 نشرات

برنامج «قهوة الصباح» بالقناة العامة



تبث من مركز
عُمان الدولي
للمؤتمرات
والمعارض

عدد
حلقات
البرنامج
5 حلقات



اللائحة التنفيذية لقانون الإعلام .. إطار تنظيمي واضح ومسؤولية مهنية

تُعد اللائحة التنفيذية لقانون الإعلام في سلطنة عُمان الإطار القانوني الذي ينظم ممارسة العمل الإعلامي، حيث صدرت استنادًا إلى قرار وزير الإعلام رقم 2025/165 بتاريخ 11 سبتمبر 2025م.

أهداف اللائحة:

تعزيز
الالتزام
المهني
والمسؤولية
القانونية
في العمل
الإعلامي

تنظيم
المحتوى
الإعلامي
بما يشمل
الإعلام
الإلكتروني
والإعلانات

تحديد حقوق
والتزامات
المؤسسات
والعاملين
في المجال
الإعلامي

تنظيم
الأنشطة
الإعلامية
وتوضيح
إجراءات
التراخيص

التشاركية في مراجعة مسودة القانون ولائحته التنفيذية

تم إعداد مسودة مشروع القانون ولائحته التنفيذية وفق نهج تشاركي موسع، شمل مختلف الأطراف الرسمية والخاصة والمدنية على مراحل متفرقة، واستمر حتى ما قبل صدور اللائحة، لضمان الشفافية والانفتاح على المجتمع الإعلامي. وقد تجسدت هذه المشاركة من خلال ما يلي:





منصة «إنجاز».. النافذة الإلكترونية الموحدة لخدمات الإعلام

تقوم وزارة الإعلام بتعزيز جودة خدماتها وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة في تقديم التراخيص المتعلقة بقانون الإعلام ولائحته التنفيذية، من خلال تحويل المعاملات تبعاً إلى تراخيص إلكترونية عبر منصة إلكترونية متكاملة وسلسة. تأتي هذه الخطوة ضمن جهود الوزارة لتطوير منظومة عمل حديثة تركز على السرعة والدقة وسهولة الوصول إلى المستخدمين.

تجمع المنصة خدمات الوزارة للأفراد والمؤسسات الحكومية والخاصة في نافذة إلكترونية واحدة، مع تكامل مباشر مع جهات مثل شرطة عُمان السلطانية ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ما يسهم في تسريع المعاملات وتقليل الوقت المستغرق. كما توفر المنصة للموظفين، عبر المكتب الإلكتروني، إمكانية إدارة المهام والمراسلات من أي مكان متصل بالإنترنت، بما يعزز الإنتاجية ويضمن دقة الأداء.

وتستفيد من خدمات المنصة بشكل خاص المديرية العامة للمطبوعات والمصنفات الفنية، التي تشرف على إصدار التراخيص للمؤسسات الصحفية والإعلامية، والمنشآت الإذاعية والتلفزيونية، والمنصات الرقمية المسموعة والمرئية. كما تتولى المديرية تنظيم وإجازة المطبوعات والمصنفات الفنية داخل سلطنة عُمان، ومراجعة طلبات طباعة الكتب والدوريات والنشرات، ومنح التصاريح اللازمة وفق قانون الإعلام ولائحته التنفيذية، والإشراف على التراخيص الإعلامية والفنية المتعلقة بدور النشر والمطبوعات والأعمال السمعية والبصرية.

التراخيص الإعلامية والصحفية في عام 2025م

الصحف المراجعة من قبل الوزارة

الصحف اليومية:



الصحف المحلية
باللغة الإنجليزية
783 صحيفة



الصحف المحلية
باللغة العربية
1136 صحيفة

الصحف الأسبوعية:

صحيفة
أسبوعية

24

الصحف باللغة
الإنجليزية



المجلات المراجعة من قبل الوزارة

المجلات الشهرية

874

مجموع
المجلات
الشهرية

800

مجلة
خارجية
باللغة
الإنجليزية

18

مجلة
خارجية
باللغة
العربية

12

مجلة
محلية
باللغة
الإنجليزية

44

مجلة
محلية
باللغة
العربية

المجلات الفصلية

125

مجموع
المجلات
الفصلية

2

مجلة
خارجية
باللغة
العربية

7

مجلات
محلية
باللغة
الإنجليزية

116

مجلة
محلية
باللغة
العربية

614

إجمالي الأفلام التي تمت مراقبتها
تتوزع بين اللغة العربية والإنجليزية
والهندية وأخرى

363

فيلمًا
لمهرجانات
وسفارات
مجازة

299

لعبة
إلكترونية
مجازة

طلب عرض الأفلام
في دور السينما

1861

إعلانًا تجاريًا
في دور السينما

22

تراخيص الأنشطة الإعلامية

طلبات موزعة حسب نوع الطلب

6

طلبات
إلغاء
الترخيص

174

طلبًا
رُفِضَتْ

13

طلب
نقل
الترخيص

1

طلب
تنازل

193

طلب
تجديد

116

طلبًا
جديدًا

إجمالي طلبات التراخيص للأنشطة الإعلامية المستلمة 503 طلبات

إجمالي الطلبات المستلمة لتراخيص المصنفات الفنية 53 طلبًا

إجمالي المطبوعات والإعلانات المجازة



1718

مطبوعة



1188

إعلانًا

إجمالي المطبوعات
المراجعة باللغة
الإنجليزية

154

إجمالي المطبوعات
المراجعة باللغة
العربية

1446



البث الخاص.. شريك فاعل في التنمية وصوت مساند يعزز الوعي المجتمعي

يمثل الإعلام الخاص رافدًا مهمًا في منظومة العمل الإعلامي، إذ يسهم بدور فاعل في إثراء المحتوى الإعلامي وتنويع الرسائل الموجهة إلى المجتمع، من خلال ما يقدمه من برامج ومبادرات إعلامية تساهم في نشر المعرفة وتعزيز الوعي المجتمعي ومواكبة القضايا الثقافية والاجتماعية والتنمية. كما يعكس هذا القطاع حيوية المشهد الإعلامي وقدرته على التفاعل مع المتغيرات المتسارعة في بيئة الاتصال الحديثة، لا سيّما مع توسّع حضور المنصات الرقمية وتنامي دورها في إيصال المحتوى إلى مختلف فئات المجتمع.

وتوضح الإحصاءات، خلال عام 2025م، حجم البث الذي نفّذته الإذاعات والقنوات الخاصة والمنصات الإلكترونية، حيث شمل مجموعة واسعة من البرامج والمواد الإعلامية المتنوعة في مجالات الثقافة والترفيه والمحتوى المتخصص، ما يعكس تنويع القطاع الإعلامي وفاعليته في خدمة المجتمع.



إذاعة (هلا أف أم) باللغة العربية، وإذاعة (Hi FM) باللغة الإنجليزية،
وهما مملوكتان لشبكة الترفيه الإعلامية



11
برنامجًا



51
برنامجًا



إذاعة «مسقط أف أم» وهي مملوكة لشركة مطرح للخدمات الإعلامية

31
برنامجًا





إذاعة «الشبيبة أف أم» باللغة العربية، وإذاعة «تي أف أم» باللغة الإنجليزية، وتتبعان شركة فضاء مسقط للإعلام



10
برامج



23
برنامجًا



إذاعة «الوصول» باللغة العربية، وإذاعة «Merge FM»، وإذاعة «Virgin»
Radio Oman باللغة الإنجليزية، وهي مملوكة لمؤسسة سابكو للإعلام



13
برنامجًا



17
برنامجًا



32
برنامجًا



قناة «مجان» هي القناة التلفزيونية الفضائية الخاصة الوحيدة حتى الآن، وتقدم برامجها على مدار الساعة منذ عام 2009م:

46
برنامجًا



إحصائيات القنوات المرئية الإلكترونية الخاصة خلال عام 2025م:

برنامجًا متنوعًا شملت برامج
ثقافية وترفيهية ومحتوى
متخصصًا

88

قناة وإذاعة إلكترونية

23

توزيع المنتجات الإعلامية:

140

منتجًا إعلاميًا
لتعزيز الثقة
المجتمعية في
الأداء الحكومي

78

منتجًا إعلاميًا
للهوية والثقافة

العاملون في المؤسسات الإعلامية

58

وافدًا



397

عُمانيًا





مركز التدريب الإعلامي.. جهود مضيئة لرفع كفاءة أداء الصحفيين والإعلاميين في مختلف المؤسسات

مركز التدريب الإعلامي.. رافد لتطوير الكفاءات وتعزيز الأداء الإعلامي الوطني

تعمل وزارة الإعلام، في إطار تحقيق أهدافها الاستراتيجية، على تطوير الرسالة الإعلامية بما يتفق مع حاجات الجمهور، مع الأخذ في الاعتبار تنوعها وجودتها وجاذبيتها، وتقديم الدعم الإعلامي الذي تتطلبه أنشطة الجهات الحكومية.

وتسعى الوزارة، من خلال مركز التدريب الإعلامي، إلى تطوير كفاءة أداء الصحفيين والإعلاميين العاملين في كافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، وكذلك تنمية مهارات الموظفين العاملين بمختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة وفي المؤسسات الإعلامية الخاصة، إلى جانب توفير الفرص التدريبية للدارسين في مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان.

ومن أهم البرامج التدريبية التي نظمها المركز خلال عام 2025م برنامج «المتحدث باسم وحدات الجهاز الإداري للدولة»، الذي يهدف إلى تعزيز المهارات الإعلامية للمتحدثين باسم وحدات الجهاز الإداري للدولة في كيفية التعامل مع وسائل الإعلام، وتمكينهم من القيام بأدوارهم بكل مهنية. ويحرص مركز التدريب الإعلامي على مواكبة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا وسائل الاتصال، وخاصة في مجال الذكاء الاصطناعي، الذي أصبح واقعًا مهنيًا يُستخدم في مختلف مجالات العمل الإعلامي.

إحصائيات مركز التدريب الإعلامي

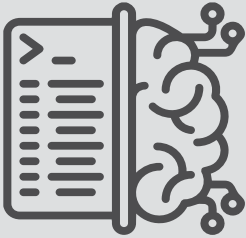
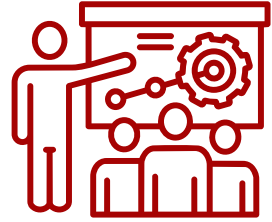
بالوحدات الحكومية
والمؤسسات
الصحفية والإعلامية
الخاصة

40 132

للعاملين في
دوائر التواصل
والإعلام

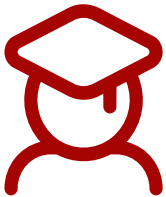
لموظفي
الوزارة

تنفيذ
172
برنامجًا
تدريبيًا

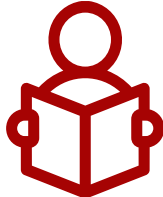


متخصصًا
في مجال
استخدامات
برامج الذكاء
الاصطناعي

تنظيم
37
برنامجًا
تدريبيًا



52%
للخريجين



98%
للطلبة

150

فرصةً تدريبيةً وفّرتها
وزارة الإعلام

574

من دوائر التواصل والإعلام
بالوحدات الحكومية
والصحفيين والإعلاميين بمختلف
وسائل الإعلام الخاصة

1624

من موظفي
الوزارة

2198

متدربًا
شاركوا في
البرامج
التدريبية



المنظومة التقنية والهندسية.. ضمان لوصول الرسالة الإعلامية بجودة عالية

تمثل المنظومة التقنية والهندسية في وزارة الإعلام الركيزة الأساسية لضمان وصول الرسائل الإعلامية بأعلى مستويات الجودة والكفاءة، مع دعم مباشر للبرامج الإذاعية والتلفزيونية والفعاليات الوطنية في مختلف المحافظات. وقد شهد عام 2025م طفرة نوعية في الأداء التشغيلي لوحدات وعربات النقل الخارجي، مدعومة ببنية أساسية متطورة تشمل استوديوهات الإنتاج والبث الإخباري والتجهيزات المرتبطة بالأقمار الصناعية والشبكات المحلية والميكروويف، ما مكن الوزارة من تقديم تغطيات إعلامية متكاملة وفق أعلى معايير الجودة العالمية وبإشارة عالية الدقة (HD).

وتعكس لغة الأرقام حجم الجهود الهندسية والميدانية الدقيقة، بدءًا من ساعات التشغيل المكثفة، مرورًا بالصيانة الدورية، وصولًا إلى التبادلات الهندسية والتغطيات الخارجية، بما يعكس مستوى الاحترافية والكفاءة الفنية للكوادر الوطنية في وزارة الإعلام.

أبرز الإحصاءات التقنية والهندسية خلال عام 2025م:



ساعات عمل استوديوهات
الإنتاج التلفزيوني:
982 ساعة (برامج مباشرة
وتسجيلية)



ساعات صيانة العربات
والملحقات: 1,170 ساعة



ساعات التشغيل لوحدات
وعربات النقل الخارجي:
6,395 ساعة



إجمالي التغطيات الخارجية
المباشرة والمسجلة: 937
تغطية، منها 183 لقنوات
الإذاعية، و 754 للقنوات
التلفزيونية



إجمالي التبادلات الهندسية:
2,075 تبادلًا (HD)، منها
1,427 داخليًا و 648 خارجيًا



ساعات بث استوديوهات
الأخبار: 1,072 ساعة
(مواد إخبارية، حوارات، مسابقات)

استطلاع وطني يرصد رضا الجمهور عن المحتوى الإذاعي والتلفزيوني

أجرى المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، خلال الفترة من 18 مايو إلى 18 يونيو 2025م، استطلاعًا لقياس مستوى رضا الجمهور عن المحتوى البرامجي المقدم عبر إذاعة وتلفزيون سلطنة عُمان.

وشارك في الاستطلاع (1500) مواطن ومواطنة ممن تزيد أعمارهم على 18 عامًا، يمثلون مختلف محافظات سلطنة عُمان، وقد جُمعت البيانات من خلال مقابلات هاتفية أجريت باستخدام استبانة إلكترونية أُعدت خصيصًا لهذا الغرض.

ويهدف هذا الاستطلاع إلى التعرف على آراء الجمهور ومدى تفاعلهم مع البرامج الإعلامية، إضافة إلى قياس مستوى الرضا عن المحتوى المقدم، وقد أسفرت نتائجه عن مجموعة من المؤشرات التي تعكس تصورات الجمهور وتقييمهم للبرامج الإعلامية.

نسب الرضا العام عن المحتوى البرامجي:

نسبة رضا المتابعين
عن المحتوى البرامجي
لتلفزيون سلطنة عُمان

%73

نسبة رضا المتابعين عن
المحتوى البرامجي لإذاعة
سلطنة عُمان

%76

الرضا عن محتوى محدد:

%68

الرضا عن المحتوى
الذي يناقش القضايا
المجتمعية

%76

دور المحتوى في زيادة
وعيك بالمشاريع
الحكومية

%88

نسبة الرضا عن
المحتوى التلفزيوني
للحالات المدارية

%84

نسبة الرضا المتصل
بالمحتوى التلفزيوني
للمناسبات الوطنية
والأعياد الدينية

الرضا حسب المحافظات :

نسبة الرضا عن المحتوى
التلفزيوني: أعلى نسبة في
محافظتي جنوب الشرقية
والوسطى

%76

نسبة الرضا عن المحتوى
الإذاعي: أعلى نسبة في
محافظة جنوب الشرقية

%84



مسرح وزارة الإعلام.. منارة إبداعية بأسلوب عصري متطور

في خطوة استراتيجية تؤكد التزام وزارة الإعلام بدعم الفنون والإبداع وتعزيز الحراك الثقافي والفني العُماني، تم افتتاح مسرح وزارة الإعلام في 25 فبراير 2025م، ليمثل تجربة متكاملة لاستضافة الفعاليات الثقافية والفنية والحوارات الوطنية، حيث يجمع بين الحداثة الفنية والتقنية والتصميم المعماري المتطور، بما يضمن تقديم العروض بأعلى مستويات الجودة، ويتيح المجال لإقامة فعاليات متنوعة تلبي احتياجات القطاع الثقافي والإعلامي.

مواصفات المسرح:

المساحة الكلية: 560
متراً مربعاً، منها 150
متراً مربعاً للخشبة



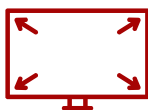
السعة: قرابة

500

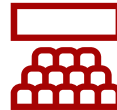
شخص



غرف للتعليق والترجمة
والتحكم والنقل الخارجي



شاشة عرض كبيرة



قاعة تجهيز العروض



قاعة استقبال

التجهيزات

أهداف المسرح:

- دعم البنية الأساسية الثقافية والفنية في سلطنة عُمان، بما يواكب التطورات الحديثة في مجالات العرض والإنتاج الثقافي.
- استضافة الفعاليات الرسمية والثقافية والفنية، بما يسهم في تعزيز الحراك الثقافي ودعم مبادرات المؤسسات الحكومية والأهلية.
- تشجيع الفنون والأداء المسرحي لدى مختلف شرائح المجتمع.
- تعزيز التواصل مع الجمهور وتنمية التفاعل المجتمعي من خلال الحوارات الوطنية والفعاليات الثقافية والإعلامية والتعليمية والإبداعية.

إحصاءات وأبرز الفعاليات المقامة على المسرح خلال عام 2025م:

أنواع الفعاليات: حوارات رسمية، مؤتمرات، مهرجانات ثقافية، عروض موسيقية، بطولات مناظرة

عدد الفعاليات: 11 فعالية رئيسة خلال العام

أبرز الفعاليات:

ديسمبر:

حفلة الموشحات لفرقة البلد ولقاء التحول الرقمي ومهرجان الشعر العُماني وختام الموسم للنادي الثقافي

نوفمبر:

ختام بطولة آسيا للمناظرة

أكتوبر:

الجلسة الحوارية «شهود على النار»

سبتمبر:

اللقاء التعريفي بقانون الإعلام ولأئحته التنفيذية ولقاء التواصل الحكومي الـ 29

مارس:

المؤتمر الصحفي لمعرض مسقط الدولي للكتاب وحوار التواصل مع وزير العمل

إرث عُمان الثقافي

تنوعٌ يعكس
الهويّة
الحضاريّة





تتزين سلطنة عُمان بتراث ثقافي عريق يجمع بين المادي والمعنوي، حيث تحتضن القلاع والحصون والمعالم التاريخية والمواقع الأثرية الفريدة، إلى جانب موروث ثقافي منقول يعكس ارتباط العُماني ببيئته وتاريخه، ويعكس التنوع الثقافي للهوية العُمانية الأصيلة، ويُعد عنصرًا رئيسًا في بناء النهضة ودفع عجلة التنمية الشاملة.



وفي إطار تمكين هذا الإرث، واعتراحاً بالدور الحيوي للثقافة والشباب في تحقيق التنمية المستدامة، جاءت إعادة هيكلة بعض مؤسسات الدولة في أغسطس 2020م، وإنشاء «وزارة الثقافة والرياضة والشباب»، وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي، وتعديل مسمى «وزارة التراث والثقافة» إلى «وزارة التراث والسياحة»، وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي، كخطوة مهمة لتركيز الجهود وتحقيق المركزية في العمل بالشكل المرجو، وحتى تكون الاختصاصات والمسؤوليات والأدوار لكل مؤسسة خالية من الازدواجية أو التعارض، الأمر الذي يسهم في تجويد الأداء والخدمات. وتختص وزارة الثقافة والرياضة والشباب بالشأن الثقافي، ووضع السياسات والخطط والبرامج في مجالات الثقافة والرياضة والشباب وعرضها على مجلس الوزراء للاعتماد، كما تتولى الإشراف على المكتبات والمراكز والمؤسسات الثقافية، وجمع الآداب العُمانية وتوثيقها وتطويرها، وتشجيع المهتمين بها وإبراز إسهاماتهم وتطوير قدراتهم، وإجراء البحوث والدراسات والترجمة المتخصصة في المجالات الثقافية، وإقامة المعارض والمهرجانات والفعاليات الثقافية لإبراز الدور الثقافي العُماني والمساهمة في التقارب مع شعوب العالم وحضاراته، وجمع موروث الفنون العُمانية وتوثيقها وتطويرها والعمل على نشرها وتشجيع الإبداع والابتكار، ودعم ورعاية الفنانين في مجالات الفنون المتعددة.



إنجازات عمانية وحضور فاعل في البرامج الثقافية

شهد عام 2025 تنفيذ طيف واسع من الأنشطة والبرامج الثقافية، شملت الندوات العلمية، والورش التدريبية، والجلسات الفكرية، والفعاليات الأدبية والمعرفية، والمعارض المحلية والدولية، والمشاروعات البحثية النوعية، مع توفير منصات لإبراز قدرات المبدعين والموهوبين، وصون التراث المادي وغير المادي، وتوثيق الإنتاج الفكري، ودعم الصناعات الثقافية والإبداعية، وتنمية أدوات المعرفة لدى الأطفال والشباب.

وحصدت سلطنة عُمان كأس العالم في الدورة الـ (42) من بينالي الشباب الدولي للتصوير الضوئي عن فئتي «تحت 16 سنة» و«تحت 25 سنة». وامتداداً لجهود وزارة الثقافة والرياضة والشباب في دعم الإبداع الوطني وصقل المواهب، واصلت الكفاءات العُمانية تحقيق حضور مشرف في المحافل الإقليمية والدولية، بحصد جوائز ومراكز متقدمة في مجالات الموسيقى والمسرح والشعر والتصوير والسينما والدراسات التراثية، بما يعكس حيوية المشهد الثقافي العُماني وترسخ مكانته عالمياً.

ويُعدّ المنتدى الأدبي أحد أبرز الأذرع المؤسسية للوزارة في تنشيط الحراك الأدبي والفكري، عبر برامجه النوعية من الندوات المتخصصة، والبرامج البحثية، والإصدارات العلمية، والأنشطة الحوارية، بما يعزز الهوية الثقافية ويرسخ المعرفة، ويدعم مستهدفات رؤية «عُمان 2040» من خلال مبادرات تُعزّز قيم الهوية والإبداع والاستدامة الثقافية.

أنشطة المنتدى الأدبي في عام 2025م:

ندوات متنوعة في النقد والفكر الأدبي



جلسات تعريفية وحوارية وورش عمل متخصصة



برامج عن الحضارة والمعرفة



دراسات وكتب وثقت التراث الفكري والثقافي العُماني



تحويل 20 إصدارًا من مؤلفات المنتدى إلى نسخ رقمية



المجلة الإلكترونية (ثقافة)، تصدر موضوعات بيئية وإنسانية وثقافية متنوعة أبرزها:



محتوى مرئي
وروابط رقمية
تفاعلية للقراء

الذكاء
الاصطناعي
في الثقافة

الشباب
والتنمية

البيئة والتنمية
المستدامة

تنفيذ مشروع جمع التاريخ المروي في توثيق الذاكرة الشفوية العُمانية لتشمل:



دراسة عادات تقديم
القهوة العمانية في
محافظة الوسطى

رصد وتوثيق مفردات
سوق مطرح باعتباره
أحد المراكز التجارية
التاريخية

دراسة اللغة
البطحيرية في
محافظتي الوسطى
وظفار

الحراك الثقافي والفني

في إطار جهود وزارة الثقافة والرياضة والشباب لتعزيز الحراك الثقافي والفني في سلطنة عُمان، حرصت الوزارة على المشاركة في مختلف المحافل المحلية والدولية، بهدف عرض الإبداع العُماني، ودعم التبادل الثقافي، وتعزيز مكانة سلطنة عُمان على الساحة الدولية.

المشاركات المحلية والدولية لوزارة الثقافة والرياضة والشباب في عام 2025م:

ضيف شرف في ثلاثة معارض كبرى، هي:

-معرض القاهرة الدولي للكتاب
-معرض عُمان الدولي للكتاب
-معرض الكويت الدولي للكتاب

معرضا
دوليا
عربيا
وأجنبيا

14

معرض مسقط
الدولي للكتاب

بينالي لندن للتصميم
وبينالي البندقية الدولي
للعمارة

**الدورة الـ 18 للجنة
الحكومية الدولية لحماية
وتعزيز تنوع أشكال التعبير
الثقافي في باريس**

الاجتماع الـ 46 للجنة
الدائمة المعنية بحقوق
المؤلف والحقوق المجاورة
في جنيف

**الدورة الـ 50 للجنة
الحكومية الدولية المعنية
بالملكية الفكرية.**

**الدورة الـ 10 لمؤتمر
الأطراف في اتفاقية
2005 في باريس**

**معرض (التواصل الثقافي:
من عُمان إلى العالم)
بمدينة جنيف**

**الدورة الـ 43 للمؤتمر
العام لمنظمة اليونسكو
بمدينة سمرقند بجمهورية
أوزبكستان**

**أعمال الدورة الـ 51 للجنة
المعنية بالملكية الفكرية
والموارد الوراثية والمعارف
التقليدية وأشكال التعبير
الثقافي في جنيف**



استضافة ملتقى
ميموريا الفوتوغرافي

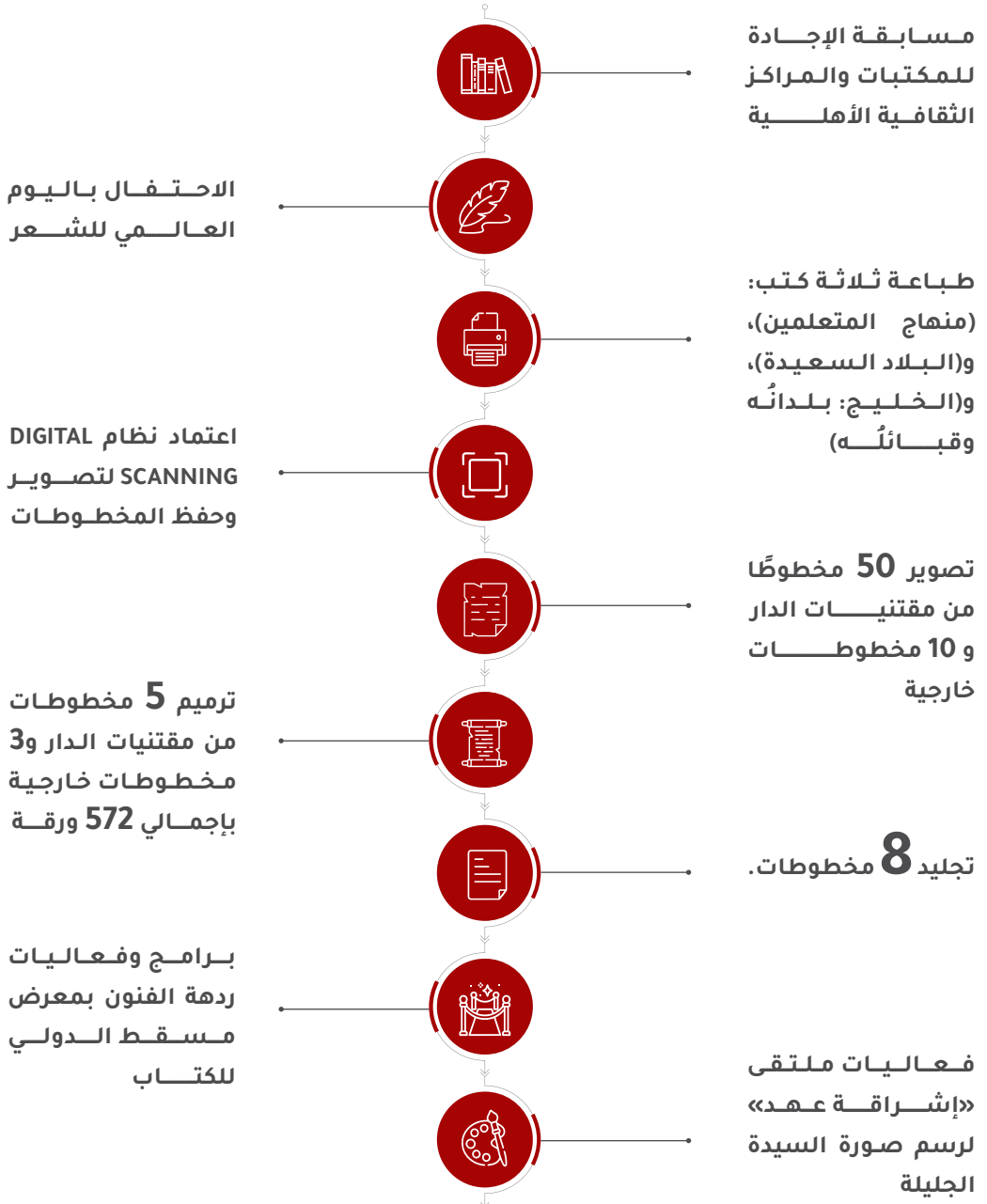
**معرض (تجليات فنية)
لعرض أعمال الفنانين
العُمانيين بمسقط**

**فعاليات معرض
(ملادن من البندقية
إلى نزوى)**

**المعرض المتنقل «فن
المانجا الياباني - هوكوساي
مانجا» في الجمعية
العُمانية للفنون**

**مهرجان المسرح العربي
والمهرجان السينمائي
الخليجي**

الأنشطة المحلية لوزارة الثقافة والرياضة والشباب في مجال الثقافة خلال عام 2025م:



مركز ثقافة الطفل

يوصل مركز ثقافة الطفل التابع لوزارة الثقافة والرياضة والشباب تعزيز مكانته بوصفه منصة تعليمية وثقافية حديثة، حيث يعمل على مواكبة التطورات الرقمية، وتطوير برامج تستهدف الأطفال بغرض تنمية الوعي الرقمي وصقل المهارات الإبداعية. وقد شارك المركز في:

- مهرجان المسرح العربي في دورته الخامسة عشرة 2025.
- عرض تجربة تفاعلية في معرض القاهرة الدولي للكتاب 2025 حول التراث الثقافي غير المادي باستخدام تقنيات الواقع الافتراضي.
- تنفيذ البرنامج الشتوي الذي يهدف إلى تنمية معارف الأطفال ضمن برامج تعليمية وتفاعلية في مجالات الثقافة والتكنولوجيا والفنون والإبداع.
- المشاركة في فعاليات متنوعة.

ونظّم المركز عددًا من الورش المتخصصة، منها: ورشة (من العقل البشري إلى العقل الآلي: كيف يفكر الذكاء الاصطناعي؟)، وورشة (الذكاء الاصطناعي وصناعة المستقبل)، وورشة (الدوائر تضيء)، احتفاءً باليوم الدولي للضوء، بهدف تعريف الأطفال بمبادئ الدوائر الكهربائية من خلال تطبيق عملي لتصميم المصباح.



حصن الهواشم -ولاية آدم

عناية بالمواقع الأثرية

تعمل وزارة التراث والسياحة على حماية التراث الثقافي العُماني وضمان استدامته من خلال جهود متعددة، تشمل إذكاء الوعي حول أهمية هذا الموروث الثقافي وبناء القدرات لدى الجهات المعنية للمحافظة عليه، كما تتخذ الوزارة التدابير اللازمة لمنع بيع وتهريب وسرقة الممتلكات الثقافية.

وقد صادقت سلطنة عُمان على عدة اتفاقيات دولية، أبرزها اتفاقية لاهي لعام 1954م والبروتوكول الثاني لها المعني بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، واتفاقية اليونسكو لعام 1970م بشأن حظر ومنع استيراد وتصدير الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، مما يبرز دور سلطنة عُمان كشريك عالمي في صون التراث الثقافي الإنساني.

وواصلت وزارة التراث والسياحة جهودها خلال عام 2025م في الاستكشافات الأثرية وصيانة المواقع التاريخية، مثل مدينة قلعات التاريخية، وترميم المعالم الأثرية في مختلف المحافظات. كما طورت المتاحف وبيوت التراث، بما في ذلك مركز فتح الخير، ومتحف قلعة صحار، ومتحف التاريخ الطبيعي، لتصبح فضاءات تعليمية وثقافية وجاذبة للزوار، مع تنظيم ورش عمل وأنشطة تعليمية لتعزيز وعي الأجيال بالتراث الوطني.

المؤشرات والمبادرات في الآثار والتراث الثقافي

-المشاركة في معرض لآثار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض

- إطلاق موسم البعثات الأثرية للموسم 2025 - 2026م

- المؤتمر الإقليمي لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية

- انتهاء أعمال مشروع صيانة سور آل هلال بولاية السويق

- المشاركة في مؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي بالدوحة

- الفوز بجائزة الفجيرة لأفضل الممارسات التعدينية

- توقيع عقد إدارة وتشغيل وتوظيف حصن سمائل بولاية سمائل بمحافظة الداخلية

- برنامج تدريبي بعنوان: استكشاف المدافن والتنقيب فيها وتوثيقها علمياً

- إدراج 4 معالم تاريخية عُمانية ضمن السجل العربي للتراث المعماري والعمراني

- الانضمام إلى منظمة متاحف التاريخ البحري الدولية (ICMM)

وتعمل وزارة التراث والسياحة على تشجيع المواطنين على تسليم المقتنيات الأثرية التي يعثرون عليها، مع وضع إجراءات صارمة تكفل التصدي للتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية، منها معاينة المقتنيات الأثرية، وإصدار تصاريح خروج بعد المعاينة، وإصدار تنبيهات بشأن الممارسات غير القانونية في المواقع الأثرية. ويُعد قانون التراث الثقافي العُماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2019/35) الإطار القانوني لتنظيم وحماية التراث الثقافي بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية، حيث ينظم بيع وشراء المتعلقات الثقافية، كما يشترط الحصول على ترخيص من الوزارة لأي معاملات تتعلق بها. ويعاقب القانون على حيازة التراث الثقافي غير الشرعي بالسجن لمدة تصل إلى 3 أشهر، وغرامة تتراوح بين 500 و10 آلاف ريال عُماني.

المتاحف نوافذ الأمجاد

تولي سلطنة عُمان اهتمامًا بالغًا بتراثها وكنوزها التاريخية، انطلاقًا من إيمانها الراسخ بأن المتاحف صروح ثقافية نابضة بالحياة، ونوافذ تطل منها الأجيال على أمجاد الماضي وتجارب الأسلاف. فهي مرايا تعكس مكونات الهوية الوطنية، ومفاتيح لفهم ثقافة المجتمع العُماني ومسيرته الحضارية الممتدة عبر العصور. ولتعزيز هذا الاهتمام، احتفلت وزارة التراث والسياحة باليوم العالمي للمتاحف الذي يوافق الـ(18 مايو) من كل عام في متحف أرض اللبان بصلالة، بمحافظة ظفار، تحت شعار «مستقبل المتاحف في مجتمعات سريعة التغير». وبلغ عدد المتاحف وبيوت التراث الخاصة المرخصة بسلطنة عُمان بنهاية شهر نوفمبر 2025م نحو (22) متحفًا وبيتًا تراثيًا خاصًا، تتمثل في:

متحف مدحاء بمحافظة مسندم	متحف ظفار الخاص ومتحف حصن رخيوت ومتحف تواصل الأجيال بمحافظة ظفار	متحف بيت الزبير، ومتحف بيت آدم، ومتحف المكان والناس في محافظة مسقط
متحف بدية ومتحف بيت الدروازة بمحافظة شمال الشرقية	متحف أبناء مجان ومتحف أمجاد عُمان ومتحف تاريخ الأرض ومتحف بن نورك بمحافظة شمال الباطنة	متحف بوابة الماضي ومتحف نزوى ومتحف بيت الشرف ومتحف الحمراء للنقود وبيت الصفاء التراثي بمحافظة الداخلية
متحف بيت المنزفة بمحافظة الظاهرة	متحف بيت الغشام بمحافظة جنوب الباطنة	متحف العفية التراثي ومتحف الحميدي للتراث بمحافظة جنوب الشرقية

كما تحتضن سلطنة عُمان مجموعة متنوعة من المتاحف التي توثق مختلف جوانب التاريخ، والفن، والعلوم، والثقافة، لتكون وجهة تعليمية وتراثية لكل فئات المجتمع، منها:

ركن السلطان قابوس	يسلط الضوء على حياة السلطان الراحل
متحف السيارات السلطانية	يوثق إرث المغفور له السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه
متحف التاريخ الطبيعي	يهدف إلى عرض البيئة العُمانية
متحف الطفل	نشر المعارف في العلوم والتكنولوجيا
المتحف العُماني الفرنسي	يهدف للاحتفاء بالعلاقات العُمانية الفرنسية
متحف قوات السلطان المسلحة	يبرز التاريخ العسكري العُماني
متحف أرض اللبان	يسلط الضوء على تاريخ عُمان البحري
متحف النفط والغاز	يستعرض تاريخ تشكّل النفط ورحلة اكتشافه واستخراجه في عُمان
متحف العملات النقدية	يستعرض تسلسل تداول النقد في سلطنة عُمان، والعملات التي تم تداولها في الفترات الأولى من التاريخ الإسلامي
متحف المكان والناس	يعكس فكرة البيت القديم منذ بداية الخمسينيات وحتى أواسط السبعينيات
مركز فـتـح الخير	محطة سياحية وتعليمية في مدينة صور، حيث يبرز المركز التراث التقليدي لأدوات صناعة السفن والملاحة

المتحف الوطني

شهد المتحف الوطني خلال عام 2025م مجموعة من الإنجازات التي عززت دوره كجسر فاعل للتواصل الثقافي والمتحفي بين سلطنة عُمان ومختلف المتاحف والمؤسسات الثقافية الإقليمية والدولية، عبر الدبلوماسية الثقافية التي ينتهجها من خلال زيارات «دولة» والزيارات الرسمية، والمعارض الدولية، والشراكات الأكاديمية. كما واصل المتحف تطوير منظومته الرقمية وتنفيذ مشاريع إنمائية واستراتيجية تسهم في ترسيخ ريادته في القطاع المتحفي، مواكبًا مسيرة عُمان المتجددة نحو المستقبل.

وحظي المتحف الوطني بعدد من الزيارات رفيعة المستوى خلال عام 2025م، أبرزها زيارة السيدة أمينة أردوغان، حرم فخامة رئيس جمهورية تركيا، ضمن زيارة «دولة» التي قام بها الرئيس التركي إلى سلطنة عُمان، كما شهد المتحف الوطني زيارة كريمة من حكومة إمارة الشارقة برئاسة سعادة الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي، فضلًا عن عدد من أصحاب المعالي من مختلف دول العالم.

وسجّل المتحف الوطني خلال عام 2025م حراكًا ثقافيًا محليًا نشطًا، تمثّل في تنظيم معارض وفعاليات بالتعاون مع عدد من الدول، من بينها روسيا الاتحادية، كالأحتفال بمناسبة مرور 40 عامًا على العلاقات الدبلوماسية، وافتتاح «ركن العلاقات العُمانية اليابانية» الذي يبرز التواصل الحضاري بين عُمان واليابان على مدى أكثر من قرن، بالإضافة إلى معرض «ديفا.. الأناقة الإيطالية في رونق المجوهرات» بالتعاون مع السفارة الإيطالية، كما استضاف معرض «مادلين دياز: مسارات جديدة» بالتعاون مع السفارة الأمريكية، ومعرض «تونس في عدسة الكاميرا 1920» بالتعاون مع السفارة التونسية، بالإضافة إلى افتتاح معرض «روائع الفنون من متحف الشارقة للحضارة الإسلامية».

كما افتتح المتحف معرض «من الطابع إلى الظرف: رواية الوطن بختم البريد» بالتعاون مع بريد عُمان، وعزز المتحف حضوره الأكاديمي عبر تنظيم معرض ثقافي في جامعة السلطان قابوس للتعريف بدوره في صون الهوية الوطنية ونشر الثقافة المتحفية بين الطلبة والأكاديميين.

أبرز المشاركات الدولية للمتحف الوطني

المعرض
المصاحب
لأعمال
المؤتمر
العام 27
للمجلس
الدولي
للمتاحف
(آيكوم دبي
2025)

فعاليات
إكسبو
أوساكا
2025
باليابان

معرض
المتاحف
والتراث
بلندن

المعرض
الرقمي
«المائدة
جاهزة:
تقاليد
الطعام
وموروثاته
في العالم
الإسلامي»
على منصة
«متحف بلا
حدود»

معرض
«المدار»
في صالة
الحجاج
الغربية
بمطار
الملك
عبد العزيز
الدولي في
جدة

إحصائيات للمتحف الوطني حتى نهاية شهر أكتوبر 2025:

510

فعاليات
نفذها من قبل
مركز التعلم

461700

زائر
حتى نهاية
شهر أكتوبر

5,391,502

عدد الزوار الافتراضيين
على منصات التواصل
الاجتماعي

266068

عدد زوار الموقع
الإلكتروني للمتحف



متحف عُمان عبر الزمان

افتتح متحف عُمان عبر الزمان في مارس 2023م ليكون صرحًا ثقافيًا يروي تاريخ أرض عُمان منذ نحو 800 مليون سنة، موثقًا مسيرتها الحضارية والطبيعية، ويستشرف المستقبل من خلال تسليط الضوء على تطلعات سلطنة عُمان ورؤيتها التنموية، ليكون منصة تعليمية وبحثية تجمع بين التراث والمعرفة والابتكار.

مشاركات متحف عُمان عبر الزمان في عام 2025:

المؤتمر العام الـ27
للمجلس الدولي
للمتاحف «آيكوم
دبي 2025»

منتدى «تمكين
الشباب العربي من
أجل تراث مستدام»
بالدوحة.

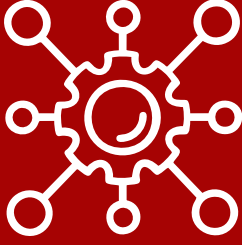
مؤتمر «الأفضل في
التراث» ببرشلونة

المؤتمر الدولي
الثاني للتعليم
والابتكار في
المتاحف

المؤتمر الدولي
الـ3 للجمعية
العُمانية للمكتبات
والمعلومات

مؤتمر ومعرض
جمعية التصوير
الضوئي 2025م

مؤشرات وإحصائيات متحف عُمان عبر الزمان خلال عام 2025



66

برنامجا منفذا
بمشاركة

2670

مشاركا



متحف عُمان عبر الزمان
OMAN ACROSS AGES MUSEUM

تدشين الهوية
البصرية
للمتحف



165492

إجمالي عدد الزوار



تدشين طابع بريدي
تذكاري بالتعاون
مع بريد عُمان



تنظيم معرض
«السيارات
السلطانية»



تُوج بجائزة
العمارة العامة



تنظيم المؤتمر
الدولي «المتاحف
ودورها في التنمية
السياحية»



شواهد حيّة لمسار التاريخ

تُعد الوثائق والمحفوظات بمختلف أنواعها من أهم الشواهد الحية التي توثق مسار التاريخ وتفاصيله الدقيقة، وهي ذاكرة حية تتضمن معارف وأفكاراً وقرارات أسهمت في تشكيل مسيرة الأمم والشعوب، وحظيت الوثائق والمحفوظات في سلطنة عُمان بعناية خاصة.

ومنذ تأسيس هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية بموجب المرسوم السلطاني رقم (2007/60)، تسعى الهيئة إلى حفظ هذه الوثائق وتنظيمها وفقاً لأسس علمية ومواكبة لأحدث تقنيات الحفظ.

وقد قامت هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية خلال عام 2025م بأداء دورها المحوري لصون الذاكرة العُمانية وحماية الرصيد الوثائقي لسلطنة عُمان، عبر منظومة عمل متكاملة جمعت بين التطوير المؤسسي، والبحث التاريخي، والحفظ الفني، والتحول الرقمي، والتعاون الدولي. وشكّلت هذه المسارات مجتمعة دعامة راسخة في تعزيز الهوية الوطنية، وترسيخ الحضور العُماني في الفضاءين الإقليمي والدولي بوصفه حضوراً موصولاً بجذوره الحضارية العميقة.

أبرز إنجازات هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية خلال عام 2025م:

01 أعدت أنظمة إدارة الوثائق **30** جهة، وحدثتها في **12** جهة

02 جمعت **4226** وثيقة و **107** مخطوطات ومواد نادرة متعددة من المواطنين

03 معالجة أكثر من **21,681** ورقة من المخطوطات والوثائق والخرائط والسجلات

04 تفعيل منظومة الميكروفيلم بوصفها نسخة احتياطية طويلة الأمد

05 رقمنة **4322** وثيقة، وإنتاج **16,282** صورة رقمية عالية الجودة

06 توثيق **28** شخصية لشهادات وروايات من داخل عُمان وخارجها

07 استرداد الذاكرة العُمانية من الأرشيفات الخارجية، إذ تم التحصل والاستنساخ والأصول من عدة أرشيفات دولية منها:

وثائق أخرى من منصات
عالمية في الولايات
المتحدة وبريطانيا وتركيا

266
وثيقة وصورة
من زنجبار

6695
وثيقة من الأرشيف
البريطاني

08 إصدارات علمية متخصصة مدعومة بوثائق وطنية ودولية أبرزها:

كتاب جنوب
الشرقية
في ذاكرة
التاريخ
العُماني

كتاب العلاقات
العُمانية
الروسية
في القرن
التاسع عشر

الجزء السادس
من موسوعة
الإمبراطورية
العُمانية

منظومة المرأة
العُمانية في
السياسة
والثقافة
والمجتمع



مؤسسات لإثراء الحراك الثقافي

يُعد مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم واحدًا من أبرز المؤسسات التي تسهم في تعزيز الحراك الثقافي والتعليمي في سلطنة عُمان، وتوطيد الهوية العُمانية على الصعيدين المحلي والدولي، من خلال دعم البحوث والدراسات العلمية، وتقديم خدمات تعليمية متميزة، إذ يعمل المركز على نشر الفكر العُمانى وتعزيز التواصل الثقافي مع المؤسسات والمراكز المتخصصة في شتى أنحاء العالم.

يمثل معهد السلطان قابوس لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها مؤسسة تعليمية وثقافية رائدة، هدفها تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها من مختلف دول العالم، وبناء جسور تواصل ثقافي لغوي بين سلطنة عُمان والعالم. واستقبل خلال عام 2025م دفعة جديدة من الدارسين تضم 46 طالبًا وطالبة من دول متعددة حول العالم بينها: روسيا، وبيلاروسيا، وفرنسا، وألمانيا، والمجر، وبولندا، وإسبانيا، والهند، وماليزيا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وأوزبكستان، وكازاخستان، وتركمانستان، وتركيا، وتايلاند، وكندا.

مبادرات مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم الرائدة خلال عام 2025م:

جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب

تمثل مساحة للتبادل المعرفي بين العمانيين وإخوانهم العرب

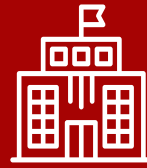
الفائزون بالجائزة



فازت الكاتبة
حكمت المجذوب
الصباغ المعروفة
بـ (يمنى العيد) من
لبنان في مجال
السيرة الذاتية عن
فرع الآداب



فاز النحات عصام
محمد سيد
درويش من مصر
في مجال النحت
عن فرع الفنون



فازت مؤسسة
منتدى أصيلة من
المغرب في مجال
المؤسسات
الثقافية الخاصة
عن فرع الثقافة

مسابقة «اقرأ للناشئة»

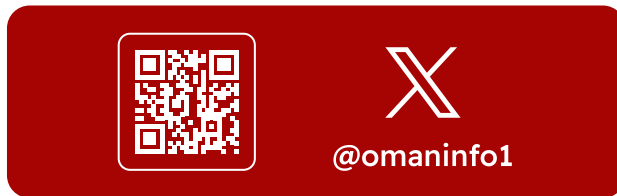
تمثل رافدًا أساسيًا لبناء مجتمع قارئ

مشاركة (2211) طالبًا وطالبة من مختلف محافظات سلطنة عُمان

مسابقة السلطان قابوس للقرآن الكريم

تهدف إلى ترسيخ قيم الإيمان، وتعزيز حضور القرآن الكريم في وجدان الناشئة والشباب، وتنمية مهارات الحفظ والتلاوة وفق أسس علمية دقيقة

بلغ عدد المتقدمين (2800) متسابق ومتسابقة في عام 2025م



الإشراف العام

محمد بن سعيد البلوشي

وكيل وزارة الإعلام

رئيس فريق العمل

راشد بن حمد الهاشمي

الإعداد

حمد بن سيف الكلباني

يوسف بن سالم الحبسي

التدقيق اللغوي

وليد بن سعود الخروصي

التنسيق والمتابعة

حسن بن علي الوهيبي

زينب بنت ياسين ياسين

عبدالرحمن بن حمد العبري

التصميم والإخراج الفني

رياض بن عبدالله العمراني

سلطنة عُمان



جميع الحقوق محفوظة
لوزارة الإعلام،
ولا يجوز طبع هذا الكتاب
أو أي جزء منه أو تصويره
أو نسخه بأي وسيلة
كانت آلية أو إلكترونية أو
غير ذلك، دون الحصول
على إذن خطي مسبق.

طُبع بمطبعة وزارة الإعلام

رقم الإيداع: 2026/10833
رقم الإيداع الدولي: ISBN 978-99992-1-455-1

ISBN 978-99992-1-455-1



9 789999 214551 >

مُحَمَّدَانِ
2025